

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR-ANNABA UNIVERSITY  
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA



جامعة باجي مختار-عنابة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
مخبر البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي

**LARIEF**

قسم العلوم الاقتصادية  
أطروحة دكتوراه  
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

النظام المالي و الحكم الراشد و أثرهما على النمو الاقتصادي  
مع إشارة لحالة الجزائر

الشعبة: علوم اقتصادية  
تخصص: نقد، بنك وتمويل  
للمترشحة: قصاص شريفة

مدير أطروحة التخرج: أ.د. بربيش السعيد الرتبة: أستاذ التعليم العالي المؤسسة: جامعة باجي مختار عنابة

أمام اللجنة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
بلغرسة عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عنابة
بربيش السعيد	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة
صالحي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة عنابة
بحري بوبكر	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة الطارف
شلابي عمار	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة سكيكدة
معيزي جزيرة	أستاذة محاضرة "أ"	عضوا	جامعة قالمة

السنة الجامعية : 2016/2015

## التصريح

أنا الباحثة: قصاص شريفة، أصرح بشرفي أن أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: " النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي مع إشارة لحالة الجزائر"، والمقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم هي عمل أكاديمي خاص بي، وغير مقدم لا جزء منه ولا كله لأي مؤسسة أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك. وأتحمل المسؤولية لكل ما جاء في مضمونها.

الباحثة

## المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 - 2013. حيث أنه ومنذ مطلع التسعينات عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية العديد من الإصلاحات أهمها قانون النقد والقرض 10/90، وما تبعه من إجراءات تعديلية وتكميلية كان أهمها تبني مبادئ الحكم الراشد، والهدف منها هو جعل هذه المنظومة في خدمة النمو الاقتصادي.

ولمعرفة هذا الأثر تم الاعتماد على نموذج (Levine et King 1993) وهذا باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، من خلال المقارنة بين فترتين، الفترة الأولى 1990-2001 أي منذ صدور قانون النقد والقرض، والفترة الثانية 2002 - 2013 والتي تزامنت مع مواصلة الإصلاحات وتبني الجزائر لمبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي، وهذا بالاعتماد على بعض المتغيرات المالية والحقيقية والمتمثلة في: الكتلة النقدية M2، أشباه النقود QM والقروض الموجهة للخواص CP (كمؤشرات مستقلة)، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB/tête (كمؤشر تابع) ومتغير الإنفاق الحكومي G (كمؤشر مراقبة).

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني مبادئ الحكم الراشد لم يحسن العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، فجاءت النتائج متقاربة مع الفترة الأولى، بل بالعكس، فقد شهدت الفترة الثانية تراجع مؤشر الكتلة النقدية M2 والذي كانت تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي في الفترة الأولى، وتغيرت لتصبح علاقة عكسية، إضافة إلى بقاء علاقة القروض الموجهة للخواص CP مع النمو الاقتصادي عكسية. وبالتالي جاءت النتائج مخالفة لنموذج Levine et King، ويمكن القول أن للبنوك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حالة ما إذا كانت الوظيفة الأساسية للبنوك وهي منح القروض غير مدروسة وغير مراقبة.

**الكلمات المفتاحية:** النظام المالي، العولمة المالية، التحرير المالي، الحكم الراشد، النمو الاقتصادي

## Résumé

Cette étude a pour objectif l'évaluation de l'impact du système financier et la bonne gouvernance sur la croissance économique en Algérie, pour la période allant de 1990 à 2013. Depuis le début des années quatre-vingt-dix le système bancaire algérien a connu bon nombre de réformes dont la plus importante était le Code de la Monnaie et de crédit 90/10, suivi de mesures correctives et complémentaires, notamment l'adoption des principes de bonne gouvernance. L'objectif global était de rendre le système financier au service de la croissance économique.

A cet effet il a été utilisé le modèle Levine et King 1993 et le paquet statistique pour les sciences sociales (SPSS), et ceci à travers une comparaison de deux périodes, la première 1990 à 2001 depuis la promulgation de la loi sur la Monnaie et de crédit et la deuxième période de 2002 à 2013, qui a coïncidé avec la poursuite de réformes en Algérie et l'adoption des principes de bonne gouvernance dans le secteur bancaire.

L'étude a révélé que l'adoption des principes de bonne gouvernance n'a pas amélioré la relation entre le système financier et la croissance économique. Les résultats obtenus sont convergents pour la première période. Alors que pour la deuxième période, il a été observé un recul de l'indicateur de la masse monétaire M2. Celui-ci avait une corrélation positive avec la croissance économique dans la première période et qui est devenue une relation inverse. En plus la relation des prêts destinés au secteur privé CP avec la croissance économique est restée négative, et par conséquent les résultats diffèrent du modèle Levine et King. Donc nous pouvons conclure qu'il y a un impact négatif des banques sur la croissance économique dans le cas où la fonction de base des banques qui est l'octroi des crédits est mal étudiée et mal contrôlée.

**Mots clés :** système financier, la mondialisation financière, libéralisation financière, la bonne gouvernance, la croissance économique.

## **Abstract**

This study aims to evaluate the impact of the financial system and good governance on economic growth in Algeria , for the period from 1990 to2013. Since the early ninety years the Algerian banking system experienced many reforms, the most important was the Code of Money and credit 90/10, followed by corrective and complementary measures, including the adoption of principles of good governance. The over all objective was to make the financial system at the service of economic growth.

For this purpose it was used the Levine and King model (1993) , and the Statistical Package for Social Sciences(SPSS), and this was througha comparison of two periods. The first from 1990 to 2001 since the enactment of the laws on currency and credit and the second period from 2002 to2013, which coincided with the continuation of reforms in Algeria and the adoption of principles of good governance in the banking sector.

The study found that the adoption of principles of good governance has not improved the relationship between the financial system and economic growth. The results are converging for the first period. Asfor the second period, it was observed a decline in the indicator of money supply M2. This had a positive correlation with economic growth in the first period and became an inverse relationship. In addition, the relationship of loans to the private sector CP with economic growth remained negative, and the refore the results differ from the Levine model. Thus, we can conclude that there is a negative impact of banks on economic growth if the basic function of banks, which is granting loans, is poorly studied and poorly controlled.

**Keywords:** financial system, financial globalization, financial liberalization, good governance, economic growth.

# هدايا

الحمد لله الذي وفقتي وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع الذي أهديه بكل  
حب وامتنان إلى

روح الغالي على قلبي والذي ترك فراغا في حياتي إلى أبي الغالي رحمه الله وأدخله  
فسيح جنانه

إلى روح أختي الحنونة الغالية منيرة رحمها الله واسكنها فسيح جنانه

إلى رمز المحبة والعطاء إلى أمي الحبية

رفيق الدرب زوجي فؤاد

شمعة حياتي ابني جاد الكريم

إلى أخواتي وأخي وأبنائهم الغوالي

إلى عائلة زوجي كل باسمه

والى كل من أكن لهم الحب والتقدير من زملائي وأصدقائي

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أما وقد أعانني الله عز وجل على إتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر والامتنان للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور برييش السعيد

لتفضله بقبول الإشراف على هذا العمل ولما بذله من جهد وتوجيهاته طوال مراحل

الدراسة

فله جزيل الشكر وموقور الاحترام

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة العمل

كما يملني عليا واجب الاعتراف بالفضل أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الزميلة

بالشعور شريفة وفقها الله في حياتها

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل تطور مصطلح العولمة	18
02	مرحلة التحول من التفوق النسبي إلى التفوق المطلق	20
03	دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعامل.	26
04	الآثار السلبية للكبح المالي	36
05	أسباب وكيفية حدوث الأزمة المالية	55
06	أهمية الحكم الراشد في المؤسسات	75
07	ركائز الحكم الراشد في المؤسسات	76
08	نموذج إدارة الحكم الراشد في المصارف	87
09	دور الحكم الراشد في تخفيض مشكلة تضارب المصالح	97
10	مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	135
11	المقاربة النظرية لكيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي	156
12	هيكل النظام الجزائري و دوائر التمويل بعد إصلاح 1971	175
13	هيكل برنامج التكيف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي.	189
14	هيكل النظام البنكي الجزائري حتى نهاية 2013.	206
15	هيكل الودائع للبنوك الجزائرية 2002 - 2013	208
16	هيكل توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الجزائري حسب تاريخ الاستحقاق 2002 - 2013 .	212
17	تطور القروض قصيرة و متوسطة الأجل 2002 - 2013	213
18	مردودية أصول البنوك العمومية	216
19	مردودية أصول البنوك الخاصة	217
20	العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة 2011 - 2013	218
21	تطور الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013	228
22	تطور معدل الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013	228
23	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013	231
24	نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013	231
25	حجم القروض الممنوحة للخواص 1990 - 2013	235

235	نسبة القروض الممنوحة للخواص على الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013	26
238	تطور حجم الكتلة النقدية M2	27
238	تطور حجم الوساطة المالية 1990 - 2013	28
242	تطور أشباه النقود 1990 - 2013	29
242	تطور حجم الأصول السائلة 1990 - 2013	30
245	حجم الإنفاق الوطني 1990 - 2013	31
345	نسبة الإنفاق الوطني إلى الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013	32

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حصة المستثمرين المؤسسيين (م.م) والبنوك (ب) في الأصول المحتفظ بها من طرف القطاع المالي (%) (1980-2000)	30
02	الأصول المالية للمصارف نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (1980-2000)	30
03	تاريخ تطبيق التحرير المالي في بعض الدول	41
04	مؤشرات الإنذار المبكر	62
05	أوزان المخاطر حسب وكالة Standard and Poor's .	107
06	معاني درجات التصنيف المستخدمة في أكبر وكالات التصنيف	107
07	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	131
08	بلاغات عوارض الدفع 2002 - 2013	187
09	نسبة الملاءة الاجمالية في المصارف الجزائرية 2005 - 2013	198
10	نسب السيولة في البنوك الجزائرية 2002 - 2013	199
11	هيكل الودائع للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2002 - 2013	207
12	هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك 2002 - 2013	209
13	حصة كل بنك من الودائع المصرفية 2002-2013	210
14	هيكل توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الجزائري حسب أجل الإستحقاق 2002 - 2013	211
15	نسب توزيع القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص 2002 - 2013	213
16	مؤشر مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2002-2010	215
17	مردودية أصول البنوك الجزائرية 2002-2010	216
18	تطور مؤشر ROE و ROA 2011، 2012 و 2013.	218
19	نتائج دراسة Levine et King	225
20	الناتج الداخلي الخام PIB 1990 - 2013	227
21	مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB/tête	230
22	حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص	234
23	حجم الكتلة النقدية M2 1990 - 2013	237
24	أشباه النقود 1990 - 2013	241

قائمة الجداول

244	الإنتفاق الوطني G	25
247	اختبار الطبيعية kolmogorow- Smirnov 2001 - 1990	26
248	ملخص نموذج الدراسة 2001 - 1990	27
250	اختبار الطبيعية kolmogorow- Smirnov 2013 - 2002	28
250	ملخص نموذج الدراسة 2013 - 2002	29

قائمة المختصرات والرموز

المختصرات	المعنى
<b>AU</b>	Assets Utilization
<b>BM</b>	Banque Mondiale
<b>BIS</b>	Banque of International Settlements
<b>CATT</b>	General Agreement on Tariffs and Trade
<b>CERDI</b>	Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International
<b>CNRC</b>	Centre National pour le Registre Commercial
<b>CP</b>	Prêts pour les Propriétés
<b>EAD</b>	L'Exposition au Moment de la Défaillance
<b>FMI</b>	Fonds Monétaire International
<b>G10</b>	Group of Ten
<b>G</b>	Dépenses du Public
<b>IDE</b>	Investissement Direct Etranger
<b>LCD</b>	Perte en Cas de Défaillance .
<b>M</b>	Maturité
<b>MATIF</b>	Marche a Terme d' Instrumente Financière
<b>MONEP</b>	Marché des Options Négociables overt En Bourse de Paris
<b>M2</b>	Masse monétaire
<b>NIF</b>	Numéros d'Identification Fiscale
<b>OMC</b>	Organisation Mondial de Commerce
<b>PD</b>	Probabilité de Défaillance
<b>PIB/tête</b>	Produit Intérieur Brut par Habitant
<b>QM</b>	Quasi-Monnaie
<b>ROA</b>	Return On Assets
<b>ROE</b>	Return on Equity
<b>UNCTAD</b>	United Nations Conférence on Trade and Développement

## قائمة المحتويات

التصريح.....	ا
الملخص بالعربية.....	ب
الملخص بالفرنسية.....	ت
الملخص بالانجليزية.....	ث
الإهداء.....	ج
شكر وتقدير.....	ح
قائمة الأشكال.....	خ
قائمة الجداول.....	ذ
قائمة المختصرات.....	ز
قائمة المحتويات.....	ش
مقدمة.....	11-1

### الفصل الأول: مقارنة نظرية حول النظام المالي في ظل العولمة والتحرير المالي

تمهيد.....	12
المبحث الأول: ماهية العولمة المالية.....	13
المطلب الأول: مفهوم العولمة ونشأتها.....	13
1-1 تعريف العولمة.....	13
2-1 نشأة ظاهرة العولمة.....	16
3-1 مراحل تطور العولمة.....	17
المطلب الثاني: العولمة المالية.....	21
1-2 تعريف العولمة المالية.....	21
2-2 أصل العولمة المالية.....	23
3-2 أسباب العولمة المالية.....	24
المطلب الثالث: إرساء قاعدة 3D.....	28
1-3 رفع الحواجز Décloisonnement (فتح الأسواق الوطنية على الداخل والخارج).....	28
2-3 رفع القيود التنظيمية Déréglementation.....	29
3-3 تراجع الوساطة البنكية Désintermédiation.....	31
المبحث الثاني: التحرير المالي وأسس النظرية.....	32

## قائمة المحتويات

32.....	المطلب الأول: نظرية الكبح المالي.....
33.....	1-1 مفهوم الكبح المالي .....
33.....	2-1 وسائل تنفيذ سياسة الكبح المالي .....
35.....	3-1 سعر الفائدة والاستثمار في ظل الكبح المالي.....
38.....	المطلب الثاني : التحرير المالي كحل للكبح المالي .....
38.....	1-2 تاريخية التحرير المالي.....
40.....	2-2 مفهوم التحرير المالي .....
42.....	3-2 إجراءات التحرير المالي .....
44.....	المطلب الثالث : تحرير حركة رأس المال، مكاسب ومخاطر التحرير المالي.....
45.....	1-3 تحرير حركة رأس المال .....
43.....	2-3 خصائص تدفقات رأس المال.....
47.....	3-3 مكاسب التحرير المالي والمخاطر الممكنة.....
50.....	المبحث الثالث: الأزمات المالية وعلاقتها مع التحرير المالي.....
51.....	المطلب الأول: الأزمات المالية والمصرفية وأسباب حدوثها.....
51.....	1-1 الأزمة المالية.....
52.....	2-1 تعريف الأزمات المصرفية.....
53.....	3-1 أسباب الأزمات المالية .....
56.....	المطلب الثاني: أصول الأزمات المالية ومؤشرات التحذير منها.....
56.....	1-2 أصول الأزمات المالية.....
60.....	2-2 مؤشرات الإنذار المبكر من الأزمات المالية.....
62.....	المطلب الثالث: علاقة التحرير المالي بالأزمات المصرفية.....
63.....	1-3 الإفراط في تحمل المخاطر من قبل المصارف.....
64.....	2-3 السلوك المضاربي للمصارف.....
65.....	خلاصة الفصل .....
<b>الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية</b>	
66.....	تمهيد.....
67.....	المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد في المؤسسات.....

## قائمة المحتويات

67	المطلب الأول : أسباب، مفهوم ونماذج الحكم الراشد في المؤسسات
67	1-1 أسباب نشوء الحكم الراشد في المؤسسات
70	2-1 مفهوم الحكم الراشد في المؤسسات Corporate Governance
73	المطلب الثاني: أهمية، ركائز ونماذج الحكم الراشد في المؤسسات
73	1-2 أهمية الحكم الراشد
75	2-2 ركائز الحكم الراشد
76	3-2 نماذج الحكم الراشد في المؤسسات
78	المطلب الثالث: معايير ومحددات الحكم الراشد في المؤسسات
78	1-3 معايير الحكم الراشد
82	2-3 محددات الحكم الراشد
83	المبحث الثاني: متطلبات وأسس الحكم الراشد في المصارف
83	المطلب الأول: مدخل للحكم الراشد في المصارف
83	1-1 مفهوم الحكم الراشد للمصارف
85	2-1 أهمية الحكم الراشد في المصارف
88	المطلب الثاني: أبعاد وأسس تنفيذ نموذج الحكم الراشد في المصارف
88	1-2 أبعاد تنفيذ الحكم الراشد في المصارف
89	2-2 أسس الحكم الراشد في المصارف
92	المطلب الثالث: أسباب الحكم الراشد الخاصة بالمصارف
93	1-3 الأسباب الخاصة بالبنك
94	2-3 نظرية الوكالة
97	3-3 الاختلافات الجوهرية بين الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية
98	المبحث الثالث: الحكم الراشد في المصارف وفق مبادئ لجنة بال للرقابة المصرفية
99	المطلب الأول: ماهية لجنة بال للرقابة المصرفية
99	1-1 تعريفها
100	2-1 أهداف ومهام لجنة بال
101	المطلب الثاني: مقررات لجنة بال للرقابة المصرفية

## قائمة المحتويات

101.....	1-2 اتفاقية بال 1
105.....	2-2 اتفاقية بال 2
110.....	3-2 اتفاقية بال 3
112.....	<b>المطلب الثالث: علاقة الحكم الراشد بلجنة بال للرقابة المصرفية</b>
112.....	1-3 تعريف الحكم الراشد وفقا للجنة بال
113.....	2-3 مبادئ الحكم الراشد وفقا للجنة بال
115.....	3-3 أثر تطبيق الحكم الراشد في المصارف
117.....	<b>خلاصة الفصل</b>
<b>الفصل الثالث: النمو الاقتصادي، النظام المالي والحكم الراشد</b>	
118.....	تمهيد
119.....	<b>المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي</b>
119.....	<b>المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي</b>
122.....	<b>المطلب الثاني: مقاييس ومصادر النمو الاقتصادي</b>
122.....	1-2 مقاييس النمو الاقتصادي
124.....	2-2 مصادر النمو الاقتصادي
126.....	<b>المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية</b>
126.....	1-3 تعريف التنمية الاقتصادية
127.....	2-3 تعريف التنمية المستدامة
129.....	3-3 مؤشرات التنمية المستدامة
130.....	4-3 الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية
131.....	<b>المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي</b>
132.....	<b>المطلب الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك والنيوكلاسيك</b>
132.....	1-1 نظرية النمو عند الكلاسيك
136.....	2-1 نظرية النمو عند النيوكلاسيك
137.....	<b>المطلب الثاني: نماذج النمو الكينزية</b>
138.....	1-2 نموذج هارود و دومار Harrod-Domar
140.....	2-2 نموذج كالدور Kaldor

## قائمة المحتويات

141.....	3-2 نموذج جوان ربنسون Joan Robinson
142.....	المطلب الثالث: نموذج سولو للنمو الاقتصادي ونماذج النمو الداخلي
142.....	1-3 نموذج سولو للنمو الاقتصادي Model Solow
145.....	2-3 النظريات الحديثة للنمو
149.....	المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالنظام المالي والحكم الراشد
149.....	المطلب الأول: طبيعة العلاقة ما بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
149.....	1-1 نموذج ريموند جولد سميث Raymond Gold Smith 1950
151.....	2-1 نموذج شومبيتر Schumpeter
154.....	3-1 النماذج الحديثة
157.....	المطلب الثاني: الحكم الراشد والنمو الاقتصادي
158.....	1-2 الحكم الراشد وعلاقته بالنمو الاقتصادي
160.....	2-2 دور الحكم الراشد في جذب الاستثمارات
161.....	المطلب الثالث: النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي
164.....	خلاصة الفصل
<b>الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه</b>	
165.....	تمهيد
166.....	المبحث الأول: عرض وتقييم النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المالية
166.....	المطلب الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الاستعمارية (1830-1962)
167.....	1-1 تركيبة النظام المصرفي إبان الإحتلال
169.....	2-1 خصائصه
170.....	المطلب الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإقتصاد الإشتراكي 1962-1985
170.....	1-2 مرحلة تحديد معالم النظام المصرفي الجزائري 1962 - 1970
173.....	2-2 مرحلة التسيير الإداري والمركزي 1970-1986
177.....	المبحث الثاني: إصلاحات النظام المصرفي في ظل إقتصاد السوق
178.....	المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائرية ما بين 1986 - 1990

## قائمة المحتويات

178.....	1-1 الإصلاحات المصرفية لسنة 1986
180.....	2-1 الإصلاحات المصرفية لسنة 1988
181.....	3-1 تقييم إصلاحات المرحلة 1986-1990
182.....	<b>المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 10/90</b>
182.....	1-2 مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض
184.....	2-2 تقييم إصلاحات الفترة 1990-1994
188.....	<b>المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية 1994 – 2010</b>
188.....	1-3 الإصلاحات المصرفية في ظل برنامج التعديل الهيكلي 1994 – 1998
191.....	2-3 تعديلات 1999 – 2010
194.....	<b>المبحث الثالث: واقع الحكم الراشد في البنوك الجزائرية</b>
194.....	<b>المطلب الأول: الركائز القانونية للحكم الراشد في البنوك الجزائرية</b>
194.....	1-1 تعريف وضبط وظائف البنوك
195.....	2-1 شروط ممارسة المهنة المصرفية
195.....	3-1 ضبط عملية الترخيص والإعتماد
196.....	4-1 الجمعية المصرفية
196.....	5-1 حماية المودعين
196.....	<b>المطلب الثاني: تطبيق النظم الاحترازية في البنوك الجزائرية</b>
197.....	1-2 الملاءة المصرفية في البنوك الجزائرية
198.....	2-2 المراقبة الخارجية
201.....	3-2 تحديد الأموال الخاصة
202.....	4-2 شروط نشر الوثائق المالية (الإفصاح)
202.....	5-2 عناصر الرقابة الداخلية
	<b>المبحث الرابع: تقييم أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل مبادئ الحكم الراشد</b>
205.....	<b>2002 – 2013</b>
	<b>المطلب الأول: تقييم أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال المؤشرات النقدية</b>
205.....	<b>2002-2013</b>

## قائمة المحتويات

1-1	نشاط النظام البنكي الجزائري في سوق الودائع (هيكل الودائع المصرفية).....	207
2-1	هيكل القروض .....	211
214	<b>المطلب الثاني: مردودية البنوك الجزائرية</b> .....	214
1-2	مردودية الأموال الخاصة ROE.....	214
2-2	مردودية الأصول ROA.....	215
3-2	مردودية الأموال الخاصة ROE ومردودية الأصول ROA ( 2011، 2012 و 2013).....	217
219	<b>خلاصة الفصل</b> .....	219
<b>الفصل الخامس: دراسة قياسية لتحديد أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر</b>		
220	تمهيد.....	220
221	<b>المبحث الأول: تحديد نموذج الانحدار الخطي المتعدد ونموذج 1993 Levine King</b> .....	221
221	<b>المطلب الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد</b> .....	221
1-1	حصر وتحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة.....	221
2-1	اختبار نوع معادلة الانحدار.....	222
3-1	تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....	222
4-1	معامل التحديد.....	223
5-1	اختبار فيشر (مقياس f).....	223
6-1	تقييم معاملات معادلة الانحدار المقترحة (a;bi).....	223
224	<b>المطلب الثاني: نموذج 1993 Levine King</b> .....	224
226	<b>المبحث الثاني: حصر العوامل المؤثرة في الظاهرة</b> .....	226
226	<b>المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي..1990-2013</b> .....	226
1-1	الناتج الداخلي الخام PIB.....	226
2-1	مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB/tête.....	229
233	<b>المطلب الثاني: مؤشرات تطور النظام المصرفي ومؤشر المراقبة 1990 - 2013</b> .....	233
1-2	القروض الممنوحة للقطاع الخاص CP/PIB.....	233
2-2	حجم الوساطة المالية M2/PIB.....	236
3-2	الأصول السائلة QM/PIB.....	240

## قائمة المحتويات

243	4-2 متغيرات المراقبة (الإنفاق الوطني G )
247	المبحث الثالث: أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
247	المطلب الأول: دراسة شروط المربعات الصغرى العادية 1990 - 2001
247	1-1 اختبار الطبيعية Normality teste
247	2-1 اختبار الارتباط الذاتي (استقلال ذاتي للبواقي)
248	3-1 الارتباط المتعدد
248	4-1 القوة التفسيرية للنموذج $R^2$ (R-Square)
248	5-1 المعنوية الكلية للنموذج
248	6-1 نتائج اختبار الانحدار
250	المطلب الثاني: دراسة شروط المربعات الصغرى العادية 2002 - 2013
250	1-2 اختبار الطبيعية Normality teste
250	2-2 اختبار الارتباط الذاتي (استقلال ذاتي للبواقي)
250	3-2 الارتباط المتعدد
251	4-2 القوة التفسيرية للنموذج $R^2$ (R-Square)
251	5-2 المعنوية الكلية للنموذج
251	6-2 نتائج اختبار الانحدار
253	خلاصة الفصل
254	خاتمة
260	قائمة المصادر والمراجع
273	الملاحق

يتميز الاقتصادي العالمي بتسارع الأحداث والتسابق الدولي حول اكتساب مقومات القوة الاقتصادية، التي أصبحت العامل الحاسم في قياس قوة الدولة وقدرتها التفاوضية في علاقاتها مع مختلف دول العالم. والنظام المالي هو واحدة من أهم مقومات الدول وهذا لقدرته على جمع الموارد المالية وتخصيصها للحصول على إنتاجية أعلى وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

فبعد الأزمة الاقتصادية التي مست العالم سنة 1929، أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والمالية عملية ضرورية وملحة. فالنظرية الكلاسيكية المتمثلة في اليد الخفية لسميث (Smith) 1776 وقانون ساي (Say) للمنافذ 1803، لم تكن فعالة في تفسير الاضطرابات والاختلالات التي واجهها الاقتصاد آنذاك، فجاءت النظرية الكينزية لتبرز عصرا جديدا لدولة الرفاه .

وفي الواقع وبعد سنوات من استقلال البلدان النامية، لعبت الدولة دورا هاما في سيرورة النمو الاقتصادي، وكان هذا بالضبط عام 1973، حيث قام كلا من ماكينون (Mckinnon) وشو (Shaw) بعرض أطروحتهم التي تنتقد الوضع القائم آنذاك، والتميز بعدم تشجيع المدخرات وعدم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وفي المقابل عرضا التحرير المالي كحل لتعزيز تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. هذا الطرح كان له تأثير قوي على مستوى الدولة والمؤسسات المالية الكبرى على حد سواء (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ...) وموجة كبيرة من التحرير المالي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بدأت في البلدان المتقدمة ( الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا، ... ) وانتشرت بعد ذلك إلى البلدان الناشئة والبلدان النامية. وكان ينظر لحركة رؤوس الدولية باعتبارها وسيلة لجمع المزيد من المدخرات والاستثمارات، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. ومع ذلك فإن هذه النظرة المتفائلة سرعان ما قوبلت بتحد كبير من البلدان النامية التي تأثرت من جراء الأزمات المالية والمصرفية، والتي كلفت غالبا من حيث التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

إن وجود نظام مالي متطور وفعال يشكل أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، فمن خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وبين المقرضين والمقترضين يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار، ويحث أيضا على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة. علاوة على ذلك فإنه يقدم مجموعة من الخدمات المالية الأخرى من تحويل الأموال، إدارة المخاطر، التخطيط المالي، إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية التي أصبح المجتمع بحاجة متزايدة لها في العصر الحالي.

وكننتيجة لرفع القيود وإزالة المعوقات في عدد من الاقتصاديات النامية، والتطورات السريعة في تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات، فتح الاندماج العالمي للأسواق المالية خلال العقدین الماضیین أفاقا جديدة لحشد الموارد المالية، وتوظيف الأموال المتوفرة للاستثمار بفعالية أكثر. إلا أن الاندماج المالي في الوقت نفسه أوجد مخاطر وتحديات جديدة، فعلى سبيل المثال ورغم أن التدفقات المالية الكبيرة قد تخفف من التمويل الخارجي لبلد ما، إلا أنها قد تؤثر أيضا بصورة سلبية وحادة على استقراره الاقتصادي من خلال تأجيج التضخم، ورفع أسعار الصرف الحقيقية إلى مستويات عالية لا يمكن دعمها، وبممارسة تأثير مركب جدا في حالة السحب المفاجئ للأموال نتيجة التحولات في ميولات واتجاهات السوق التي لا تواكبها تغييرات مقابلة في الأسس الاقتصادية للبلد المضيف. ضف إلى ذلك فإن الصدمات التي تحدث في سوق ما يمكن أن تنتشر بسهولة إلى أسواق أخرى على غرار ما حدث بعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2007 .

تعتبر سلامة النظام المالي - الذي يعتبر أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملًا مع المخاطر - وكذا ازدهاره وكفاءة عمله شرطا أساسيا قبل الحديث عن النمو الاقتصادي، ولعل ذلك الدور الحاسم للنظام المالي - باعتباره المسؤول عن تمويل الاقتصاد - يجعل من الضروري العمل على ضمان استقراره ومنع تجدد الأزمات به. ولهذا السبب فقد اتخذت الحكومات في معظم الدول طائفة من التدابير والإصلاحات وذلك لتدعيم الجهود الدولية الرامية لاستقرار المالي، ومواكبتها للتطورات والتحولات الحديثة. فنشأت مصلحة معينة لإقامة حكم راشد سليم لمعالجة هذه المشكلات والأزمات. وعليه فقد أصبح الحكم الراشد في ظل هذه المعطيات يشكل تحديا أمام النظام المالي من أجل إيجاد تلك الآليات الكفيلة بتحقيق أداء أفضل، وفي مقدمتها البنوك التي تحظى بموقع المهيمن من حيث أنها الممول الرئيسي للنمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي هي بحاجة إلى نظام مالي سليم في ظل غياب أسواق مالية فعالة ومنتطورة، إضافة إلى ما تواجهه البنوك من مجموعة واسعة من الأخطار المعقدة في عملها اليومي كالأخطار المتعلقة بالائتمان، السيولة، أسعار الفائدة، أسعار الصرف... الخ، كل هذه الأسباب دفعت المنظمين إلى البحث عن المعايير الصحيحة التي تخاطب ميزات هذه المنظمات التي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجهها. ذلك أن مخاطر الإفلاس البنكي لا تقتصر في انعكاساتها على حدود البنك وإنما تتعداه لتأخذ انعكاسا خطيرا على الاقتصاد، ومن هنا جاءت فكرة الحكم الراشد باعتباره أسلوبا لتحقيق الجودة والتميز في الأداء بواسطة اختيار الأساليب المناسبة والفعالة، من خلال التحكم في العلاقات بين جميع الأطراف الأساسية، والتي تؤثر على اتخاذ القرارات وأداء المؤسسة، وتستخدم لذلك مجموعة من الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفق معايير الإفصاح والشفافية المطلوبة. فأعتبر الأخير (أي الحكم الراشد) بمثابة المحور الأساسي لتحقيق النمو

والتنمية المستدامة في كل الدول، تشمل هذه التدابير تشديد القوانين لتحقيق أرباح شخصية وتحسين نظم الإشراف والرقابة، وذلك بمنع تحول المشكلات المالية إلى حالات انهيار ودعر مالي.

### ✓ إشكالية الدراسة

تشهد البيئة المالية في الآونة الأخيرة سلسلة من الإضرابات والأزمات، أدت لعدم استقرار الأسواق المالية، وأثبتت هشاشة النظم المالية من جراء عدم وجود مستويات إشراف واضحة، مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية. فوجود نظام مالي سليم وجيد التنظيم ضروري لضمان النمو واستقرار اقتصادي ومالي، في إطار عالم متميز بتدفقات رأسمالية كبيرة. فالجزائر وتحث تأثير آليات التوجه نحو اقتصاد السوق أصبحت مجبرة على وضع برامج واستراتيجيات تسمح لها بالتوجه الحسن من خلال تبنيتها لجملة من الإصلاحات المالية والمصرفية فكان الإصلاح النقدي لعام 1986، ثم قانون تكيف الإصلاح في عام 1988، إلا أن أهم إصلاح في القطاع المالي الجزائري تمثل في قانون النقد والقرض 10/90 وهذا بغيت زيادة فعالية نظامها المالي وخاصة المصرفي، من أجل أن يكون في قلب إجراءات النمو.

على ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة الحكم الراشد في تطوير وتفعيل النظام المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

ينفرد عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل أن اعتماد مبادئ الحكم الراشد تمثل فرصة لتطوير النظام المالي؟
- ما هي الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، وما العلاقة التي تربطه بالنظام المالي والحكم الراشد؟
- ما هي أهم الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر، وهل حسنت من الأداء المالي لمنظومتها المصرفية؟
- ما هو أثر النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي الجزائري؟

### ✓ فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على جملة من الفرضيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تدخلات الحكومة وسياستها المالية يضعف النظام المالي؛
- اعتماد مبادئ الحكم الراشد يحسن من الأداء المالي للبنوك الجزائرية؛

- يعتبر إصلاح النظام المصرفي الجزائري ذو فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تعتبر فترة تبني مبادئ الحكم الراشد القفزة النوعية للنظام المصرفي الجزائري وبالتالي تأثيرها بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

### ✓ أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجدل الذي لا يزال قائما حول مدى تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي، ومدى مساهمة مبادئ الحكم الراشد في تحسين هذه العلاقة وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد، تتمثل مساهمة هذه الدراسة في محاولة تغطية القصور الذي واجهته الدراسات السابقة حول الموضوع (بالنسبة للجزائر)، وقد قسمت فترة الدراسة إلى مرحلتين، مرحلة تتسم بإصلاحات مالية وبنكية عميقة من 1990 إلى 2001 وأخرى اتسمت بمواصلة تلك الإصلاحات مع تبني مبادئ الحكم الراشد كآلية لحسن التسيير وإدارة المصارف لتحقيق مردودية أحسن، من 2002 إلى 2013، وهذا بغيت التأكد من أن للحكم الراشد أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

### ✓ أهداف الدراسة

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تقييم الإصلاحات المالية والمتمثلة أساسا في مبادئ الحكم الراشد من خلال جملة من الإجراءات والقوانين وتأثيرها على النمو الاقتصادي، فضلا عن محاولة الخروج بجملة من الاقتراحات التي قد تسهم في توضيح مكامن الضعف في هذه الإصلاحات ومحاولة تقييمها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تسليط الضوء عن أحد المواضيع الاقتصادية الحساسة التي تمس الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن، خاصة وأن الجزائر تتأهل للاندماج بعالم حرية التدفقات الرأسمالية الدولية؛
- تحديد أحد العوامل المؤثرة في نمو وتنمية الأقطار النامية، من خلال الكشف عن المكاسب التي يمكن أن تجنيها تلك الاقتصاديات بالاعتماد على مبادئ الحكم الراشد في تجديد النظام المالي؛
- اقتراح الحكم الراشد كنموذج يهدف إلى إعادة تفسير العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- قياس مدى فعالية النظام المالي والقدرة على تحسين إدارة الموارد المالية المتاحة.

### ✓ مناهج وأدوات الدراسة

على ضوء أهداف وأهمية هذه الدراسة، وكذا أسئلتها وفرضياتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجوانب النظرية، فيما يتعلق بأهم النظريات المفسرة للنظام المالي والنمو الاقتصادي في ظل العولمة، التحرير المالي والأزمات المتكررة، وكذا التعريف بمبادئ الحكم الراشد وإبراز أهميته في تعزيز النظام المالي وأثرهما على النمو الاقتصادي، وبهدف وصف خصائص النظام المصرفي الجزائري ومراحل تطوره. كما تم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث في إطار الإشارة إلى أداء النظام المالي الجزائري وتحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية لتبيين أثر النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي.

كما تم انتهاج المنهج الكمي في الجانب التطبيقي المتعلق بحالة الجزائر، وذلك من خلال الدراسة القياسية المعتمدة من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموع البيانات والمعلومات المتحصل عليها وهذا بالاعتماد على نموذج برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statisticol .SPSS Package for the Social Science

### ✓ حدود الدراسة

- تتمثل حدود الدراسة أساسا في الحدود الزمنية، المكانية والموضوعية والتي يمكن إبرازها كالتالي:
- **الحدود الزمنية:** بالنسبة للدراسة التطبيقية والتي شملت في البداية تقييم الأداء المالي للمنظومة المصرفية الجزائرية فقد ركزت على فترة تبني مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي للفترة من 2002 إلى 2013، أما عن محاولة تحديد تأثير النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي فقد درست عبر مرحلتين مرحلة أولى من 1990 إلى 2001 ومرحلة ثانية من 2002 إلى 2013؛
  - **الحدود المكانية:** تقتصر الحدود المكانية لهذه الدراسة على حالة الاقتصاد الجزائري لا غير؛
  - **الحدود الموضوعية:** إن الأهمية الكبرى التي اكتسبها موضوع النظام المالي والحكم الراشد والأثر المتوقع لهما على النمو الاقتصادي جعلت منه موضوعا واسعا ومتشعبا الأمر الذي استلزم وضع حدودا للدراسة، حيث اقتصر على تقييم أداء النظام المصرفي الجزائري باعتبار أن الجزائر من البلدان التي تكاد تفتقر لسوق مالي فعال، ومجمل الأنشطة التمويلية تتم بواسطة نظامها المصرفي، وتحديد الأثر المتوقع للنظام المالي من خلال تبني مبادئ الحكم الراشد في تحقيق النمو الاقتصادي.

## ✓ الدراسات السابقة

استمر الاقتصاديون ومنذ زمن بعيد في اعتبار القطاع المصرفي كأحد العوامل الرئيسية في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي تلعبه في التعرف على المشاريع الإنتاجية الناجحة وتمويلها. ويلاحظ خلال السنوات القليلة الماضية تزايد الاهتمام بدور النظام المالي كعامل أساسي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. في هذا السياق تناولت العديد منها دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الدراسات يمكن ذكر ما يلي:

### أولا: الدراسات الأجنبية

الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا الميدان عديدة نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:  
- دراسة Ross Levine (1997)، بعنوان:

#### **Financial développement and economic growth: views and agenda**

مقالة في مجلة Economic Literature، من جامعة فارجينيا. ففي بداية الأمر قام Levine من خلال هذه الدراسة بتوصيف الروابط بين وظائف النظام المالي وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ثم قدم عرضاً للدلائل التي توحى بوجود علاقة بين هيكل النظام المالي (الأسواق المالية والوسطاء الماليين) ووظائفه، بعد ذلك بين قياسياً أن لتطور النظام المالي تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، وكذا إمكانية الاعتماد عليه للتنبؤ بمعدل النمو. واعتمد في دراسته القياسية على خمس متغيرات، أربعة منها تتعلق بقياس حجم النظام المالي ومدى تحريره وواحدة تتعلق بالنمو (معدل النمو للفرد) خلال الفترة 1976-1993 لـ 29 دولة.

- دراسة Bernard Eric (2000) بعنوان:

#### **Développement Financier, Politique Monétaire et Croissance économique Validation**

##### **Empirique en Données de Panel.**

ورقة بحثية من مخبر Economie d'Orléans من جامعة Orléans. والتي هدفت إلى تبيان وجود علاقة بين تطور أنشطة الوسطاء الماليين والنمو الاقتصادي وكذلك السياسة النقدية التوسعية والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، الجديد في هذه الدراسة هو أنها تجمع بين الاقتصاد البنكي والاقتصاد النقدي، فاعتمد الباحث من خلالها على الاقتصاد القياسي باستعمال بانيل Panel، وخصت هذه الدراسة 49 دولة (قسمها إلى متطورة ونامية) خلال الفترة 1987 - 1997، أما عن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة

فتمثلت في أن للتطور المالي أهمية قصوى في تحديد النمو الاقتصادي، وعلى الأخص الوسطاء الماليون والقطاع المصرفي.

- دراسة للمركز العالمي للدراسات والبحث في النمو (CERDI) قام بها S. Guillaumont  
Jeanneney et K.Kpodar (2004) بعنوان :

### Développement Financier, Instabilité financière et croissance économique

كان لهذه الدراسة بعدا مختلفا عن ما سبقها من الدراسات، إذ اهتم الباحثان بالأثر الايجابي للتطور المالي دون إهمال تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي. ومن أجل اختبار حصة هذه الفرضية تم الاعتماد على دراسة قياسية لمعطيات بانيل لجملة من الدول النامية خلال الفترة من 1966-2000، وتم التوصل في نهاية المطاف إلى أن اعتماد سياسة التحرير المالي بغية النهوض بالنظام المالي وتطويره لن يكون بالضرورة في صالح الاقتصاد، بل يجب مراعاة الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بذلك البلد.

### ثانيا: الدراسات العربية

- دراسة شيرين عبد الفتاح عبد العال، محمد عبد الهادي علاوين، (2010)، تأثير تطور الأسواق المالية والمصارف على النمو الاقتصادي في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الجامعة الأردنية - كلية الأعمال، عمان، الأردن. هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين تطور القطاع المالي والمصرفي من جهة وانعكاساته على النمو الاقتصادي من جهة أخرى وذلك لستة دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي: الأردن، المغرب، عمان، تونس، مصر وتركيا، وذلك للفترة (1987\_2007). حيث اعتمدت هذه الدراسة في جوهرها على دراسة التطور المالي من جوانبه المختلفة وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال استخدام الائتمان المصرفي ورأس المال والقيمة المتداولة ومعدل الدوران. أظهرت النتائج أن جميع المقاييس للتطور المالي والمصرفي ذات دلالة إحصائية وتؤثر على النمو الاقتصادي. من جهة أخرى أظهر أحد النماذج بأن نسبة الائتمان المصرفي ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى ضعف النظام المالي وعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثالث: الدراسات بالجزائر

في هذا السياق حاولت العديد من الدراسات التجريبية الإحاطة بالعلاقة المحتملة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. وفي هذا الصدد يمكن ذكر أهم المساهمات في هذا المجال فيما يلي:

- Benhabib et Zenesni، (2011)،

**Les effets de la liberalisation financiers sur la croissance économique ; analyse empirique sur cas Algérien**

ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني حول: الأداء الجيد للمنظمات والحكومات، المنظم يومي 22 و23 نوفمبر، أجرى الباحثان دراسة تجريبية لرصد علاقة بين تأثيرات تحرير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 1970 و2007، وقد خلصت الدراسة إلى أن التحرير المالي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ويعيق النظام المصرفي في الجزائر، حيث أن زيادة في درجة التحرير المالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.285%.

- أشواق بن قدور، (2012)، كتاب بعنوان، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، الصادر عن دار الولاية، عمان، الأردن، سلطت الضوء على دور التطورات وانعكاساتها على النظام المالي، ومن تم التعرف على مدى كفاءته في تعبئة وتخصيص الموارد لتمويل النمو الاقتصادي، وتبعاً للدراسة القياسية التي قدمتها على عينة من الدول ثم إسقاط النماذج المتوصل إليها على حالة الجزائر، وتوصلت إلى تأخر النظام المالي الجزائري لتحقيق النمو الاقتصادي.

- قنوني حبيب، (2014)، رسالة دكتوراه غير منشورة موسومة ب: الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، هدفت هذه الدراسة إلى إثبات صحة أن للنظام المالي وخاصة البنوك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، وبإسقاط دراسته على حالة الجزائر وباستعمال طرق الاقتصاد القياسي التي سمحت بدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية البنكية على النمو الاقتصادي، توصل إلى أن للنظام البنكي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خاصة ما تعلق بالوظيفة الأساسية للبنوك وهي منح القروض.

- بن معزو محمد زكريا، (2015)، رسالة دكتوراه غير منشورة، موسومة ب: إشكالية التحرير المالي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة عنابة، وبعد دراسة تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي، وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ على السلاسل الزمنية السنوية من 1970 إلى 2010 توصلت الدراسة التجريبية إلى وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، في المدى الطويل في الجزائر، في حين كانت العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي ايجابية.

والجديد في دراستنا هو محاولة الدمج بين أثر النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال محاولة إسقاط نموذج (Levine et King (1993 ، وهذا بدراسة فترة تميزت بإصلاحات مالية ومصرفية عميقة 1990 - 2001، وأخرى توصلت بها هذه الإصلاحات مع تبني مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي 2002 - 2013.

### ✓ تقسيم الدراسة

لاحتواء موضوع هذه الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم تقسيمها إلى خمسة فصول نوردتها كالآتي:

- **الفصل الأول** والذي جاء بعنوان مقارنة نظرية حول النظام المالي في ظل العولمة والتحرير. تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول ماهية العولمة المالية وهذا من خلال تحديد مفهوم العولمة والعولمة المالية التي أصبحت ملازمة لنشأة وتطور الرأسمالية، وبعدها تحديد مفهوم 3D بأبعادها الثلاثة: رفع القيود التنظيمية، رفع الحواجز ورفع الوساطة البنكية. وخصص المبحث الثاني للتحرير المالي وأسس النظرية من خلال التطرق أولاً لمفهوم الكبح المالي الذي يعتبر التحرير المالي كرد فعل عليه وكحل للبلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم تبيان مكاسب ومخاطر التحرير المالي. أما المبحث الثالث والأخير فتطرق للأزمات المالية وعلاقتها مع التحرير المالي، وهذا بتعريف كلا من الأزمات المالية والمصرفية وإبراز العلاقة الرابطة بينها وبين التحرير المالي.

- **الفصل الثاني** والموسوم ب: الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية والمصرفية، ولتحقيق الهدف من هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تعرض المبحث الأول لماهية الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال إبراز أسبابه أولاً ثم التعريف به من خلال مختلف الهيئات والمنظمات الدولية مع توضيح ركائزه، معايير ومحدداته، وخصص المبحث الثاني لمتطلبات وأسس الحكم الراشد في المصارف من خلال

تحديد أبعاده وأسس تنفيذه، وفي الأخير محاولة توضيح أسباب الحكم الراشد الخاصة بالمؤسسات المصرفية مع التعرض لنظرية الوكالة التي كانت أساس ظهور الحكم الراشد. أما المبحث الثالث والأخير فتناول مبادئ الحكم الراشد وفق مبادئ لجنة بال للرقابة المصرفية، تم التعريف بهذه اللجنة ومختلف مقرراتها من بال 1، بال 2 وبال 3، ليتم بعده تحديد علاقة الحكم الراشد بهذه اللجنة.

- أما **الفصل الثالث** والموسوم ب: النمو الاقتصادي، النظام المالي والحكم الراشد، خصص هذا الفصل للعرض النظري للنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية وتحديد العلاقة النظرية بين كلا من النظام المالي والحكم الراشد، وقد قسم لثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهاجس الأساسي للحكومات المختلفة من جهة والأفراد من جهة أخرى، وخصص المبحث الثاني لنماذج النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فتعرض لعلاقة النمو الاقتصادي بالنظام المالي والحكم الراشد، فكانت البداية بتحديد علاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي، ثم علاقة الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي وأخيرا علاقة كلا من النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي.

- وجاء **الفصل الرابع** ليبين أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه، وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول عرض وتقييم المنظومة المصرفية الجزائرية قبل الإصلاحات المالية، وخصص المبحث الثاني لإصلاحات النظام المصرفي في ظل اقتصاد السوق، وذلك بالتعرض لأهم هذه الإصلاحات وخاصة قانون النقد والقروض وما تبعه من إجراءات تعديليه وتكميلية، مع إجراء تقييم لكل مرحلة. وتعرض المبحث الثالث لواقع الحكم الراشد في البنوك الجزائرية وهذا من خلال توضيح الركائز القانونية له، وتطبيق النظم الاحترازية في البنوك الجزائرية. أما المبحث الرابع والأخير فتناول تقييم الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري في ظل تبني مبادئ الحكم الراشد (من 2002 إلى غاية 2013) من خلال المؤشرات النقدية من هيكل الودائع وهيكل القروض، ودراسة مردودية البنوك الجزائرية من خلال مؤشري مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول.

- أما **الفصل الخامس** والأخير والموسوم ب: دراسة قياسية لتحديد أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تحديد نموذج الانحدار الخطي المتعدد ونموذج Levine King 1993، وخصص المبحث الثاني لحصر العوامل المؤثرة في الظاهرة والمتمثلة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (كمتغير تابع)، ومتغيرات مستقلة من مؤشر الكتلة النقدية M2، أشباه النقود QM والقروض الموجهة للخواص CP، ومتغير مراقبة والمتمثل في الإنفاق الحكومي G، أما المبحث الثالث فكان لأثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من

1990 إلى 2013، والتي قسمت إلى مرحلتين ، مرحلة أولى من 1990 إلى 2001، ومرحلة ثانية من 2002 إلى 2013 أي مع تبني الجزائر لمبادئ الحكم الراشد ومحاولة المقارنة بينهما.

### ✓ صعوبات الدراسة

واجهت الباحثة في هذه الدراسة جملة من الصعوبات تمثلت خاصة في:

- صعوبة إدماج الحكم الراشد في الجانب التطبيقي كمتغير أساسي وذلك من حيث دراسة تأثيره على النمو الاقتصادي، رغم ما بدلناه من مجهودات في هذا الصدد، إلا أننا لم نتمكن من إيجاد علاقة مباشرة خاصة أن تجربة الحكم الراشد في المصارف الجزائرية لا يزال في مراحله الأولى. لذا تطرقنا لهذا الأثر من حيث العلاقة غير المباشرة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي لأنه وبتطبيق مبادئه سيساهم وبدرجة كبيرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحسين أداء النظام المالي. في المقابل تم الاطلاع على عدة دراسات قياسية لأثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي من الناحية السياسية؛
- فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية واجهت دراستنا صعوبة الحصول على بيانات موحدة خاصة بمتغيرات الدراسة مما استوجب علينا أخذها من عدة تقارير .

## تمهيد

يشهد العالم المعاصر تطورات وتغيرات جذرية أثرت بشكل كبير على نمط واتجاهات العلاقات والمتغيرات في العديد من المجالات منها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها. مما جعل مختلف التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية خاصة المالية منها تغير وتطور في طبيعة علاقاتها ومعاملاتها مع محيطها الخارجي، مواكبة لتلك التطورات والتغيرات العالمية. لذلك أبرز ما يمكن التكلم عليه هنا هو الانفتاح المالي أو ما يسمى بالعولمة المالية والتحرير المالي، خاصة بعد تصاعد حجم التدفقات المالية في العالم النامي والمتقدم بمعدلات كبيرة، مما قد يؤثر ايجابيا على اقتصاديات الدول النامية، إلا أنه في المقابل قد يحدث مخاطر وتحديات وأثار سلبية على أوضاع اقتصاديات هذه الدول.

تعتبر العولمة المالية والتحرير المالي عمليتان لا مناص منهما تفرض قبولها عالميا بالشروط والآليات التي يتم التعامل بها حاليا. ومما لا شك فيه أن لكليهما عدة مزايا، كما لهما الكثير من المخاطر والانعكاسات على جميع اقتصاديات دول العالم. فالعولمة المالية تحدث جملة من المخاطر والانعكاسات السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي، خاصة في حالة حدوث حركات فجائية في رؤوس الأموال القصيرة الأجل-على إثر التحرير المالي-، كما أنها قد تعرض النظام المصرفي لأزمات حادة بفعل دخول الأموال غير المشروعة، مضاربات جنونية وهروب الأموال الوطنية وتوجهها نحو الخارج، وكذا التقليل من السيادة الوطنية في مجال تطبيق السياسات النقدية والمالية.

من خلال ما تقدم تم تخصيص هذا الفصل لمقاربة نظرية حول النظام المالي في ظل العولمة والتحرير المالي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتناول المبحث الأول ماهية العولمة المالية، وخصص المبحث الثاني للتحرير المالي وأسس النظرية، أما المبحث الثالث فتطرق للأزمات المالية وعلاقتها مع التحرير المالي.

## المبحث الأول: ماهية العولمة المالية

شهد الربع الأخير من القرن العشرين - وبشكل أكثر تحديدا عمق التسعينات - العديد من التغيرات العالمية السريعة، المتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية. فنشأ نظام جديد في الاقتصاد العالمي إتسم بالتحرير، إزالة القيود والاندماج بين كل أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال. فأصبح العالم قرية صغيرة وبات لدى العديد من الأفراد قناعة بأن هذا النظام الجديد "بمفهوم العولمة" هو نتاج تطور النظام الرأسمالي القديم.

فالعولمة وخاصة العولمة المالية أصبحت ملازمة لنشأة وتطور النظام الرأسمالي، مرورا بمرحلة الرأسمالية الاحتكارية - في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - (نظام بروتن وودز)، وصولا إلى درجة التكامل الحالية بين الأسواق المالية، والتي عرفت مستويات عالية من حيث تقارب لأسعار الفائدة المحلية والعالمية، نتيجة لتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق نمو التجارة والدخل العالميين.

لقد ساعد النمو الكبير لرأس المال المالي بتنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه وحرية في تصاعد درجة الانفصال بين التدفقات المالية والحقيقية، فبعدما كانت مهمة الأسواق المالية تتمثل في تعبئة المدخرات وإعادة إقراضها لقطاعات الإنتاج المادي، أصبحت الأدوات المالية المتداولة في هذه الأسواق سلعا في حد ذاتها تتميز بعوامل مستقلة يتحدد عرضها والطلب عليها بفعل الحركة المتنامية للتحرير المعززة بإرساء قاعدة 3D.

وبغرض توضيح ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، خصص المطلب الأول لمفهوم العولمة ونشأتها، وتناول المطلب الثاني العولمة المالية، أما المطلب الثالث فخصص لإرساء قاعدة 3D.

### المطلب الأول: مفهوم العولمة ونشأتها

#### 1-1 تعريف العولمة

##### 1-1-1 المعنى اللغوي للعولمة

لقد شاع استعمال مصطلح العولمة في عقد التسعينات إثر إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991، فقبل هذا التاريخ لم يكن للمصطلح مكان في القواميس العربية والأجنبية. ونتيجة لإنتشار ظاهرة العولمة فقد ظهر هذا المصطلح في القواميس والأدبيات التي اهتمت بتحليله كظاهر لتصبح محل نقاش حول تحديد ماهيته ومحتوياته. وقد قامت محاولات بحثية دقيقة للإحاطة بمستوى منطوق الكلمة أو بمستوى الأحداث التي ترتبط

به. وهو ترجمة للمفردة الانجليزية Globalization أو المفردة الفرنسية Mondialization. فالعولمة ليست مصطلحا قاموسيا جامدا يسهل تفسيره بشرح المعنى اللغوي المتصل به.

العولمة كمصطلح لغوي مأخوذ من التعوليم والعالمية، وهي تعني اصطباغ عالم الأرض بصيغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها، وتوحيد أنشطتها الاقتصادية، الاجتماعية والفكرية من غير إعتبار لإختلاف الأدبيات، الثقافات، الجنسيات والأعراق. ومن الممكن القول بأنه مصطلح غامض وغير مفهوم في أذهان الكثيرين. ويقصد بهذا المعنى لغة العمل على انطواء مختلف المجتمعات البشرية تحت لواء الكوكبية، سواء بدفع من جانب القوى الموجهة لحركتها أو بأشكاله من جانب الكيانات التي تعتقد أنها مسلوبة الإرادة.<sup>(1)</sup> وحسب قاموس ويبستر\* فالعولمة تعني اكتساب طابع العالمية وجعل نطاقه عالميا، إذن المعنى اللغوي للعولمة -الكلمة المشتقة من مدلول العالم- تعني تعميم الشيء وتوسع دائرته ليشمل العالم كله.

### 1\_1-2 المعنى الاصطلاحي

في الواقع فإن مرحلة العولمة الحالية تشبه في نواح عديدة مسيرة الاندماج الاقتصادي بين الأمم، وهي مسيرة كانت قد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر وانتهت مع الحرب العالمية الأولى. وخلال تلك الحقبة كانت الحواجز الاقتصادية بين الدول ضئيلة، ونتيجة لذلك كان تدفق السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود كبيرا، كما أن وتيرة هجرت الشعوب شهد نمو مضطردا. أما مسيرة العولمة الحالية فتميزت بخمس تطورات كبرى، هي:<sup>(2)</sup>

- النمو السريع في المبادلات المالية الدولية؛
- النمو السريع في التجارة، لاسيما بين الشركات العابرة للقارات؛
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعود إلى حد كبير لنشاط الشركات العابرة للقارات؛
- ظهور الأسواق العالمية الشاملة؛
- إنتشار التقنيات والأفكار الجديدة عبر التوسع السريع لنظام النقل والاتصالات.

<sup>1</sup> هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، (2010)، آليات العولمة الاقتصادية وأثرها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص28.

\*يشير اسم قاموس ويبستر إلى حَظِ القواميس المطورة أولا من قبل نوح ويبستر في أوائل القرن التاسع عشر، أيضا إلى القواميس غير المرتبطة بالعديد التي أضافت اسم ويبستر فقط للإشتراك في سمعته. إن هذا الاسم انشأ علامة تجارية في الولايات المتحدة للقواميس الشاملة للغة الإنجليزية.

<sup>2</sup> سبيغ كقالحيب، (2001)، عولمة المال، ط1، ترجمة رياض حسن، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ص 19.

لقد دخلت العولمة أو الكونية كمصطلح جديد من قبل Marshall McLuhan\* عندما صاغ في نهاية عقد السيتينيات مفهوم القرية الكونية Global village من استدلاله للحتمية التكنولوجية التي نشرها في كتابه "الاستكشافات في عوالم الاتصال" والتي أكدت أن هذه الظاهرة هي عالم تتقارب أجزاؤه لتصبح كقرية عالمية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي سيتوجه العالم إلى الإندماج وإزالة الحدود وخصوصياته الثقافية، وإدخاله في آلية تمكن المالكين لتقنيات الإتصال من فرض أفكارهم والتأثير على هوية الآخرين.

### 1-1-3 مفاهيم العولمة حسب بعض الاقتصاديين

- يرى Dunning العولمة على أنها عبارة عن زيادة الروابط وتعميقها بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد الحالي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزائه الأخرى.<sup>(1)</sup>
- ويقر Paul Hirst على أنه هناك فرق شاسع بين اقتصاد كوكبي بالمعنى الدقيق، واقتصاد بلغ درجة عالية من التدويل، وفيه تتاجر معظم الشركات من قواعدها في اقتصادات قومية متميزة. ففي الاقتصاد الكوكبي تكون السياسات الوطنية عميقة لأن النواتج الاقتصادية تتحدد كلية بواسطة قوى السوق، وبالقرارات الداخلية للشركات متعددة الجنسيات. لكن في الاقتصاد الذي بلغ درجة عالية من التدويل، فإن السياسات الوطنية تبقى نشطة بل هي في الحقيقة جوهرية للمحافظة على الأساليب المتميزة، وقوة الاقتصاد تتمثل في القاعدة الاقتصادية الوطنية والشركات التي تنطلق منها.<sup>(2)</sup>
- بينما عرف 1995 Cerny العولمة على أنها مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية تنبع من تغير صفات وخصائص السلع والأصول التي تكون أساس الاقتصاد الدولي.<sup>(3)</sup>

\* مارشال ماك لوهان، أستاذ الإعلاميات في جامعة تورنتو في كندا هو أول من استخدم مصطلح العولمة، وله الفخر بإعتباره الأول من تنبأ بخسارة أمريكا في الحرب الفيتنامية حتى وإن لم تهزم عسكرياً لأن هذه الحرب قد تحولت إلى "حرب تلفزيونية" والتلفزيون هو أول من حول العالم إلى قرية صغيرة.

<sup>1</sup> عمر صقر، (2001)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 5.  
<sup>2</sup> بول هيرست، جراهام تومسون، (1999)، مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة والفنون، الكويت، ص 272.  
<sup>3</sup> فتح الله و لعلو، (1996)، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرهم على المؤسسات والشركات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص 19.

- ويتفق فتح الله و لعلو مع Paul hiaraste في أن العولمة ظاهرة تعكس تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل(\*) من خلال تغيير نوعي لهذه الأخيرة وارتفاع وتيرة الحركة الدولية للموارد ضمن تصاعد وتكثيف المنافسة.(1)

#### 1-1-4 مفاهيم العولمة حسب بعض المنظمات الدولية

- عرف صندوق النقد الدولي\*\* FMI العولمة عام 1997 على أنها تزايد الإعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل عديدة، منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة إنتشار التكنولوجيا.
- أما منظمة التعاون الاقتصادي الانكتاد\*\*\* UNCTAD 1996، فتعرف العولمة على أنها زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، وقد زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال، والتجارة على المستويين المحلي والدولي. وهذا ما يذهب إليه مفهوم العولمة عند آخرون الذين يعتبرون بأن التجارة والاستثمار يشكلان المدخل الأساسي للعولمة.

وعموما يمكن تعريف العولمة على أنها نظام يعبر عن عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على التكامل الصارم في الأسواق، الدول والأمم، تمكن من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات بعيدة بصورة سريعة وأرخص من أي وقت مضى، داعية لفتح أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة لتصبح أكثر كفاءة وإزدهارا.

#### 1-2 نشأة ظاهرة العولمة

يرجع بعض المؤرخيين نشوء ظاهرة العولمة إلى حوالي خمس قرون على الأقل، حيث ارتبطت بالتقدم التكنولوجي، الإعلامي والتجاري، وذلك منذ إختراع البوصلة إلى إختراع الأقمار الصناعية. كما يرجعه البعض إلى ظهور البيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلر (أي إرجاع الظاهرة لحوالي 150 سنة مضت حيث أنه في هذه الفترة التاريخية رسمت وبدقة معالم صورة العولمة التي نعيشها نحن اليوم في بداية القرن الواحد والعشرين) في بيانها الصادر سنة 1918 والذي جاء فيه " أن البرجوازية تكتسح الأرض بأسرها

\* هناك فرق جوهري ما بين التدويل والعولمة ، فالتدويل يشير إلى العمل الجماعي للدول تحافظ فيه على سيديتها، في حين أن العولمة هي إلغاء لكل العمليات التي تقلص أو تلغي التدويل و تشمل كل العمليات على النطاق العالمي \_ إلغاء للحواجز و السيادة و تهميش الدول - .

<sup>1</sup> فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، ص19.

\*\* FMI : Fonds monétaire international

\*\*\* UNCTAD : United Nations Conference on Trade and Development.

مدفوعة بحاجتها إلى أسواق جديدة، فلا بد أن تعيش وتستغل في كل مكان وأن تقيم العلاقات في كل مكان، أعطت البرجوازية بإستغلالها للسوق العالمية طابعا عالميا لإنتاج جمع البلدان واستهلاكها .....<sup>(1)</sup> وتتألف المرحلة الراهنة للعولمة من ظاهرتين: عولمة الإنتاج، وعولمة الموارد المالية.

### 1-2-1 عولمة الإنتاج

عرفت نهايات القرن الماضي عولمة سريعة للإنتاج بفضل برامج التعديل الهيكلي برعاية البنك الدولي BM\* وصندوق النقد العالمي FMI، وقد تسارعت العولمة في الفترة على إثر الاتفاقات المتعددة الأطراف التي عززتها GATT\*\* برعاية منظمة التجارة العالمية اليوم \*\*\* OMC، حيث سيطر رأس المال التجاري على العمليات التبادلية بفضل الشركات متعددة الجنسيات التي استطاعت أن تجذب أسواقا مفتوحة باستطاعتها امتصاص فائض الإنتاج بما يحقق لها تراكم في الأرباح، وبذلك زيادة في معدلات تكوين رؤوس الأموال. فهذه الشركات التي تواجه ركودا في الطلبات وإرتقاعا في التكاليف وجدت في الدول النامية الملاذ الأيمن الذي يوفر لها أسواق تنمو بشكل ملحوظ وكلفة إنتاج ضئيلة، لأن الموارد الخام واليد العاملة زهيدة التكاليف.

كما أتاحت التغيرات التكنولوجية الحديثة انخفاض تكاليف النقل والاتصالات بين عوامل الإنتاج، كما أن نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية (كالاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة) خفض الحواجز فيما بين بلدان الكتل الاقتصادية.

### 1-2-2 عولمة الموارد المالية

إن المسيرة الحالية لعولمة الموارد المالية لم تعد مكتملة للتجارة والاستثمار الدوليين، بل اكتسبت حياة خاصة بها، فنادرا ما ترتبط التدفقات المالية بتدفقات الموارد الفعلية والاستثمارات المنتجة على المدى الطويل. هذه التدفقات هي بالإجمال عبارة عن سيولة تجذبها المكاسب المحتملة قصيرة الأمد وتترك البلدان بالسرعة التي وصلت بها.

### 1-3 مراحل تطور العولمة

إن التحليلات التاريخية للعولمة تشير إلى أنها ذات علاقة لما روج له من طرف " آدم سميث A.Smith " و"دافيد ريكاردو D. Ricardo" لحرية التجارة الدولية، وإنحصار دور الحكومة في الدفاع وحماية الممتلكات، وانتشرت هذه الأفكار بعد الثورة الصناعية لتتحوّل بعد ذلك في بدايات القرن العشرين، خاصة بعد أزمة

<sup>1</sup> محمود أمين، (1999)، الفكر العربي بين العولمة والحدثة وما بعد الحدثة، سلسلة قضايا فكرية عند 629، الكويت، ص 11 .

\* BM : la Banque mondial

\*\* CATT : General Agreement on Tariffs and Trade

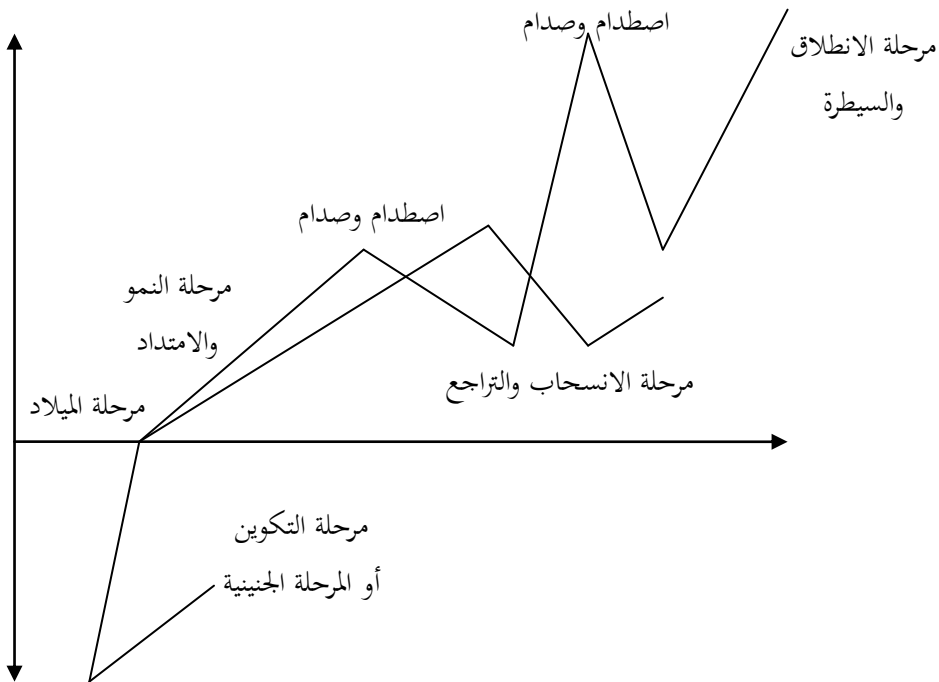
\*\*\* OMC : Organisation Mondial de Commerce .

الكساد العالمي سنة 1929، لترجع بعد ذلك في سبعينات القرن العشرين بسبب فشل التدخل الحكومي في تخفيض معدلات التضخم والبطالة.

كما يحددها بعض المفكرين على أنها نتيجة محددة لأفكار "أدم سميث" في شكل ليبرالية جديدة تدعو إلى حرية إنتقال رأس المال، وإلغاء الحواجز الجمركية والإطاحة بالأنظمة لتعزيز حرية المبادلات التجارية. كما يرجعها البعض الآخر إلى انهيار المعسكر الاشتراكي، ليعلن بعد ذلك بداية مرحلة جديدة. لكن المتفحص والمتمعن لمصطلح العولمة يجذ أنها صاحبت الإنسان في كل مراحلها.

والشكل الموالي يوضح مراحل تطور مصطلح العولمة.

### الشكل رقم 01 : مراحل تطور مصطلح العولمة



المصدر: محمد أحمد الحضري،(2000)، العولمة، ط1، مجموعة النيل العربية، ص40.

### المرحلة الأولى: مرحلة التكوين (المرحلة الجنينية)

كغيرها من الظواهر الاقتصادية، مرت العولمة بجملة من المراحل، بدأت بمرحلة التكوين والتي أرجعها العديد من الاقتصاديين إلى فتحات الفراعنة، سوءا في رحلتهم إلى بلاد " بونت " (الصومال حاليا)، أوغزوهم للمجهول البعيد الشاسع، كما تدل عليه آثارهم في الأمريكيتين ووصولهم إليها قبل غيرهم بألف السنين.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> محمد أحمد الحضري، (2000)، العولمة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 42 .

وقد تطور ذلك ليشمل الغزو العسكري وبروز الإمبراطوريات الضخمة التي لم تركز فقط على الجوانب العسكرية بل تعدتها إلى الجوانب الفكرية والعقائدية، كما برزت في هذه المرحلة القضايا الإنسانية العالمية حيث تم تنظيمها في شكل:

- الألعاب الأولمبية؛
- إنشاء الهيئات والمؤسسات الدولية؛
- جوائز نوبل للسلام؛
- التاريخ الميلادي؛
- كل هذه العوامل مهدت لبروز مصطلح جديد هو العولمة.

#### المرحلة الثانية: مرحلة الميلاد

بدأت هذه المرحلة في الستينات، وأدت إلى إتجاهات وأزمات في التسعينات واندماج العالم الثالث في المجتمع الدولي، فتميزت مرحلة الستينات بتزايد الوعي الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، كما شهدت هذه المرحلة شيوع أسلحة الدمار الشامل وانتشار حائط برلين الذي كان يفصل بين الألمانيتين، وظهور القطبية الواحدة المتمثلة في السيطرة الأمريكية.

يمكن ربط ميلاد هذا المصطلح بإنهاء عمل منظمة GAAT وبدء عمل المنظمة العالمية للتجارة OMC وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز بين الدول، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود والضغط على الحكومات من أجل التنازل عن سيادتها.<sup>(1)</sup>

#### المرحلة الثالثة : مرحلة النمو والإمتداد

تتسم هذه المرحلة بالتشابك والتداخل للأمر الاقتصادي، السياسية، الثقافية والاجتماعية، فأصبحت المصالح متداخلة ومتفاعلة، والدول مفتوحة بدون وجود حدود سياسية بين الدول والفواصل الزمنية بين المناطق. ومن ثم فقد ظهر إلى الوجود كيان كوني جديد، إنتماءاته جديدة، قواعد التفاعل معه حديثة قام على الدمج، التكامل، الحيازة، وإبتلاع الآخرين والسيطرة عليهم، التحكم فيهم وتوجيههم. هذه المرحلة هي مرحلة البناء الفعلي لكيان أكثر شمولاً من التحالف وأكثر عمقا من التكامل وأقصى فعالية من الاندماج. وبعبارة أخرى مرحلة النمو والامتداد هي عملية الانتقال والتفوق والامتياز المطلق.

<sup>1</sup> المرجع السابق، 46.

الشكل رقم 02 : مرحلة التحول من التفوق النسبي إلى التفوق المطلق



المصدر: محمد أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

بالإضافة إلى المراحل السابقة يمكن إبراز مرحلتين، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة ومرحلة عدم اليقين. فالمرحلة الأولى والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، نشأت فيها صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم، في هذه المرحلة وقعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وبعدها نشبت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، لقد تم إنشاء في هذه المرحلة البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريف الجمركية.<sup>(1)</sup>

أما مرحلة عدم اليقين فقد بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث تم دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتساعد الوعي الكوني، وحدث أول هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وأهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي وهي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات، وتعدد السلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا، من خلال الاعترافات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة حقوق الإنسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> رامن طنبور، فتحي يكن، (2000)، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، ص30.  
<sup>2</sup> أسامة أمين الخولي، (1998)، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص32.

## المطلب الثاني: العولمة المالية

شهدت الرأسمالية -على مدى ربع قرن - تغييرات كبيرة في البلدان المتقدمة، وكان التمويل العنصر الحاسم في هذه التغييرات، وذلك منذ إختفاء نظام بروتن وودز والتضخم الكبير الذي شهدته سنوات السبعينات. فالعولمة المالية هي الإسم الذي يطلق على التحويلات التي غيرت من مبادئ التمويل، هذه التغييرات أفضت إلى تحرير النظم المالية المحلية والتكامل الدولي.

### 2-1 تعريف العولمة المالية

العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، والذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن تم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق المالية.<sup>(1)</sup> لقد عبر "كارل ماركس" على النقود بالعلاقة التالية: نقود \_ نقود، بمعنى مال ينتج مالا، أو مال يربح مالا، دون المرور بعملية إنتاجية تتوسط بين المال المستثمر والعائد من الاستثمار (في الأصل رأس المال هو مال قرض).<sup>(2)</sup>

كما عرفت العولمة المالية إنشاء السوق العالمية المتكاملة لرأس المال، ولها ثلاث أبعاد: **البعد الجغرافي:** ويعني حركة رؤوس الأموال من بلد إلى آخر؛ **البعد الوظيفي:** مجزأ إلى سوق المال، سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية.....الخ؛ **البعد الزمني:** ويعني عمل الأسواق المالية 24 / 24 سا.

يعتبر الجانب المالي القوة المحركة لعجلة العولمة، حيث نجده يشارك وبصورة كبيرة في تحريك دواليب الاقتصاد، وهذا ما جعل السوق المالي يعرف عولمة فعلية على نطاق مرونة وحركية هذه الأسواق. عرفت هذه العولمة بالعولمة المالية والتي كان أساسها التحرير المالي، الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.<sup>(3)</sup> تعرف العولمة المالية على أنها ظاهرة تتضمن تحرير المعاملات التالية:<sup>(4)</sup>

• **المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية:** أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات

التي تتم محليا بواسطة الائتمان التجاري والضمانات، الكفالات والتسهيلات المالية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد، (2001)، العولمة و اقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 33 .

<sup>2</sup> أديب ديمبزي، (2002)، دكتاتورية رأس المال، دار الهدى، الاسكندرية، مصر، ص 327 .

<sup>3</sup> رمزي زكي، (1999)، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ص 11.

<sup>4</sup> محمد طيفور، الآثار المالية للعولمة، جامعة حلب، من الموقع :

- **المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية:** تشمل الودائع المقيمة واقتراض البنوك من الخارج، والتي تمثل تدفقات للداخل المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية، وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع، القروض أو الهدايا.
- **المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:** وتشمل التحرر من القيود المفروض على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج.

وتعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي للتحرير المالي، ويمكن الاستدلال عنها بمؤشرين:<sup>(1)</sup>

**المؤشر الأول:** الخاص بتطور حجم المبيعات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996م، وعلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس السنة. فحجم الموجودات المالية في العالم ارتفع من 55 تريليون دولار عام 1980 إلى 150 تريليون دولار عام 2001 ثم إلى 241 تريليون دولار عام 2007 ومثل ما يقارب 109% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لقد تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمل الاقتصاد الحقيقي وقد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة المالية الأخيرة، وكانت حصة أمريكا واليابان والاتحاد الأوروبي من الموجودات المالية 67 % عام 2001 وانخفضت إلى 63 % عام 2007 ، وكانت نسبة الانخفاض في حصة أمريكا من 3 و 36 % إلى 5 و 25 % لنفس الفترة، في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 6 و 9 % إلى 5 و 19 % وهذه تحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة.<sup>(2)</sup>

**المؤشر الثاني:** الخاص بتطور النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فالإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 2.1 تريليون دولار أمريكي عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم لنفس السنة. وقد أشارت بعض إحصائيات البنك العالمي إلى أن الحجم السنوي لتجارة العملات الأجنبية قد بلغ أكثر من 50 ضعف حجم التجارة السلعية العالمية والتي تقدر بأكثر من 10 آلاف مليار دولار سنوياً.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> محمد طيفور، المرجع السابق.

<sup>2</sup> تقارير البنك الدولي، (2008)، البنك والمال، من الموقع: <http://www.albankaldawli.org>. أطلع عليه في 2011/08/31.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

ويقدر المحللون الماليون الحجم اليومي لتداول العملات في سوق الفوركس بحوالي 30 تريليون دولار (30 ألاف مليار دولار يوميا) حيث أن آلاف الملايين من الدولارات تباع وتشتري كل ثانية.<sup>(1)</sup>

## 2-2 أصل العولمة المالية

بدأت العولمة المالية في أواخر القرن التاسع عشر، وبالضبط عام 1870، وقد بلغت ذروتها عام 1913 لتصل إلى ذروة جديدة نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1929. وقد تميزت هذه المرحلة بإستثمارات رأسمالية على المدى الطويل، في هذه المرحلة كان الهدف من هذه الاستثمارات هو تحقيق التعاون مع إستثمار رأس المال لتوليد أوتحقيق المكاسب المشتركة للمستثمر ورجل الأعمال محققا نسبا من نمو الربح الحقيقي.

وتاريخيا ترجع العولمة المالية إلى وسط السبعينات بفعل الإختلالات المالية السائدة آنذاك، سواء تعلق الأمر بالاقتصاديات المتطورة سلعيا أو بالاقتصاديات السائرة في طريق النمو، والتي كانت بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة بالنظر إلى المشاريع التنموية الطموحة جدا لأمريكا اللاتينية ودول شمال إفريقيا. والصدفة أنذاك هو حدوث فائض مالي هائل غداة حرب 1973 تمثل في صافي أموال ضخمة على مستوى الدول المنتجة للطاقة استوجب إعادة استثمارها (رسكلتها) وذلك لتمويل عجز مالي لبعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تم الاعتماد على إقتصاديات حديثة القوة الاقتصادية والتجارية والمحقة لفوائض مالية ساهمت في إنعاش وتوسيع الأسواق المالية الدولية، مثل فائض ميزان مدفوعات ألمانيا، اليابان وطايبان في وسط الثمانينات، وفي سياق كلي تم تحرير سوق الصرف الذي ساهم في تحرير سوق رؤوس الأموال. وهكذا إندمج النشاط المالي للدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتداخل نشاط الأسواق المالية، وأصبح يتمتع بصفة عولمة النشاط المالي وإندماج الأسواق المالية. كما أن حركة الأموال أصبحت لا تعرف حدودا، وتجوب العالم بحرية كبيرة دون قيود. وإن كانت هذه الأنشطة قد بدأت بصفتها تابعة لعولمة النشاط الإنتاجي لكنها تتم في أسواق الصرف العالمية، واحتياجات التبادل السلعي لا تتجاوز سوى 10% من حجم النفقات اليومية في هذه السوق.

فنهاية نظام بروتن وودز 1971 - وبالمرور إلى نظام الصرف العائم في 1973 - سجل تأثيرا على العولمة المالية، فأزمة 1973 سجلت بداية التحول التدريجي للبيبرالية، وسعر الفائدة بدوره حرر سنة 1980. لتعرف بعدها العولمة مرحلة التفجير وهذا منذ 1990، وهو تاريخ تحرير حركة رؤوس الأموال في أوروبا.

<sup>1</sup> صرف العملات من الموقع: www . wikipedia. Org

لقد تميزت هذه المرحلة بحركة رؤوس الأموال قصيرة المدى، فمردودية رؤوس الأموال كانت على حساب ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع أرباح المساهمين على حساب الاستثمار.

## 2-3 أسباب العولمة المالية

يمكن دمج أسباب العولمة المالية في النقاط التالية:

### 2-3-1 تنامي الرأسمالية المالية : حسب "هيلفرندج" في كتابه " رأس المال الدولي " سنة 1910، فإن

رأس المال المالي هو عبارة عن رأس المال النقدي الذي يكون بحوزة البنوك ويستخدمه رجال الصناعة. منطلقا في تحليله من تجربة البنوك الألمانية في تمويل الصناعة، فهو يرى أن الإحتكارات يمكنها إبطاء إستخدام رؤوس الأموال حتى تتحكم في الأسواق فيزداد بذلك فائض رؤوس الأموال الباحث عن التراكم، يقابله تقليل في الإستثمارات خالقا بذلك تناقض حله يكمن في تصدير رأس المال.<sup>(1)</sup>

### 2-3-2 ظهور الإبتكارات المالية: إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية، عرفت سنوات

السبعينات والثمانينات ظهور العديد من الأدوات المالية، والتي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، سميت بالإبتكارات أو المشتقات المالية، بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الخيارات عند إتخاذهم قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية. لقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما:

أ- الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار الصرف وأسعار

الفائدة، بحيث باتت ضرورة ملحة لظهور تلك الإبتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين ومواجهة التقلبات الحادثة في أسعار الصرف الأجنبي؛

ب- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق، فإستخدمت

هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما توفره للمستثمرين من إمكانية

تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حالة حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

ومن أهم هذه الإبتكارات المالية الجديدة يمكن أن نذكر ما يلي:

- **الخيارات Options:** إن خيار البيع أو الشراء يمنح للبائع حق في شراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد مقابل هامش، يكون فيها تنفيذ العقد إختياريا من قبل المشتري، أي يمنح للمستثمر حق بيع أو شراء عدد من الأسهم والسندات والعملات إلى طرف آخر بسعر محدد مقدما.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أديب ديمتري، مرجع سبق ذكره، ص 327.

<sup>2</sup> هندي منير، (1997)، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 06.

- **المستقبليات Futurs**: هي عقود قانونية ملزمة تنص على أن التبادل يكون في المستقبل للأصول المالية (الأسهم والسندات) بين بائع ومشتري، وتنص على أن يسلم البائع الأصل في وقت محدد مقابل مبلغ محدد من المشتري يتفق عليه أثناء التعاقد، وبالتالي فهذه السوق هي سوق عقود مستقبلية للأسهم والسندات، ولكن من خلال اتفاقيات يتم تنفيذها لاحقاً.<sup>(1)</sup>
  - **المقايضات Swaps**: وهي اتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ محدد. وهي المبادلات التي يتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة الثابتة أو المتغيرة، أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الدين بكل منهما والمقومة بعملات مختلفة، وهذه التقنية تمكن المدين من تغيير العملة المقوم بها الدين أو طرق حساب معدل الفائدة.
- لقد قام بنك التسويات الدولية بإحصائيات لسوق المشتقات المالية في 26 دولة، فقدرت بحوالي 5.47 تريليون دولار أمريكي سنة 1995، منها 56% في شكل عقود مشتقات مالية مرتبطة بأسعار الفائدة، بينما 42% كانت في شكل عقود مشتقات مالية بأسعار صرف العملات.<sup>(2)</sup>
- لقد تتطور التعامل بالمشتقات المالية في ماليزيا مثلاً ليشهد نمواً بشكل كبير جداً، فقد بلغت نحو 226408 مليون دولار أمريكي عام 2011 مقارنة بعام 2005 أين قدرت بـ 78202 مليون دولار أمريكي أي بمعدل نمو 189,5%.<sup>(3)</sup>

### 2-3-3 التقدم التكنولوجي: يرى البعض أن العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم

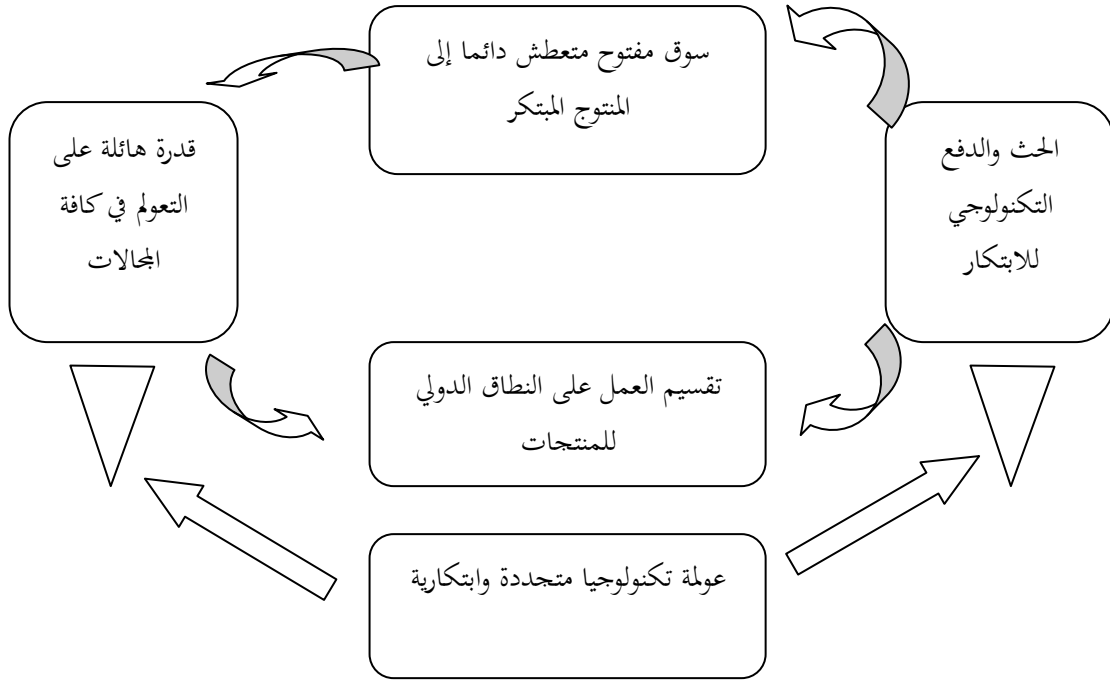
بتحرير الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول وتهميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، وجعل دور الدولة قاصراً على أنشطة معينة، يمكن التنازل عنها مستقبلاً لصالح كيانات أكبر حجماً من الدول، بسبب ما يتطلبه ذلك من تطبيق تكنولوجيا متطورة، كثيفة الانتشار، بسيطة وسهلة الاستعمال، وقد دعمت هذه التكنولوجيا من قدرة المشروعات على التعامل كما يوضحه الشكل الموالي.

<sup>1</sup> هندي منير، المرجع السابق، ص 06 .

<sup>2</sup> Prissert MP ,(1996), Les euromarches (euro monnaie) ,centre de formation de profession bancaire, paris, France , p10 .

<sup>3</sup> نورين بومدين، (2012) ، منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة الأوراق المالية، مجلة البصرة، العدد10، البصرة، العراق، ص 14.

الشكل رقم (03): دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعولم.



المصدر: محسن أحمد الحضري، (2000)، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة، عصر اللادولة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص28.

يتضح من هذا الشكل أن هناك منظومة تكنولوجية تدافعية، كل فاعل رئيسي فيها يدفع الآخر ويحركه ويحثه من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف الكلية والجزئية الخاصة والعامة. وفيما يلي أهم هذه الفواعل:<sup>(1)</sup>

- البحث والتطوير التكنولوجي للإبتكار؛
- سوق مفتوح متعطش دائما إلى المنتج الجديد المبتكر؛
- تقسيم العمل على النطاق العالمي للمنتجات؛
- تحقيق قدرة هائلة على التعولم في كافة المجالات؛
- عولمة تكنولوجيا متجددة إبتكارية.

يمكن القول أن التطور التكنولوجي في ظل العولمة قد إتجه نحو الأخذ ببعض السمات العامة، والتي من أهمها ما يلي:<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> محسن أحمد الحضري، (2000)، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة، عصر اللادولة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص28\_30 .  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 42.

- **التصغير:** فقد أصبحت الصناعات الحديثة تستهدف تصغير أحجام منتجاتها قدر المستطاع ومثال ذلك صناعة الهواتف النقالة؛
- **التشخيص:** أي ارتباط الأجهزة التكنولوجية الحديثة بالاستعمال الفردي بدلا من الاستعمال الجماعي؛
- **التكامل:** أي تكامل التكنولوجيا الصوت الصورة مع تكنولوجيا الكلمة المكتوبة ومعالجة النصوص؛
- **الانتشار:** لقد استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تحقق نطاقا واسعا من الانتشار والتنوع عبر كامل دول العالم والطبقات الاجتماعية.

### 2-3-4 زيادة أهمية تدفق رؤوس الأموال والإستثمار الأجنبي المباشر

يوضح تقرير أفاق الاقتصاد العالمي لسنة 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى الزيادة. أما بالنسبة للدول النامية، فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة ( 1993 \_ 1996 ) وتمثل الزيادة بحوالي 6 أضعاف المتوسط السنوي للتدفقات من 1983\_ 1989 وزادت تدفقات رأس المال الخاص من 0.5% من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفترة 1983\_ 1989 إلى 2% \_ 4% من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال الفترة 1994 \_ 1997 الجزء الأكبر من هذه الزيادة.<sup>(1)</sup>

وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي خلال 2010 شهد تراجعا نسبا وهذا بعد الأزمة المالية العالمية لـ 2008، حيث أشار إلى ارتفاع طفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 5% إلى 1244 مليار دولار خلال عام 2010 في أعقاب تراجع بمعدل 32% إلى 1185 مليار دولار عام 2009، وهبوط إلى 1744 مليار دولار عام 2008 مقارنة بـ 1971 مليار دولار عام 2007.<sup>(2)</sup>

### 2-3-5 التحرير المالي المحلي والدولي: لقد إرتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود إرتباطا وثيقا

بعمليات التحرير المالي الداخلي والتحرير المالي الدولي، وقد زادت معدلات نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، (1997)، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، العولمة الفرص والتحديات، من الموقع: <http://www.albankaldawli.org>  
<sup>2</sup> أداء الاستثمار الأجنبي لعام 2010، (2011)، مجلة ضمان الاستثمار، العدد 12، الكويت، ص 8-9.

### المطلب الثالث: إرساء قاعدة 3D

جاء بمصطلح 3D الإقتصادي \* Hanri Bourguinat، وقد شيعت هذه القاعدة خلال سنوات ثمانينات وتسعينات القرن الماضي ومست في هذه الفترة البلدان الصناعية. 3D معناه رفع القيود التنظيمية، رفع الحواجز ورفع الوساطة البنكية، والتي ظهرت جذورها مع ظهور العولمة المالية.

#### 3-1 رفع الحواجز Décloisonnement (فتح الأسواق الوطنية على الداخل والخارج)

يتمثل رفع الحواجز في إنفتاح الأسواق الوطنية على المستوى الداخلي (رفع الرقابة على الصرف) وعلى المستوى الخارجي (إزالة الإجراءات الموجودة قبل عملية رفع الحواجز).

فمنذ بداية 1990 سمحت العديد من الدول لبنوكها بالتدخل في عمليات السمسرة والإكتتاب في الأوراق التجارية، كما يمكنها الحصول على النشاطات الخاصة بالعقار والتأمين (رفع الحواجز ما بين الأسواق الغاية منه هو عدم التخصص في الأنشطة).

فرنسا مثلا عرفت أسواقها المالية تعديلات عميقة من 1984 إلى 1987، ففي 1986 تم إنشاء MATIF\* (سوق أجل للأدوات المالية) والذي دفع على تطوير المنتجات المشتقة في أسعار الفائدة، وبعده وفي عام 1987 تم إنشاء MONEP\*\* أين يتم التفاوض وتداول الخيارات على الأسهم. ومن هنا تم خلق أدوات جديدة تسمح بتوحيد الأسواق، كما تم إنشاء مجموعة من الأصول قصيرة وطويلة المدى، فقانون 24 جانفي 1984 بفرنسا والخاص بالنشاط والرقابة على مؤسسات الإئتمان، عرف فتح النظام المالي أمام الأسواق، وبذلك يكون قد عالج قدم الأطر التشريعية التي تعيق المنافسة في القطاع المصرفي.<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة للمملكة المتحدة فتميزت سنة 1986 بما يسمى ب Big bang والذي قلب سير بورصة لندن، فقد تم إزالة العوائق بتأسيس قواعد في السوق مع تحرير التعريفات على المعاملات مما عزز من المنافسة بين المتعاملين، إضافة لهذا أدت عملية عدم التخصص في الأنشطة إلى إزالة ذلك التمييز بين Jobbers (المكلفين بالسعر) و Brokers (المكلفين بالسمسرة)، وفي النهاية إكتملت سيرورة الإنفتاح الدولي للسوق

\* Hanri Bourguinat إقتصادي فرنسي من مواليد 10 أوت 1933، متخصص في الاقتصاد والمالية الدولية في جامعة بوردو، في عام 1974 قام بتأسيس مخبر التحليل والبحوث الاقتصادية (LARE)، ألف كتاب " نظرية D3" ( ) déréglémentation, désintermédiation, ( ) (décloisonnement).

\* MATIF :Marche a Terme d' Instrumente Financière.

\*\* MONEP : Marché des Options Négociables ouvert En Bourse de Paris.

<sup>1</sup> Jean ,Pierre Allegret et Bernard Courbis, (2003), Monnaie ,finances et Mondialisation , Vuibert . Paris. France. P116.

مع ترجمة و بتصرف

البريطاني مع الإمكانية التي منحت لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي مدراء في عملية الإصدارات الأجنبية.<sup>(1)</sup>

### 2-3 رفع القيود التنظيمية Déréglementation

يعني إلغاء اللوائح والضوابط على أسعار الخدمات المصرفية بالسماح بتدفق أكثر وسلاسة التدفقات المالية. فقد عرفت سنوات الثمانينات حركة واسعة لرفع الحواجز في الأسواق عن طريق العديد من التعديلات التي غيرت الهياكل المالية. خضعت هذه التطورات إلى منطقتين مختلفتين:<sup>(2)</sup>

فبالنسبة للدول الأنجلوسكسونية فقد تم إستحداث هذه التطورات من خلال القطاع الخاص، وهذا من أجل التخلص من القيود والقواعد الوطنية. أما بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى فقد تم إستحداث هذه التطورات من قبل السلطات العمومية، ففي فرنسا أدت العجوزات المالية للخزينة إلى تطوير أوراق عمومية Titres Publics لأجل جلب المستثمرين وتغطية إحتياجاتها المالية.

فالخطوات الأولى لفك القيود طورت بإلغاء الضوابط المفروضة على معدل الفائدة في معظم الدول المتقدمة، وكذا بإلغاء الرقابة على الصرف والقيود الضريبية. أما فيما يتعلق بالأنشطة المصرفية ورفع القيود فقد تم بتحرير الأنشطة التقليدية للمصارف في غالبية الإقتصاديات المتقدمة حيث قامت السلطات بإزالة القيود على أسعار الفائدة مما أدى إلى تقليل إلتزامات التوظيف بالنسبة للمصارف.

لقد مست عملية رفع القيود هذه تشكيلة المنتجات المتوفرة في الأسواق، فقد تم إختراع أسواق مشتقات جديدة من طرف المصارف مثل: المستقبلات، المبادلات والخيارات. ولقد سمح رفع القيود للمصارف بتوسيع تشكيلة أنشطتها مما دعم رفع الحواجز.

بالنسبة لأنشطة القرض المتداخلة بين المصارف وشركات التأمين - فبالرغم من أنها محدودة - إلا أن السلطات قامت بتخفيف التخوف من زوال هذه الأنشطة، وقد تم تطبيق القواعد التنظيمية بصفة صارمة فيما يتعلق بإنتاج مثل هذه الخدمات.

يعتبر رفع القيود شرطا رئيسيا لتعزيز المنافسة، فقد أدى رفع القيود إلى إحداث تغيير في هيكل المداخل المصرفية، فلقد وسعت المصارف فضاء أنشطتها من خلال تطوير خارج الميزانية Bilan Hors على مستوى الأسواق المشتقة، وعلى الصعيد العالمي، تلعب المصارف الكبيرة دور السماسرة سواء على مستوى الأسواق المنظمة أو غير المنظمة gré a gré.

<sup>1</sup> Ibid . P116.

<sup>2</sup> Idem , P119

ففي فرنسا عرفت إعادة إنتشار الأنشطة المصرفية - منذ بداية سنة 1980 - تراجع معتبر للمداخل التقليدية للمصارف (هوامش الفائدة)، والتي جعلتها تقترب من المداخل الضعيفة للولايات المتحدة الأمريكية أين فاق التطور الكبير في الأنشطة السوقية على تطوير أنشطتها المتعلقة بالوساطة التقليدية. تحدث عملية إعادة إنتشار الوظيفة البنكية في سياق مزدوج مرتبط بالعولمة المالية:

- من جهة، تعرض المصارف للمنافسة القوية من طرف المستثمرين المؤسساتيين (investisseurs institutionnels)، (أنظر الجدول التالي).

الجدول رقم (01): حصة المستثمرين المؤسساتيين (م.م) والبنوك (ب) في الأصول المحتفظ بها من طرف القطاع المالي (%): (2000-1980)

	2000		1999		1998		1997		1996		1990		1980	
	ب	م.م	ب	م.م	ب	م.م	ب	م.م	ب	م.م	ب	م.م	ب	م.م
ألمانيا	-	-	72.2	27.8	74.5	25.5	75.2	24.8	76.9	23.1	83.4	16.6	87.6	12.4
اسبانيا	75.1	24.9	74.1	25.9	73.1	26.9	76.1	23.9	79.6	20.4	92	8	-	-
فرنسا	64.7	35.3	65.7	34.3	67.2	32.8	68.8	31.2	70.6	29.4	81.0	19.0	95.1	4.9
إيطاليا	-	-	61.1	38.9	64.1	35.9	72.2	27.8	77.8	22.2	88.0	12.0	-	-
المملكة المتحدة	66.6	33.4	63.5	36.5	66.2	33.8	67.6	32.4	67.4	32.6	75.2	24.8	77.5	22.5
الولايات المتحدة	49.7	50.3	47.5	52.5	48.0	52.0	48.3	51.7	50.1	49.9	57.3	42.7	63.9	36.1

Source : A. Jean-Pierre et C. Bernard, 2003, op cit, p121.

- من جهة أخرى، لم يحدث تزايد المنافسة تراجعا في أهمية المصارف في داخل الاقتصاد (أنظر الجدول التالي).

الجدول رقم (02): الأصول المالية للمصارف نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%): (2000-1980)

	2000	1999	1998	1997	1996	1990	1980
ألمانيا	-	251.7	233.7	216.7	201.1	179.8	138.3
اسبانيا	211.8	207.4	196.1	191.9	189.1	174.8	-
فرنسا	285.6	281.4	253.5	248.9	235.5	225.3	199.3
إيطاليا	-	149.7	143.2	146.1	146.3	149.6	-
المملكة المتحدة	410.1	377.0	380.0	380.9	148.3	299.9	169.1
الولايات المتحدة	185.4	181.5	170.9	159.6	153.9	139.5	110.9

Source : A. Jean-Pierre et C. Bernard, 2003, op cit, p 121.

يبين هذا الجدول أنه بالنسبة لحجم الاقتصاد بقيت الأصول المحتفظ بها من طرف المصارف محافظة على وزن مستقر (فرنسا، اسبانيا)، متزايد في كل من المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وألمانيا، وتراجع طفيف في إيطاليا. هذه الحركية من طرف المصارف توحى بأنها قد تجاوزت مع العولمة من خلال إعادة إنتشار لأنشطتها، حيث أنها إتجهت إلى تعزيز حركتها نحو اللاوساطة.

### 3-3 تراجع الوساطة البنكية Désintermédiation

يعني الوصول مباشرة لتمويل المؤسسات من خلال إصدار سندات الدين بدلا من اللجوء إلى الجهات المؤسسية الفاعلة، ويرجع هذا تاريخيا إلى بداية الثمانينات والتي تميزت بإنتشار واسع للديون المعدومة، ولتنظيف ميزانياتها العامة حولت البنوك هذه القروض إلى منتجات مالية يبيعونها لصناديق المعاشاة التعاقدية.

ويرجع Bourguinat اللاوساطة البنكية إلى ثلاث مبادئ أساسية:

- توزيع قروض صغيرة على شكل أسهم منخفضة القيمة؛
- تجديد منتظم لتأمين القروض طويلة الأجل؛
- حصر دور الوساطة (وهذا في حالة عدم كفاية سيولة السوق).

أما على المستوى الدولي فإن إستقطاب إختلالات المبادلات التجارية ما بين الدول المتقدمة أدى إلى ظهور أشكال جديدة للتمويل الدولي مرتكزا على الأوراق المالية، ولهذا فإن الدول المصنعة (دائنة أو مدينة) تفضل التعامل بالأوراق المالية المرتبطة بالقروض (الودائع البنكية)، ومن جهة أخرى فإن حاجة البنوك لتطوير أموالها الخاصة جعلت منها عوامل مهمة للأسواق المالية المحلية والدولية كمصدر للأوراق.

بصفة عامة فإن توريق الميزانيات Mobilierisation تمت في إطار تراجع المداخل التقليدية للبنوك بفعل تصاعد المنافسة من جانب الوسطاء الماليين غير المصرفيين، وذلك بنزع الديون المشكوك فيها من الميزانية وجعلها وسيطة في السوق بتوظيفها لدى المقترضين النهائيين في صورة أوراق قابلة للتجديد وبمعدل متغير، وبهذا نقلت البنوك أخطارها المالية \_ خاصة خطر القرض \_ من ميزانياتها إلى أسواق القيم المالية. ونلاحظ من جانب الخصوم إرتفاع إصدارات الأوراق المالية (السندات وشهادات الإيداع القابلة للتفاوض)، فحسب بنك فرنسا فإن إعادة التمويل والإيداعات لا تمثل سوى 36,6% من الميزانية سنة 1993 مقابل 87,5% سنة 1980، نفس الأمر بالنسبة للاستخدامات البنكية (الأصول) فإن وزن الأوراق المالية قد إنتقل من 4,8% إلى 22,6% ما بين 1980 و 1993، بالمقابل زادت نسبة الأصول المالية بالنسبة للنتائج الداخلي

الخام PIB من 199,3% سنة 1980 إلى 285,6% سنة 2000 فالمثال الفرنسي أبرز دليل للتغير الدولي، فقد أصبح الوسطاء الماليون وخاصة البنوك الممثلين الرئيسيين للأسواق المالية.<sup>(1)</sup>

## المبحث الثاني: التحرير المالي وأسس النظرية

يعد تحرير القطاع المالي في كثير من البلدان من العناصر الرئيسية في إستراتيجية التكيف الهيكلي، وذلك في سياق عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وفقا لمتطلبات استكمال حلقات التحرير الاقتصادي. فمع إنطلاق برامج إعادة الهيكلة الموجهة من قبل صندوق النقد الدولي، كان التحرير المالي في خضم السياسات والإجراءات التي تم إنجازها كجزء من المجموعة المتكاملة لإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتجهة نحو اقتصاد السوق. وبالتالي يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا بدأت منذ بداية الستينات في العديد من الدول المتقدمة، ثم تلتها الدول المتخلفة من خلال الإصلاحات والتحول الاقتصادي. يعود مفهوم التحرير المالي إلى عام 1973 وبالضبط عندما قدم كلا من ماكينون Mc kinoune وشو Shaw أطروحت إنتقدت حالة الكبح المالي وإقترحت التحرير المالي كحل للبلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي. في هذا السياق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب خصص المطلب الأول لنظرية الكبح المالي، في حين تناول المطلب الثاني التحرير المالي كحل للكبح المالي، أما المطلب الثالث فتعرض لتحرير حركة رأس المال، مكاسب ومخاطر التحرير المالي.

## المطلب الأول: نظرية الكبح المالي

عادة ما يتم الخلط بين عدة مفاهيم وهي: العولمة المالية، التكامل المالي والتحرير المالي. فالعولمة المالية تشير إلى الروابط المتزايدة بين البلدان من خلال تبادل التدفقات المالية، أما التكامل المالي فيشير إلى توحيد السياسات الاقتصادية والمالية بين عدة دول من خلال إلغاء جزئي أو كامل للقيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة قبل اندماج تلك الدول بشكل كامل أو جزئي، فيما يعد التحرير المالي عملية تنطوي على سلسلة من التدابير تستخدم من أجل القضاء على القيود المفروضة على القطاع المالي، مثلا تحرير أسعار الفائدة، القضاء على القيود المفروضة على حسابات رأس المال، أو مواصلة إصلاح القطاع الخارجي.

فقبل الخوض في تحديد ماهية التحرير المالي، من الضروري البدء بتحديد مفهوم الكبح المالي، والذي يعد التحرير المالي كرد فعل عليه.

<sup>1</sup>Jean ,Pierre Allegret et Bernard Courbis , Op cit . P 122 مع ترجمة وبتصرف.

## 1-1 مفهوم الكبح المالي

يعرف الكبح المالي على أنه الحالة التي يدار فيها النظام المالي من قبل الحكومة، والهدف منه هو دعم القطاعات الأولية وتمويل العجز العام.<sup>(1)</sup>

وحسب King و Livine (1993) فإن الكبح المالي -في إطار الوساطة المالية- يعمل على رفع تكلفة تمويل الإستثمار مما يؤدي إلى التقليل من معدل المدخودية، وهكذا فإنه (الكبح المالي) يؤدي إلى الحد من الخدمات المطروحة من قبل النظام المالي للمدخرين، رجال الأعمال والمنتجين، إضافة إلى أنه يعيق الأنشطة المبتكرة ويبطئ معدل النمو.<sup>(2)</sup>

كما يعتبر الكبح المالي من أبرز العوامل التي تؤثر على حشد المدخرات المجمعمة من قبل النظام المالي، ولا تزال هذه الفكرة موجودة في تطبيقاتها في الدول النامية والتي تعيق التطورات في النظام المالي ونمو المدخرات والاستثمارات، وبالتالي ينقل الأثر إلى النمو والتنمية الاقتصادية.

ووفقا لماكينون وشو، فإنه وبفعل الكبح المالي تضطر البنوك والمؤسسات المالية إلى تخفيض أسعار الفائدة، والتي قد تصبح سلبية في بعض الأحيان. وقد يؤدي بذلك -الكبح المالي- إلى عدم تشجيع الادخار وتقليل حجم رأس المال المنتج في المستقبل. وبعبارة أخرى يعكس الكبح المالي التدخل المكثف للحكومة في الأنشطة المالية والاقتصادية، نظرا لأهمية دور البنوك في تمويل النمو والتنمية الاقتصادية (التي تكون عادة في معظم الاقتصاديات الدائنة). وتعتبر الحكومة هنا القطاع الاستراتيجي، فهي تسعى إلى ممارسة السيطرة المباشرة وغير المباشرة له.

## 1-2 وسائل تنفيذ سياسة الكبح المالي

1-2-1 تأميم القطاع المالي: الهدف من عملية تأميم القطاع المالي هو الوصول إلى تطوير بعض التقنيات مثل تحديد أسعار الفائدة إلى مادون مستوى التوازن، أو متطلبات الاحتياطي للدولة لتمويل العجز في الميزانية بتكلفة منخفضة. هذا الكبح المالي ووفقا McKinnon و Shaw يؤدي إلى عدم الحصول على الموارد المثلى والمهمة، وبصورة معاكسة فإن التحرير المالي يؤدي إلى تحرير أسعار الفائدة والذي يؤدي إلى رفع مستوى الادخار وبالتالي يؤدي بدوره إلى تحسين الاستثمار.

<sup>1</sup> Plihon et Miotti, (2001), libération financière, Spéculation et crises bancaires, Revue Economie internationale, N 85, 1ere trimestre, Paris. France. p 30. مع ترجمة وبتصرف.

<sup>2</sup> King et Levine, (1993) Finance entrepreneurs hip and growth, theory and evidence, journal of economics, vol 32 France, p513. مع ترجمة وبتصرف.

يرى كلا من Amable ,Chatelain Et De Bandt ( 1997 ) أن "الكبح المالي يعني إبقاء أسعار الفائدة منخفضة بشكل مصطنع، والبرامج تهتم بمنح الائتمان للمؤسسات. وبشكل عام تدخل الدولة يعمل على الحد من حرية الحركة للقطاع المالي الذي لا يحقق الحصول على معدل النمو الاقتصادي الأمثل، فهو يؤدي إلى انخفاض المدخرات والجبايات للدولة على حساب الاستثمار الخاص. في المقابل فالتحرير المالي يقود إلى زيادة الادخار واستخدام الموارد المتاحة لإستثمار أكثر فعالية وكفاءة".<sup>(1)</sup>

**1-2-2 تثبت سعر الفائدة الحقيقي:** تسمح الحكومة بتنفيذ سياسة الكبح المالي عن طريق تثبيت سعر الفائدة الحقيقي إلى أدنى من حده الموجود في السوق، فالقيمة الأساسية لاقتصاد يكون مكبوث ماليا يسمح للدولة بتخفيض التكلفة، وبالمقابل فإنه يؤدي إلى تخفيض مستوى الادخار والاستثمار. فإنخفاض أسعار الفائدة الاسمية عند مستويات أكثر انخفاضا -مما سيكون عليه في أسواق أكثر تنافسية- يمثل أحد الأهداف الرئيسية للكبح المالي، ومع تساوي العوامل الأخرى فإن هذا الوضع يقلل مصاريف الفوائد التي تدفعها الحكومة على رصيد معين من الدين ويسهم في تقليل العجز. غير أنه حينما ينتج الكبح المالي أسعار فائدة حقيقية سالبة (أسعارا إسمية أقل من معدل التضخم) فإنه يقلل الديون القائمة أو يصفىها ويصبح معادلا لفرض ضريبية - أي التحول من دائنين (مدخرين) إلى مقترضين، بما في ذلك الحكومة -.<sup>(2)</sup>

**1-2-3 تأطير القروض:** الهدف من هذه التقنية أو هذا الأسلوب هو تحقيق حصة الإعتمادات بفعل معدلات النمو التي وضعتها السلطات النقدية، هذا ما يؤثر مباشرة على حجم الاستثمارات.

**1-2-4 سياسة اقتناء القروض:** تأتي هذه التقنية في إطار مجموعة إجراءات تنفذها الدولة لضمان تمويل العملاء بتكلفة أرخص و/أو وفرة أكثر من تلك التي كانت تحصل من خلال القنوات المعتادة في السوق، وبالتالي تؤثر مباشرة على نوعية الاستثمارات أو بعض المشاريع ذات الأولوية المحددة (مثل الزراعة أو العقارات)، وهذا على حساب مشاريع أخرى ذات غلة مرتفعة.

**1-2-5 متطلبات الاحتياط القانوني:** يتمثل هذا الإجراء في اقتطاع نسبة من أصول البنك التجاري ووضعه في حسابه لدى البنك المركزي، يمكن أن تكون له آثار سلبية على البنوك التجارية بحيث تحد من نشاطها التجاري.

<sup>1</sup> Amable ,Ghatelin et De Bandt ,(1995), Efficacite des systèmes financiers et développement économique ,Revue économie internationale , n61, vol 1, France . pp 101 مع ترجمة و بتصرف.

<sup>2</sup> كارمن راينهارد ، جاكوب كيزكفارد ، ماريا بيلين سيراست ، جوان 2011، الكبح المالي من الحكومات تتلمس طرقا جديدة للتلاعب بالأسواق لاحتواء تكلفة تمويل الديون ، مجلة التمويل و التنمية ،ص 23 من الموقع [www.inf.org/external/arabic/pubs/2011/06](http://www.inf.org/external/arabic/pubs/2011/06) consulte le 21/08/2013.

### 1-3 سعر الفائدة والاستثمار في ظل الكبح المالي

يعد Shaw و McKinnon \* أول من إعترض على الطريقة التقييدية للعلاقة (الاستثمار وسعر الفائدة)، وافترض كل منهما بأن إرتفاع معدلات أسعار الفائدة الحقيقية يضمن مستويات مرتفعة من الإدخارات المتاحة للاقتصاد، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤدي لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

يختلف Shaw و McKinnon في وسيلة التحليل، حيث يعتقد الأول بأن إمكانية التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية الضخمة محدودة لأغلبية المستثمرين، وإقتراحه هذا مبني على أساس أن الأرصدة النقدية المجمعة من قبل المدخرين يمكن أن تكون مكتملة لرأس المال المادي. من هذا المنطلق يشدد على إمكانية مساعدة الوديعة للتكوين الرأسمالي بجعل كل من الوديعة ورأس المال أصولاً مكتملة لبعضها البعض. كذلك الحال فإن معدلات الوديعة يمكن أن تعزز كل من الإدخار والتراكم الرأسمالي، وهذا هو جوهر الفرضية المكتملة، أي أنه يركز على التمويل الداخلي.

أما Shaw فيركز على التمويل الخارجي عوضاً عن إمكانية التمويل الداخلي كقيد مؤثر على التكوين الرأسمالي، فيما يركز على دور الوديعة كمصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية حيث يفترض بأن إرتفاع معدلات الوديعة يمكن أن يحفز الاستثمار من خلال التوسع في خطوط عرض الائتمان نتيجة لحاجة التمويل للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

مشاركة McKinnon في الكبح المالي لا تقتصر على كبح سعر الفائدة فقط بل هناك بعض الممارسات من قبل البنوك خاصة في الدول النامية كتمويلها للاستثمارات الضخمة ومشاريع التصدير والاستيراد حتى ولو كانت الحكومة تعاني من عجز مالي، بالمقابل تعتبر أن تمويل المناطق الريفية وخدمات صغار المستثمرين أمراً ثانوياً، وقد أطلق على هذا مفهوم الكبح المالي.

وترجع ظاهرة الكبح المالي حسب McKinnon إلى:<sup>(2)</sup>

أ- نتيجة للاستعمار فالبنوك كانت تستخدم المستثمرين الأجانب لتصدير المواد الخام من الدول

المستعمرة، في حين أن مشاركة أبناء البلد في عمليات الوساطة المالية في الغالب ما كانوا مودعين

بدلاً من كونهم مقترضين؛

\* رونالد ماكينون خبير اقتصادي من مواليد 10 يوليو 1935 (توفي في 1 أكتوبر 2014)، معروف بأبحاثه التطبيقية في الاقتصاد، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاقتصاد الدولي، وضع أبحاثه في الولايات المتحدة الأمريكية وكان أستاذ بجامعة ستانفورد منذ 1961، كانت له أبحاث في التجارة الدولية والمالية والتنمية الاقتصادية، النظرية النقدية والسياسية، اشتهر ماكينون بالبحث في تنمية وضعية "القمع المالي" رفقة ادوارد شو 1973.

مع 112-92 pp، financial deepening in economic development، Oxford University press، New york، (1973) Shaw،<sup>1</sup> ترجمة وبتصرف

MC Kinnon، (1973)، Money and capital in economic développement، The Brookings institution، Washington، USA. p 68-69. مع ترجمة وبتصرف

- ب- أما فترة ما بعد الاستعمار فتميزت بتبعية الأنظمة البنكية الخارجية والتي حلت محل الإحتلال، حيث أنها تعكس الإحتلال في تطبيقاته من خلال حشد المدخرات عند سعر فائدة حقيقي منخفض،
- ت- وفي الغالب هذا السعر أقل بكثير من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، فيما يعني تأثر صغار المزارعين من الكبح المالي نتيجة حجب الأرصدة القابلة للاقتراض عنهم.

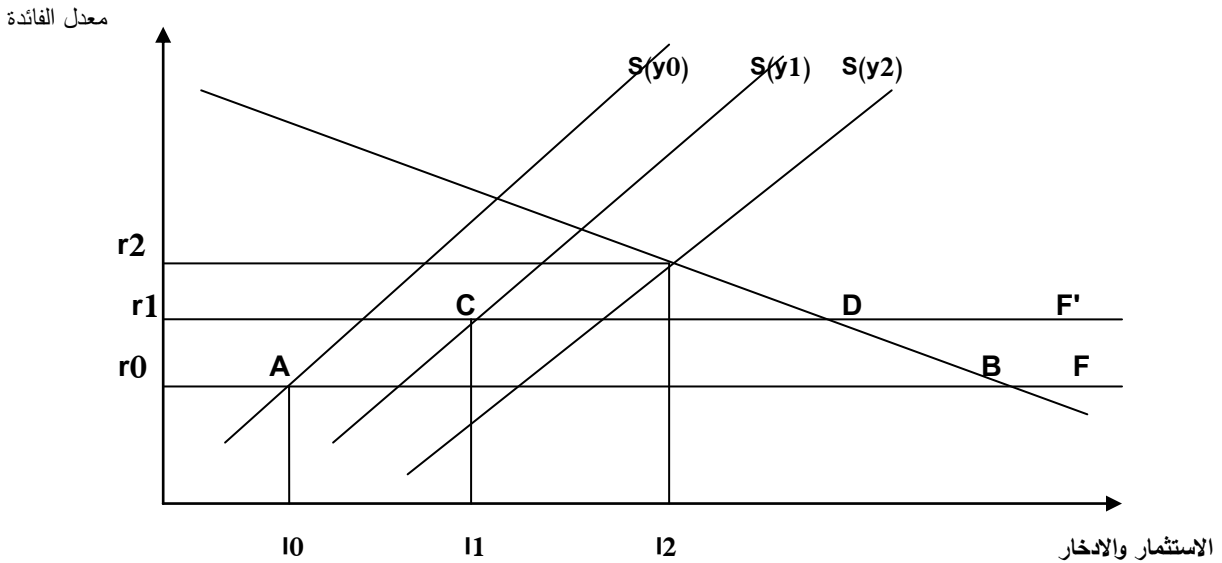
ترتكز أدوات سياسة الكبح المالي والمتمثلة بالرقابة على سعر الفائدة بأشكالها الثلاثة على النحو التالي:

- وضع سقف على معدلات أسعار الفائدة الاسمية على الودائع؛
- وضع سقف على معدلات أسعار الفائدة الاسمية على القروض؛
- وضع سقف على معدلات أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض معا.

الهدف من الرقابة على أسعار الفائدة هو تشجيع الاستثمار، كذلك من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى زيادة الإقبال على الإقتراض من قبل المشاريع الاستثمارية والتي تحقق عوائد موجبة، وهذا من شأنه كذلك تعزيز فرص الاستثمار.

تبرز عدم مصداقية هذه العبارة من خلال ما قدمه نموذج McKinnon و Shaw على النحو التالي:

#### الشكل رقم 04 : الآثار السلبية للكبح المالي



المصدر: رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، (1991)، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، حالة تطبيقية للفترة (1968 ، 1988)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص36.

مشاركة McKinnon في الشكل السابق تبلور نظرية الكبح المالي، فالمنحنى  $S_0$ ،  $S_1$  و  $S_2$  يمثل دالة الادخار عند مستويات الدخل  $Y_0$ ،  $Y_1$  و  $Y_2$  على التوالي و اليمثل دالة الاستثمار. فيما يمثل المنحنى الخط الأفقي  $(F)$  و  $(F')$  مستويات مختلفة من القيود المالية والتي عبر عنها ماكينون بالحدود التي تمثل الكبح المفروض على سعر الفائدة الحقيقي  $(r)$ .<sup>(1)</sup>

عند مستوى ثابت من سعر الفائدة الحقيقي  $(r_0)$  قيمة الاستثمار تساوي  $(I_0)$ ، وهذه القيمة تساوي حجم الادخار المتاح، ولتوزيع المدخرات المتاحة على المشاريع الاستثمارية المختلفة، تلجأ المؤسسات المالية لترشيد عرض الائتمان، حيث تفضل المشاريع الاستثمارية التي تبدو آمنة وسهلة التمويل حتى ولو حصلوا على عوائد منخفضة.

كذلك كبح سعر الفائدة لا يشجع أخذ المخاطر في المؤسسات المالية لأن علاوة المخاطر لا تضاف إلى سعر الفائدة المفروضة.

يشير الشكل السابق إلى الآثار السلبية للكبح المالي المتمثل في وضع سقف لمعدلات الفائدة، وذلك حسب وجهة نظر المدرسة الليبرالية، حيث أن الاستثمار يرتبط بعلاقة سلبية مع معدل الفائدة وفقا للمعادلة التالية:

$$I = F(r) : I r < 0$$

في حين أن الادخار يرتبط بعلاقة ايجابية مع كل من معدل الفائدة والنمو الاقتصادي.

$$S = F(r, g) \quad S r > 0 : S g > 0$$

نفترض أن معدل النمو المبدئي للاقتصاد هو  $g_0$  بالنسبة إلى  $r_0$  يكون الادخار مساو إلى  $S_0$ ، فإذا كان في مقدور البنوك تحديد معدلها الدائن عند المستوى الذي ترغبه، فإن هذا المعدل سيتحدد عند  $r_2$  (بالنسبة لاستثمار  $I_0$ ) وبالتالي يكون الهامش المحقق مساو لـ  $(r_2 - r_0)$ .

إذا المعدل  $r_0$  يمثل المعدل على الودائع المفروض على البنوك، و بالنسبة لهذا المعدل يتحدد الادخار عند  $S_0$  الذي يسمح باستثمار قدره  $I_0$ . هنا يكون قسما من الطلب على الاستثمار لم يتم اشباعه ( الجزء  $AB$ )، بعبارة أخرى فإن القروض مؤطرة، وبالتالي فإن قسما من رجال الأعمال لا يتمكنون من تمويل استثماراتهم على الرغم من أنها يمكن أن تكون مربحة.

ويمثل الجزء  $AB$  بالطلب على الاستثمار الذي لا يمكن إشباعه، وفي هذه الحالة تصبح عملية تمويل المشاريع الاستثمارية أكثر خطورة، ولكن مع تحقيق مستويات عالية من العائد. وهذه المشاريع لا يمكن أن

<sup>1</sup> L analyse de mc kinnon, shaw, [www.these.univ-lyon.fr](http://www.these.univ-lyon.fr) consulte le 20/07/2014. مع ترجمة و بتصريف

ترى الضوء بسبب نقص التمويل اللازم لإقامتها، بسبب سياسة ترشيد القروض التي تعتمد عليها المصارف حيث تفضل هذه المصارف تمويل مشاريع قليلة الخطورة وبالتالي قليلة العائد.<sup>(1)</sup> وعند تثبيت معدل الفائدة عند مستوى أدنى من مستوى التوازن ( $r_2$ )، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الادخار، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار، إضافة إلى كون الاستثمارات المنفذة عند ذلك المستوى المنخفض لمعدل الفائدة في أغلب الأحيان استثمارات ذات عائد ضعيف، لأن البنوك تكون مجبرة من قبل الحكومة على توجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للدولة، مثل القطاع الزراعي، وترك القطاعات التي لا تتمتع بالأولوية كقطاع التجارة. أما في حالة تخفيف القيود المفروضة من قبل السلطة النقدية على القطاع المصرفي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع، وهذا يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي من  $g_0$  إلى  $g_1$  وبالتالي إنتقال منحنى الادخار إلى اليمين، وسينتقل معدل الفائدة من  $r_0$  إلى  $r_1$ . في هذه الحالة ينخفض الطلب على الاستثمار غير المشبع (CD) مقارنة بالوضع السابق (AB)، وعند تحرير معدل الفائدة يرتفع كل من معدل النمو الاقتصادي والادخار ويصل معدل الفائدة إلى المعدل التوازني ويتلاشى أو يختفي الطلب على الاستثمار غير المشبع.

## المطلب الثاني : التحرير المالي كحل للكبح المالي

### 1-2 تاريخية التحرير المالي

إن حرية الحركة العالمية لرؤوس الأموال خلال الفترة 1914-1980 إرتبطت إرتباطا وثيقا بسيادة قاعدة الذهب، فقد ساهمت هذه القاعدة في تشجيع تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وفي نفس الوقت عززت بشكل غير مباشر من تدفقات رأس المال طويل الأجل من بلدان الفائض إلى بلدان العجز الملزمة بنفس الشروط. ويمكن القول أن التحرير المالي بلغ في تلك الفترة درجة عالية جدا نتيجة الترابط الذي كان قائما بين المراكز والأسواق المالية، وارتفاع درجات الحرية التي تمتع بها انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية.

حينما إندلعت الحرب العالمية الأولى تخطى العالم عن الإعتماد على قاعدة الذهب، وتم إستبدالها بالنقود الورقية، وقامت الحكومات بفرض الكثير من القيود على حركة رؤوس الأموال ونظم الصرف وعلى التجارة الدولية. مما أدى إلى تفكك الروابط القائمة آنذاك بين أسواق المال الدولية. وبعد انتهاء الحرب، تم

<sup>1</sup> رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، ( 1991)، اثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، حالة تطبيقية للفترة ( 1968، 1988)، أطروحة، دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ص 37 38.

رفع تلك القيود تدريجيا وأعيد العمل بقاعدة الذهب بشكل آخر، حيث تحول النظام العالمي من النقود الذهبية إلى السبائك الذهبية، وهكذا عادت رؤوس الأموال تتمتع بحرية الحركة عبر الحدود، مما أعاد الروابط بين أسواق المال الدولية. وفي عام 1925 أعلن Winston Churchill عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب، مما جعلها غير قادرة على الصمود وإضطرها في النهاية إلى الخروج عن قاعدة الذهب أسوة بالدول الأخرى، وانعكس ضعف مركز لندن الاقتصادي على الأسواق النقدية العالمية فجعلها غير مستقرة. وهذا ما ساعد على تحول إفلاس البورصات في نيويورك خريف 1929 إلى أزمة عالمية، إضافة إلى وقوع الكساد العظيم (1929 - 1933) في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقاله إلى دول العالم عبر شبكة المصارف الدولية، هذه الظروف دفعت عددا كبيرا من الحكومات إلى فرض قيود متنوعة وعديدة على تحركات رؤوس الأموال من أجل مكافحة الكساد.

وقد كان للحرب العالمية الثانية واستعداداتها العسكرية تأثيرا كاجبا على حركة رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية. أما بعد الحرب وفي عام 1944 فقد كان نظام النقد الدولي الجديد (نظام بروتن وودز) قائما على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب، أثر واضح على عودة الانتعاش لحركات رؤوس الأموال الدولية. وأصبح الدولار عملة الاحتياط الدولية، ولقد استهدف هذا النظام أساسا حرية حركة التجارة الدولية وإلغاء القيود على مدفوعاتها. إلا أن الفائض المستمر في موازين التجارة (التي تمتعت به الدول الأوروبية مقابل الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الخمسينات وطوال الستينات) فقد حظي بها الطلب المقابل الذهبي وخاصة بعد الضغوط المستمرة على أسعار الذهب وظهور سعرين له. ونظرا لعدم رغبة الولايات المتحدة في فقدان احتياطياتها الذهبية، أعلن الرئيس Nixon في خطابه الشهير وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، وبذلك إنهار نظام "بروتن وودز" وتم التوقف نهائيا عن التعامل مع الذهب والدخول في عصر تعويم أسعار صرف العملات، وعادت الدول لتفرض قيودا على حركة رؤوس الأموال.<sup>(1)</sup> وفي السبعينات دخلت اقتصاديات الدول الصناعية مرحلة الركود التضخمي، حيث انخفضت معدلات الاستثمار، النمو والإنتاجية، ووصل معدل التضخم العالمي إلى معدلات غير مسبوقة. وقد تزامن ذلك مع ظهور مشكلة أكبر فائض مالي في تاريخ النظام الرأسمالي، ممثلا بما حققته الدول النفطية، وعززه

<sup>1</sup> رمز زكي، العولمة المالية، (1999)، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ص 67-68.

التزايد المتسارع للفائض الياباني، وإلى حد ما الفائض الذي كانت تحققه ألمانيا الغربية. ولمعالجة مشكلة إستيعاب الفائض المالي كان لابد من الدعوة لإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال.<sup>(1)</sup> وفي تلك الفترة ظهر مفهوم التحرير المالي، بعد نشر Mckinnon و Show أعمالهما عن الكبح المالي في عام (1973). وقد وصفت تلك الأعمال بيئة النظام المالي في الدول النامية بتميزها من حيث وجود مجموعة من القيود الرسمية على القطاع المالي، بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة بمعدل فائدة منخفض، مما أدى إلى تراجع الاستثمار والنمو الاقتصادي في هذه الدول.

## 2-2 مفهوم التحرير المالي

تعد ظاهرة التحرير المالي من الظواهر الحديثة نسبياً، جاءت إستجابة لظروف كثيرة أملت متغيرات عقدي الستينيات والسبعينات، فساد الإعتقاد بأنها الحل الأمثل المطروح أمام تلك الظروف التي عملت على تعطيل عجلة تطور الاقتصاد، ومع بداية عقد السبعينات توسعت المطالبة بالتحرير المالي، إذ عدت إستراتيجية التحرير المالي وعملية رفع القيود أو خدماتها من أبرز عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، والتي أفضت إلى زيادة حرية حركة رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة. ينصب التحرير المالي على تحرير حساب رأس المال وإلغاء الضوابط على معاملاته وعلى الحسابات الأخرى في ميزان المدفوعات. فوفقاً لـ Mckinnon و shaw (1973)، وفي إطار الاقتصاد المكبوت مالياً، فإن تحديد معدل فائدة أقل من قيمته التوازنية يؤدي إلى:

1- تخفيض الادخار (تقليل الودائع المصرفية) لصالح الاستهلاك الجاري؛

2- ثبات الاستثمار أقل من المستوى الأدنى؛

3- تدهور نوعية الاستثمارات المحققة، والتي أجبرت البنوك على تمويلها، والتي عادة ما ترتبط بقطاعات قليلة المردودية.

يقصد بالتحرير المالي إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود، كما يقصد به إعطاء السوق مطلق الفعالية في عملية ضمان الموارد وتوزيعها وتخصيصها.<sup>(2)</sup>

والتحرير المالي بالمعنى الواسع يعني مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو التخفيف من درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً.

<sup>1</sup> شدى يوسف عبد الخالق، (2008)، الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي، دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 1993 - 2003 أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 19.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 19.

أما بالمعنى الضيق " فعملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي يعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.<sup>(1)</sup>

مما سبق يتم التوصل إلى أن مفهوم التحرير المالي تتضمن تحرير المعاملات التالية:

- تحرير المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتحويلات؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وتشمل الودائع المقيمة والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للداخل، وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج، كذلك المعاملات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق المالية مثل الأسهم والسندات؛
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء وبيع العقارات على المستوى الدولي؛
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل القروض، المنح، الموارث والتركات.

والجدول التالي يمثل تاريخ تطبيق التحرير المالي في بعض الدول الغربية والعربية.

#### الجدول رقم (03): تاريخ تطبيق التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير المالي	الدولة	بداية التحرير المالي
أمريكا	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
بريطانيا	1981	مصر	1991
المانيا	1984	المغرب	1991
هونغ كونغ	1978	جنوب افريقيا	1980
اندونيسيا	1981	بنغلاديش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	الأردن	1990
سنغافورة	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	شيلي	1974

المصدر: حمزة العسلي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>1</sup> حسن كريم حمزة، (2011)، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، ط 1 ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ص 54.

يمكن الاستدلال عن حجم التحرير المالي من خلال تطور مخزون الدول من النقد الأجنبي، وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن حجم التعامل بالصرف الأجنبي تطور من 200 مليار في منتصف الثمانينات إلى 1.2 تريليون دولار في منتصف التسعينات، أي بنسبة زيادة عن 84 %، وإلى تطور حجم التعاملات بالأسهم والسندات في الدول المحررة ماليا، حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى أن التعاملات الدولية بالأوراق المالية كانت تمثل أقل من 10% من الناتج الوطني إلا أنها أصبحت تمثل أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول، ويلاحظ أن التحرير المالي لم يصل إلى درجة العولمة الإنتاجية.<sup>(1)</sup>

## 2-3 إجراءات التحرير المالي

تتطلب عمليات التحرير المالي جهودا عملية لتكييف وإصلاح النظام المالي، ولهذه الإصلاحات آثارها الايجابية على مسار المؤسسة المالية. وقد أصبحت التنمية المالية ركنا أساسيا في إحداث عملية التنمية الاقتصادية من خلال تفاعلها مع بقية المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. لهذا عموما ما تأخذ إستراتيجيات التحرير المالي مستويين أحدهما داخلي والآخر خارجي.

### 2-3-1 على المستوى الداخلي

تتضمن جملة من الإجراءات تتعلق بإعادة تأهيل مؤسسات النظام المالي المحلي وهي:

#### • تأهيل النظام المصرفي: ويتضمن ذلك ما يلي:

- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع التوجهات الحديثة للعمل المصرفي؛
- الابتعاد عن الائتمان الموجه وإزالة الأسس والمعايير التي تحدد هيكل أصول المصارف مثل نسبة القروض إلى الودائع؛
- إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من خلال نقل ملكية جزء منها للقطاع الخاص وإصلاح الجزء الآخر، وكل ذلك يجعلها تعمل في بيئة تنافسية تنعكس على تحسين فعاليتها وتوسع نطاق أعمالها؛
- إزالة كافة الضوابط الإدارية على سعر الفائدة وذلك بإزالة الرقابة والتنشيط وتحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وهذا بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد في السوق المالية بالتقاء بين عارضي الأموال والطلبين لها؛

<sup>1</sup> عبد المطالب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 35.

- تشجيع البنوك بالتقرب من عملائها وذلك بفتح فروع لها في جل مناطق البلد، مع إمكانية فتح فروع لها في الخارج؛
- تحرير المنافسة الأجنبية وذلك بالسماح للبنوك الأجنبية بالعمل في البلد من خلال رفع القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك، فتزايد وجودها والدور الذي تلعبه تجعل البنوك المحلية تستورد أفضل الممارسات لغرض تحقيق قدر أكبر من المنافسة؛
- تشجيع الإندماج بين المؤسسات المالية ليس في داخل البلد فقط بل عبر الحدود، لما في ذلك تقوية للنظام ككل؛
- تطوير إدارة السياسة النقدية من خلال اعتماد السلطة النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتحل محل أسلوب التدخل المباشر، مثل تطوير عمليات السوق المفتوحة التي تشكل (أدوات الدين الحكومي أدونات وسندات خزينة) الأدوات الأساسية التي تنفذها، كذلك إصدار شهادات الإيداع بالعملة المحلية للبيع في السوق النقدي لأجل متنوعة، وكذلك اتفاقيات الشراء وإعادة الشراء... الخ.<sup>(1)</sup>
- **تنمية وتعميق السوق المالية:** وتشمل:
  - زيادة عدد الشركات العاملة في السوق المالية من خلال توفير الظروف، المستلزمات والتشريعات لها من حيث إنشائها وحريتها في الدخول والخروج من السوق؛
  - تنويع أدوات الاستثمار المالي ذات المزايا المتنوعة والتي تضمن للسوق توسعا وفعالية وتشجيع الفرص وتقليل المخاطر أمام كافة المتعاملين؛
  - تفعيل العمل بأسواق السندات، إلى جانب أسواق الأسهم واعتبارها قناة أساسية للادخار والاستثمار؛
  - تحديث أنظمة العمل والتداول في السوق المالية لمتطلبات كفاءة وسرعة إنجاز الصفقات وتبسيط إجراءاتها؛
  - العمل وفق المعايير الدولية في مجال الإفصاح المالي وبشفافية مطلقة في المعلومات؛
  - دعم عملية الإشراف والتنظيم المالي وفصل الدور الرقابي عن التنفيذي في السوق المالية من خلال تشكيل هيئة مستقلة في السوق المالي.

### 2-3-2 على المستوى الخارجي

تتضمن سياسة التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كالآتي:

<sup>1</sup> حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 54 56 .

- إلغاء ضوابط الصرف وذلك بإعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية؛
- فتح حساب رأس المال، ويعني ذلك حرية إنتقال الأموال من وإلى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية، وهذه الحرية تزيد من إمكانية إمتلاك المحليين لأصول حقيقية ومالية والنقد الأجنبي، وتسمح لغير المقيمين بإمتلاك الأصول المحلية وتداولها، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية الدخول في السوق المالية المحلية، وهذا يتضمن حذف العقوبات التي توقف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج. وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وتحرير تدفقات رأس المال؛
- فتح أسواق الأوراق المالية بتخفيف القيود المفروضة عليها والتي من شأنها العمل على زيادة كفاءتها، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الإنسحاب منها، الأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة بإعطائها حرية أوسع في تجديد كيفية إصدار الأوراق المالية. والعمل على تحسين البيئة الأساسية لتطوير الأسواق المالية مثل إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية، والسماح للشركات الأجنبية من الدخول في السوق المالية وفسح المجال لها لإصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك بتعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي. أضف إلى ذلك فسخ المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى السوق المالية.

### المطلب الثالث: تحرير حركة رأس المال، مكاسب ومخاطر التحرير المالي

#### 1-3 تحرير حركة رأس المال

يعتبر تطور نمو المعاملات المالية الدولية من أهم المظاهر التي تلفت النظر في المجالين الاقتصادي والمالي، فقد عرفت تدفقات رأس المال تطورا كبيرا لتبرز بوضوح كظاهرة للتحرير المالي التي تستبعد فكرة أسواق رأس المال المحلية لتحل محلها سوق مالي واحد.

في الواقع فإنه وفي أواخر الثمانينات وبعد أزمة الديون التي ضربت عدد كبير من البلدان النامية، تدخلت على إثره منظمة " بروتن وودز " لمساعدتها للخروج من ذلك الوضع، وبالضبط في عام 1989 قدم Williamson ورقة بعنوان " توافق واشنطن " سرد فيها إصلاحات العشرية التي أشرك فيها أمريكا اللاتينية

للخروج من التأخر الاقتصادي. ومن بين هذه الإصلاحات هي تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني الاستجابة لتحرير حركة رؤوس الأموال التي عملت بها العديد من الدول أواخر الثمانينات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك زادت تدفقات رؤوس الأموال الدولية بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من 2.1 ترليون دولار عام 1980 إلى 5.8 ترليون دولار 2004. وبالتالي فإن متوسط معدل نمو تدفقات رأس المال يفوق ب 6.6% الصادرات العالمية للنتائج المحلي الإجمالي.<sup>(1)</sup>

### 2-3 خصائص تدفقات رأس المال

عموما يجب التمييز بين نوعين من تدفقات رأسمال:

- تدفقات رؤوس الأموال الخاصة؛
- تدفقات الديون.

### 3-2-1 تدفقات رؤوس الأموال الخاصة: تتألف من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر\* IDE، ومحفظة

رأس المال، الفرق بين هذين النوعين من التدفقات يتركز في حق الملكية في المؤسسة.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف على أنه تصدير رأس المال من بلد (يسمى المصدر أو البلد الأم) إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد (أو المضيف)، إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة.<sup>(2)</sup>

كما عرفته UNCTAD بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف)، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله أو الرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا.<sup>(3)</sup>

نجد أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة محبذة من قبل البلدان النامية، وهذا بسبب خاصية الديمومة التي تجنب ظاهرة تقلب أسعار الصرف، إضافة إلى ذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر له آثار أخرى قد تكون جانبية، كالتقدم التكنولوجي والذي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

### ب - تدفقات الحافظة المالية

هذا النوع من التدفقات له أهمية كبيرة، وهذا راجع لكونها تمثل وسيلة هامة لتمويل الشركات في الدول النامية، زيادة على هذا فإن تمركز حافظة الأموال تعمل على تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة لهذه

<sup>1</sup> Ben Salha Oussama, (2006), Liberalisation financiere crises bancaire et croissance economique ;une investigation on empirique en données de panel , Mémoire en vue de L obtention du Diplôme de Mastère , Tunis, P 17. من الموقع: [www.eabcn.org/.../all/files/people/cvs/OUSAMA\\_BEN\\_SALHA](http://www.eabcn.org/.../all/files/people/cvs/OUSAMA_BEN_SALHA) consulte le 12 01 2011. مع ترجمة وبتصرف.

\*IDE : Investissement Direct Etranger

<sup>2</sup> حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

<sup>3</sup> نفس المرجع ، ص 70 .

الشركات، مما يسمح لها بتمويل المشاريع التي كانت صعبة المنال بسبب تكلفتها العالية. يعاب على هذا النوع من التدفقات الرأسمالية بأنها سريعة التقلبات، لذلك نسجل إختلاف كبير في هذه التدفقات من سنة إلى أخرى هذا ما يجعلها في الغالب قصيرة الأجل.

### 3-2-2 تدفقات الديون

يستعمل هذا النوع من التدفقات في محافظ السندات الإلزامية، الديون البنكية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية. في الواقع وحتى نهاية الثمانينات سجلت تدفقات الديون وخاصة ديون البنوك الخارجية العنصر الأكثر أهمية من حركة رؤوس الأموال الخاصة في البلدان النامية، بالمقابل ومنذ بداية التسعينات فإن الوضع قد انعكس بحيث أن تدفقات رؤوس الأموال توقفت عن تحقيق المكاسب على حساب تدفقات الديون، وعلى وجه التحديد الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد أجرى Dhinga دراسة من أجل تحديد تأثير تدفقات رأس المال على النمو الاقتصادي لعينة من 58 دولة من 1975 إلى 2000، وقد أكد على التأثير الإيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحافظة المالية على النمو الاقتصادي. ففي المتوسط، هذا النوع من التدفقات كان وراء الارتفاع في النمو الاقتصادي الذي وصل إلى 1.4 %، في حين تدفقات الديون كان لها تأثير سلبي أو بالأحرى ليس له أي تأثير على زيادة الإنتاج، ويتجلى هذا الانخفاض في النمو ب 0.6% في المتوسط.<sup>(1)</sup>

كما قام كلا Bosworthe et collinrs بدراسة لـ 58 بلدا ناميا (العينة المدروسة تتضمن بلدان أمريكا اللاتينية، آسيا وكذلك إفريقيا) ما بين 1978 و 1995، لإثبات آثار تدفقات رؤوس الأموال على الاستثمار المحلي، وتضمنت هذه التدفقات ثلاث أنواع من التدفقات الرأسمالية وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمار الحافظة المالية، وتدفقات مالية أخرى مثل القروض البنكية. تم التوصل إلى أنه ولزيادة 1 دولار من التدفقات الرأسمالية يزيد الاستثمار المحلي حوالي 50 سنتا، مع ذلك فإن هذه الملاحظة لا تعطي فكرة واضحة عن تأثير الأنواع المختلفة من تدفقات رأس المال على الاستثمارات. لكن يجب القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوحيد القادر على رفع الاستثمار المحلي من 1 إلى واحد فاصل، أما دخول تدفقات الحافظة المالية فليس لها أي تأثير ملحوظ على الاستثمار، في حين القروض البنكية في الخارج لديه تأثير وسيطي. بالإضافة إلى ذلك يعتبر الاستثمار في الحافظة المالية أكبر مصدر للتقلبات، وبالمقارنة مع معيار التباين فإن هذه الاستثمارات تمثل 4.5 مرة أكبر تقلبا من الاستثمارات المباشرة. بالمثل فإن تدفقات رأس المال

<sup>1</sup> Dhingra, (2004), Equity Market vs. Capital Account Liberalization: A Comparison of Growth Effects of liberalizations Policies in Developing Countries, Rutgers University. Etats unis , p6 مع ترجمة و بتصرف

المتجهة إلى البلدان النامية خلال سنوات التسعينات عرفت تركيز أكبر. كما لوحظ أن خمس دول (الصين، البرازيل، المكسيك، تايلندا والهند) تمتص أكثر من نصف إجمالي تدفقات رأس المال، و75% من الإجمالي عبر 12 دولة، وهذه التدفقات تتركز أساسا في البلدان الآسيوية وأمريكا اللاتينية.<sup>(1)</sup> إذن يمكن القول أن البحث عن عائد أعلى هو وحده من أكثر الأسباب التي تسمح للمستثمرين تفضيل منطقة على أخرى، كذلك فإن إمكانات النمو الاقتصادي ومستوى تطور السوق المالي تشرح الاختلافات في تكوين تدفقات رؤوس الأموال بين البلدان.

### 3-3 مكاسب التحرير المالي والمخاطر الممكنة

#### 3-3-1 مكاسب التحرير المالي

إن زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، سرعة نموها ويسر انتقالها في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، إرتبط بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة وأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية، واستخدامها بحرية في إجراءات المعاملات المتعلقة بالحساب الجاري وحساب رأس المال. إن كل المكاسب المتوقعة لتحرير القطاع المالي تتوقف على مدى نجاح الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمكن إيجاز هذه المكاسب في النقاط التالية:

- رفع كفاءة القطاع المالي وذلك بإزالة القيود عنه، وبالتالي رفع مستوى كفاءته. بعبارة أخرى فإن التحرير المالي يؤدي إلى تقليل تجزأ الأسواق المالية المحلية وزيادة تكامل المراكز المالية الدولية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق كفاءة أكبر في الأسواق المالية المحلية مع زيادة فرص وصول المؤسسات المحلية إلى مصادر التمويل الدولية، والحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية؛<sup>(2)</sup>
- زياد معدل النمو الاقتصادي والذي يعتمد على طبيعة الأموال المتدفقة من وإلى الدولة، فإذا كانت هذه الأموال عبارة عن استثمارات طويلة الأجل فإن أثرها سيكون إيجابيا على النمو الاقتصادي، أما إذا كانت استثمارات قصيرة الأجل تسعى إلى العائد الأعلى والربح السريع فإنها ستؤدي إلى خلق فقاعات في الأسهم والسندات والعقارات تعمل على عدم الإستقرار والتسبب في الأزمات؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يرتبط وبصورة مباشرة بمدى تطور الخدمات المالية وسوق رأس المال، وهي القنوات المالية الرئيسية لتمويل المشاريع الجديدة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم عادة في الإقتصادات الحديثة بتشغيل ثلثي القوى العاملة،

<sup>1</sup> مع ترجمة وبتصرف. Ben Salha Oussama , OP cit , p 20.

<sup>2</sup> سنغ كفاييث ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

لذلك تعتمد الإستراتيجية الجديدة المدعومة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية على التحرير المالي؛

● انخفاض تكلفة التمويل، يعتقد عدد من الخبراء أن الموارد المالية الخارجية سوف تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة لعدة أسباب. أولاً كون الحكومات تميل لسد عجزها عن طريق طرح سندات في الأسواق الدولية نظراً لانخفاض معدل الفائدة الخارجي، وثانياً فإن الزيادة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ( في حال وجود مناخ استثماري ملائم داخل الدولة ) سوف يؤدي إلى القدرة التمويلية الداخلية.<sup>(1)</sup> ونتيجة لهذه الأسباب مجتمعة يتوقع انخفاض تكلفة التمويل؛

● ارتفاع الاحتياطات الأجنبية، فيؤدي التحرير المالي - بما يمكن أن يحققه من زيادة في تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل - عن طريق الاستثمارات الأجنبية المتوقع تدفقها إلى الداخل مع بداية التحرير المالي إلى زيادة قدرة السلطة النقدية في تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، وهي الاحتياطات التي عادة ما تكون قد استنزفت في خدمة الديون الخارجية، ووصلت إلى مستويات متدنية قبل عملية التحرير، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تكوين هذه الاحتياطات بمستويات ملائمة وأمنة يعد أهم عناصر الجدارة الائتمانية للدولة في الأسواق المالية الدولية.<sup>(2)</sup>

### 3-3-2 مخاطر التحرير المالي

إن المكاسب المتوقعة لتحرير القطاع المالي لا تأتي عادة دون أن تحمل في طياتها مخاطر قد تهز الاقتصاد بأكمله، والتي غالباً ما تظهر بشكل بارز في القطاع المصرفي المتلقي الأول للصدمات المالية. لذلك فإن من الأهمية بمكان عند اتخاذ قرار التحرير القيام بإصلاحات هيكلية في القطاع المالي قبل القيام بعملية التحرير المالي. لأن الدول النامية عانت من تبعات التحول من سياسات الكبح المالي واستعمال الأدوات الرقابية المباشرة في ظل تخطيط وتنفيذ مركزي إلى مرحلة التحرير المالي واستخدام أدوات غير مباشرة، وتقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد.

وتتلخص المخاطر المتوقعة لتحرير القطاع المالي فيما يلي:

● **الخطر النظامي:** ويحدث عندما يتسبب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها للهيئات الأخرى، سوءاً خلال أثر العدوى أو العجز الحقيقي، ثم تحدث حالة إنقطاع خطيرة في قلب النظام المصرفي المالي وهو يرتبط بـ:

<sup>1</sup> رمزي زكي ، العولمة المالية ، مرجع سبق ذكره ص 70.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 71.

- عملية العدوى في السوق مالي إلى آخر؛
- إنعدام السيولة.

ومن الشواهد على ذلك ما حدث في أزمة المكسيك والأزمة المالية الآسيوية من حالات إعلان بعض المؤسسات المالية إفلاسها، وهو أيضا ما لاحظناه في أزمة 2008 العالمية وإعلان أقدم المصارف الأمريكية والذي عمره أكثر من 158 سنة حالة إفلاسه (ليمان برانرز) وغيره من المصارف وشركات التأمين.<sup>(1)</sup>

- **التدفقات الرأسمالية المزعجة للإستقرار:** ويظهر هذا بوضوح عندما تكون الاستثمارات المتدفقة قصيرة الأجل، أو ما يعرف بالأموال الساخنة، وهي رؤوس الأموال التي تنتقل من مركز مالي إلى آخر، ومن عملة إلى أخرى لأغراض المضاربة وللاستفادة من فروق معدلات الفوائد واقتناص أرباح سريعة. ولما كانت المخاطر الآجلة لهذه الأموال لا يتم تغطيتها في أغلب الأحوال لذلك فإنها تعود بسرعة إلى مواطنها الذي خرجت منها بمجرد إنقراط أية مؤشرات تدل على إتجاه معدلات الفائدة إلى الانخفاض، أو إتجاه أسعار الصرف للتغير في غير صالحها، مما يعجل بحدوث أزمة اقتصادية.
- **مخاطر هروب الأموال الوطنية:** ويعني إستخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها وبأشكال إستثمارية مختلفة (الإستثمار في العقارات، الإيداعات في البنوك الخارجية، الإستثمارات الأجنبية المباشرة...). وعلى الرغم من أن تلك المظاهر ليست بالحديثة ولكنها تكاثرت في ظل التحرر المالي، فمثلا الأموال الهاربة للخارج مثلت في فنزويلا 100%. إضافة إلى دول أخرى تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج بنسب تتراوح بين 50 - 90% من إجمالي ديونها الخارجية، كما تقدر أموال الدول الخليجية المستثمرة بالخارج 800 مليار دولار.<sup>(2)</sup>
- **الإكتشاف بالنقد الأجنبي:** إن وجود ضعف في القطاع المالي، وإنخفاض فاعلية الرقابة تشجع على إكتشاف المؤسسات المالية المحلية فيما يتعلق بالنقد الأجنبي، ذلك لأن تحرر حساب رأس المال يشمل تحويل العملة الأجنبية إلى المحلية وبالعكس، مما يحفز المؤسسات المحلية على تمويل أنشطتها من خلال الاقتراض بالعملة الأجنبية. ويؤدي الإكتشاف إلى تفاقم مشاكل الجهاز المصرفي إذا انخفضت قيمة العملة المحلية لأن مثل هذا الإنخفاض قد يعيق قدرة بعض الجهات المقترضة على سداد الديون.

- **مخاطر غسيل الأموال:** إن عولمة الاتصالات، التحرير المالي، تنوع الأدوات المالية وشبكات الصرف الآلي، وكذلك إستخدام النقود الإلكترونية، البنوك الإلكترونية والمحمولة من تقنيات التعامل

<sup>1</sup> حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري ، فالح داوود سلمان ، (2008)، غسيل الأموال - الآثار والمعالجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، عدد 16، بغداد، العراق، ص 11-13.

عن بعد لا تسمح بتعقب مصادر الأموال، لأنها تحمل على أرقام سرية ومشفرة، وبإمكانها المرور بعدد من الإجراءات قبل أن تدخل الدورة الاقتصادية لبلد ما. كلها عوامل ساعدت على توسيع أنشطة اقتصادية غير مشروعة تهدد النمو والاستقرار الاقتصادي. فغسيل الأموال بإعتباره عملية للمتحصلات الناجمة عن الأنشطة غير المشروعة ( تجارة المخدرات، الإختلاس، تجارة الأسلحة، الدعارة.... الخ) لإخفاء مصادرها الأصلية وتبعد أنظار الأجهزة المختصة عن مصادرها والقائمين عليها.

- **تزايد حدوث الأزمات المالية:** أكبر مخاطر التحرير المالي يكمن في الأزمات القوية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي سواءا خلال إجراء التحرير الداخلي، الخارجي أو بعد إتمام هذه العملية. حيث بينت الدراسة التي أقيمت ما بين 1980 و 1995 - وهي الفترة التي شهدت كثافة مرتفعة في تبني دول العالم لسياسة التحرير المالي - تم رصد الاتجاه العام للعلاقة بين التحرير المالي والأزمات المصرفية، حيث تبين أن 78% من الأزمات المصرفية للمصارف قد حدثت في الفترة التي تم فيها التحرير المالي في البلدان التي شملتها الدراسة.

### المبحث الثالث: الأزمات المالية وعلاقتها مع التحرير المالي

تدل الأزمات المالية على ثقل المشاكل الاقتصادية، المتمثلة في إنخفاض معدلات النمو، إرتفاع معدلات البطالة، تدهور مستوى المعيشة وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية. وهذا ما حدث في الثلاثينيات على الصعيد المالي، وفي السبعينات على صعيد البلدان المستورد للنفط بزيادة مديونيتها. ونظرا للانعكاسات السلبية للأزمات المالية على المستوى المحلي والمستوى الخارجي، وعلى ضوء الاتجاهات الحديثة للنظام المالي العالمي في التحرير المالي، الخصخصة، اتفاقية التجارة الحرة، السوق المشتركة، منظمة التجارة العالمية وغير ذلك من العوامل الاقتصادية زاد من أثر الأزمات المالية وسعة انتشارها. وعادة ما تتزامن الأزمات المالية بتفاقم الأوضاع المالية والنقدية، حيث يكون لها الأثر على مختلف القطاعات سواء الاقتصادية، المالية أو الاجتماعية منها.

ولما كانت المصارف هي المحرك الأساسي للاقتصاد والمركز لبناء أي نظام مالي، فإنه من الضروري البحث على نظام مصرفي يقوم على أساس غير أزمي، ويقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية بعيدا عن الهزات المالية.

وبغرض توضيح ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب خصص المطلب الأول للأزمات المالية والمصرفية وأسباب حدوثها، وتناول المطلب الثاني أصول الأزمات المصرفية ومؤشرات التحذير منها، أما المطلب الثالث فتعرض لعلاقة التحرير المالي بالأزمات المالية.

## المطلب الأول: الأزمات المالية والمصرفية وأسباب حدوثها

### 1-1 الأزمة المالية

لا يمكن إعتبار أي مشكلة أو خسارة مالية بمثابة أزمة مالية حقيقية، إلا إذا كانت هناك إنعكاسات مالية حقيقية من الصعب السيطرة عليها. فالأزمة بشكل عام تشير إلى موقف تتضارب فيه العوامل بحيث يؤدي فيه التغيير في الأسباب إلى تغيير مفاجئ في النتائج، وبمعنى آخر فإن الأزمة هي نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة تغدي كل منها الأخرى إلى أن تصل لحالة الانفجار.<sup>(1)</sup>

تعتبر الأزمة عن موقف وحالة يواجهها متخذ أحد الكيانات الإدارية ( دولة، مؤسسة، مشروع أو أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار القدرة على السيطرة عليها أو على الاتجاهات المستقبلية لها، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بمشكلة وما يرافقه من صعوبة حادة أمام متخذ القرار، تجعله في حيرة حول أي قرار يتخذه في ظل قصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج وتداعي كل منها بشكل متلاحق.

وتعرف الأزمة المالية بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية والنقدية وحجم الإصدار والأسعار، وكذلك على حجم الودائع المصرفية ومعدل الصرف والتي تؤدي إلى تفاقم الأوضاع المالية والنقدية التي تستلزم فترة طويلة لتفسيرها.<sup>(2)</sup>

كما يمكن تعريفها على أنها إنقطاع بالنسبة إلى مجرى النمو الإقتصادي، فالأزمة بهذا المفهوم تأخذ بعدين أساسيين:<sup>(3)</sup>

**البعد الأول :** بعد الرعب الناجم عن التهديد للكيان الإداري الحالي والمستقبلي بفقدان الحصص التنافسية وعدم الإيفاء بالإلتزامات وإفلاس المؤسسة؛

**البعد الثاني:** بعد الزمن المتاح أمام إدارة الأزمات لاتخاذ قرار سريع وصائب.

كما تعرف بأنها وضع يتم به الهجوم على العملة مما يؤدي إلى تراجع حاد في قيمتها، أو تدهور كبير في الإحتياجات الدولية، أو مزيجا من الأمرين معا. وبهذا تتضمن الأزمة كل الهجمات على عملة ما.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> محسن أحمد الخضري، (2002)، إدارة الأزمات ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر، ص52.

<sup>2</sup> دانييل ارنولد، (1999)، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، تحليل الأزمات الاقتصادية الأمس واليوم، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ص 12.

<sup>3</sup> نفس مرجع، ص 12.

<sup>4</sup> Graciela Kaminsky , (1998) , Leading Indicators of Currency Crises , [www.IMF.org](http://www.IMF.org) , مع ترجمة و بتصرف.

من خلال هذه التعاريف، نصل إلى أن الأزمات المالية هي التدهور الحاد الذي يحدث للنظام المالي للدولة أو مجموعة من الدول، تعمل على حدوث تغيرات أعلى من معدلاتها في الأحوال العادية، والتي تنتج من عوامل خارجية أو داخلية أو كليهما بشكل متابع ومتراكم. يكون من أبرز سماته تدهور العمل المصرفي في أداء مهامه الرسمية، والذي يؤثر سلباً على سعر صرف العملة وأسعار الأسهم. وتؤثر بشكل سلبي على عجلة التنمية مما ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج، العمالة، إعادة توزيع الدخل، الثروات فيما بين الأسواق المالية للدولة وهروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات القيادية. ويصبح سعر صرف العملة أقرب إلى سعر العملة الحقيقي وبشكل أزمة صدمة بالنسبة لمتخذي القرارات من حيث فقدان السيطرة عليها أو حتى الاتجاهات المستقبلية لها.

## 1-2 تعريف الأزمات المصرفية

إن التعريف بالأزمات المصرفية ليست بالمهمة السهلة على الإطلاق، وهذا لإختلاف خصائص ومسببات هذه الأزمات. فإرتفاع عدم الاستقرار المالي هي واحدة من أبرز المظاهر في سنوات التسعينات، والأزمات المصرفية هي الشكل الأكثر إشارة في عدم الإستقرار، وتشير الاحصائيات إلى أن أكثر من ثلثي البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي تضررت من الأزمات المصرفية الحادة، والتي أدت إلى خسائر وصلت إلى أكثر من 250 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من 130 بلدا والتي تمثل  $\frac{3}{4}$  (ثلاثة أرباع) أعضاء صندوق النقد الدولي شهدت إخفاقات لبنوكها الكبيرة.

تحدث الأزمات المصرفية في حالة إرتفاع مفاجئ وكبير في سحبات الودائع من البنوك التجارية النابعة من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة (غير العاملة) ومنها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية.

كما تعرف الأزمة المصرفية بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة المصرفية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم إستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة يدفع سلطة القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها و إعادة التوازن لهذا النظام.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009)، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 18.

لقد ميز بعض الاقتصاديين بين الهشاشة والأزمات المصرفية، فإعتبروا أن الهشاشة المالية أو الضعف هي واحدة من خصائص التي قد تكون ذات صلة بهيكل النظام المصرفي، وتتولد الأزمات المصرفية بسبب تفاعل بين الهشاشة والصدمات الخارجية.

وحتى تتأكد من وجود أزمة مصرفية يجب أن تتوفر واحدة من المعايير التالية:<sup>(1)</sup>

- نسبة القروض المتعثرة تتجاوز 10% من إجمالي القروض المصرفية؛
- إذا تجاوز عبء إنقاذ البنوك من الإفلاس 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛
- مشاكل القطاع المصرفي تكون وراء عملية تأمين واسعة النطاق على البنوك المحلية؛
- حدوث حالة الذعر البنكي وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع وتعطيل العمل بالبنوك لبعض الأيام أو فرض نظام عام.

ولوضع حد لهذه الحالة تضطر الحكومة لإتخاذ بعض التدابير الطارئة مثل وقف عمليات منح الائتمان، توقيف المصارف وحتى تعميم ضمانات على الودائع.

### 1-3 أسباب الأزمات المالية

هناك العديد من الأسباب المؤدية لنشوب الأزمات المالية والمصرفية سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي نذكر منها:

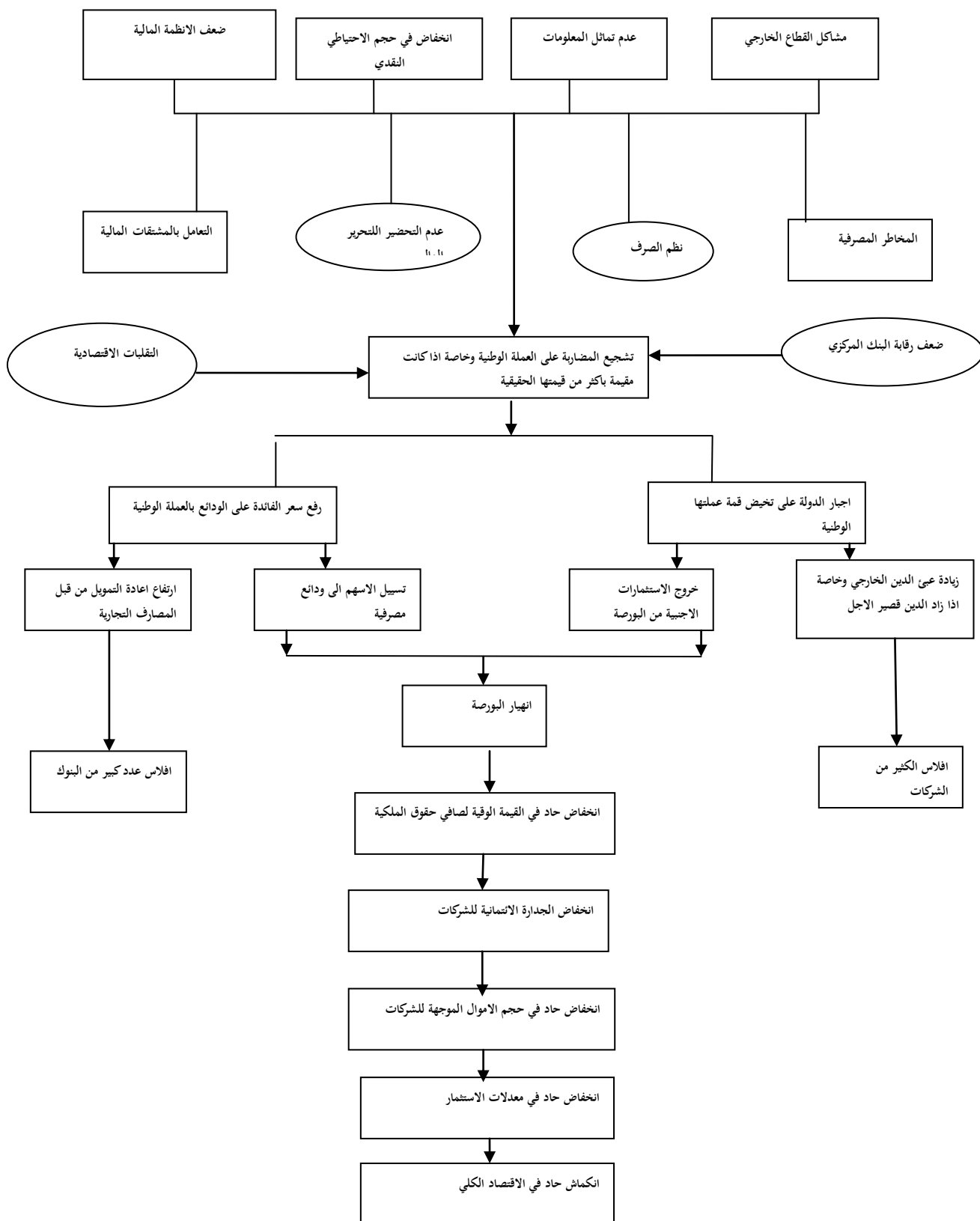
- **العولمة المالية:** تعبر العولمة المالية عن سلسلة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود والتي سببت سلسلة من الأزمات الاقتصادية المالية المدمرة، والتي عصفت بالعديد من الأسواق الناهضة في أواخر الثمانينات وفي التسعينات، فالعولمة المالية لم تحقق الفائدة المرجوة بزيادة تقاسم المخاطر الدولية بل بالعكس أصبحت عامل سلبي على بعض الاقتصاديات.
- **التحرير المالي:** في حالة تحرير معدلات الفائدة يمكن للبنك أن يخسر الحماية التي وضعتها السلطات النقدية، التنظيمية والتشريعية. وكذلك دخول منافسين جدد يرفع من الضغط على البنوك بهدف التعامل الجدي مع الأنشطة الخطرة، ما لم يتم تغيير وتقوية أطر الرقابة والتنظيم قبل التحرير المالي. فعندما يتم تحرير سعر الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة.

<sup>1</sup>. Demirgüç-Kunt et Detragiache (1998), Financial liberalization and financial fragility, Préparé pour la conférence annuelle de la banque mondiale sur les économies en développement. [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org). consulte le 12/11/2011

- **الافتقار إلى الانضباط المالي:** يمثل الافتقار إلى الانضباط المالي أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى اندفاع الدول نحو الأزمات المالية والمصرفية، ويكون ذلك عندما لا تتوفر نفس المعلومات للجميع، وحينها تتعذر الثقة بين تلك الأطراف (المقرض والمقترض) تنتج معلومات غير متماثلة. وينتج عن هذا معلومات غير متماثلة. وهي تعبير عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ القرارات الخاطئة، كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية. في نفس الوقت قد تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني حيث لا يستطيع من لديه معلومات منع الآخرين من الاستفادة منها.
- **تشوه الحوافز:** إن أي نظام صمم للحد من الصدمات والأزمات المالية والمصرفية، لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون عليه لديهم الحافز المهم لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة، واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة. ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرون والمقترضون وكذا السلطات الإشرافية بأن هناك شيئاً ما سيفقدونه إذا فشلوا جميعاً في العمل بالطريقة التي تتفق والتزاماتهم. حيث دلت التجارب العالمية أن الإدارة العليا في المصارف وقلت خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصارف وتدويل مناصب الإدارة لم تنجح في تفادي الأزمات أو الحد من أثارها.
- **تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق أجال الاستحقاق:** إذا كان معدل تزايد التزامات البنك عالياً وسريعاً مقارنة بحجم البنك نسبة إلى الاقتصاد الوطني وأرصدة الاحتياطات الدولية، وإذا ما اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق. وكان رأس مال البنك أو أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله، وإذا كان الاقتصاد الوطني معرضاً لصدمات كبيرة من عدم الثقة فإنه يمكن اعتبار ذلك بمثابة وصفة لتزايد هشاشة النظام المصرفي .

ولكي نفهم هذه الأسباب ودورها في إحداث الأزمة المالية، يمكننا الاستعانة بالشكل التالي

الشكل رقم 05 : أسباب وكيفية حدوث الأزمة المالية



المصدر : عماد صالح سالم، ( 2002)، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية، القاهرة، مصر، ص 39.

## المطلب الثاني: أصول الأزمات المالية ومؤشرات التحذير منها

### 1-2 أصول الأزمات المالية

في ظل إقتصاديات المديونية تلعب البنوك دورا مهما في تمويل النشاط الاقتصادي، لذا فإن أي خلل في النظام المصرفي له عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي، فالبنك يمكن أن يتعرض لعدة أنواع من المخاطر نذكر منها:

- **مخاطر السيولة:** ترتبط بإمكانية السحب الهائل من أموال المودعين مما يؤدي إلى إنخفاض الودائع المصرفية، وبالتالي يكون البنك غير قادر على توفير الأموال اللازمة.
- **مخاطر الائتمان:** تنشأ من عدم القدرة أو الرغبة على السداد، نتيجة عدم قدرت البنوك على إسترداد أموالها من المقترضين، وهذا الخطر هو أكثر أنواع المخاطر تأثيرا على العمل المصرفي نظرا للإرتفاع النسبي لمحفظه القروض التي تتراوح ما بين ( 50 -65%)، وترتبط بأنشطة الإقراض والإستثمار في الأوراق المالية، الضمانات والتعهدات.<sup>(1)</sup>
- **مخاطر السوق:** ترتبط بمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسعار الأسهم. تتسبب مخاطر سعر الفائدة بمقدار تغيرات غير متوقعة في أسعار الفائدة تؤثر بصفة مباشرة على أصول وخصوم البنك، والتي من خلالها يتحقق الربح والخسارة، وعند إهتزاز الثقة بالمصرف نتيجة زيادة إلتزاماته قصيرة الأجل الذي يقود إلى نقص السيولة، سيقود المصرف إلى بيع أصوله بأسعار رخيصة لمواجهة متطلبات المودعين، الأمر الذي يقود إلى الإفلاس.<sup>(2)</sup> إضافة إلى تقلب سعر الصرف خاصة إذا كانت إلتزامات البنك تجاه المقترض مقومة بالعملة الأجنبية، وحدث إنخفاض في العملة المحلية هذه العملية ستحقق خسائر للبنك، وهذا ما حصل للبنوك الآسيوية عندما كانت إلتزاماتها للبنوك الدولية مقومة بالعملة الأجنبية (خاصة الدولار)، وكان إقراضها الداخلي بالعملة المحلية، ولما إنخفضت أسعار عملاتها الوطنية زادت إلتزامات البنك المقومة بالعملة الأجنبية.<sup>(3)</sup>
- **مخاطر تشغيلية:** تأتي من تسيير غير كفى لموارد وإستخدامات البنك، ويرتبط أساسا بمشاكل ضعف الرقابة الداخلية.

<sup>1</sup> أحمد غنيم، (2000)، الأزمات المصرفية والمالية، دون ذكر الناشر، القاهرة، ص81.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 81.

<sup>3</sup>Gavin Michael , Ricardo Hausmann , ( 1998 ) , The Roots of Banking Crises ,The Macro Economic Contatext BIS, January 2, P7. مع ترجمة وبتصرف.

وعموما فالأزمات المصرفية تأتي من أصول مختلفة يصعب منعها وإدارتها، ووفقا لـ Icard 2002 فإن أصول الأزمات المصرفية يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات:<sup>(1)</sup>

- أصول مرتبطة مباشرة بالوضع الاقتصادي الكلي؛
- أصول مرتبطة بالهيكل المالية؛
- أصول تقع في طار اختصاص الباحثون.

## 1-1-2 أسباب مرتبطة بظروف الاقتصاد الكلي

حسب Icard 2002 "أعمال البنوك حساسة بشكل خاص لظروف الاقتصاد الكلي التي تعمل فيها، وهذا من خلال طبيعتها، والمزيد من التغيرات تؤثر في هذه الظروف، فنوعية القروض التي تمنحها والايرادات التي تنتظرها من هذه القروض ومصادرها تعتمد وبصفة كبيرة على الوضع المالي لعملائها، والذي بدوره يتأثر بشدة من جراء الظروف الاقتصادية. وبشكل عام البنوك تقترض في المدى القصير وتمنح قروض في المدى الطويل وبالتالي فهي حساسة جدا لهيكل معدلات الفائدة وتغيراتها. وأخيرا يمكن أن تواجه البنوك طلبات فورية للودائع التي يجمعونها، الأمر الذي يجعل النظام المصرفي عرضة لعمليات السحب الجماعية الناجمة عن فقدان الثقة في أداء الاقتصاد الكلي".

## 1-1-1-2 عوامل خارجية لتقلبات الاقتصاد الكلي

هناك ثلاثة أنواع من الصدمات الخارجية يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تقلبات الاقتصاد:

- **تغير الاتجاه في أسعار الفائدة العالمية:** عندما تزيد معدلات الفائدة الأجنبية تنخفض معدلات الفائدة المحلية فتهتز الثقة بالاقتصاد، ويتسارع المستثمرون الأجانب إلى سحب أموالهم ويصبح النظام المصرفي في حاجة إلى السيولة، وبالتالي فإن الدول ذات معدلات الصرف الثابتة يمكن أن تنطلق منها المشكلات المصرفية بسبب هجمات محتملة على العملة، وإذا كان الانخفاض متوقعا حدوثه فسيسارع المودعون (المحليون والأجانب) إلى سحب وداائعهم المصرفية وتحويلها إلى عملات أجنبية كودائع في الخارج، ويتسبب في حدوث أزمة مصرفية.<sup>(2)</sup>
- **تقلبات في شروط التبادل التجاري:** عندما تتدهور معدلات التبادل التجاري، فإن عدد كبير من المقترضين يجدون أنفسهم في حالة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتهم، فقد أكد كل من

<sup>1</sup> Icard , ( 2002), Stabilité financière et contrôle prudentiel , colloque de la BEAC: Rôle et fonction d'une banque centrale à l'ère de la globalisation, 21 November, Libreville, Gabon. مع ترجمة وبتصرف.

<sup>2</sup> احمد غنيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 81.

caprio et Klingebiel في عام 1998 أن 75% من البلدان النامية والذين عرفوا أزمات مالية

عانوا من انخفاض معدلات التبادل التجاري التي وصلت إلى ما يقل عن 10%.(1)

- **تقلبات سعر الصرف الحقيقي:** يمكن أن يكون وراء ظهور العديد من الصعوبات بالنسبة للبنوك التي

إما أن تكون مباشرة (عندما يتم تقييم جزء من ديونها المستحقة بالعملة الأجنبية وسعر الصرف

يميل إلى الانخفاض محليا)، أو غير مباشرة (عندما تكون التقلبات في معدل الصرف تخلق خسارة

كبيرة لمقرضي البنك). فارتفاع معدل التذبذب في سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يسبق

ظهور أزمة مصرفية في البلدان النامية. وهذا ما حصل للبنوك الآسيوية عندما كانت التزاماتها

للبنوك الدولية بالعملة الأجنبية خاصة الدولار، وكان إقراضها الداخلي بالعملة المحلية، ولما

انخفضت أسعار عملاتها الوطنية وزادت إلتزامات بنوكها بالعملة الأجنبية.(2)

## 2-1-1-2 العوامل الداخلية لتقلبات الاقتصاد الكلي

في هذا الإطار فإن معدل النمو الاقتصادي والتضخم هي عوامل جد متقلبة، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان

سترتفع. ويؤكد كلا من (1996) Caprio et Klingebiel أن تقلب النمو الاقتصادي والتضخم كانا من سمات

العديد من البلدان النامية بين عامي 1960 و 1994، وخلالها شهد عدد كبير من هذه الدول العديد من

الأزمات المصرفية النظامية. كما أن تقلب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أمريكا اللاتينية

كان أعلى بحوالي مرتين مما كان عليه في الدول الصناعية خلال العقدين الأخيرين.(3) ومن المتوقع عليه

عموما أن البلدان التي هي أقل إستقرارا في بيئتها الاقتصادية الكلية هي التي تعرف تقلبات أكبر لقروضها

المصرفية.

## 2-1-2 أسباب عدم الاستقرار المتصلة بالهياكل المالية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية غالبا ما ظهرت في الاقتصاديات التي تميزت بظروف

غير ملائمة لممارسة نشاط هياكلها المالية، وترتبط هذه المشاكل عادة بعدم كفاءة الإطار المؤسسي، وعدم

الإستعداد الجيد للإنتفاع المالي على الخارج، أو لتدخل الحكومة في النشاط المصرفي.

## 1-2-1-2 عدم كفاءة النظام المؤسسي

يؤثر الإطار المؤسسي على قوة البنوك بشكل كبير، فعندما يكون الهيكل المؤسسي الذي يعمل فيه البنك

سيء فهذا يؤثر سلبا على أدائه. وبالتالي فإن وبوضوح الوضع القانوني للبنوك والعمليات التي يمكنه القيام

<sup>1</sup> Caprio et Klingebiel, (1996) , Banque insolvencies , Cross country experience ,World Bank working , paper n1620. www.albankaldawli.org مع ترجمة وبتصرف.

<sup>2</sup> Gavin Michael , Ricardo Hausmann , OP CiT ,P7, مع ترجمة وبتصرف.

<sup>3</sup> Ibid ,P15, مع ترجمة وبتصرف.

بها والأدوات المالية المتاحة له سيصبح عنصرا أوليا لعمل جيد للنظام المالي. وبالمثل يعد وجود إطار جيد للنظم المؤسسية مؤشرا جيدا للاستقرار المالي والمصرفي ويحد من المخاطر الممكنة التعرض لها. فلا المستثمرون من القطاع الخاص (المساهمون المودعين....) أو المراقبين المصرفيين يستطيعون التمييز بين البنك الجيد من غيره دون توفر معلومات جيدة عن الوضع المالي لها ولعملائها. فقد لاحظت دراسة حديثة أجرتها لجنة بازل أن 20% من البلدان لم توطد بعد المعلومات المالية والاحترازية المتعلقة بتشغيل نظامها المصرفي.

### 2-2-1-2 التحضير غير الكافي لتحرير القطاع المالي

بالرجوع إلى الأزمات المالية لسنوات التسعينات، يؤكد الاقتصاديون بوجود علاقة واضحة بين البنوك، الأزمات المالية وسياسات التحرير المالي، وهذا راجع لعدم التحضير الجيد خاصة في الأسواق الناشئة. فقد لاحظ البعض أن التحرير المالي يرفع من احتمالية وقوع الأزمات المصرفية، ويبررون ذلك بأن التحرير المالي -على الأقل في المرحلة الانتقالية- يحفز على تقلب أسعار الفائدة وتشويه هيكل النظام المصرفي.

### 3-2-1-2 التدخل الحكومي في العمل المصرفي

مما سبق يلاحظ أن تدخل الحكومة في النشاط المصرفي هي خاصية أساسية في الاقتصاد المكبوت ماليا (حالة معظم البلدان النامية) ، وينعكس هذا بشكل خاص على سياسة القروض الإنتقائية (المشاريع ذات الأولوية). وبالتالي سيتم اختيار المشاريع غير المربحة على حساب أخرى أكثر ربحية. مع ذلك فإن عدم الاهتمام الكافي بنوعية القروض الممنوحة يمكن أن يحول التمويل البنكي لدعم حكومي لقطاعات غير فعالة، وهذا له عواقب ضارة على النمو الاقتصادي (لأن المشاريع الممولة غير فعالة)، وعلى قوة وربحية النظام المصرفي (من خلال تدهور نتائج البنوك بسبب تمويل مشاريع محفوفة بالمخاطر).

### 3-1-2 شروط مرتبطة بكفاءة المسيرين

هنا يمكن التمييز بين نوعين من المخاطر: تركيز مخاطر القرض وضعف التسيير.

### 1-3-1-2 تركيز مخاطر القرض

هذه الظاهرة يمكن أن تتلخص في: إما تمركز القروض لدى عملاء في إتصال مباشر أو غير مباشر بالبنك، أو كما يحدث في بعض البلدان النامية التي تمنح القروض للصناعات التصدير، إفلاس عدد قليل من المقترضين أو إنخفاض في قطاع هام للاقتصاد قد يؤدي إلى خسائر معتبرة للمصرف.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> مع ترجمة و بتصرف. Icard ,OP cit , P6

## 2-1-3-2 ضعف التسيير

إن تأمين سير جيد للقروض وتقليل المخاطر البنكية ترتبط دائما بالمدير، وبالتالي فإن سوء أو ضعف التسيير يعتبر السبب الرئيسي لفشل أحد البنوك. مع ذلك لا يمكن تناسي الدور الذي تلعبه العدوى في نقل الأزمات المصرفية من إقتصاد إلى آخر نظرا للزيادة الحادة في الترابط الاقتصادي وانتشار ظاهرة العولمة المالية.

في الواقع فإن مصطلح العدوى يستعمل بصفة كبيرة ومتزايدة مع دراسة الأزمات المصرفية، لكن تعريف الظاهرة يبقى دائما مثير للجدل، فالأدبيات السائدة تعرف العدوى بأنها ظهور أزمة في بلد ما راجع فقط كرد على أزمة بلد آخر.

مع ذلك فإنه خلال سنوات السبعينات فإن عدد كبير من البلدان النامية مستها أزمة خطيرة في العملة، أسفرت عن دخول هذه البلدان في مرحلة من الركود والإنكماش الاقتصادي، وبالمثل فإن بعض الاقتصادات ضربت بأزمة مصرفية في نفس الوقت وهنا يمكن الحديث عن حالة "أزمات توأمية" والمتمثلة في مزيج بين الأزمة المصرفية وأزمة الصرف، يمكن أن تحدث عواقب وخيمة للنشاط الاقتصادي والنظام المصرفي، هذه الظاهرة ضربت خاصة البلدان حديثة التحرير والانفتاح المالي.

## 2-2 مؤشرات الإنذار المبكر من الأزمات المالية

تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها، بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، وتقوم بتعريفهم بإحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

يمكن التنبؤ بالأزمات المالية بتتبع خط سير النشاطات الاقتصادية، فوجود مؤشرات مثل العجز المالي، وحجم الاستهلاك الحكومي، تعتبر دليل على حدوث أزمة مالية، وإن كانت هنالك ضعف في القطاع المالي فيعتبر جذر لأزمات العملة، وحدث متغيرات مثل: نمو حجم ائتمان القطاع الخاص، إجراءات التحرير المالي، إرتفاع مستوى الدين الأجنبي قصير الأجل في النظام المصرفي، تركيبة أسعار الفائدة المحلية، نوعية الأصول المصرفية - يستعمل كمؤشر للأزمات المالية - ومشاكل القطاع الخارجي التي تكون مسؤولة عن أزمات العملة، من تغير سعر الصرف الحقيقي، عجز ميزان الحساب الجاري، تغير شروط التبادل التجاري،

التفاضل بين أسعار الفائدة الأجنبية والمحلية، التغيرات في تركيب تدفقات رأس المال الأجنبي ومتغيرات القطاع الحقيقية مثل نسبة الناتج القومي ومعدل البطالة.<sup>(1)</sup>

من مؤشرات أزمة العملة، حدوث تغييرات حادة في كل من الاحتياطات الدولية، أسعار الفائدة وسعر الصرف. أما مؤشرات الأزمات المصرفية فهي كثيرة، مثل إغلاق أو سيطرة حكومية على المؤسسات المصرفية، إضافة إلى طبيعة السياسات النقدية للدولة ومشكلة التحرير في القطاعات المصرفية، وتنتأى أيضا من مخاطر الإئتمان من العجز عن السداد، وإنخفاض أسعار الأصول، أو زيادة كلفة التمويل والتي تنتأى من إنخفاض أسعار الفائدة الأجنبية وإرتفاع أسعار الفائدة المحلية على القروض، وإنخفاض في سعر صرف العملة الوطنية.<sup>(2)</sup>

إن الإختلالات الاقتصادية الكلية - وخاصة إذا كانت أعلى من معدلاتها في الأوقات الاعتيادية- تعد من أبرز الملامح على حدوث أزمة مالية. ولتقييم مدى ميل المؤسسات المالية للوقوع في أزمات مالية يتم إستخدام مؤشرات إقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي، فيما يتعلق بإشارات الإنذار المبكر. ويمكن إجمالها بشكل عام كالآتي:

1- حساب رأس المال: يشمل الاحتياطات الدولية، تدفقات رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر والاختلافات ما بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية.

2- صورة الدين: وتمثل إجمالي الدين الأجنبي، الدين قصير الأجل، حصة الدين مصنفة حسب المقرض، بنية الفائدة، خدمة الدين والمساعدات الخارجية.

3- المتغيرات الدولية: والتي تمثل نمو الناتج الإجمالي الوطني الأجنبي، معدلات الفائدة ومستويات الأسعار.

4- التحرير المالي: تمثل نمو الدين، التغير في النقد، سعر الفائدة الحقيقي، التباين ما بين الإقراض المصرفي ومعدلات الفائدة على الودائع.

5- متغيرات سياسية: كتغير الحكومة والأمور والقضايا الانتخابية والانتقال التنفيذي القضائي، وزير المالية الجديد وكذا درجة الاستقرار السياسي.

6- القطاع الحقيقي: تمثل الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، معدل التوظيف والبطالة، الأجور والتبادلات في أسعار الأسهم.

<sup>1</sup> احمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مع ترجمة وبتصرف، IMF , Financial Crises M Characteristics and Indicators of Vulnerability , www. IMF.org . p 95

7- المتغيرات المتعلقة بالنسب المالية: تمثل العجز المالي، حجم الاستهلاك الحكومي والدين للقطاع العام.

8- عوامل مؤسسية وبنوية: تمثل الانفتاح والتركيز التجاري، ضوابط التبادل والتحرير المالي، أزمات أسواق التبادل الأجنبي وإحداث سوق الصرف الأجنبي.

9- متغيرات مالية أخرى: كحجم قروض البنك المركزي للمصارف، الفجوة بين العرض والطلب النقدي، عوائد السندات والتضخم المحلي ومعدلات الصرف.

ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (04): مؤشرات الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	ملاءة رأس المال
سعر الصرف الحقيقي	مؤشرات السيولة
سعر الفائدة الحقيقي	مؤشرات العسر المالي
الحساب الجاري	الربحية أو العائد
الاحتياطيات الدولية	الديون المتعثرة ومخصصاتها
أسعار الأسهم و السندات	ودائع البنوك
تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها	نسبة القروض للودائع

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى، أحمد غنيم، الأزمات المالية والمصرفية، دار الثقافة للنشر، القاهرة 2000، 12-40.

### المطلب الثالث: علاقة التحرير المالي بالأزمات المصرفية

بمجرد تحرير النظام المالي تجذ البنوك نفسها في وضع يتميز بحرية التعامل في الصناعة المصرفية، وأسعار الفائدة هنا ستتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، إذا يعمل التحرير المالي على تغيير جذري في قواعد العمل المصرفي. ومع ضعف الرقابة المصرفية سينجم عن هذا التحرير دورا حاسما في إضعاف الأنظمة المصرفية الوطنية وتحدث بهذا أزمات مصرفية في البلدان النامية. تتمثل الممارسات المسببة للأزمات أساسا في: الإفراط في تحمل المخاطر والسلوك المضاربي للمصارف.

### 3-1 الإفراط في تحمل المخاطر من قبل المصارف

غياب المنافسة هي سمة أساسية للقطاع المصرفي قبل رفع القيود المالية، والذي يكون مدعوما أساسا من قبل الحكومات من خلال الحواجز التنظيمية الموضوعة أمام دخول وخروج مؤسسات مصرفية جديدة وتنوع الصناعة المصرفية. وأما في ظل التحرير المالي تشجع الحكومات في الانسحاب والتخلي عن مسؤولياتها تجاه المصارف، ودخول منافسين جدد (محليين وأجانب )، وإنشاء أسواق مالية أكثر ديناميكية وفعالية، كل هذا سيحد من "الرفاهية" التي كانت تتمتع بها البنوك المحلية في السابق، مما يدفعها - في ظل المنافسة- إلى المزيد من المخاطرة حتى ترفع أرباحها وتحافظ على وجودها.<sup>(1)</sup>

في هذه البيئة الجديدة سيجد المساهمون والمدراء التنفيذيون للمصارف أنفسهم مجبرون بشكل متزايد على تحمل المخاطر لأن تراجع الأرباح المرتبط بزيادة المنافسة سيقلل القيمة الاقتصادية للمصارف، وبالتالي سيتم التهاون تجاه تكلفة الإفلاس من قبل المساهمين والمدراء التنفيذيين، لأنهم مجبرون على اختيار استراتيجيات عالية الخطورة. فيشير Plihon(1996) إلى أن زيادة المخاطر داخل النظام المصرفي تعود إلى زيادة التحرير المالي، كما يشير Samuelson(1999) إلى أنه بزيادة كفاءة المستوى الاقتصادي الجزئي، فإن التحرير المالي يرفع من المخاطر الاقتصادية الكلية. ويبدو أن الخطر الأخلاقي قد لعب دورا رئيسيا في هذا النوع من سلوكيات المدراء.<sup>(2)</sup>

وبالتالي فإن عملية التحرير المالي غير المكتملة هي واحدة من العوامل المفسرة للهشاشة المصرفية وظهور الأزمات، لأن الإبقاء على تدخلات الحكومة بصور مختلفة يمكن أن يتسبب في إحداث المخاطر الأخلاقية التي تمنع ضوابط السوق من أن تلعب دورها، ومع ذلك فإن تحمل مخاطر إضافية ليس بالضروري أن يكون أمرا سيئا للاقتصاد، فبإمكان المصارف تمويل مشروعات تتميز بالخطورة لكن عائدها المتوقع مرتفع، بالإضافة إلى كونها مدرة للمنفعة للاجتماعية. فتمويل هذا النوع من المشروعات يكون مستحילה قبل عملية التحرير المالي.

لقد أجرى Gonzalez- Hermosillo (1999) دراسة تجريبية واسعة النطاق شملت 4000 مصرفا في الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك وكولومبيا لأجل تحديد مسؤولية هذه المؤسسات في إحداث الأزمات المصرفية، بتحليلها لنسبة تغطية المصارف خلصت إلى أنه إذا واجه مصرفان مفس الخطة ( للمصرفيين نفس النسبة من القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول) يمكن أن يكونان في وضع مالي مختلف إذا قام أحد المصرفيين بتخصيص إحتياطات معتبرة لتغطية قروضه المتعثرة ، في حين لم يفعل الآخر ذلك، وعليه فإن إفراط

<sup>1</sup> Oussama Ben Salih ,op cit, p30 .

<sup>2</sup> بن معزو محمد زكريا، (2014)، اشكالية التحرير المالي و النمو الاقتصادي في البلدان النامية: حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 178.

المصارف في تحمل المخاطر بعد عملية التحرير المالي لايعتبر ضارا بصفة تلقائية لهذه المصارف إذا تمكنت من تنويع مخاطرها وتخصيص ما فيه الكفاية من الاحتياطات لتغطية القروض المتعثرة.<sup>(1)</sup>

### 3-2 السلوك المضاربي للمصارف

تعرف المضاربة على أنها شراء أو بيع سلعة بغرض إعادة بيعها أو شرائها في وقت لاحق، والهدف من وراء هذه العملية هو تحقيق مكاسب جراء التغيرات التي تحدث في الأسعار المستقبلية نسبة إلى الأسعار السائدة في السوق.

لقد أعطى تحرير الأسواق المالية للمصارف القدرة على تلبية حاجياتها من السيولة وتحقيق توظيفات مالية مريحة، وبالتالي تولد سلوك مضاربي للمصارف، ففي اقتصاد حديث التحرير يتم اتخاذ العديد من التدابير الرامية لتسهيل عملية دخول فاعلين جدد للسوق سواء كانوا محليين أم أجنب، ورفع القيود على الأنشطة المصرفية، وبالتالي حدوث حدة المنافسة وتطور السوق المالية إلى تخفيض أرباح المصارف.

لقد لاحظ (Sandretto 2002) بأن كبريات الشركات عوضا من اللجوء للمصارف طلبا للتمويل أصبحت تلجأ إلى إصدار السندات على مستوى الأسواق المالية، وإشهاد المنافسة سيكون وراء تراجع ربحية العمليات المصرفية التقليدية، كما تحول عدد كبير من الشركات نحو التمويل المباشر على مستوى الأسواق المالية، حتى تعوض المصارف عن هذا التراجع في الربحية سوف تبحث عن مصادر جديدة للسيولة، وهذا بالتركيز على عمليات ذات عائد مرتفع وذات طبيعة مضاربية. كما يعبر عن وجود رقابة مصرفية بالمعنى التام للكلمة وراء دفع المصارف إلى هذا السلوك الذي يعتبر السبب وراء هشاشة النظام المصرفي.<sup>(2)</sup>

على العموم يمكن القول أن عملية التحرير الداخلي للأنشطة المصرفية والائتمان قد سهلت تمويل الأنشطة ذات الربحية المنخفضة والخطر غير المقدر بشكل جيد (الاستثمار في العقارات مثلا)، أو حتى العمليات المشبوهة، ومن جهة أخرى ساهم الإنفتاح المالي على الخارج في توسيع إمكانية تجميع الموارد المقترضة من الخارج على المدى القصير بعملات أجنبية والمستخدم في تمويل عمليات إقراض بالعملة المحلية.

<sup>1</sup> Oussama ben salih , op cit, p31.

<sup>2</sup> بن معزو محمد زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 179.

## خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع النظام المالي في ظل جملة من المتغيرات والمتمثلة أساسا في العولمة المالية والتحرير المالي وما نجم عنهما من أزمت مالية واقتصادية زعزعت الاستقرار الوطني لبعض الدول، فالهدف من تبني العولمة المالية هو تعظيم المنافع والتخفيض من المخاطر، كما يمكن أن يكون لها أثر تنموي ينعكس إيجابا على متغيرات الاقتصاد الكلي، كزيادة معدلات الاستثمار، زيادة الإنتاجية، التخفيض من معدلات البطالة والتخفيض من حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للتحرير المالي فقد يكون من المناسب للدول النامية التمهل النسبي وليس الامتناع الكامل في تبني إجراءات التحرير المالي، إذ عليها اتخاذ جملة من الإجراءات المناسبة (كتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تطوير المؤسسات المالية المحلية، احتواء أزمة الديون الخارجية والسيطرة عليها، إيجاد احتياطات كافية وملائمة، اتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات الإشرافية)

بالتمعن في ما تحدثه كلا من العولمة المالية والتحرير المالي، يمكن القول أنه بالنسبة للدول النامية فإنه لا يمكنها أن تأخذها بكاملها أو أن تتركها بكاملها، إذ يجب عليها البحث عن البدائل الممكنة من أجل التعامل معها، فمن حق كل دولة إختيار البدائل التي تناسب ظروفها ومشاكلها الخاصة تؤهلها لمواجهة تحديات العولمة المالية والتحرير المالي لأنهما مستقبل التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية. وإيجاد بيئة اقتصادية متجددة ومستقرة يتطلب نظاما ماليا شاملا ومتكاملا قادر على المنافسة، منفتح على العالم يشجع الاستثمار ويحوز على ثقة المستثمر المحلي والأجنبي. مستندا على سياسات وإجراءات تتسم بالمصداقية والشفافية في العمل المصرفي (الحكم الراشد في المصارف). وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني.

### تمهيد

ألقت التحديات المصرفية العالمية بظلالها على النظام المالي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، وإشتداد حدة المنافسة بعد انتشار مظاهر العولمة والتحرير المالي بوتيرة متسارعة. وكذلك الحال بالنسبة للحكم الراشد والذي بات من أكثر المواضيع المطروحة على الساحة الدولية المعاصرة، لاسيما حينما يكثر الحديث عن ترشيد القرارات ونجاح الخطط التنموية والحفاظ على مصالح المتعاملين. ولما كان الأمر كذلك فقد باتت قدرة الحكم الراشد واضحة في دعم آليات الإصلاح المالي والإداري للاقتصاديات بتوفيرها سبل، أدوات ومتطلبات تعزيز النمو الاقتصادي على أساس من المعايير الدقيقة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد، وبما يضمن مصالح المتعاملين.

فقد تعاطم الاهتمام بالحكم الراشد في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا، أمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002. ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات نجد كلا من صندوق النقد الدولي FMI، البنك الدولي BM ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، التي أصدرت عام 1999 مبادئ الحكم الراشد، والمعنية بمساعدة كل الدول الأعضاء.

لذلك فقد كان للحكم الراشد قواعد، معايير، مفاهيم ومقومات، عززت من دوره على المستوى الجزئي (الإصلاح المؤسسي) وعلى المستوى الكلي (الإصلاح الاقتصادي)، بما يضمن حسن إدارة المال برشد وشفافية. ولما كان الأمر كذلك فقد أثر الحكم الراشد على القطاع المالي - بشقيه البنوك وسوق المال- من حيث الكفاءة والتنافسية في عالم المال والأعمال حيث الجودة والكفاءة معيار البقاء.

بغرض توضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية الحكم الراشد في المؤسسات، وخصص المبحث الثاني لمتطلبات وأسس الحكم الراشد في المصارف، أما المبحث الثالث والأخير فتعرض لمبادئ الحكم الراشد وفق مبادئ لجنة بال.

## المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد في المؤسسات

أدت الأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول العالم إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة، والتي أدت إلى تحميل المؤسسات خسائر مالية قدرت بمليارات الدولارات، وأصبحت تكلفة سوء الإدارة تشكل عبئا على الشركات والاقتصاد العالمي، كما أن الافتقار للشفافية والوضوح جعلت المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح.

لتوضيح ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، خصص المطلب الأول لتحديد أسباب، مفهوم ونماذج الحكم الراشد في المؤسسات، وتناول المطلب الثاني أهمية وركائز الحكم الراشد في المؤسسات، أما المطلب الثالث والأخير فتعرض لمعايير ومحددات الحكم الراشد.

### المطلب الأول : أسباب، مفهوم ونماذج الحكم الراشد في المؤسسات

#### 1-1 أسباب نشوء الحكم الراشد في المؤسسات

لم ينشأ الحكم الراشد للمؤسسات بشكل عشوائي، وإنما نتيجة الحاجة والرغبة بوجود نظام قائم على العلانية والشفافية، فأصبح بحكم الضرورة مطلباً أساسياً لتواجد المؤسسات،<sup>(1)</sup> لاسيما بعد تزايد الاتجاه نحو العولمة وتحرير الأسواق المالية، المؤدي إلى فتح أسواق جديدة من أجل تحقيق أرباح مرتفعة والتوسع في مجال أنشطة منظمات الأعمال لإقتناص الفرص الاستثمارية وتحقيق المزيد من الأرباح.

يمكن الإشارة إلى أسباب نشوء الحكم الراشد في المؤسسات فيما يلي:

• بدأ استخدام الحكم الراشد من قبل المنظمات الدولية وذلك بهدف تحقيق التنمية المجتمعية في

الدول النامية بكفاءة وفعالية بعد قصور القطاع الحكومي لتلك الدول.

لقد شاع استخدام هذا المصطلح في العقود الثلاثة الماضية في كل من الدول النامية والمتقدمة لتحقيق طموحات المواطنين عن طريق توفير التنمية الشمولية وإدامتها. ونتيجة للتحديات العالمية والإقليمية التي

تواجه العالم ( العولمة، التجارة العالمية الحرة، الأسواق التجارية المفتوحة، التهديدات الأمنية، سرعة

إنتشار المعلومات...). إلى جانب التحديات المحلية (التنافسية، الفقر، البطالة، الأمن، تشجيع

<sup>1</sup> سليمان محمد مصطفى، (2006) حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص1.

الاستثمارات الخارجية...) أصبح إلتزام الدول بمنهجية الحكم الراشد في غاية الأهمية، لما ينطوي على ذلك من تكامل الأدوار بين الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.<sup>(1)</sup>

ظهر مصطلح الحكم الراشد منذ أكثر من سبعة عقود من الزمن، وذلك عندما نشر الاقتصادي الأمريكي Ronald Coase مقالا بعنوان " طبيعة الشركة " "The nature of the firm" سنة 1937 حيث ربط تكوين الشركة الحديثة بنماذج التنسيق التي تعمل بداخلها بهدف تخفيف تكاليف الصفقات التي يتسبب بها السوق، وفي خلال السبعينات من القرن الماضي شاع إستعمال مصطلح الحكم الراشد وذلك للإشارة إلى الإجراءات التي ستحقق التنسيق الداخلي وتقليص التكاليف التي يوفرها السوق. ومع نهاية الثمانينات من القرن ذاته أدخل المفهوم في حقل العلاقات الدولية، حيث صاغت المؤسسات المالية الدولية تعبيراً جديداً هو الحكمانية الصالحة لتحديد معايير الإدارة الجيدة للشأن العام، وشروط تطبيقها خاصة في البلدان المقترضة من هذه المؤسسات وتشجيعها على إحداث إصلاحات مؤسسية ضرورية لإنجاح برامجها الاقتصادية.<sup>(2)</sup>

• كما كان لظهور نظرية الوكالة Agency Theory وما إرتبط بها من إلقاء للضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين. وإلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة.

وفي عام 1976 قام كلا من Jenden and Meckling بالاهتمام بمفهوم الحكم الراشد وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة التي مثلتها نظرية الوكالة. كما ظهرت مجموعة من الدراسات العلمية التي أكدت على أهمية الإلتزام بمبادئ الحكم الراشد وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد سواء محليين أم أجنب، وما يترتب على ذلك من تنمية لاقتصاديات تلك الدول. وقد صاحب ذلك أيضاً قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم الحكم الراشد عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية والمشرعين بإصدار مجموعة من الأنظمة والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

<sup>1</sup> الكايد زهير، (دون سنة النشر)، الحكمانية covernance قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص 20.  
<sup>2</sup> عزي الأخضر، جلطي غالم، (2006)، الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات (إشارة إلى واقع الاقتصاد الجزائري)، مجلة الجنود، العدد 2، المجلد 3، العراق، ص ص 54- 78 .

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

• وفي عام 1991 - في الولايات المتحدة الأمريكية- أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات (مثل هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commission، بالإضافة إلى التطور التي وصلت إليه المحاسبة والتدقيق) إلى زيادة الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد وإلزام المؤسسات وخاصة المسجلة أسهمها لدى البورصات، بضرورة تطبيق المبادئ التي يتضمنها هذا المفهوم.<sup>(1)</sup>

وفي عام 1997 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالإنحرافات في إعداد القوائم المالية والتابعة لـ SEC بإصدار تقريرها المسمى ( The Treadway Commission ) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحكم الراشد وما يرتبط عنها من إجراءات لمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركة.

وفي أعقاب الأزمات المالية لكبرى الشركات الأمريكية في عام 2002 وخاصة أزمة إنرون تم إصدار Oxley Act Sarbanes الذي ركز على دور الحكم الراشد في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي تواجهه العديد من المؤسسات، من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.

• أما في بريطانيا فقد ظهرت العديد من التقارير التي تؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ الحكم الراشد في المملكة المتحدة، وكان لبورصة لندن London Stock Exchange دورا بارزا في ذلك المجال، حيث جاء تقرير Cadbury في عام 1992 لكي يؤكد على أهمية الحكم الراشد من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد وتدقيق القوائم المالية . وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير غير ملزمة للمؤسسات المسجلة أسهمها في بورصة لندن، إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى إلتزامها بتلك التوصيات. وظهر بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بالحكم الراشد ودور مجالس إدارة المؤسسات وأنظمة الرقابة الداخلية بها واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر.

<sup>1</sup> أبو ميالة أحمد، (2008)، دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الثاني لكية إدارة الأعمال ، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ، الجامعة الأردنية، عمان، ص 3.

إن التجارب العملية في العديد من الدول أظهرت أهمية الإلتزام الجاد بمفهوم الحكم الراشد نتيجة للإنهيارات المثيرة للمؤسسات - مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الإعتدال والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الإيدار والإقراض (Saving and Loan Banks) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إفلاسات شركة إنرون وورلدكوم وغيرها من الممارسات الخاطئة في قطاعات الأعمال والاقتصاد في بعض الدول العربية.<sup>(1)</sup>

### 2-1 مفهوم الحكم الراشد في المؤسسات Corporate Governance

إن مفهوم الحكم الراشد هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Governance، والذي تم الاتفاق على ترجمته العلمية بأنه " أسلوب ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة ". إلا أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين، القانونيين والمحليين ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والإجتماعية للمؤسسات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

### 1-2-1 مفاهيم عامة للحكم الراشد\*

ينطبق الحكم الراشد للمؤسسات على جميع الميكانيزمات التي يكون هدفها تحديد السلطات والتأثير على قرارات المديرين. بعبارة أخرى القرارات التي تحكم سلوكياتهم أو تصرفاتهم، وتعرف تبعاً لذلك سلطاتهم التقديرية.<sup>(2)</sup>

كما يعرف الحكم الراشد على أنه مجموع الهياكل التي تدير العقود والمعاملات التي تنشأ بين المنظمة ومديريها.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> هلبلنج كاترين، سوليفان جون، (2003)، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، واشنطن، م أ، ص2.

\* هناك عدد من المقترحات المطروحة حول هذا المصطلح: حكم المؤسسات، حكمانية المؤسسات، حاكمية المؤسسات، بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالمؤسسات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للمؤسسات، الإدارة النزيهة وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن هناك مؤيدون للاختيار الأول وفقاً لما ورد من تفسير مركز المشكلة للبحوث والدراسات، ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد " حكم المؤسسات " لما للكلمة من دلالة هل الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصود. وكذلك يتم استبعاد " حاكمية " لما قد يحدث استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة " نظرية الحاكمية " والتي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة. كما نرى استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تتعد عن أصل الكلمة باللغة الانجليزية governance. و من تم استحسن استعمال مصطلح الحكم الرشيد و اعتمادها في هذه الرسالة.

<sup>2</sup> - Charreaux Gérard, (1997), Le Gouvernement des entreprises, Corporate Governance Théories et Faits, Economica, Paris, France. P 421. مع ترجمة و بتصرف.

<sup>3</sup> Ibid, P422. مع ترجمة و بتصرف.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

يرتكز موضوع الحكم الراشد على كيفية الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها إدارة المؤسسة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. لذلك فإنه يقوم على عنصرين أساسيين هما الشفافية والإدارة السليمة.

ويقصد بالحكم الراشد كذلك الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المؤسسة لتوفير الإشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.<sup>(1)</sup>

كما يمكن تعريفه على أنه نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي يتم عن طريقه إدارة الشركة والرقابة عليها.<sup>(2)</sup>

ويعد تقرير كادبيري Cadbury لعام 1992 في طليعة التقارير التي عرفت الحكم الراشد على أنه: "المنظومة التي تدار بواسطتها الشركات وتراقب، ويعتمد إقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات، وهكذا فإن الفعالية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها، تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام للحكم الراشد للشركات".<sup>(3)</sup>

وعموما يقصد بالحكم الراشد إشراك القاعدة في إتخاذ القرار، مما يؤدي إلى الشفافية والمصادقية في عمل المؤسسات، وفي النهاية يؤدي الأمر إلى زيادة نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أرباح بشكل مشروع.

### 1-2-2 التعاريف المعتمدة من قبل بعض المنظمات الدولية

عرف هذا المصطلح من العديد من المنظمات الدولية على النحو التالي:

- عرفها البنك الدولي BM عام 1992 بأنها الطريقة التي تمارسها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة بغية التنمية، وهو مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل.<sup>(4)</sup>

- **التعريف المقدم من طرف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) 1997:** "يتمثل الحكم الراشد في

ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة الشؤون العامة عند كل المستويات،

بحيث يشمل الآليات، الإجراءات، والمؤسسات التي تدور حولها مصالح المواطنين، ممارسة

حقوقهم المشروعة، أداء واجباتهم وإدارة خلافاتهم على هذا الأساس، فالحكم الراشد يعبر عن

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، (2005)، حوكمة الشركات ( المفاهيم - المبادئ - التجارب ) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 09 .

<sup>2</sup> سليمان محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

<sup>3</sup> تم إصدار تقرير Capury Report في بريطانيا عام 1992 نتيجة للاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات ، ويعتبر هذا التقرير حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة .

<sup>4</sup> Wppds N , The challange of good governance for thr IMF and the World bank themeselves. World Devepment vol 28 n 5 pp 823 841. مع ترجمة و بتصرف

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

المشاركة، الشفافية والمسؤولية. أي أنه يعبر عن الفعالية والعدالة ويقوم بترقية المستوى الاجتماعي في الإطار القانوني... الحكم الراشد له ثلاث ركائز: إقتصادية، سياسية و إدارية... تضم الدولة وكذا القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني."

- وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنها: القواعد التي تدير وتتحكم بأعمال المؤسسات ويحدد هيكلها توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة فيها وهم: مجلس الإدارة، المديرون، المساهمون وأصحاب المصالح. كما أنها تضع القواعد والإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الصائبة التي تحدد أهداف المؤسسة.<sup>(1)</sup>

من خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- شمول مفهوم الحكم الراشد للمؤسسات للعديد من الأبعاد الاقتصادية، القانونية، الإدارية، المحاسبية، الاجتماعية والأخلاقية، وذلك نتيجة عدم الإتفاق على تعريف موحد للمصطلح؛
- مفهوم الحكم الراشد للمؤسسات يشمل أداء إدارة الشركة ومجلس الإدارة وكافة عمال الشركة وكذلك لجنة التدقيق، وأن الممارسة الجيدة لهذا المفهوم تساهم في توزيع المسؤوليات بين المساهمين، مجلس الإدارة والإدارة؛
- إزدياد إنتشار مفهوم الحكم الراشد للمؤسسات بصورة واسعة بعد حدوث الكثير من الأزمات الاقتصادية في الشركات العملاقة، مما يعني فعالية الدور الذي يقوم به الحكم الراشد للمؤسسات وما تتضمنه من وسائل للعلاج والإصلاح لمثل هذه الأزمات؛
- يساعد مفهوم الحكم الراشد في القضاء على التضارب وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء داخلها أو من خارجها، وذلك عن طريق الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح،
- إن فكرة الحكم الراشد للمؤسسات يعنى بوضع إطار مناسب من أجل تقوية آليات الرقابة الداخلية للشركات كوصف لمسؤوليات الإدارة بشكل واضح وتفعيل لدور واستقلالية التدقيق الداخلي في المؤسسة؛

<sup>1</sup> Freeland , (2007), C Basel Committee Guidance on Corporate Gouvernance for Banks , Financiam Stability and Development , a conference Organized by the Egyptian Banking Institute ,Cairo , Egypt. May 7-8. مع ترجمة و بتصريف

إن القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح الحكم الراشد للمؤسسات هو الإهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح، الشفافية، الانضباط والعدالة.

### المطلب الثاني: أهمية، ركائز ونماذج الحكم الراشد في المؤسسات

#### 1-2 أهمية الحكم الراشد

إقتنعت المؤسسات الدولية بالحكم الراشد منذ ثمانينات القرن الماضي، بحيث نجد أنّ كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يدافعان عن تبنيه كأساس للسياسات الاقتصادية، والتي تعتبر كضمان لتوفير الشروط الملائمة لتحقيق النمو والتنمية.

فمع الإنهيارات الاقتصادية والأزمات التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا، أمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وجهت أنظار العالم نحو الحكم الراشد للمؤسسات، حيث كانت أزمة ثقة بين المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال، وكان من مشاكلها وجود معاملات الموظفين الداخليين، الأقارب والأصدقاء بين المؤسسات.

تزايدت أهمية الحكم الراشد نتيجة لإتجاه الكثير من دول العالم إلى النظم الاقتصادية الحرة، تبني فكرة التوجه نحو اقتصاد السوق والتحرير التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. وفي الواقع فقد أدى تطور حجم تلك المؤسسات إلى إنفصال الملكية عن الإدارة، وتوجهت هذه المؤسسات إلى أسواق المال كمصادر تمويلية أقل كلفة، وساعدت موجة تحرير الأسواق المالية وحرية حركة رؤوس الأموال - في إطار العولمة المالية - على إرتفاع معدلات حركة الأموال دخولا وخروجا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الاقتصاد العالمي، فوفر ذلك مصدر تمويل للمؤسسات وأدى إلى تطور أحجامها، وبالنتيجة أدى ذلك إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع الكثير من المؤسسات في أزمات مالية.

وفي هذا الاطار يمكن إبراز أهم مزايا الحكم الراشد في:<sup>(1)</sup>

- يوفر الأسس لقيام بيئة تجارية وصناعية مستقرة ومنتجة؛
- يسعى إلى تأمين مميزات للمؤسسة ضمن الاقتصاد العالمي كما تؤمن عمرا أطول للمؤسسة ؛
- يساعد على الوصول إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو للدول؛

<sup>1</sup> Maureen, N (2004), Corporate Governance and client investing, journal of accounting. Illinios. USA. vol , 33 pp 351- 380 مع ترجمة و بتصرف.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

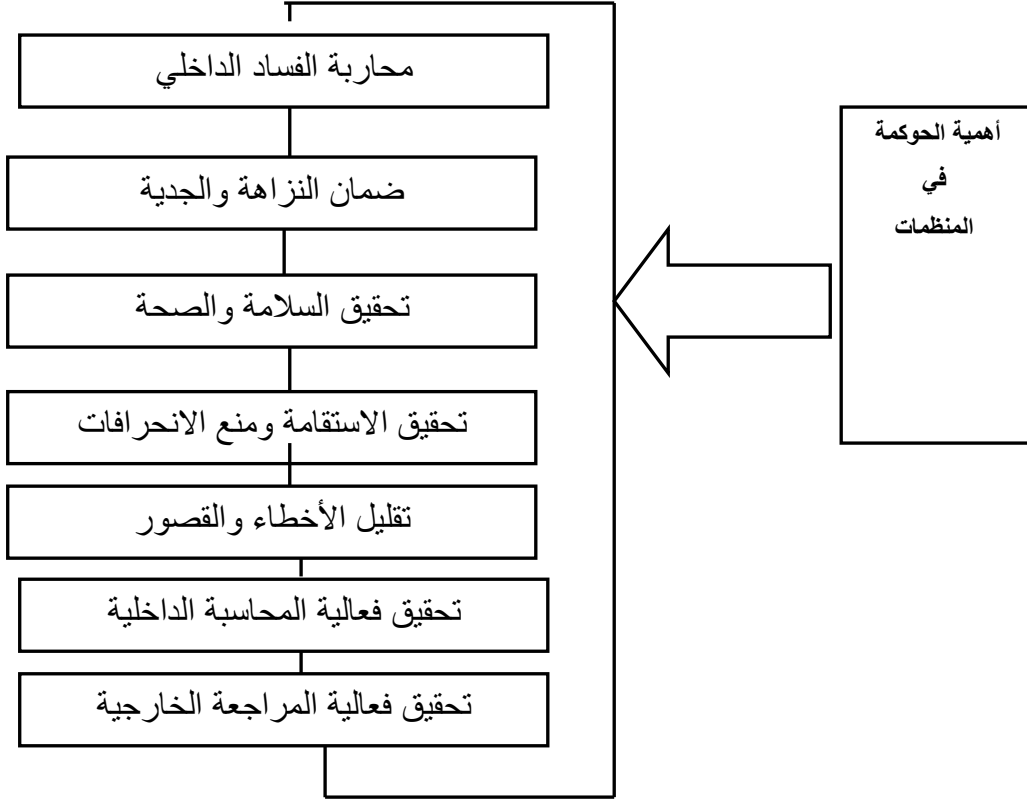
- يوفر البيئة المطلوبة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة المؤسسة، مساهمياً وكل الشركاء الاقتصاديين؛
- يساعد على مكافحة الفساد، وخفض تكلفة رأس المال وجذب مصادر تمويل أكثر استقراراً وتشجيع المؤسسات على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعزز النمو الاقتصادي؛
- يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق لتوفير درجة من الرقابة الفعالة؛
- يعالج المشكلات الناتجة عن الممارسات الخاطئة من قبل مختلف الأطراف مثل إدارة الشركات والمراجعين الداخليين، الخارجيين و/أو من قبل مجلس الإدارة؛
- يسعى لحماية مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل بما يساهم في سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل الدول؛
- أظهرت أبحاث قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أهمية الحكم الراشد للمؤسسات المحلية بالنسبة للتنمية المستدامة للإنتاجية في العالم النامي؛
- يؤدي إتباع مبادئه إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة؛
- يساعد على جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، ويساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال؛
- يساعد على ازدياد إتاحة التمويل، وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل؛
- ادماج الحكم راشد في المؤسسات يعد أمراً مهماً بالنسبة لقرار المستثمر الفردي بشراء أسهم في المؤسسة أم لا، ذلك أن المستثمر لا يرغب في الاستثمار لدى المؤسسات التي لا يمكن الوثوق بمجالس إدارتها أو مدراءها في إتخاذ القرارات الصائبة التي تخدم مصلحة جميع حملة الأسهم. وبتجميع قرارات كل مستثمر فردي مع قرارات المستثمرين المحتملين على المستوى الوطني تبرز لنا أهمية الحكم الراشد للمؤسسات، فيتوفرها لدى دولة ما فإن الاقتصاد سيستفيد من الاستثمارات المحلية والداخلية المتزايدة؛
- يوفر المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية الضرورية للقضاء على الفقر، كما يعمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتوجيهها نحو الاندماج في الأسواق العالمية؛

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- من نتائج الحكم الراشد وتطبيقاتها تحسين الإنتاجية، ورفع كفاءة الأداء، وبالتالي تحقيق عائد أفضل للمساهمين.

ويمكن إجمال أهمية الحكم الراشد في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): أهمية الحكم الراشد في المؤسسات



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، (2005)، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 58.

### 2-2 ركائز الحكم الراشد

يرتكز الحكم الراشد على ثلاث ركائز أساسية هي:<sup>(1)</sup>

- السلوك الأخلاقي، وهذا بضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات، قواعد السلوك المهني الرشيد، التوازن بين تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة والشفافية عند عرض المعلومات المالية؛

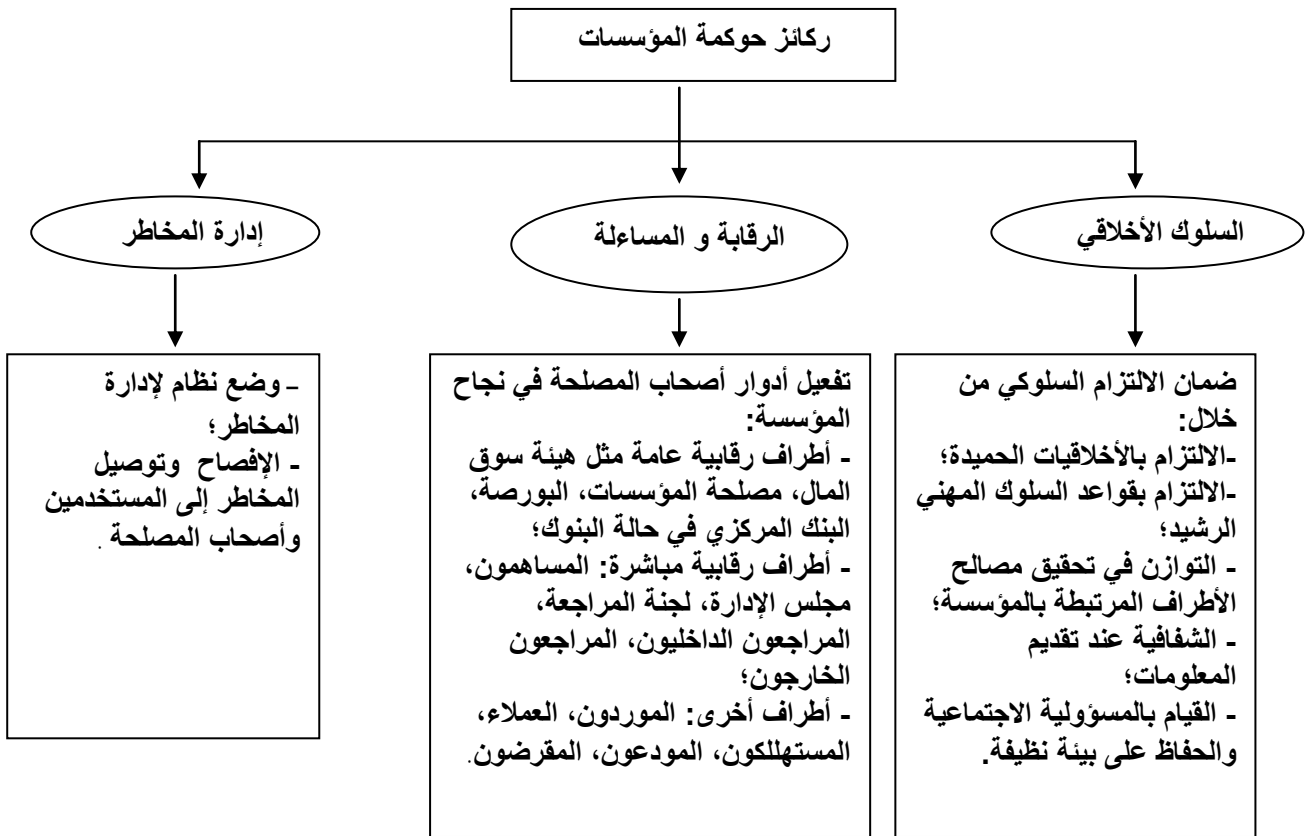
<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 03.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة، والأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة؛
- إدارة المخاطر.

و الشكل الموالي يبين هذه الركائز .

### الشكل رقم (07) : ركائز الحكم الراشد في المؤسسات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

### 2-3 نماذج الحكم الراشد في المؤسسات

للحكم الراشد في المؤسسات نموذجين أساسيين شهيرين هما النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الألماني-الياباني، وهما متعاكسان نتيجة للاختلافات الثقافية والمؤسسية حتى التشريعية إضافة إلى

التباين في طرق التمويل، ظهر بعدهما نموذج ثالث هجين يجمع بين هذين النموذجين وهو النموذج الفرنسي - الإيطالي.<sup>(1)</sup>

فحسب الاقتصادي Michael Porte (1992) فإن أداء الاقتصاد الوطني لدولة ما يرتكز بصفة أساسية على نوع نظام الحكم الراشد للمؤسسات المنتهج، مما يبرز أهمية الحكم الراشد في الرفع وتحسين أداء الاقتصاد.

يمكن إيجاز أهم سمات وخصائص هذه النماذج فيما يلي:

### 2-3-1 النموذج الأنجلوسكسوني (le modèle Anglo-Saxon):

تطلق عليه أيضا تسمية نموذج السوق، يتميز هذا النموذج بتشتت في الملكية أي أن هناك أعداد كبيرة من المساهمين كل منهم يمتلك عدد صغير من أسهم المؤسسة بمعنى غياب المستثمرين المهيمنين، هذا النموذج شائع في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا. تعتبر المؤسسة في هذا النموذج تشكيلة من الإداريين التنفيذيين والذين يعملون لفائدة المساهمين و طريقة التسيير المتبعة في هذه المؤسسات هي الطريقة الأحادية بمعنى أن المدير العام هو نفسه رئيس مجلس الإدارة فلا يوجد فصل بين مهام الرقابة والإدارة، كما أن هذه المؤسسات تعتمد على التمويل المباشر كأساس لتمويل نشاطاتها.<sup>(2)</sup>

### 2-3-2 النموذج الألماني الياباني (Le modèle Germano-Nippon)

يسمى كذلك بنموذج البنوك، الدول الأساسية التي تبنت هذا النموذج هي ألمانيا، اليابان وبعض الدول اللاتينية، يتميز هذا النموذج بوجود تركيز قوي في الملكية (وجود مستثمرين مهيمنين)، وحقوق التصويت. فالسيطرة على المؤسسة يكون لعدد صغير من المساهمين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو بنوك، كما يتميز هذا النموذج بوجود مخاطر التضارب بين مساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية الذين يعانون من ضعف في حماية حقوقهم. يعتمد في تسيير المؤسسات التي تتبع هذا النموذج الطريقة الثنائية أي هناك فصل بين مهام الرقابة والإدارة فنجد في المؤسسة هيئة الرقابة والمجلس التنفيذي، ومجلس الرقابة هو المسؤول عن تعيين أعضاء المجلس التنفيذي.

<sup>1</sup> Houssem Rachdi, La gouvernance bancaire: Un survey de Litterature, University of Tunis ElManar, Tunisia. P. 4 <http://www.blog.b3b.ch/.../la-gouvernance-bancaire-un-survey-de-litterature.pdf>, consulté le 18-02-2011 مع ترجمة وبتصرف

<sup>2</sup> Ibid , P05 مع ترجمة وبتصرف

### 2-3-3 النموذج الفرنسي-الاطالي (Le modèle Franco-Italien)

هو نموذج هجين تبنته كل من فرنسا وإيطاليا، هذا النموذج يعتبر وسيط بين النموذجين السابقين لأن الرقابة تتم على حد سواء من خلال المؤسسات المالية النموذج (الألماني-الياباني) والأسواق (النموذج الأنجلوسكسوني)، وهو يركز على خلق القيمة المضافة لمجموع الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة بما في ذلك المساهمين والموظفين. إذن المؤسسات الفرنسية والاطالية لهم حق إختيار طريقة التسيير المناسبة إما الطريقة الأحادية أو الطريقة الثنائية.

### المطلب الثالث: معايير ومحددات الحكم الراشد في المؤسسات

#### 3-1 معايير الحكم الراشد

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحكم الراشد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم، تحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، من بين هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بنك التسويات الدولية\* BIS ممثلا في لجنة بال، ومؤسسات التمويل التابعة للبنك الدولي.

#### 3-1-1 معايير الحكم الراشد حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE

تم وضع مجموعة من المبادئ والمعايير بشأن نظام الحكم الراشد للمؤسسات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE إستجابة لدعوة من إجتماع مجلس المنظمة في الفترة 27 إلى 28 أبريل 1998. وقد تم الاتفاق على هذه المبادئ في إجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في الفترة من 17 إلى 20 ماي 1999.<sup>(1)</sup>

فحسب المنظمة تغطي المعايير خمسة مجالات:

- حقوق المساهمين؛
- المعاملة المتكافئة للمساهمين؛
- دور أصحاب المصالح؛
- الإفصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

\* BIS : Banque of International Settlements

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

### 3-1-1-1 حقوق المساهمين

تتضمن حقوق المساهمين المبادئ التالية: (1)

- الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية؛
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة؛
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة و المشاركة في أرباح المؤسسة؛
- المشاركة الفعالة للمساهمين في الحصول على المعلومات واتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بالحكم الراشد للمؤسسات مثل: ترسيخ وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ومختلف القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في المؤسسة مثل: التعديلات في النظام الأساسي للمؤسسة، طرح أسهم إضافية وأية معلومات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى بيع المؤسسة؛
- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تتناسب مع حقوق الملكية التي بحوزتها؛
- كما يجب الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على المؤسسات في أسواق رأس المال مثل فهم المستثمرين لحقوقهم، كما يجب استخدام الآليات المضادة للاستحواد لتحسين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

### 3-1-1-2 المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار الحكم الراشد للمؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين الصغار منهم

والأجانب، كما ينبغي أن يعامل المساهمين كما يلي:

- أن يعمل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة؛
- أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت؛
- أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكل المساهمين؛

<sup>1</sup>- سميحة فوزي، (2005)، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع تطبيق على مصر، الملتقى العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات في الفترة من 26/24 سبتمبر 2005، القاهرة، من الموقع [www.egypt.tv/aboutesloud4](http://www.egypt.tv/aboutesloud4). تاريخ الاطلاع 2014/01/12

- منع تداول الأسهم بصورة لا تتمتع بالإفصاح والشفافية؛
- أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل نفس المؤسسة. (1)

### 3-1-1-3 دور أصحاب المصالح في الحكم الراشد للمؤسسات

يجب أن ينطوي إطار الحكم الراشد للمؤسسات على الإعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، أن يعمل أيضا على تشجيع التعارف بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، إضافة إلى أنه يجب: (2)

- أن يعمل إطار الحكم الراشد للمؤسسات على تأكيد إحترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- ينبغي أن يتيح القانون لأصحاب المصالح فرصة الحصول على تعريفات في حالة انتهاك حقوقهم؛
- أن يسمح إطار الحكم الراشد للمؤسسات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛
- أن تكفل المؤسسة لأصحاب المصالح فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بمصالحهم عند المشاركة في الحكم الراشد للمؤسسات.

### 3-1-1-4 الإفصاح والشفافية

يتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

<sup>1</sup> - [www.kku.edu.sa/conferences/ssffp/reserches.doc](http://www.kku.edu.sa/conferences/ssffp/reserches.doc). Consulté le 12/01/2014

<sup>2</sup> - جون سوليفان، (2003)، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كرم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، وم أ. ص 150 .

### 3-1-1-5 مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار الحكم الراشد للمؤسسات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، ويضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين، هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية:

- أن يعمل مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين؛
- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية ويأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛
- أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية أهمها:
  - أ- مراجعة وتوجيه استراتيجية المؤسسة، خطط العمل، سياسة المخاطرة، الموازنات السنوية، خطط النشاط وبيضع أهداف الأداء ويتابع تنفيذه بالمؤسسة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول؛
  - ب- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، تقرير المرتبات، المزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم؛
  - ج- متابعة إدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين؛
  - د- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة، والإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

### 3-1-2 معايير مؤسسة التمويل الدولي

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحكم الراشد للمؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على أربعة مستويات كالتالي:

- الممارسات المقبولة للحكم الراشد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الراشد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الراشد محليا؛
- القيادة.

أما ما تعلق بمعايير بنك التسويات الدولية والمتمثلة في لجنة بال Ball فنوردها لاحقا.

### 3-2 محددات الحكم الراشد

هناك شبه إتيافاق على وجوه مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية للحكم الراشد للمؤسسات، وبالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود من الحكومة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحكم الراشد. <sup>(1)</sup> وهذه المحددات هي:

### 3-2-1 محددات خارجية

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات، تنظيم المنافسات، منع الإنهيار والإفلاس والقوانين الناظمة للأجهزة. والهيئات الرقابية وكفاءتها في إحكام الرقابة على الشركات مثل هيئة البورصة وسوق المال، وكذلك القوانين المنظمة للقطاع المالي والمصارف، سوق المال وكفاءته في توفير التمويل اللازم للمؤسسات.

تعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين، والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وهي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

### 3-2-2 محددات داخلية

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات، وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توفيرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

إن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فهي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل

المرتبطة بثقافة الدولة، والنظام السياسي الاقتصادي فيها، وبمستوى التعليم والوعي لدى الأفراد. ويؤدي الحكم الراشد في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى يشجع الحكم الراشد على نمو القطاع الخاص ودعم قدرته التنافسية، وتساعد المؤسسات من الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمع.

<sup>1</sup> خليل محمد أحمد إبراهيم، (2007)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، بغداد، العراق، المجلد 28، العدد 2، ص ص 212 - 246.

## المبحث الثاني: متطلبات وأسس الحكم الراشد في المصارف

أحدث التحرير المالي ثورة في الهياكل المالية للدول، وأصبح البنك الحلقة الأضعف في هذا النظام، ومن هنا ولدت مصلحة معينة لإنشاء آليات الحكم الراشد للمصارف لمعالجة مشكلة الأزمات المصرفية، لأن وجود نظام مصرفي سليم هو أساس سلامة عمل المؤسسات وسوق رأس المال، فهو يلعب دورا حيويا في تفعيل الحكم الراشد للمؤسسات المتعاملة معه بإعتباره شركات صناعية تشهد مشاركة في الاقتصاد الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك يحتل المصرف مكانة مركزية في النمو الاقتصادي للبلد. من خلال ما سبق تم التطرق في المطلب الأول لهذا المبحث لمدخل للحكم الراشد في المصارف، وقد خصص المطلب الثاني لأبعاد وأسس تنفيذ الحكم الراشد في المصارف، أما المطلب الثالث فتناول أسباب الحكم الراشد الخاصة بالمؤسسات المصرفية.

### المطلب الأول: مدخل للحكم الراشد في المصارف

تختلف المصارف عن باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى في كون إنهيارها سيؤثر على دائرة أكثر إتساعا، ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته، مما يكون له أثرا سلبيا على الاقتصاد الوطني بأكمله، وهو ما يلقي بأهمية خاصة على أعضاء مجلس إدارة البنك.

#### 1-1 مفهوم الحكم الراشد للمصارف

يعرف بنك التسويات الدولية الحكم الراشد للمصارف بأنه: "الأساليب التي تدير بها المصارف أعمالها من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا له، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، التشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة، وبما يحقق حماية مصالح المودعين".<sup>(1)</sup>

كما عرف الحكم الراشد للبنوك أيضا على أنه مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 438.  
<sup>2</sup> محمد مصطفى سليمان، (2008)، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، ط 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 309.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

يرتكز الحكم الراشد - كما سبق - على عناصر أساسية لا بد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة على أداء البنوك، تتلخص في: الشفافية، توافر المعلومات، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

لا يرتبط نجاح الحكم الراشد في الجهاز المصرفي فقط بوضع القوانين الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الثانية. كما يجب أن تكون إدارة البنك مقتصرة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها، وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي، ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء البنك وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي، والتي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة وتساهم في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة البنك إليها. تختص البنوك بميزة معينة فيما يخص ممارسة الحكم الراشد، تبرز هذه الميزة في الدول ذات السوق المالي الضعيف، ويعني ذلك أن يتم تحليل مسألة الحكم الراشد والبنك من خلال وجهتي نظر:

- **وجهة النظر الأولى: الحكم الراشد في البنوك بإعتبار البنك أحد مكونات المؤسسة في الدولة.** ترى وجهة النظر هاته أن البنك عبارة عن مؤسسة (عمومية، عائلية، أو شركة مساهمة) ذات نشاط إستراتيجي من مصلحتها وواجبها الإستفادة من الحكم الراشد للمؤسسات وتطبيقها في نشاطها.

- **وجهة النظر الثانية: الحكم الراشد في البنوك بإعتبار البنك قناة تمويلية للمؤسسات في الدولة** ترى وجهة النظر هاته بأن البنوك بكونها مصدرا مهما للتمويل تزداد أهميتها في الدول النامية والدول ذات السوق المالي غير المتطور، وبالتالي يمكن إستخدامها كقناة لمراقبة وضمان تطبيق الحكم الراشد للمؤسسات التي تطلب قروضا تمويلية حفاظا على حقوق البنك في إسترجاع أمواله. وتشكل بذلك أحد أهم محددات الحكم الراشد الخارجية للمؤسسات في الدول النامية، ويمكن الإعتماد عليها في حالة غياب الأسواق المالية المتطورة. وتبعاً لذلك تعد سلامة القطاع البنكي في الدولة من بين أهم ما يساهم في بناء الإطار المؤسستي للحكم الراشد. ويمكن تفعيل ذلك في إتجاهين:  
**الإتجاه الأول:** إتباع الحكم الراشد وتوفير ممارسات سليمة، تؤخذ كأحد أركان قرار منح القرض. الأمر الذي يدفع الشركات الطالبة لقروض إلى الإهتمام بتبني مبادئ الحكم الراشد لتسهيل الحصول على التمويل؛

**الإتجاه الثاني:** جعل أسعار الفوائد المفروضة على القروض في علاقة عكسية مع مدى درجة الاهتمام بالحكم الراشد والتطبيق السليم، بحيث تلمس المؤسسات الراغبة في الحصول على التمويل جدوى الحكم الراشد ودورها في تسهيل الحصول على القروض بأسعار فائدة منخفضة.

### 1-2 أهمية الحكم الراشد في المصارف

تعود أهمية الحكم الراشد للمصارف إلى أهمية المصارف ذاتها، فالنظام المصرفي هو أحد أعمدة التمويل في أي اقتصاد، وفي الجهاز المصرفي فإن عدوى إنتقال التعثر والإفلاس مابين البنوك أمر لا يحتاج إلى الكثير من الإثبات. فبالرجوع إلى سنة 1997 ومع إنهيارات الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى الحكم الراشد للمؤسسات. فالأزمة المالية الآسيوية يمكن القول بأنها أزمة ثقة معلومات في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة. كما أن الكثير من الأحداث إبتداءا بفضيحة شركة أنرون Enron ما بين أواخر 2001 وبدايات 2002، وما تلاها من سلسلة إكتشاف تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية الحكم الراشد، حتى في الدول التي كان إعتبارها أسواقا مالية " قرينة من الكمال".

من خلال ما سبق يمكننا إبراز أهمية الحكم الراشد للبنوك في النقاط التالية:<sup>(1)</sup>

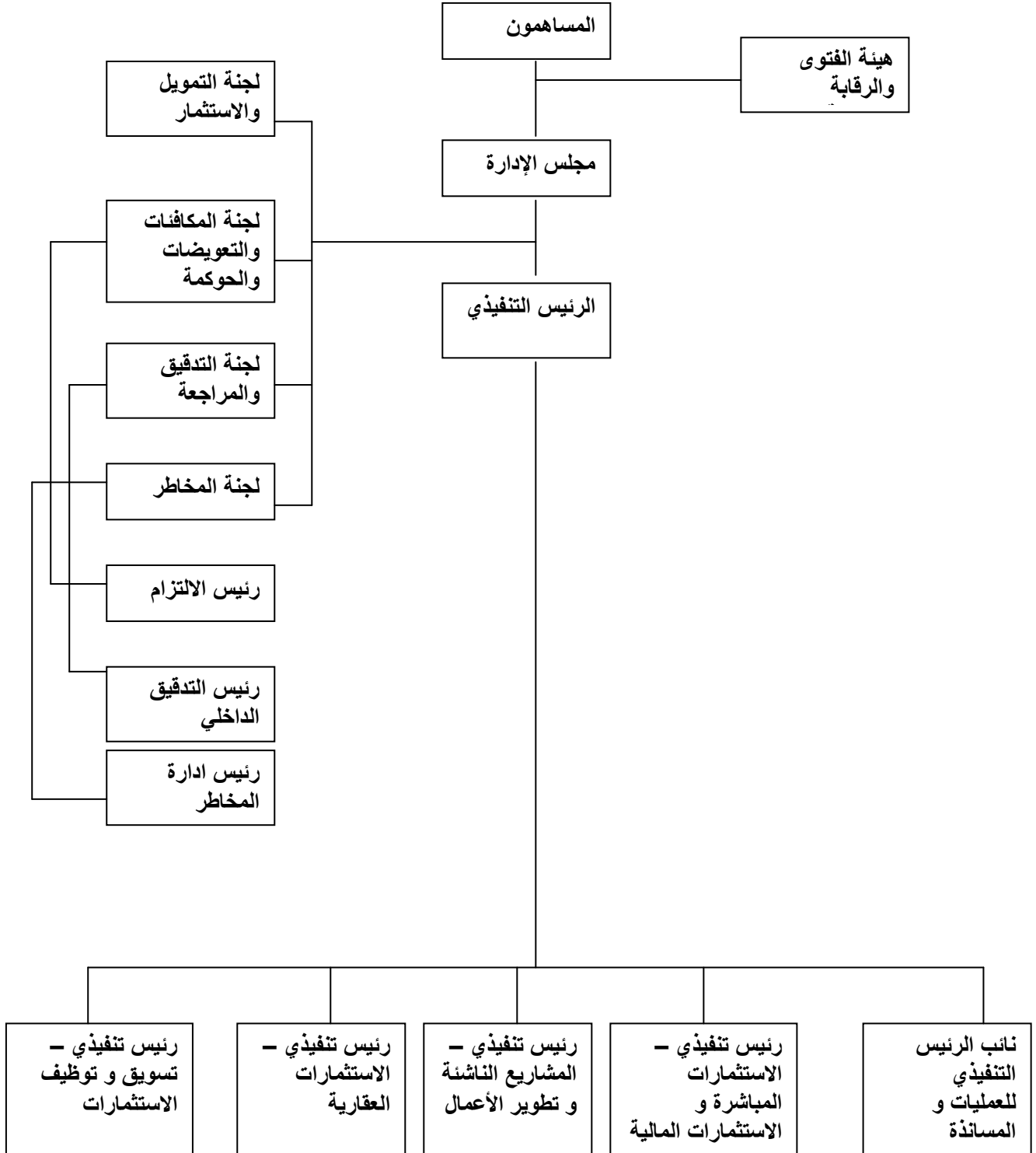
- يقوم الحكم الراشد المصرفي على زيادة فرص التمويل، تخفيض تكلفة الاستثمار، إستقرار سوق المال والحد من الفساد؛
- إلتزام المصارف بتطبيق معايير الحكم الراشد يساهم في تشجيع المؤسسات التي تقترض منها على تطبيق الحكم الراشد، والتي من أهمها الإفصاح، الشفافية والإدارة الرشيدة، مما يؤدي إلى إنخفاض درجة المخاطرة عند تعاملها مع المصارف والحد من التعثر، ويسبب ذلك أيضا إنتشار الحكم الراشد وفوائدها على المؤسسات والمصرف والاقتصاد ككل؛
- يؤثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد على تقييم أداء المصارف التي تعد المحرك الرئيسي لمدخرات المجتمع؛
- يمكن الحكم الراشد المصرفي من الاستفادة المثلى من رفع حجم الاستثمارات في القطاع الخاص، والاستفادة من حجم السيولة النقدية الموجودة في الدول؛

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 244-245.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- تعمل مبادئ الحكم الراشد للمصارف على نشر الوعي ودعم المبادرات التي تخدم تطبيق الحكم الراشد بجذب الاستثمارات وخلق بيئة تنافسية؛
  - إن تطبيق مبادئ الحكم الراشد يكون عنصراً رئيسياً لاندماج المصارف في سيورة الاقتصاديات العالمية، وخاصة تلك التي تعاني من عدم اللحاق بركب البنوك العملاقة؛
  - يساعد الحكم الراشد في المصارف من تحقيق العدالة، الشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الإدارة بحماية المساهمين بصفة عامة، سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم؛
  - مراعاة مصالح المودعين وتدفق الأموال المحلية والأجنبية؛
  - ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنك أمام مساهميها، مع ضمان وجود الرقابة المستقلة (من غير العاملين بالبنك) على المديرين والمحاسبين وصولاً إلى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ عالية الجودة؛
  - إن لتطبيق مبدأ الحكم الراشد أهمية كبيرة حيث أصبحت درجة التزام البنوك بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتبارهم لاتخاذ قرارات التوظيف أو الإستثمار، ومن تم فإن البنوك التي تقدم على تطبيق مبادئ الحكم الراشد تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال من البنوك التي لاتطبقها، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل بما تتمتع به من شفافية في معاملاتها وفي إجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين.
- وفيما يلي نموذج لإدارة الحكم الراشد في المصارف.

الشكل رقم (08) : نموذج إدارة الحكم الراشد في المصارف



المصدر: ميمي جديبي، سامية جديبي، دور الحوكمة في إدارة المخاطر في المصارف، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي

الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر بالمؤسسات، الشلف 25-26 نوفمبر 2008، ص 06.

## المطلب الثاني: أبعاد وأسس تنفيذ نموذج الحكم الراشد في المصارف

### 1-2 أبعاد تنفيذ الحكم الراشد في المصارف

لنموذج الحكم الراشد في المصارف بعدين أساسيين: بعد داخلي وآخر خارج، يتمثل البعد الخارجي في القواعد الإحترازية، بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة إدارة البنك.

#### البعد الخارجي: القواعد الإحترازية

يمكن تعريف القواعد الإحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض من /أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين: وهما إستقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين.

تهدف هذه القواعد الإحترازية إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية، تقوية السلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك.

أ - تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة: إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة

البنكية، لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على إستقراره وقوته؛

ب - تقوية السلامة البنكية: تعتبر النظم الإحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم والمحافظة على إستقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

ت - تطوير نشاط البنوك: لقد أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات

الأخيرة على وظائف البنوك من ظهور أسواق جديدة، عمليات جديدة، ممارسات بنكية جديدة... الخ. لذا

يجب أن تتماشى القواعد الإحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات.

ولمواجهة إرتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بال للإشراف بوضع معايير للرقابة

المصرفية والتي يجب على البنوك إحترامها والعمل من أجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه

عملائها، ومن هذه المعايير نسبة "Cook" انفاقية بال I التي تم استبدالها بنسبة "McDonough" اتفاقية

بال 2. (1)

<sup>1</sup> Houssef Rachdi, OP cit. , PP 10-12.

### ثانيا - البعد الداخلي: طريقة إدارة البنك

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحكم الراشد في المصارف مجلس الإدارة والذي له أهمية بالغة في بناء لوحة قيادة أكثر فعالية، خاصة بعد أن أصبح دوره أكثر تعقيدا وأصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، إنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من أن كل القرارات قد تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة.

### 2-2 أسس الحكم الراشد في المصارف

يشمل نظام الحكم الراشد الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف من خلال الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة والادارة العليا، بالشكل الذي يؤثر على تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحقوق المودعين.

وتتمثل أسس الحكم الراشد في المصارف فيما يلي:<sup>(1)</sup>

### 2-2-1 وجود إستراتيجية مؤسسية واضحة

تكمن أهمية وجود إستراتيجية مؤسسية محددة بوضوح في إمكانية قياس النجاح الإجمالي ومساهمات الأفراد على أساسها، حيث أن تبني إستراتيجية يعطي الإدارة القدرة على تحديد سياسات الأعمال ويوفر نظرة أفضل للمستقبل.

إن تحديد هذه الإستراتيجية يعد من أهم مهام مجلس الإدارة والادارة التنفيذية، والذي يتوقف عليها بشكل أساسي نجاح المصرف في تحقيق أهدافه. وتأتي صعوبة تحديد إستراتيجية العمل من كون ذلك يتطلب مراعاة جميع المؤثرات المتغيرة المحيطة السياسية، الاقتصادية والقانونية... الخ، وذلك في إطار متطلبات الترخيص، القوانين والتعليمات الاشرافية، مما يعني أن يكون هناك تقييم، تغيير وتطوير مستمر لهذه الإستراتيجية بما يتناسب مع هذه المؤثرات المحيطة.

ومن أهم السياسات التي يجب على مجلس الإدارة وضعها والعمل على تقييمها وتطويرها باستمرار تلك المتعلقة بإدارة المخاطر، منح وتقييم الائتمان، الاستثمار، السيولة، مخاطر السوق، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر الصرف الأجنبي، أسعار الفائدة، الإلتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الاشرافية، التدقيق الداخلي والخارجي وتقييم الأداء... الخ.

<sup>1</sup> طارق عبد العال، (2008)، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، ص 112 .

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

ليأتي دور السلطة الاشرافية في إصدار التعليمات التي تؤكد فيها على ضرورة وجود إستراتيجية شاملة وواضحة من قبل مجلس الادارة تغطي جميع الأنشطة والمخاطر المصرفية، وكذلك التأكيد على وجود إجراءات تنفيذية محددة مناسبة لتنفيذ تلك الإستراتيجية، مع التأكيد على ضرورة تناسب هذه الإستراتيجية مع قوانين وتعليمات السلطة الاشرافية.

### 2-2-2 توزيع المسؤوليات واتخاذ القرار

يعد توزيع المسؤوليات من أسس الحكم الراشد في الجهاز المصرفي، حيث تعمل السلطات التنظيمية والإشرافية على تحسين أداء الادارة من خلال تصميم اللوائح والقواعد التنظيمية الفعالة، الملائمة والواقعية، وتعمل السلطات الاشرافية على مراقبة الأداء وتقييمه وتوفير بيئة تنظيمية وقانونية تساهم في تعظيم جودة وفعالية الادارة المصرفية، والتوجه نحو نظام التقارير المالية الذي يشجع ويمكن المشرفين على الاعتماد بشكل أكبر على المدققين الداخليين والخارجيين، كما أنها تشدد على متطلبات الافصاح عن المعلومات العامة لتسهيل نقل مسؤوليات المراقبة إلى الأطراف الخارجية.

ويقوم مجلس الادارة بوضع السياسة وعلى الادارة التنفيذية القيام بتنفيذها. ومن ثم تأتي دور لجان المراجعة الداخلية في إختبار مدى التقيد بهذه الاستراتيجية، الخطط والسياسات التي وضعها مجلس الادارة، ويتمثل دور المراجعين في التقييم وإبداء الرأي وذلك بشكل غير مباشر. ويكمن دور المساهمين في تحقيق الحكم الراشد من خلال اختيارهم لمجلس الادارة ذو كفاءة وخبرة مهنية. ويأتي دور الأطراف الخارجية الممثلة بالزبائن في التصرف المسؤول والواعي.<sup>(1)</sup>

### 2-2-3 توفر إدارة للمخاطر

لا بد من وجود إدارة للمخاطر المصرفية تتمتع بالقوة والاستقلالية المالية والإدارية، وضرورة توفر نظم رقابة داخلية. والمخاطرة بالمفهوم العام هو عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع، كما تعرف إدارة المخاطر بأنها عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ الخطوات المناسبة للتعرض للمخاطر المؤثرة على أهداف المؤسسة وكيفية التعامل معها والاستجابة للمخاطر والقرارات المتخذة في ظل الموارد المتاحة.<sup>(2)</sup> وقد وضعت لجنة بال 1 و 2 في مقرراتها العديد من متطلبات الرقابة المصرفية المتطورة للرقابة على المخاطر المصرفية والتي تعد بمثابة مبادئ عامة تشمل:

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نصر، شحاته السيد، (2008)، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ص 29-30.

<sup>2</sup> طه طارق، (2003)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الاسكندرية، مصر، ص 102.

- تقييم المخاطر؛
- الرقابة على التعرض للمخاطر؛
- متابعة المخاطر.

### 2-2-4 وجود قيم مؤسسية فعالة

إن وجود قيم مؤسسية فعالة ومعايير للسلوك المناسب والسليم تضمن الإلتزام الكامل، وتعد الاستراتيجية الأكثر فعالية في الترويج لنظام مالي قوي بالتركيز على مبدأ المساءلة، والتأكيد على موانئ المسؤولية والشرف. وهنا يكمن دور السلطات الرقابية والاشرفية ودور لجان المراجعة في التأكد من مدى إلتزام الإدارة بالسياسات والاجراءات، ومدى فهمها وتمتعها بالخبرة الضرورية لتنفيذها، والتركيز على تطبيق مبادئ الحكم الراشد المتمثلة بالإفصاح، المساءلة، العدل، المحاسبة، المسؤولية والشفافية.

### 2-2-5 توفر نظام للحوافز المالية والإدارية

من المتوقع بالنسبة للإدارة أن تقوم بتعظيم منافذها الذاتية من خلال سلوكها الإداري، وذلك من خلال محاولة الوصول إلى أعلى العوائد المالية كالمكافئات، الحوافز والأعمال الإضافية.<sup>(1)</sup> لذلك فإنه توفر نظام للحوافز المالية والإدارية يعد أمراً ضرورياً يشمل التعويض، الترقية والجزاءات.

### 2-2-6 اعتماد الشفافية والإفصاح

حيث أن توفر نظام إفصاح قوي يدعم مبدأ الشفافية ويشجع عليها، ويزيد من ثقة المستثمرين واعتمادهم على القوائم المالية في إتخاذ القرارات الاقتصادية. وقد أكدت مبادئ وقواعد الحكم الراشد على أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل الأحداث الجوهرية المتعلقة بالجهاز المصرفي، بما في ذلك الوضع المالي، مؤشرات الأداء ونسب الملكية. كما أنه يجب على المصرف الإفصاح على المعايير المحاسبية والمالية التي تتبعها في تقييم الأداء مع مراعاة وجوب أن توفر قنوات نشر المعلومات طريقة عادلة للوصول للمعلومات التي تهم كافة الأطراف ذات الصلة في الوقت المناسب. وإن تبني معايير الشفافية والإفصاح من المعايير الهامة التي يمكن معها الإرتقاء بأخلاقيات العمل وبمبادئ النزاهة المهنية، بما يؤدي إلى منع إحتكار الحقائق والإلتفاف عليها وعد التعتميم على الأخطاء.

وعموماً يمكن إيجاز أسس ومتطلبات نموذج الحكم الراشد فيما يلي:

<sup>1</sup> هندي منير إبراهيم، (2004)، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، جامعة طانطا، مصر، ص 98.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- تحديد الأهداف الإستراتيجية للمصرف وكذا القيم والمبادئ الواجب إتباعها وتكون معلومة ومتوفرة لكل العاملين داخل البنك؛
- وضع سياسات واضحة للمسؤولية في المصرف وإتباعها؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحكم الراشد مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية؛
- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم وفعال في الإدارة العليا؛
- إجراء دورات تعليمية وتدريبية وتكوينية لبناء طاقات في الحكم الراشد؛
- التأكد من وجود توافق بين نظام الحوافز وأنظمة المصرف وأهدافه وكذا البيئة المحيطة به؛
- تطوير إطار قانوني فعال يتم فيه تحديد حقوق وواجبات البنك؛
- تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة؛<sup>(1)</sup>
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة؛
- ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: أسباب الحكم الراشد الخاصة بالمصارف

إن المشاركة المتزايدة للمؤسسات المالية والمصرفية في الاقتصاد الحقيقي وأهمية العوامل الخارجية المرتبطة بالخدمات المصرفية، هي التي دفعت إلى نقل العديد من المفاهيم المتعلقة بالشركات الصناعية إلى المؤسسات المالية والمصرفية مثل: مفهوم الكفاءة X، مبدأ التنافس على الأسواق ، نظرية الوكالة ومفهوم الحكم الراشد.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي جبار عبد الرزاق، (2009)، الحوكمة في المؤسسات المالية والصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 12.

<sup>2</sup> محمد زيدان، (2009)، أهمية إرساء وتقرير مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، العدد 9، ص 21.

**"3-1 الأسباب الخاصة بالبنك"**

هناك العديد من الكتاب حاولوا تحويل المقاربات المختلفة الخاصة بالمؤسسات الصناعية إلى مجال الخدمات المصرفية، فالنظرية الجديدة للوساطة المالية لديها الشرح الكافي لأسباب الحكم الراشد الخاصة بالبنك وهذا بالرجوع إلى المعايير التالية:

**3-1-1 اقتصاد البنك لتكاليف المعاملات**

Benston et Smith 1976 هم أول من قاموا بتطبيق نموذج نظرية تكاليف المعاملات على البنوك " إن سبب وجود هذه الصناعة هو وجود تكاليف المعاملات"،<sup>(1)</sup> فالوساطة المالية التي تقدمها المصارف تعمل على التقليل من عيوب السوق (التفاوض، البحث عن المعلومات ذات الصلة وعدم يقين السوق...) لأنه يستغل اقتصاديات وفرة الحجم لإبرام عقود الدين، بالمثل تستطيع المصارف إستيعاب المزيد من الصفقات بدلا من الإستعانة بمصادر خارجية في السوق والتي تسمح بإزدواجية التكاليف لأنهم في وضع يمكنها من جمع كمية كبيرة من المعلومات.

**3-1-2 مسؤولية المراقبة**

فالمراقبة تسمح بنخفيض التكاليف المرتبطة بعقد القرض، فالمقرض لا يستطيع بمفرده متابعة المقترض، لذا تسمح الوساطة المالية للمقرض للتقليل من تكاليف متابعة المقترض وبالتالي يتم تفويض هذه المهمة لأحد المصارف لأنها تحتكر بطبيعتها إنتاج المعلومات، وتقدم للشركات الإستشارات الكافية لخفض التكاليف على الشركة.

**3-1-3 البنك ينتج ويؤمن السيولة**

يعمل المصرف بإستمرار على إدارة وهيكله محفظته المالية لتلبية التزاماته، في الواقع فالبنك يعاني من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وخطر من يدير البنك لأنه يجهل سلوك عملائه، هذا ما قد يدفع به للإستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل والحصول على مردودية ضعيفة في أنشطتها طويلة الأجل وتحمل خطر عدم السداد.

<sup>1</sup>Housseem Rachdi, OP cit. p 13.

### 3-2 نظرية الوكالة

#### 3-2-1 تعريف نظرية الوكالة

تصف نظرية الوكالة المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحدة أو أكثر من هذه العقود، وأن عقود الإستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة. وتوصف علاقة الوكالة على أنها العقد الذي بموجبه شخص يدعى الوكيل يلزم شخصا يدعى العون للقيام بالأعمال لحسابه، حيث تفترض هذه العلاقة أن يفرض الوكيل بعضا من سلطاته القرارية إلى العون، وفي ظل هذه العلاقات، إذا كان طرفي العقد سيعظمان مصلحتهما الخاصة، فليتوقع أن لا يسعى العون دائما لمصلحة الوكيل، الأمر الذي سينتج عنه حدوث نزاعات وصراعات حول المصالح، يترتب عنها في الأخير تكاليف الوكالة.

يصف كل من Jensen et Meckling علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الأصيل والموكل) بتعيين واحدا أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال و الخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في إتخاذ بعض القرارات.<sup>(1)</sup>

تقع هذه النظرية عموما في قلب المناقشة التي أثرت منذ بداية القرن الثامن عشر حول كفاءة تسيير المؤسسات الأمريكية الكبيرة، حيث تنفصل الملكية عن الإدارة، فالمديرون هم الأعوان اللذين يديرون مصالح المساهمين، فإذا كانت أنظمة الرقابة والإشراف يعملان جيدا فإن المؤسسة ستكون كفوة والعكس بالعكس.<sup>(2)</sup>

وتستخدم هذه النظرية لتفسير أسباب الاختيار بين المحاسبة والإفصاح الاختياري، وتعيين مراقبي الحسابات وتجمع المؤسسات في مراكز قوى للعمل معا بشأن المعايير المحاسبية المقترحة. وتقوم هذه النظرية على جملة من الفروض نوردها كالاتي:

- يجب أن يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الإقتصادي، وسيعهم إلى تعظيم منفعتهم الذاتية؛
- إختلاف كل من الأصيل والوكيل، فالأول يسعى دائما إلى الحصول على أكبر جهد وعمل من الوكيل بأقل أجر ممكن، بينما يسعى الوكيل إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت و الحوافز و المزايا مع بذل جهد أقل؛

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

<sup>2</sup> [www.Esg.uqam.ca/recherche / document 2005 /06/05 pdf](http://www.Esg.uqam.ca/recherche / document 2005 /06/05 pdf .) . thème : le conseil d'administration dans la gouvernance des entreprises . P03 .consulté le 16/01/2014 . مع ترجمة و بتصرف .

- تباين المخاطرة التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل ويعود ذلك إلى:
- عدم قدرة الأصيل على متابعة قرارات وتصرفات الوكيل بصورة مباشرة نتيجة معايشة الأخير لظروف العمل، مشاكله والإمام بخصائص التنظيم؛
- إختلاف إمكانية التوصل إلى المعلومات وفهمها لكل من الأصيل والوكيل.

### 3-2-2 العلاقة بين هيكل رأسمال وكثافة النزاعات

إستنادا إلى الفرضية التي قدمها كلا من Jenes et Mechling، والتي تقول بأن كثافة النزاعات بين المساهمين والمديرين تكون في إحتمال كبير منها دالة لتوزيع رأسمال المؤسسة، فكلما كان المديرين يملكون جزء من رأسمال الشركة كلما كانت النزاعات أقل أهمية.

إن تركز رأس المال في أيدي عدد قليل من الأفراد أو العائلات أو المديرين يسمح بتقوية الرقابة الممارسة على المديرين، حيث تتجاوز المزايا هنا تكاليف الرقابة، ويقوم هؤلاء بممارسة السيطرة والتحكم في المؤسسة بعدة طرق منها: (1)

- قيامهم بملكية أغلبية الأسهم وتمتعهم بأغلبية حقوق التصويت، فغالبا ما يقوم المساهمون من ذوي الملكيات الضخمة من الأسهم بالتحكم في الإدارة عن طريق التمثيل المباشر، و في الحالات التي يملكون فيها عددا قليلا من الأسهم ولكنهم يتمتعون بأغلبية حقوق التصويت؛
- أما في الحالة التي تكون فيها هيكل رأسمال المؤسسة موزعة على عدد كبير من المساهمين، فإن الواقع هنا لتخصيص جانب كبير من الوقت متابعة أداء المؤسسة يقل، فؤلك الذين يخصصون وقتهم للمتابعة يتحملون كافة الأعباء والتكاليف، بينما يعود العائد في نهاية الأمر للجميع وذلك هو المثال التقليدي الذي يطلق عليه الإقتصاديون مشكلة الركوب المجاني. وفي هذه الحالة يكون لدى كل مساهم الحافز على الركوب المجاني المستند على جهود الآخرين ولكن إذا لم يقم أي منهم بأي دور فإن يركب احد تضل الإدارة التنفيذية في هذه الحالة غير مقيدة بما تمليه مصالح المساهمين.

<sup>1</sup>Ibid, p9 .

### 3-2-3 أهمية الحكم الراشد في تخفيض مشكلة تضارب المصالح

وضعت العديد من الدول والمنظمات قواعد لتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحكم الراشد، وذلك لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة. إذ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد تجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها إذ أشارت إلى: (1)

- ينبغي استكمال إطار الحكم الراشد بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة مايقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة؛
- فضلا عن طلب مراجعين مستقلين أكفاء، وتسهيل إيصال المعلومات في الوقت المناسب، فإن عددا من الدول قد اتخذت خطوات لضمان نزاهة هذه المهن ونواحي النشاط التي تستعمل كموصل للتحليل والنصائح إلى السوق، وهذه الوسائط إذا ما كانت تتعامل بحرية بعيدا عن التناقضات مع النزاهة فيمكنها أن تلعب دورا هاما في توفير حوافز للشركات ومجالس إدارتها لإتباع ممارسات جيدة للحكم الراشد؛

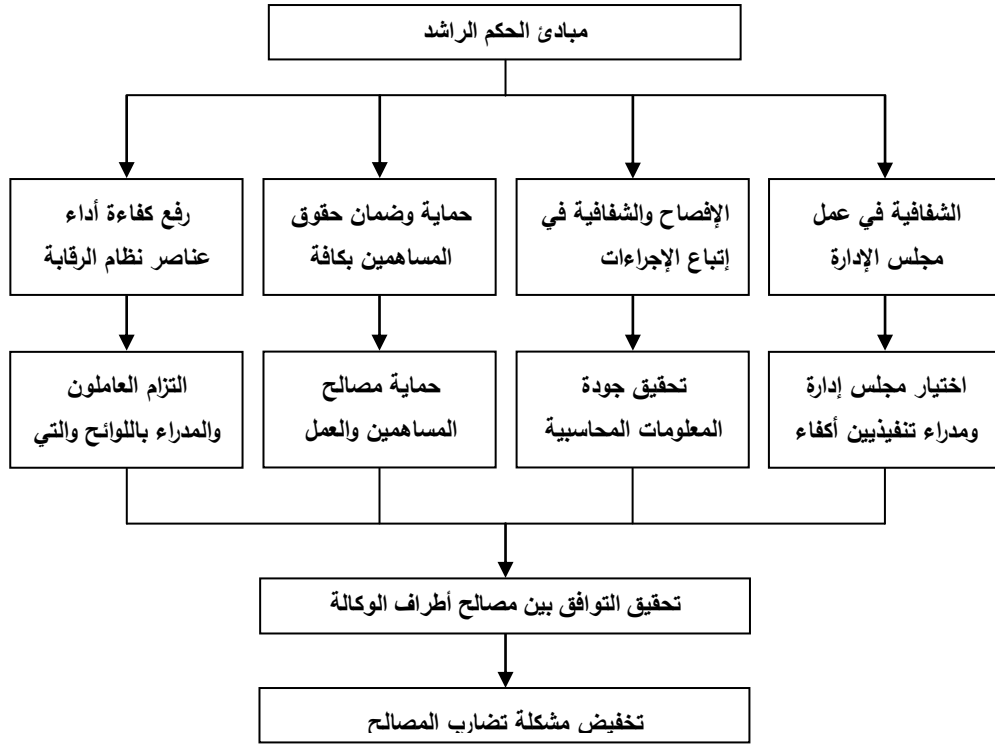
ومع ذلك، فقد ثار القلق بشأن ما ظهر من دلائل على أن تضارب المصالح غالبا ما ينشأ وقد يؤثر في الرأي وطريقة الحكم على الأمور، وقد يكون هذا هو الحال عندما يكون من يقدم المشورة يسعى أيضا إلى تقديم خدمات أخرى إلى المؤسسة المعنية، أوحينما تكون له أيضا مصلحة مادية مباشرة في المؤسسة. وهذا الاهتمام يحدد بعدا شديدا الصلة بين الإفصاح والشفافية التي تستهدف المعايير المهنية لمحلي سوق الأوراق المالية ووكالات التصنيف العالمية وبنوك الاستثمارات وغيرها؛

- تشير التجارب في نواحي أخرى إلى أن الحل الأفضل هو طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح والكيفية التي تختارها المؤسسة للتعامل معه، أما ما هو مهم فهو الإفصاح عن الكيفية التي تضع فيها المؤسسة هيكل الحوافز للعاملين بها حتى تلغي احتمالات التضارب في المصالح؛

والشكل الآتي يوضح دور الحكم الراشد في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

<sup>1</sup> بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، بغداد، من الموقع: www.uefpedja.com بتاريخ 2015/10/14، ص21.

الشكل رقم (09): دور الحكم الراشد في تخفيض مشكلة تضارب المصالح



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سبق ذكره، ص22.

### 3-3 الإختلافات الجوهرية بين الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

لا شك أن البنك لديه خصوصية تميزه عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى تظهر خصوصا في مجال تطبيق مبادئ الحكم الراشد. والسؤال المطروح هنا هو هل الحكم الراشد في المصارف مثله مثل الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية الأخرى؟.

#### 3-3-1 الأشكال القانونية المختلفة للبنك

في جميع النصوص القانونية لجل بلدان العالم لا يوجد شكل قانوني موحد للمؤسسات المصرفية، والشكل القانوني الأكثر شيوعا هو شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لكن هذا لا يمنع من إمكانية وجود أشكال أخرى. ومهما كان الشكل القانوني للبنك، فهناك دليل خاص للحكم الراشد يوجه عملها، وبعبارة أخرى يعمل على تعزيز التوازن في ممارسة وظائف الإدارة والرقابة. والرسالة الموجهة للمديرين والمساهمين في الشركات المصرفية هي تطبيق قواعد تتماشى مع المؤسسات الصناعية والتجارية الأخرى والمحددة في النظام المصرفي.

### 3-3-2 خصوصية المصارف من وجهة نظر الحكم الراشد

الأعمال التقليدية للبنوك هي جمع الودائع مهما كان شكلها ومصدرها ومنح المزيد من القروض لعملائها المختلفين، والنقطة المشتركة بين هذه الأعمال هي الخطر، وبالتالي يجب على المسير البنكي التعامل معها بكل حذر، فالأداة الأكثر أهمية بالنسبة للمسير المصرفي هي عامل الثقة (أو عدم الثقة) مع عملائه، وهذا يعني خصوصية البنك في ضمان ثقة عملائه بصفة مستمرة، لكن هذا صعب جدا لأن النشاط البنكي قد يكون جد متقلب ومحمل بالكثير من المخاطر في حالة أن البنك لا يتعامل مع الأساليب التقليدية للحكم الراشد، وهذا هو السبب في وجود توافق في الرأي بشأن حقيقة أن الصناعة المصرفية تستلزم قواعد صارمة للحد من الوقوع في المخاطر، لأن البنك هو الجوهر الرئيسي لتمويل الاقتصاد والحكم الراشد في البنوك يدفع إلى نمو وتنمية اقتصادية مستدامة وكفاءة تخصيص المدخرات.

### المبحث الثالث: الحكم الراشد في المصارف وفق مبادئ لجنة بال للرقابة المصرفية

في إقتصاد أي دولة يعتبر القطاع المالي المحور الأساسي في النظم المالية، واستقرار هذا الأخير يعتمد على مدى استقرار القطاع المصرفي وكما هو الحال بالنسبة للمؤسسات، فإن القطاع المصرفي في مختلف أنحاء العالم كان له نصيب من الأزمات والانهيارات التي زعزت إستقراره نتيجة التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية وظهور أدوات مالية حديثة زادت من درجة وتنوع المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر الائتمان، الأمر الذي دفع بلجنة بال للرقابة المصرفية للاهتمام بالحكم الراشد حيث قامت بإصدار عدة أوراق عمل تتناول الحكم الراشد في المصارف وأهميتها، كما وضعت مجموعة من المبادئ التي تساعد على تعزيز تطبيقها، ومن أهم أعمالها في هذا المجال توصيات سنة 1999 التي شملت نشرة بعنوان "تحسين الحوكمة المؤسسية في البنوك"، وأصدرت نسختها المعدلة والمحدثة سنة 2006، لتأتي نسخة ثالثة سنة 2010 بعد الأزمة المالية العالمية.

بغرض توضيح الحكم الراشد وفق لجنة بال للرقابة المصرفية تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، خصص المطلب الأول لماهية لجنة بال للرقابة المصرفية، وتناول المطلب الثاني مقررات لجنة بال للرقابة المصرفية، أما المطلب الثالث والأخير فتعرض لعلاقة الحكم الراشد المصرفي بلجنة بال للرقابة المصرفية.

## المطلب الأول: ماهية لجنة بال للرقابة المصرفية

### 1-1 تعريفها

تأسست لجنة بال للرقابة المصرفية عام 1974م من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر\* (G10) ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية BRI بمدينة بال السويسرية. وتعتبر أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي السبب المعجل لصدور مقررات اللجنة المتعلقة بكفاية رأس المال، حيث نجد أن ثلاث دول فقط - المكسيك، البرازيل، وفنزويلا - تدين بأكثر من 176 بليون دولار لأكثر ثمانية بنوك أمريكية، وهي المديونية التي تعادل في ذلك الوقت 174% من إجمالي حقوق الملكية لهذه البنوك، هذا، إلى جانب سيطرة البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت 38%.(1)

إن الدوافع الحقيقية التي أدت إلى تشكيل لجنة بال هي العجز عن إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، خاصة بعد فشل المعايير التي وضعها الخبراء البنكيون لقياس كفاية رأس المال، من أهمها:

• معيار نسبة رأس المال إلى الودائع : ظهر هذا المعيار سنة 1914 ، يقيس درجة المخاطر

الناجمة عن زيادة إجمالي الودائع عن نسبة معينة في رأسمال البنك والتي حددت بـ 10% أي يجب أن يكون إجمالي الودائع يعادل 10 أضعاف رأس المال، وكلما ارتفعت عن هذه القيمة كلما تزداد درجة مخاطرة البنك تجاه المودعين لديه. تم اعتماد هذا المعيار في البنوك الأمريكية بصفة خاصة إلا أنها تخلت عنه في سنة 1942 وذلك للأسباب التالية:

- إهمال اختلاف درجة المخاطر حسب نوعية الأصول التي توظف فيها هذه الودائع؛

- اختلاف النسبة المفروضة على البنوك حسب حجمها، حيث تم فرض نسبة أعلى من 10% على

البنوك صغيرة الحجم من قبل البنوك المركزية.(2)

• معيار نسبة رأس المال إلى الأصول: جاء هذا المعيار بعد الحرب العالمية الثانية، وتبينته البنوك

والسلطات النقدية وذلك بالأخذ في الحسبان أن الشيء الأكثر أهمية بالنسبة لكل بنك هو الطريقة

التي يوظف بها أمواله في أصول مختلفة ومدى سيولة هذه الأصول.(3) يعاب على هذا المعيار

\* Group of Ten

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، (2003)، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص124.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 124.

<sup>3</sup> ناصر سليمان، (2006) ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة( مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر، ص 62.

أنه لا يميز بين الأصول من حيث درجة المخاطرة لأن هناك أصول ذات درجة مخاطرة عالية وأخرى أقل خطورة، بينما هناك أصول غير خطرة تماما.

- معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة : هذا المعيار يأخذ في الحسبان فقط الأصول الخطرة ويربطها برأس المال، يعاب على هذا المعيار أنه لم يفرق بين درجة مخاطرة هذه الأصول إذ هناك أصول ذات درجة مخاطرة مرتفعة و أخرى ذات درجة مخاطرة منخفضة.

تعتبر هذه اللجنة لجنة استشارية فنية أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية ولا تعود لأي اتفاقية دولية فقرارتها ليست إلزامية ولا قانونية وهي متعلقة بوضع مبادئ للرقابة على البنوك وهذه القرارات تتخذ بمساعدة بعض الخبراء البنكيين إلا أنها أصبحت ذات قيمة حقيقية وهي تستخدم في أغلب دول العالم كما أن عدم استخدامها ينتج عنه تكلفة اقتصادية. أصدرت لجنة بال توصياتها الأولى في جويلية 1988 بعد عقد عدة اجتماعات، وهي تدور حول كفاية رأس المال، وقد أطلقت عليها تسمية " اتفاقية بال 1 " أصبحت إتفاقا عالميا، جاءت بعدها التوصيات الثانية والتي سميت ب "اتفاقية بال 2 " وذلك سنة 2006 وأصدرت مؤخرا اتفاقية "بال 3 الجديدة " اتفاقية بتاريخ 12 سبتمبر 2010 (سيتم التطرق إلى هذه الاتفاقيات لاحقا).

## 1-2 أهداف ومهام لجنة بال

أسست لجنة بال للرقابة المصرفية من أجل الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- دعم وتعزيز إستقرار النظام المصرفي العالمي، بالأخص بعد ما تسبب الحجم الواسع للقروض التي منحها المصارف العالمية لدول العالم الثالث في تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية؛
- توحيد المتطلبات الرقابية فيما يخص كفاية رأس المال البنكي بهدف توفير فرص منافسة عادلة والمتكافئة للمصارف الدولية، وأحسن مثال على ذلك هو قدرة المصارف اليابانية على منافسة المصارف الأمريكية والأوروبية في مناطق كانت تحتكرها هذه الأخيرة؛
- البحث عن طرق تساعد على التأقلم مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي في العالم؛

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- تطور وترقية نظم وأساليب الرقابة في المصارف لضمان اتساع واستقرار النشاط المصرفي في جميع أنحاء العالم، والعمل على ضمان تداول كل المعلومات اللازمة عن تلك النظم والأساليب بين مختلف السلطات النقدية.<sup>(1)</sup>

كما أن للجنة بال أهداف معينة تنوي بلوغها، فتمارس بذلك مجموعة من المهام التي تساعدها على تحقيق تلك الأهداف، نذكر منها:

- تعزيز السلامة والثقة في النظام المالي؛
- وضع حد أدنى للمعايير المتعلقة بالرقابة الاحترازية؛
- نشر وتوزيع أفضل للممارسات المصرفية والرقابية؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية.

وتعتبر اللجنة بمثابة منتدى إعلامي لتبادل المعلومات حول التطورات الحاصلة في التنظيمات وممارسات الرقابة على المستوى الوطني، وذلك على ضوء الأحداث الجارية في المجال المالي.

### المطلب الثاني: مقررات لجنة بال للرقابة المصرفية

#### 1-2 اتفاقية بال 1

أقرت اللجنة في جويلية 1988 معيارا موحدًا لكفاية رأس المال يكون ملزما لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي الدولي، وكمعيار عالمي للدلالة على المركز المالي للمصرف، وتدعيم ثقة المودعين فيه.

تهدف اتفاقية بال 1 إلى:

- المساهمة في تقوية وتعميق الحفاظ على إستقرار النظام المصرفي العالمي، وبالتحديد بعد تقاوم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع المصارف الدولية في منح ديون منفردة لها وإضطرارها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها؛
- إزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال المصرفي، والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، إضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما؛

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط المصرفي.

### 1-1-2 معيار كفاية رأس المال

إعتمدت لجنة بال الأولى على مؤشر قابلية السداد Ratio de solvabilité كمعيار يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته مرتكزا بذلك على أهمية الأموال الخاصة للبنك كونها تؤدي له ثلاث وظائف أساسية هي:

- إمتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الإحتمال؛
  - طمأنة المودعين والممولين الآخرين؛
  - القيام بالاستثمارات اللازمة لإنطلاق وتطوير نشاطات مريحة.
- أما على المستوى الكلي فإن رأس المال الخاص يعمل على وقف إنتشار الأزمات البنكية، إضافة إلى إقامة علاقة تناسبية بين المتدخلين على أساس عادل.
- يعرف معيار كفاية رأس المال بمؤشر كوك Ratio de Cook نسبة إلى رئيس لجنة بال الأولى Peter Cook، ويحدد هذا المعيار العلاقة بين رأس المال الخاص بالبنك، والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.<sup>(1)</sup> و يتم حسابه كالاتي:<sup>(2)</sup>

$$\text{مؤشر cook} = \frac{\text{رأس المال الخاص بالبنك}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 8\%$$

<sup>1</sup> - عادل محمد رزق، (2005)، الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية، دار طيبة، القاهرة، مصر، ص 15 .

<sup>2</sup> - Michel Rouach et Gérard Naulleau , Le contole de gestion bancaire et financier , op cit , p271. مع ترجمة و بتصريف

حيث أن:

- رأس المال = رأس المال الأساسي (النواة الصلبة) + رأس المال المساند (الأموال التكميلية)؛
  - رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات المعلنة + الأرباح؛
  - رأس المال المساند = الاحتياطيات غير المعلنة والتي تظهر ضمن الحسابات الختامية.
- ويفترض ألا يزيد رأسمال المساند عن رأس المال الأساسي؛
- أما الأصول المرجحة بالمخاطر = تبويب الأصول × أوزان المخاطر المخصصة لها.
- وتختلف الأوزان باختلاف مخاطر الأصول والمليتم بها، حيث نجدها تقسم على النحو التالي:
- 0 . 10 . 20 . 50 . 100 % (1)

• المعدل 0% ديون على الدول المنتمية إلى OCDE؛

• المعدل 20% ديون على المصارف والجماعات المحلية لدول OCDE؛

• المعدل 50% ديون بضمانات رهن عقاري أو قرض الإيجار للعقارات؛

• المعدل 100% كل عناصر الأصول الأخرى للقروض على الزبائن.

كما تم كذلك تصنيف دول العالم بناء على أوزان المخاطر الائتمانية إلى: (2)

1- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، ودول ذات ترتيبات خاصة مع

صندوق النقد الدولي، حيث ينظر إليها على أنها دول ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم؛

2- مجموعة دول العالم الأخرى، وتشمل كل ما تبقى من دول العالم، وهي دول ذات مخاطر أعلى

من دول المجموعة الأولى، وبالتالي لا تتمتع بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة للمجموعة

الأولى.

وبناء على ما سبق أقرت لجنة بال الأولى بأنه يتعين على كافة بنوك العالم أن تصل نسبة رأسمالها إلى

مجموع الأصول المرجحة بالخطر إلى 8 % نهاية 1992.

<sup>1</sup> - Joel Bessis , Gestion Des Risques et Gestion Actif-Passif des Banques , op cit , p 59.

مع ترجمة وبتصرف

<sup>2</sup> - طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 133 - 134.

## 2-1-2-1995 تعديلات

إن تطور الصناعات المصرفية خلال بداية التسعينات وتتنوع المخاطر المصرفية الناجمة عنه، جعل من مؤشر كوك COOK غير كاف لقياس الصحة المالية للمصرف، حيث نجد أن هذا المؤشر يعتمد وبشكل واضح على القروض المصرفية مع تغييب تام للمخاطر الأخرى. والتي أصبحت في الآونة الأخيرة عوائق حقيقة أمام تماسك المصارف. لهذا السبب أصدرت لجنة بال في أبريل 1995 مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخالها لمخاطر السوق التي تتحملها المصارف. ووضعت اللجنة خطة للسماح للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف من بنك لآخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهة الإشرافية لإستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتعلق بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال. ويقوم المصرف بتحديد رأس المال على مستوى جميع المصارف ببعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم من طرف المصارف التي ترغب في إستخدام نماذج داخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق. ومن أهمها ضرورة حساب المخاطرة يوميا باستخدام معامل ثقة 99 %، وإستخدام حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول. وبالتالي يكون عبء رأس المال الذي يستخدم نموذج داخلي بالنسبة للمصرف عبارة عن:

- قيمة المخاطر في اليوم السابق + ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط قيمة المخاطر السوقية لأيام عمل السنتين السابقتين.<sup>(1)</sup>

وهنا يصبح معدل كفاية رأس المال كالتالي:

<b>إجمالي رأس المال</b>
$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر} + \text{مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5}{\text{إجمالي رأس المال}} \leq 8\%$

حيث أن:

- رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + قروض تخضع لشروط معينة.

تتميز القروض الخاضعة للشروط بـ:

- هي القروض التي لها فترة إستحقاق أصلية لأقل عن عامين؛

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و إقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- تكون في حدود 250 % من رأس المال الأساسي للبنك لدعم المخاطر السوقية؛
- تكون صالحة لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع؛
- الخضوع لنص التجميد والذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين.

### 2-2 اتفاقية بال 2

إبتداء من جوان 1999 أعادت لجنة بال النظر في إحتساب نسبة رأسمال المصارف، لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر المتعددة التي تتعرض لها، خاصة مخاطر التشغيل *risque opérationnelle* التي سبق إهمالها في التعديلات السابقة. كما أخذت الإتفاقيات الجديدة عامل المنافسة بين المصارف بعين الاعتبار، لتصل في الأخير إلى تحديد معيار رأس المال الجديد الذي يركز على ثلاث دعائم أساسية تهدف في مجملها إلى رفع الأمان، الثقة والمتانة في النظام المصرفي وزيادة المنافسة النوعية بين وحداته.

### 1-2-2 دعائم معيار رأس المال الجديد

#### الحد الأدنى لرأس المال

تتخذ قواعد الحذر الجديدة مهمة تقدير الأخطار للمصارف الأولية بدلا من البنوك المركزية، وذلك بالتركيز على جميع أنواع المخاطر، حيث أدخلت لجنة بال الثانية هيكل المراقبة الداخلية الدائم في البنك من خلال السماح بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم من أجل مقابلة مخاطر السوق عبر إستخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية، والهدف من ذلك هو تقوية التعاون بين الرقابة الداخلية والخارجية للأخطار، وبين المعايير الكمية والنوعية لتسيير هذه الأخيرة.

في إطار ذلك تمت مراجعة مؤشر COOK واستبداله بمؤشر Mc Donough نسبة إلى رئيس لجنة بال الثانية.<sup>(1)</sup>

يحسب المؤشر كالأتي:<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> - Amad Pyal , (2001), Un nouveau ratio de solvabilité en 2004 , Banque magazine n 262 , Paris. France. Fevrier, p35.

<sup>2</sup> -Michel Rouach et Gérard Naulleau , op cit , p 284 . مع ترجمة وبتصرف .

$$\text{مؤشر McDonough} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أخطار القروض} + \text{أخطار السوق} + \text{أخطار التشغيل}} \leq 8\%$$

حيث أن:

#### أ- مخاطر القروض

تسمح إتفاقية بال 2 للمصرف للإختيار بين طريقتين لتقييم هذا النوع من المخاطر. المدخل المعياري **Acoroge standardisée**:<sup>(1)</sup> يتحدد المدخل المعياري بالتمحور حول تحديد مخاطر كافة الموجودات والمراكز خارج الميزانية للخروج بمجموعة لقيم الموجودات المرجحة بالأوزان. فمثلا وزن مخاطر خارج الميزانية 100 %، يعني أن المركز المعرض للمخاطر قد تم اعتباره بالكامل لإحتساب الموجودات الخطرة المرجحة، وعادة ما تحسب نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{متطلبات رأس المال} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} \times 8\%$$

$$\text{لموجودات المرجحة بالمخاطر} = \text{المركز} \times \text{وزن المخاطر}$$

حيث تعتمد أوزان المخاطر الحالية على تصنيف المقترض ( الحكومة، البنوك، شركات)، أما الأوزان الجديدة فسيعاد النظر فيها على ضوء السماح لجهات خارجية مثل وكالات تقييم الائتمان بالقيام بعمليات التصنيف للمخاطر. وهنا تدرس لجنة بال بديلين:

**البديل الأول:** إجراء تقييم سيادي للدولة التي يتواجد فيها البنك بحيث يعتبر كل دولة بمثابة إظهار ونشر لملاءتها ومصداقيتها ككل، سواء كان هذا التصنيف سلبيا أو إيجابيا فإنه يؤثر على تسويق إصداراتها مستقبلا في الأسواق المالية الدولية.

**البديل الثاني:** إجراء تقييم للبنك ذاته من خلال وكالات خارجية، بحيث تحدد أوزان المخاطر من قبل إحدى المؤسسات التصنيف الدولية، وفي هذا الصدد يمكن توضيح أنه توجد ثلاث وكالات هي:

<sup>1</sup> Ibit.

<sup>2</sup> إبراهيم الكراسنة، (2006)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس، ص 07.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

Standard and Poor's , Moody's , fitch بمفردها أو مقرونة، إضافة إلى وكالة IBCA\*. وقد

اقتُرحت لجنة بال وضع أوزان مخاطر سواء كان المقترض حكومة، بنك أو شركات.

والجدول الموالي هو المعمول به في التقييم لدى وكالة Standard and Poor's.

الجدول رقم (05): أوزان المخاطر حسب وكالة Standard and Poor's .

الأصول						
غير مصنفة	من أقل من B-	BB+ إلى B-	BBB- إلى BBB+	A- إلى A+	AA إلى AAA	
% 100	% 150	%100	% 50	% 20	%0	ديون الحكومة
% 100	% 150	%100	% 100	% 50	%20	البنوك خيار 1
% 50	% 150	%100	% 50	% 50	% 20	البنوك خيار 2
% 100	% 150	%100	% 100	% 50	% 20	الشركات

المصدر: عادل محمد رزق، (2005)، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة، القاهرة، مصر، ص23.

ولتسهيل القراءة تم إعداد الجدول التالي للشركات الثلاث .

الجدول رقم (06) : معاني درجات التصنيف المستخدمة في أكبر وكالات التصنيف

وكالات التصنيف	أصول ذات نوعية جيدة جدا	أصول ذات نوعية رديئة جدا
Fitch IBCA	AA- فما فوق	اقل من B-
Moody's	AA3 فما فوق	اقل من B+
Standard and Poor's	AA- فما فوق	اقل من B-

المصدر: عادل محمد رزق، مرجع سبق ذكره، ص 23.

### ✓ مدخل التصنيف الداخلي: (1)

تبنى هذا المدخل تطبيق نظام التصنيف الداخلي الذي تعتمد البنوك الدولية، كونه يعتمد على مداخل كمية ونوعية تعكس حقيقة وضع المخاطر لدى هذه البنوك، حيث أن النظام يصنف المخاطر على أساس المعلومات المتوفرة عن كل عميل. ويسمح للبنوك باستعمال هذا التصنيف لتقييم مقدرة المقترض سواء كانت شركات، حكومات أو بنوك بشرط استخدام أسلوب صارم ومعايير إفصاح

1 - Michel Rouach et Gerand nulleau , op cit , p 284 . مع ترجمة وبتصرف.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

جدية. وهناك أربع مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي، والتي لها أثر على أوزان المخاطر:

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع Probability of Default (PD) \* ؛
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع Loss Given Default (LGD) \* ؛
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع Exposure at Default (EAD) \*\*\* ؛
- موعد استحقاق العملية Maturity of transaction \*\*\*\* . M

وتحسب متطلبات رأس المال كالتالي :

$$[\sum F(PD.LGD.M) . EAD] . 8\%$$

### ب - تغطية المخاطر العملية

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية، أو ضعف في الأشخاص، أو حدوث ظروف خارجية مثل حوادث التزوير، الغش، الإختلاس، مخالفة أنظمة الرقابة وكوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر متوقعة. وتوجد ثلاث بدائل لتقييم هذه المخاطر.

\* **مدخل المؤشر الأساس:** (1) وفق هذه الطريقة فإنه يتوجب على البنوك أن تحتفظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى  $\alpha$  من مؤشر معين، حيث:

$$K = \alpha . R$$

K خطر التشغيل؛

$\alpha$  يحدد من طرف السلطات الرقابية؛

R مؤشر قاعدي قد يكون متوسط الناتج الصافي البنكي لثلاث سنوات الأخيرة.

• **المدخل المعياري:** تصنف مصادر المخاطر هنا حسب وحدات العمل وحسب الخدمات البنكية

المقدمة، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$K = \sum_{i=1}^n (B_i \times E_i)$$

\* La probabilité de défaillance

\*\* La perte en cas de défaillance .

\*\*\* L'exposition au moment de la défaillance.

\*\*\*\* La maturité

<sup>1</sup> - Michel Rouach et Gérard Naulleau , Op cit , p 285. مع ترجمة وبتصرف

حيث أن:

K خطر التشغيل؛

$B_i$  تحدد من قبل السلطات الرقابية؛

$E_i$ : معامل انحدار متعلق بنوع خطر التشغيل .

- **مدخل القياس الداخلي:** تترك للبنوك حرية إحتساب متطلبات رأس المال لهذا النوع من المخاطر وفق برامج إحصائية توافق عليها السلطات الرقابية.

### ج- تغطية مخاطر السوق

تعرف على أنها المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، الفائدة وأسعار القيم المنقولة. وتتمثل الأساليب الأساسية في إدارتها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- ينبغي على مجلس إدارة المصارف أن يضع سياسات وإجراءات لإدارة مخاطر سعر الفائدة مع إبلاغه بانتظام عن أية تغيرات في أسعار الفائدة، وتأثيرها في المدى القصير والطويل على إستثمارات البنك؛

- تحديد ماهية المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة مع التأكد من وجود إجراءات وسياسات تنظيمها، ووسائل مناسبة للتعقب بالمخاطر المرتبطة بها ومحاولة السيطرة عليها؛
- إستخدام نظم متقدمة لقياس تلك المخاطر مع التعقب بأثر التغيرات في الفائدة على أنشطة البنك ككل، وأثر ذلك على هيكل توظيف وإستثمار أموال البنك، سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛

- ينبغي أن يتوفر للبنك نظم معلومات كافية للرقابة والسيطرة على تلك المخاطر، وإبلاغ الإدارة العليا بكافة التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة للعملة الوطنية والعملات الأجنبية؛
- تفعيل دور السلطات الرقابية - البنوك التجارية - من خلال تزويدها بانتظام بكافة المعلومات الضرورية على أسعار الفائدة التي نعامل بها البنوك على المستوى الوطني.

<sup>1</sup> - عادل محمد رزق، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

### 3-2 اتفاقية بال 3

اتفاقية بال الجديدة (بال3) جاءت نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على القطاع البنكي وإفلاس عدد كبير من البنوك، إضافة إلى فشل معايير اتفاقية (بال2) في معالجة هذه الأزمة وعجزها عن توفير الحماية اللازمة للبنوك، لاقت هذه الاتفاقية الجديدة اهتماماً أكثر لدى البنوك التقليدية كون أن الأزمة لم تؤثر على البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الأخيرة ملزمة بالتقيد بها حتى تتمتع بمصداقية عالمية، كما أنها تساعدها على تعزيز قوتها المالية وإدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي مثل إدارة السيولة والحكم الراشد.

أصدرت هذه الاتفاقية بتاريخ 12 سبتمبر 2010، بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بال في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية.

وقد رفعت مستوى الحد الأدنى لرأس المال (الاحتياطي الأولي) من 2% إلى 4.5%، أضيف له هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية، والهدف منه مواجهة الأزمات فيصبح المجموع 7%. وقد حافظت على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال في نفس النسبة (8%) يضاف لها الاحتياطي المخصص للأزمات (2.5%) فيصبح المجموع 10.5%. أي أنه على البنوك توفير رؤوس أموال إضافية حتى تحقق هذه النسبة الجديدة.<sup>1</sup> ويمكن الإشارة إلى أن هذه النسبة طبقت في العديد من الدول العربية منذ سنوات سابقة فهناك دول فرضت عليها بنوكها المركزية أن تكون نسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 12% كما نصت على زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة والتي كانت سبباً من أسباب إفلاس عدة بنوك إثر الأزمة المالية العالمية.

امتد أجل تطبيق هذه الاتفاقية إلى غاية 2019 تمر خلال هذه الفترة بمرحلتين للمراجعة سنة 2013 وسنة 2015 وطوال هذه المدة تساعد المصارف على إجراء التعديلات الهيكلية المناسبة والتي تتلاءم مع مبادئ اتفاقية بال الجديدة.<sup>(2)</sup>

تهدف اتفاقية بال الجديدة إلى تحقيق ما يلي:

<sup>1</sup> ناصر سليمان، يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق بازل 3 دون صعوبات، مقال منشور في الموقع الموالي:

<http://www.drnacer.net/fichiers/aleqt-1.pdf> , consulté le 15-06-2011

<sup>2</sup> نفس المرجع.

- توفير الإطار الرقابي القادر على مواجهة الأزمات واستيعاب الصدمات التي قد تطرأ نتيجة للتغيرات الاقتصادية؛

- تعزيز شروط كفاية رأس المال ومعايير السيولة؛

- الإطار العام للجوانب الاحترازية الكلية الذي يختص في التعامل مع المؤسسات المالية تنظيميا خلال فترة ما بعد الأزمة.<sup>(1)</sup>

وتشتمل أيضا 5 محاور رئيسية هي كالآتي:

**المحور الأول :** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال المصارف حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال، إذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد غير متراكمة والعوائد غير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات التي لا تقل مدتها عن 5 سنوات والتي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف. وقد ألغت هذه الاتفاقية كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي تم العمل بها في الاتفاقيتين السابقتين؛<sup>(2)</sup>

**المحور الثاني:** تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رسمة إضافية للمخاطر، وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛

**المحور الثالث :** أدخلت نسبة جديدة تقيس مؤشر الرساميل (Leverage Ratio) والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول؛

**المحور الرابع :** يوصي أساسا بإعتماد نظام يهدف إلى حث المصارف على ألا تربط عمليات الإقراض التي بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية بل يجب تنويع محفظتها المالية، ففي حالة النمو والازدهار تنشط المصارف بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فينتسبب في إطالة فترة هذا الركود؛

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي ، الإطار العالمي الجديد لتقوية تشريعات الرقابة المصرفية والاستقرار المالي، من الموقع:

<http://www.amf.org.ae/ar/content/high-level-meeting-emerging-framework-strengthen> , consulté le 13-06-2011

<sup>2</sup> جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية، من الموقع:

<http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088> , consulté le 03-06-2011.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

**المحور الخامس:** تناول مسألة السيولة نظرا لتزايد أهميتها لعمل النظام المالي خاصة بعد الأزمة المالية

العالمية، حيث أن لجنة بال تريد وضع معيار عالمي لها فتقترح نسبتين:

• **النسبة الأولى:** خاصة بالمدى القصير وتطلق عليها تسمية "نسبة تغطية السيولة" وتحسب

كالآتي:

الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك

نسبة تغطية السيولة =  $\frac{\text{حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لدى البنك}}{100 \times}$

حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لدى البنك

الهدف من هذه النسبة هو تمكين البنك من تلبية احتياجات السيولة ذاتيا خاصة في حال حدوث أزمة.

• **النسبة الثانية:** تستعمل لقياس السيولة البنوية في الأجل المتوسط والطويل، وهدفها الرئيسي أن

يمتلك المصرف مصادر تمويل مستقرة لتمويل مختلف أنشطته. (1)

### المطلب الثالث: علاقة الحكم الراشد بلجنة بال للرقابة المصرفية

#### 3-1 تعريف الحكم الراشد وفقا للجنة بال

تعرف لجنة بال للرقابة المصرفية الحكم الراشد على مستوى المصارف بأنها: "الطريقة التي يدير بها كلا

من مجلس الإدارة والإدارة العامة العمليات والنشاطات الأخرى"، وتتعكس أيضا في الطريقة التي تتبعها

البنوك في:

- وضع أهدافها بما في ذلك إنتاج الأرباح للمساهمين؛

- إدارة أعمالهم اليومية؛

- مراعاة مصالح أصحاب المصالح المعلومين (الموظفين، العملاء، الموردين والمجتمع)، وبالنظر إلى

الدور الفريد للمصارف في الاقتصاديات الدولية والمحلية وفي النظم المالية فإن سلطات الرقابة والدولة

تعتبران أيضا من أصحاب المصالح؛

<sup>1</sup>صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- ممارسة نشاطاتهم بطريقة آمنة وسليمة باحترام القوانين، التنظيمات واللوائح المعمول بها؛
- حماية مصالح المودعين.<sup>(1)</sup>

كما أعطت تعريفاً آخر للحكم الراشد في المصارف ورد في اتفاقية بال 2 وهو كالآتي:

" يعني الحكم الراشد بصفة عامة الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة و الحكومة... الخ) ، ومحاولة إزالة تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع ويضمن إدارة المصرف وخصوصاً إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.<sup>(2)</sup>

### 3-2 مبادئ الحكم الراشد وفقاً للجنة بال

أصدرت لجنة بال تقريراً عن تعزيز الحكم الراشد في المصارف عام 1999، تم إصدار نسخة معدلة منه عام 2005، وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان: Enhancing corporate governance for banking organization ، تتضمن مبادئ الحكم الراشد في المصارف والمتمثلة في:<sup>(3)</sup>

**المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم، وعلى دراية تامة بالحكم الراشد والقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون - أعضاء مجلس الإدارة - مسؤولين بشكل تام على إدارة المصرف، موقفه المالي، صياغة إستراتيجية العمل به، سياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح. كما يجب أن يبتعدوا بأنفسهم عن إتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه المصرف، ويقوموا بإعادة هيكلة للمجلس مما يشجع على زيادة الكفاءة.

كما تتضمن واجبات المجلس اختيار، مراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة المصرف، وأن يكون على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للمصرف التي يجب إتباعها. ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته، منها اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة الداخلية، تقوم الأخيرة بالتعاون مع مراقبي الحسابات، تراجع وتتسلم تقاريرهم وتأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات، القوانين والنظم. كما يشكل مجلس

<sup>1</sup> Comité de Bale sur le contrôle bancaire, (1999) , Renforcement de la gouvernance d'entreprise pour les organisations bancaires, Banque des Règlements Internationaux, Bale, Suisse, Septembre, p 03

<sup>2</sup> حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، (2011)، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، ط 1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص31 .

<sup>3</sup> Janet Holmes, Basel committee guidance on corporate governance for banks, Eurasian corporate governance <http://www.oecd.org/datoecd/6/18/39519554.ppt> , consulté le 21-03-2011 roundtable, p 03 .

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

الإدارة لجنة إدارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة، وغير ذلك من المخاطر. ولجنة الأجور المتكفلة بوضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسؤولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجية البنك.<sup>(1)</sup>

**المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وتقييم معايير العمل، أخذاً في الاعتبار حملة الأسهم والمودعين، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات والإستراتيجية الموضوعية للمصرف وتمنع الأنشطة، العلاقات والمواقف التي تضعف الحكم الراشد. والتي من أهمها: تعارض المصالح، مثل الإفراض للعاملين، المديرين أو حملة الأسهم وممن لهم السيطرة، أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة. ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة؛

**المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم، للإدارة العليا، للمديرين وللعاملين. وأن يضع هيكل إدارياً يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات؛

**المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسؤولون بالمصرف المهارات الضرورية لإدارة أعماله، وأن تتم أنشطة المصرف وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة ووفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية؛

**المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر بإستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام القانوني) بإعتبارها جوهرية للحكم الراشد في المصارف. وبغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء المصرف، والإدارة العليا له. ويجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة المصرف في الأجل الطويل. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي له في جميع جوانبه، وذلك كله من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المنطبقة، وأنهم يشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالمصرف المرتبطة بالإفصاح عن القوائم المالية؛

<sup>1</sup> محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

**المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة، أهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل، وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف المصرف في الأجل الطويل؛

**المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحكم الراشد الفعال والسليم، وتبعا لدليل لجنة بال عن الشفافية في المصارف، فإنه من الصعب للمساهمين، أصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية، ويحدث هذا ما إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية المصرف وأهدافه. ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا، خاصة للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع المصرف على الأنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية. ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض المصرف للمخاطر، أو عما إذا كان المصرف مسجلا في البورصة. ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تلك المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحكم الراشد في المصرف، ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين؛

**المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، ويمكن أن يتعرض المصرف لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يشغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها المصرف لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعته للخطر.

### 3-3 أثر تطبيق الحكم الراشد في المصارف

إن لتطبيق الحكم الراشد في المصارف عدة آثار إيجابية ترتبط بأدائه والمحافظة على أمواله وموجوداته، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي، والذي بدوره يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي كون أن القطاع المصرفي هو عامل مهم حيوي في النمو الاقتصادي. ويمكن اختصار هذه الآثار في العناصر التالية:

## الفصل الثاني: الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

- التزام المصارف بتطبيق قواعد الحكم الراشد يسهم في تشجيعها للمؤسسات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية، ويؤدي تطبيق المؤسسات لمبادئ الحكم الراشد إلى إنخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع المصارف والإقلال من التعثر؛<sup>(1)</sup>
- يساعد تبني قواعد الحكم الراشد في المصارف إلى زيادة فرص التمويل تخفيض تكلفة الاستثمار ويحافظ على استقرار سوق المال؛
- يعتبر الحكم الراشد نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف؛
- يساعد الحكم الراشد على تحسين إدارة المصرف وذلك عن طريق مساعدة مجلس الإدارة والمديرين على تطوير استراتيجيات سليمة له، والتأكد من ربط نظام الحوافز والمكافآت بمستوى الأداء المحقق مما يساعد على تحسين كفاءة أداء المصرف؛
- تطبيق مبدأ الشفافية في كل العمليات التي يقوم بها المصرف وكذا الإفصاح عن المعلومات المالية يساعد على الحد من الفساد؛
- التخلص من مشكلة سيطرة شخص أو أكثر من المديرين التنفيذيين على قرارات مجلس الإدارة والحد من تأثيرهم على التقارير المالية؛
- يساعد الحكم الراشد المصرف على تحقيق مؤشرات أداء بالمستوى المطلوب مما يجذب اهتمام العامة والعملاء لإيداع أموالهم في فيه.

<sup>1</sup>. محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص.19.

### خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال هذا الفصل لمختلف الجوانب الأساسية للحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية، وتم التوصل إلى أن تطبيق مبادئه يجني فوائد ومزايا مختلفة، منها تحقيق الشفافية، الدقة والوضوح في القوائم والمعلومات المالية التي تصدر عن هذه المؤسسات والمصارف، مما يعزز ثقة الأطراف ذات الصلة في المكانة الحقيقية للمؤسسة.

كما يساهم الحكم الراشد في تخفيف المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري الذي قد تتعرض له المؤسسة والمصرف على حد سواء.

وما تم استنتاجه هو أن تطبيق مبادئ الحكم الراشد في المصارف لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية، إلا أنه - وبحكم ما للمصرف من دور هام في الحياة الاقتصادية - يكتسي أهمية كبرى تميزه عن باقي المؤسسات، فوجود نظام مصرفي سليم ومعافى هو ما ينشده الحكم الراشد لتطوير وتحقيق النمو الاقتصادي. ويبقى السؤال المطروح في هذا المجال هو التالي:

**ما مدى تأثير تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمصارف على النمو الاقتصادي؟**

## تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي الهاجس الأساسي للحكومات المختلفة من جهة والأفراد من جهة أخرى. ليصبح بذلك من أهم إهتمامات الاقتصاديين في دراستهم للاقتصاد الكلي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد. والذي يتطلب مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من تحقيقه.

فصار بهذا -النمو الاقتصادي- محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول الإجابة على السؤال التالي: ما هي محددات النمو الاقتصادي؟ ولماذا تختلف البلدان عن بعضها البعض في معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل؟

في السياق التاريخي لتطور البحث في النمو الاقتصادي، فإن عقد الستينات ولغاية النصف الأول من عقد الثمانينات، شهد تراجعاً في هذا المجال، تاركاً لفرع التنمية الاقتصادية المجال كبديل فرضته - إلى حد ما - التطورات السياسية، لاسيما ظروف الحرب الباردة وتحرر أغلب بلدان العالم الثالث من نيران الاستعمار الغربي. ليعود الاهتمام بهذا الفرع العلمي خاصة بعد أبحاث كوزننتز Kuznets وغيره من مؤسسي وباحثي نظرية النمو الاقتصادي.

يرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية مثل الحكم الرشيد والنظام المالي، وبالتالي فإن تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد مرهون بمدى نجاعة تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في النظام المالي، الذي يعتبر القاعدة الأساسية لتمويل المشروعات المدرة لعوائد إيجابية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام. من خلال ما سبق يمكن تم تقسيم هذا الفصل لثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي، وخصص المبحث الثاني لنماذج النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فتعرض لعلاقة النمو الاقتصادي بالنظام المالي والحكم الرشيد.

## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر فهم النمو الاقتصادي وتطوره أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاديميين وصانعي القرار على حد سواء. وتوسى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو، جنبا إلى جنب مع أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية - وبخاصة في البلدان النامية- إلى حشد العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة.

من خلال ما سبق تم تقسيم في هذا المبحث لثلاثة مطالب، خصص المطلب الأول لمفهوم النمو الاقتصادية، وتناول المطلب الثاني مقاييس ومصادر النمو الاقتصادي، أما المطلب الثالث فتطرق للتنمية الاقتصادية.

## المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيرا في تحديدها لمفهوم النمو، وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل الوطني، كما تركز على تحليل النمو طويل الأجل على جانب العرض، وهو ما يفترض أن الطلب كاف لشراء الكميات التي يمكن عرضها في الاقتصاد. ويسمى هذا الافتراض بقانون ساي Say. فحسب هذا القانون فإن كل عرض يخلق الطلب المقابل له، وبالتالي فإن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في الاقتصاد. إن هذا التركيز على جانب العرض في أدبيات النمو الاقتصادي يأتي من إعتبار أن البحث في النمو يهتم بتزايد قابلية الاقتصاد على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا).

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم إبتداء من النظرية الكلاسيكية، وإستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمؤسسات الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال. حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، فقد إتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي PIB *Produit intérieur brut*، أو الدخل الوطني الإجمالي RNB *Revenu National* ويؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.<sup>(1)</sup> وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، (2000)، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية، مصر، ص51 .

الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه الزيادة المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،<sup>(1)</sup> وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

1. الزيادة مضطربة: وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نمو اقتصاديا.
2. الزيادة حقيقية وليست نقدية: وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم.

وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتمدة. وعليه فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الاسمي} - \text{معدل التضخم.}$$

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

لكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي، بإعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان. وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتا، أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض، بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي للأفراد.<sup>(2)</sup>

ويذهب جوزيف شومبيتر<sup>(3)</sup> Joseph Schumpeter للقول "النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار".<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> مايكل ايدجمان، (1999)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 455.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2002)، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 11.

<sup>3</sup> جوزيف شومبيتر: ولد سنة 1883، في نفس السنة التي ولد فيها كيتو وتوفي فيها كارل ماركس، حصل على الدكتوراه عام 1906 ثم نشر أول عمل له سنة 1908 تحت عنوان: "Théorie de l'évolution économique Nature et contenu principal de la théorie économique" سنة 1911، ثم "Le cycle de affaires" سنة 1939 ثم " Histoire de l'analyse économique "، سنة 1954. أهم أفكاره هي تلك التي تتعلق بدور المنظم في النمو.

<sup>4</sup> عبد الله الصعيدي، (2004)، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، الإمارات العربية، ص 281.

## الفصل الثالث: النمو الاقتصادي، النظام المالي والحكم الراشد

وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية وبطيئة على المدى الطويل، نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار، غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك. وذهب Schumpeter إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياساً أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.

ويعرف سيمون كوزنتس<sup>(1)</sup> **S.Kuznets** النمو الاقتصادي للدولة " بأنه الزيادة في قدرة

الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.<sup>(2)</sup> ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

- إستمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي؛
- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لإستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كاف؛
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية. فالإبتكارات التكنولوجية بدون إبتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وكان نيكولاس كالدور **Nicolas Kaldor** قد لخص سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى

النمو المستمر في الآتي:<sup>(3)</sup>

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريباً عبر فترات طويلة من الزمن؛
- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريباً يزيد على معدل نمو العمل؛
- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال الناتج لا يبين أي اتجاه؛
- معدل (الربح/رأس المال) إتجاه أفقي؛
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيراً معتبراً من بلد لآخر.

<sup>1</sup> ولد سيمون كوزنتس سنة 1901 وتوفي سنة 1985 ، عمل في دراسة التحليل الكمي المقارن للنمو الاقتصادي، ومن أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي " الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم " سنة 1967 ، " النمو الاقتصادي الحديث " سنة 1966 ، " النمو الاقتصادي للأمم " سنة 1971 .  
<sup>2</sup> ميشيل تودارو، (2006)، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص175.

<sup>3</sup> روبرت صولو، (2003)، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 44 .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) ونوعيتها المعروضة في الاقتصاد من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تمت الإشارة هنا إلى المسألة النوعية لكي تعكس القدرة التنافسية لكل سلعة أو خدمة معروضة في الاقتصاد، وتبدو أهمية هذه الإشارة في إطار الإنتاج الخدمي (التعليم والصحة والخدمات الحكومية ... ) حيث تعتبر مخرجات الجهاز الإنتاجي الخدمي مدخلات (عوامل إنتاج) في الجهاز الإنتاجي السلعي إلى حد كبير ولاسيما قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة.

وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو التغيير في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بحيث أن هذا التغيير يمكن أن يكون موجبا أو سالبا، وبالتالي فإن المصطلح الأكثر إستعمالا هو النمو الاقتصادي المستقر، والذي يعني أن يكون معدل النمو الاقتصادي ثابتا أو يزداد باستمرار.

### المطلب الثاني: مقاييس ومصادر النمو الاقتصادي

#### 1-2 مقاييس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB يبقى المؤشر الأكثر إنتشارا في قياسه. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة -عادة سنة واحدة-<sup>(1)</sup>. بإستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة. يعتمد هذا التعريف على عناصر التمييز الآتية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي PIB، وهي:

- إحتساب كافة السلع الملموسة (كالأغذية، الملابس، الأثاث والأدوية) والخدمات غير الملموسة أوغير المادية (كالتعليم، الصحة، الأمن، النقل والاتصالات)؛
- حصر السلع والخدمات المحسوبة بالمنتجات النهائية فتهمل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام، شبه خام، شبه مصنوعة أو تامة الصنع، وذلك تلافيا للازدواجية أو التكرار في الحسابات الوطنية (مثل عدم إحتساب زيت الزيتون المباع لصناعة الصابون لأن قيمة هذا الزيت تحتسب ضمن قيمة الصابون الذي هو المنتج النهائي)؛

<sup>1</sup> بربيش السعيد، (2007)، الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم، الجزائر، ص 62.

- إعتداد القيمة السوقية (الحقيقية) للنتاج المحلي الإجمالي حسب الهدف من إعداد الحقائق. حيث يمكن أن يحتسب هذا الناتج بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة (أو من خلال مخفضات القيم)، ولا شك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السوقية؛
- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنشاطات مقيمي وحكومات البلد أو الإقليم المعين. فمثلا عندما يعمل شخص غير جزائري في الجزائر بشكل مؤقت فإنه سوف ينتج جزءا من الناتج الجزائري . وهكذا عندما يملك هذا الشخص معملا في فرنسا فإن إنتاج هذا المعمل يكون جزءا من الناتج الجزائري؛
- إن الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة. وبفقد هذا التحديد الزمني في حصر السلع والخدمات المنتجة الخاضعة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي، حيث تهمل السلع المستعملة والتي أنتجت في فترة سابقة لفترة الاحتساب الحالي؛
- إن الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والمباعة على حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة إجتماعيا وبالتالي تهمل النشاطات غير المشروعة أو التي هي ضمن ما يعرف بالاقتصاد الخفي أو السوق السوداء وكذلك أنشطة القطاع غير المنظم؛
- يهتم الناتج المحلي الإجمالي بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل، فتهمل عند احتسابه، المنتجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق.

وتستخدم بعض الأدبيات والدراسات التطبيقية مؤشر الناتج الوطني الإجمالي PNB Produit national brut. ويختلف PNB عن مؤشر PIB بأن الأول يتضمن صافي الدخل المتأتية من الاستثمارات الأجنبية. على سبيل المثال، تفضل الولايات المتحدة استخدام مؤشر الناتج الوطني الإجمالي بسبب ضخامة عوائد الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتأثيرها في الاقتصاد الوطني الأمريكي.

إن الناتج الوطني الإجمالي PNB يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد خلال فترة زمنية معينة، سنة عادة، باستخدام الموارد المملوكة محليا. وبذلك يختلف عن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي PIB أن الأخير يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من المواد الموجودة محليا. فمثلا، إن إنتاج مصنع فرنسي في الجزائر يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، ولكنه يدخل في حسابات الناتج الوطني الإجمالي الفرنسي. وقيمة إنتاج عامل جزائري في مصنع فرنسي تدخل في الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا وفي الناتج الوطني الإجمالي الجزائري. إن معظم الإحصائيات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات لأنه يعبر بصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادي في بلد ما، بغض النظر عن جنسية من يقومون بذلك النشاط، مع العلم أن الناتج الوطني الإجمالي هو ما يبقى في النهاية بأيدي مواطني ذلك البلد.

لقد إستخدم بعض الاقتصاديين، ومنهم كوزانتس Kuzantes مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتمييز الاقتصادات المتقدمة -الغنية- عن الاقتصادات المتخلفة -الفقيرة-، ووجد بأن الحد الفاصل بينهما يتجسد في الاقتصادات متوسطة الدخل والتي يقع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند حدود 500 دولار أمريكي. (1) وبذلك أمكن الاعتماد على هذا المؤشر من أجل تحديد حجم التفاوت أو الفجوة الداخلية بين الاقتصادات المختلفة.

وبفرض دراسة التفاوت الداخلي على مستوى الفئات الاجتماعية، فإنه يمكن بيان الحقائق المتعلقة بتوزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الأجر، الرواتب والحوافز، من جهة والفوائد الاقتصادية - الفوائد، الإيجارات والأرباح- من جهة ثانية. وكلما إزدادت نسبة مساهمة الدخل الأولى في القيمة المضافة الكلية للاقتصاد فإن ذلك يؤكد على وجود سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المحدودة والمنخفضة. بينما في المقابل، كلما إتجه التوزيع لصالح الفوائد والإيجارات والأرباح فإن السياسة التوزيعية تعمل على دعم أصحاب الدخل العالية وغير المحدودة . ولاشك أن السياسة الأولى ستنتج زيادة الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار غير أن السياسة الثانية تؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي.(2)

### 2-2 مصادر النمو الاقتصادي

لقد كان إهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية. فأصبح الإهتمام بالنمو طريقة حياة، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي. وتختلف دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثير من الوجوه، شأنها في ذلك شأن الدول الغنية، فبعضها يحقق معدلات نمو مرتفعة والبعض الآخر متوسطة، وآخر يستمر في الركود. لذلك يصبح من المفيد معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، مع أن ذلك أمر صعب، إذ من الواضح أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن ذلك. فاليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتستورد كل احتياجاتها الصناعية من الطاقة، وهونغ كونغ ليس لديها موارد خام وقليل جدا من التربة الخصبة، ولا توجد لديها مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فهما تصنفان في درجات متقدمة من حيث النمو والتنمية. وعلى النقيض من ذلك، هناك دول غنية بالموارد إلا أنها فقيرة. وهو ما يعني أن الموارد تعتبر عديمة الجدوى بدون التنظيم والمهارات ورأس المال اللازم لتطويرها.

<sup>1</sup> Kuzantes, (1996), Underdevelopment Countries and the Pre-industrial Phase in Advanced Countries in; A.N. A grawala and S.P. Sigh, Economics of Underdevelopment, OUP, London , p 4 . مع ترجمة وبتصرف

<sup>2</sup> . هوشيار معروف، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص 15.

ومع كل ما سبق، فإنه ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضا منها، وأهمها: (1)

### 2-2-1 الاستثمار في رأس المال المادي والبشري

يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الشخص الإنتاجية، فالفلاحون الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعة مساحات أوسع عما كان يزرعه أجدادهم . وقد إعتبر "آدم سميث" توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكدته دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان، فخلال الفترة (1960-2000) تراكم رأس المال لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان ( 50 - 90%) المادي أو رأس المال البشري، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا . فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة. (2) وقد مكن توفر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

### 2-2-2 التقدم التكنولوجي

إذ لم يعد خافيا على أحد ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح. إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج بإستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية. وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبيترتي. ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير. فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا. (3) ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.

<sup>1</sup> جيمس جواتيني و ريتشارد سترو، (1999)، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، السعودية، ص585 .

<sup>2</sup> البنك الدولي، (2005)، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع: تقرير عن التنمية في العالم 2005 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ص28، 30.

<sup>3</sup> أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجو مرد، (2002)، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص430.

ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول جميع الدول.

### 3-2-2 النمو السكاني

يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على إستيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.<sup>(1)</sup>

### 4-2-2 التنظيم الاقتصادي الكفاء

إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة إستخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي إستخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

## المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية

### 1-3 تعريف التنمية الاقتصادية

إذا كان النمو هو التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد، بما في ذلك الموارد، النمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، فإن هذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات على المستوى الهيكلي الاقتصادي حتى تضمن إستمراره. لقد أستخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد

<sup>1</sup> ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص17

في نوعية الحياة لكل أفراد. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجة المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال.<sup>(1)</sup>

ويذهب فونسوا بيرو F perroux إلى أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو - الذي هو ضروري للتنمية- المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان. تجذر الإشارة هنا إلى وجوب التفرقة بين مفهومي النمو والتنمية، إذ أن النمو الاقتصادي، الذي يعطي فكرة عن زيادة النشاط الاقتصادي دون أن يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، فوجود النمو لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.

ومن جملة الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية:<sup>(2)</sup>

- تغيرات في التركيبة السكانية من حيث الحجم، السن، إعادة توزيع الدخل وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية؛
- تغيرات في الهيكل الاقتصادي (إكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، إستعمال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات).

لقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة، ولقد أدى ذلك إلى انتشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة. فبات من الضروري ربط التنمية الاقتصادية بالحفاظ على البيئة فظهر مصطلح جديد يسمى "التنمية المستدامة".

### 3-2 تعريف التنمية المستدامة

لم تعد التنمية اليوم أرقاما ومؤشرات إقتصادية، إنما تغيرات إجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات. فبعد ظهور مصطلحات ومفاهيم للتنمية كالتنمية الاقتصادية، التنمية البشرية ظهر في الأونة الأخيرة مسار أو أسلوب جديد للتنمية وهو ما يسمى بالتنمية المستدامة. وعليه يمكن

<sup>1</sup> باتر محمد علي ورم، (2003)، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية، عمان، الأردن، ص 140.  
مع . p7، Bernard Bret ، (2002)، Le tiers monde, croissance développement inégalité, Collection Histegre . France.  
ترجمة و بتصرف

تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمين تنمية اقتصادية تفي بإحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من إستيفاء حاجياتهم.<sup>(1)</sup>

تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "إستخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

وبالتالي فهي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

وبالتالي فهي عملية تطوير الأرض، المدن، المجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.<sup>(2)</sup>

وبالتالي يمكن استنتاج ما يلي:

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد؛
  - أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛
  - أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.
- وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> صلاح محمود الحجار، (2003)، السحابة، الدخانة، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، ص14.

<sup>2</sup> [www.wikipedia.org/wiki/التنمية\\_المستدامة](http://www.wikipedia.org/wiki/التنمية_المستدامة)

<sup>3</sup> دجلاس موسشيت، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، دار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص 167.

### 3-3 مؤشرات التنمية المستدامة

#### 3-3-1 مؤشرات الاقتصادية<sup>(1)</sup>

- **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة** : يمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:
  - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة؛
  - حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عنه بنسبة مئوية؛
  - صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات: يبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.
- **تغيير أنماط الاستهلاك**: يمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.
- **الموارد والآليات المالية** : يتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:
  - رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
  - مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
  - صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

#### 3-3-2 المؤشرات الاجتماعية<sup>(2)</sup>

- **مكافحة الفقر**: يمكن رصد التقدم المحرز من خلال:
  - **معدل البطالة**: هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.
  - **مؤشر الفقر البشري**: بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)، المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).

<sup>1</sup>: تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة نيويورك 2005 ص ص: 6، 8. متاح على: <http://www.uobabylon.edu.iq/sustainability/files>

<sup>2</sup> نفس المرجع.

- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني: يعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.
- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة: يقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقاس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.
- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب: يقاس من خلال:
  - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين؛
  - المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.
- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: يقاس من خلال:
  - متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
  - عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.
- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: تقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة التوسع الحضري.

### 3-4 الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

يرى بعض الاقتصاديين أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركيز نظريات النمو على التوازن بين الاستثمار والادخار، في حين تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكثيفهما معاً. وهذا الفرق رغم كونه لا يشكل تمييزاً علمياً إلا أنه يفيد في كونه تمييزاً للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسمالية أو اشتراكية، وعلى ذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات تتناول الأولى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة لتتجهم الأخرى بظروف التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة.

والجدول التالي يبين أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية

الجدول رقم 07 : الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو	التنمية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السرعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود الى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي.	يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية الاقتصادية والحضارية.	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة، ويشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.

المصدر: طلعت السروجي، (2002)، التنمية الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ص 51.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا على يد مجموعة من الاقتصاديين بإختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم، إنطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ممثلتا ب Robert و David Ricard و Adem Smith و Malthus، تلتها بعد ذلك بعض المحاولات الجريئة الأخرى التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع، وأول هذه النماذج قدمت من طرف Ramsey 1928 و Young 1928 و Shumpeter 1943، بالإضافة إلى كل من Haroud 1939 و Domar 1947. وفي ظل الانتقادات الموجهة لهذه النظريات وخاصة النموذجين الأخيرين ظهر نموذجا أكثر تحليلا مقدما من طرف الباحث النيوكلاسيكي "R. Solow" سنة 1956 كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى والفقير وقد ساهم هؤلاء الكتاب جميعهم في تكوين الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي، وإن لم يكن كافيا فهو مهم، فقد جاءت بعدة أفكار أساسية أهمها: التوازن الحركي، المنافسة التامة، التحليل وفق العائد المتناقص، التراكمات الرأس مالية، دراسة العلاقة بين الدخل الفردي والنمو السكاني... هذه النظريات طورت فيما بعد بشكل أفضل وعلى نطاق واسع انطلاقا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وهي التي تسمى الآن بـ

"نظريات" النمو الداخلي "وكانت أول وأهم المساهمات فيها مقدمة من طرف الاقتصادي Romer سنة 1986 ونموذجه لسنة 1990 و Baro و Robilo... الخ.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا المبحث لثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول نظريات النمو عند الكلاسيك والنيوكلاسيك، وخصص المطلب الثاني لنماذج النمو الكينزية، أما المطلب الثالث فتناول نموذج سولو ونماذج النمو الداخلي.

### المطلب الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك والنيوكلاسيك

لنظرية النمو الاقتصادي تاريخ طويل يمتد على الأقل إلى دافيد هيوم " Hume David " (1711-1776) أستاذ آدم سميث Adam Smith . وقد بدأ روستو تأريخه لنظرية النمو الاقتصادي منذ هيوم وسميث مروراً بـ "توماس مالتوس Robert Malthus"، "دافيد ريكاردو David Ricardo" و"جون ستيوارت ميل J S Mill" من خلال إسهاماتهم في نظرية النمو الاقتصادي.

#### 1-1 نظرية النمو عند الكلاسيك

##### 1-1-1 تحليل آدم سميث Adam Smith

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية"، كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم Adam Smith مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، والذي نشر عام 1776، وترجم إلى عشرات اللغات. يوضح Adam Smith أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساساً من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح... وهكذا.

ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتسارع الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح ونقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية إنكماشية).<sup>(1)</sup>

### 1-1-2 نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo

إعتبر **Ricardo** الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفوعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بإرتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق إرتفاع حصة الأرباح، فيخفض معدل نموها التي من المفروض أن يعاد استثمارها، فيخفض التراكم الرأسمالي لإعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللإقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لـ "Smith" و "Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام إقتصادي - إجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.<sup>(2)</sup>

### 1-1-3 تحليل توماس مالتس Robert Malthus

ركز **Malthus** على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن إدخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي إختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فيخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي

<sup>1</sup> عيلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ص 31. عبر الموقع الإلكتروني:

[www.faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040](http://www.faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040). Consulte le 20/01/2014.

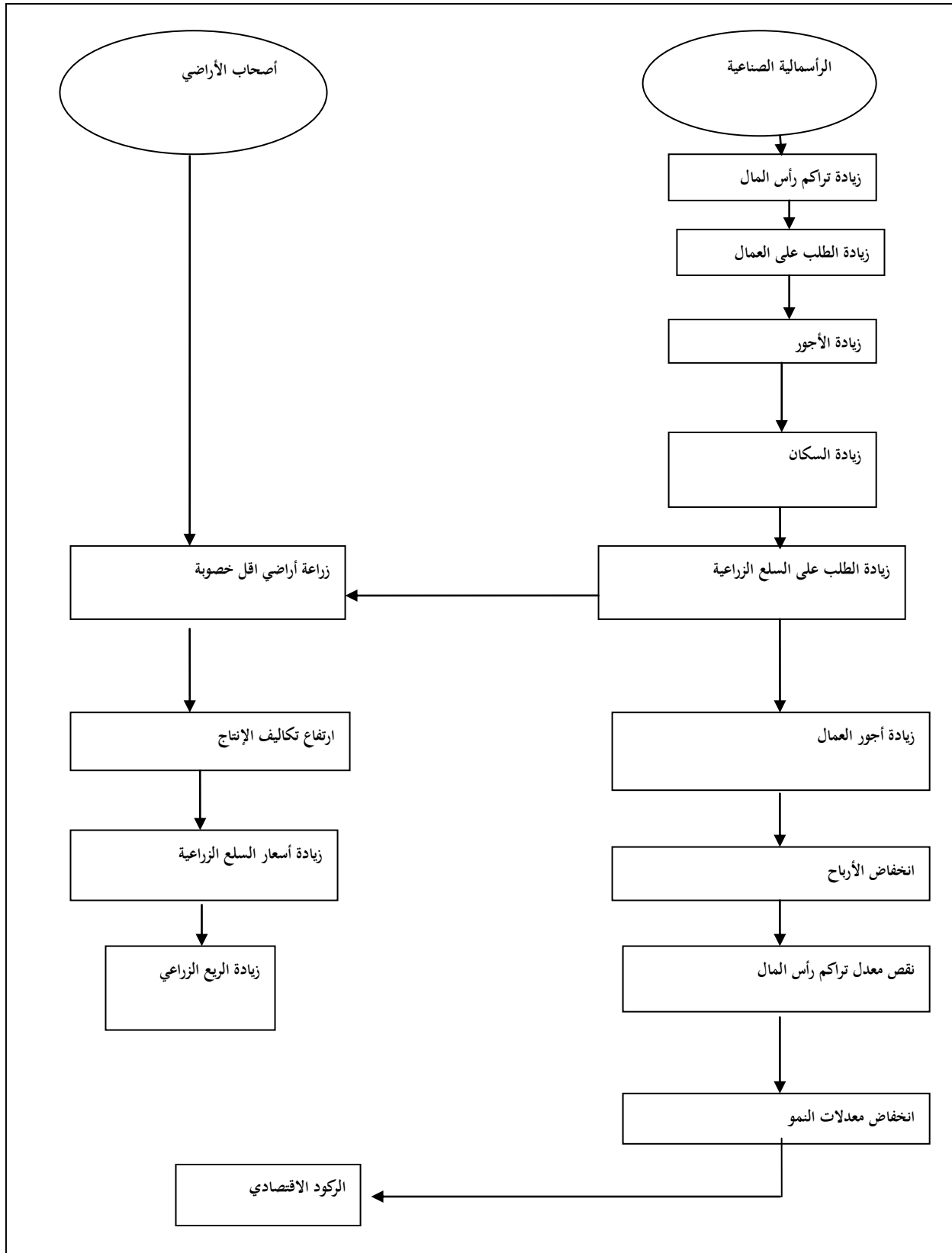
<sup>2</sup> محمد صالح تركي القرشي، (2010)، علم اقتصاد التنمية، ط1، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 79-81.

إلى حدوث المجاعات لتتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد ستؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي. إن تحليلات Malthus لم تصدق على كافة دول العالم بإستثناء بعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.<sup>(1)</sup>

---

<sup>1</sup> مدحت القرشي، (2007)، التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، الأردن، ص - 59 - 60.

الشكل رقم (10): مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الاقتصادي الكلاسيكي



المصدر: رمزي زكي، (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة علم المعارف، الكويت، العدد 226، ص 195.

## 1-2 نظرية النمو عند النيوكلاسيك

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر بمساهمات أبرز إقتصاديها " ألفريد مارشال A. Marshall"، "فيكسل K . Wicksell" و " كلارك J. Clark" قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:<sup>(1)</sup>

1. أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة ب"الوفورات الخارجية" كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
  2. أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا).
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
  - فيما يخص رأس المال إعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات . يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا . وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها . وينادي النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع؛
  - أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار .
- ويصف Marshall النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا . وقد إستعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يرى النيوكلاسيك أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

3. أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي لصالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات، من أهمها:<sup>(1)</sup>

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو، متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية ، الثقافية والسياسية؛
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- الإهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لايسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

### المطلب الثاني: نماذج النمو الكينزية

إن مسألة "عدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية " كانت القضية الأساسية التي شغلت "جون مينارد

كينز John Maynard Keynes"، وقد إهتم "كينز" بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير

فقط، بعكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين إنصب تحليلهم على الأجل الطويل. وقد أدت ثلاثة عوامل

ب"الكينزيين" لتوسيع مجال إهتمامهم بقضية النمو الاقتصادي من الأجل القصير إلى الأجل الطويل:<sup>(2)</sup>

- الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما الأزمة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي خلال العامين 1948 - 1949، والتي لم تحل إلا بإندلاع الحرب الكورية 1950 - 1954، والتي ترافقت بزيادة الإنفاق الحكومي على التسليح والحرب؛
- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا ليشمل ثلث البشرية تقريبا، ومقدرة هذا النظام في حل المشكلات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وفي تطوير القوى المنتجة وزيادة مستوى المعيشة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهو ما مثل تحديا كبيرا للنظام الرأسمالي؛
- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الإستقلال.

<sup>1</sup> عيلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 35.  
<sup>2</sup> رمزي زكي، ( 1997 ) ، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص 34 - 347.

نتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت بإسم مرحلة النماذج "الكينزية". وكان الجديد في هذه النماذج يتمثل في إعطاء البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية. وفي الوقت الذي حلل Keynes دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل، فإن "الكينزيين" الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى حالة التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، وبعد إتمام هذه المهمة كان السؤال هو لماذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل؟

لقد عرفت الأدبيات "الكينزية" ثلاثة نماذج للنمو هي: نموذج "هارود ودومار Harrod-Doma"، "نموذج كالدور Kaldor" ونموذج "جوان روبنسون Joan Robinson".

## 1-2 نموذج هارود و دومار Harrod-Domar

يعد نموذج "Harrod-Domar" للنمو من أسهل وأكثر النماذج إتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط بإسمي الاقتصاديين البريطاني "R Harrod" والأمريكي "I Domar". يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي إقتصاد وطني، ويبين أهمية الإدخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.<sup>(1)</sup>

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج الوطني Y لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال Capital-Output Ratio ونرمز له بالرمز v. حيث  $v = k/Y$ . يقوم نموذج "Harrod-Domar" على الفرضيات التالية:

- أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني.

$$S = s * Y \dots\dots 1$$

- أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل،

$$I = \Delta y \dots\dots 2$$

وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها.

- أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوماً على المعجل

<sup>1</sup> علة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره. ص 41.

$$3 \dots \Delta K = k \Delta Y$$

- أن هناك تطابقاً بين الاستثمار المحقق والادخار المحقق بإعتبار أن ذلك شرطاً توازانياً، وأنه إذا إختل هذا التطابق فلا بد أن يطرأ إختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار)، أو البطالة والركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

$$4 \dots S = I$$

من المعادلات 1، 2 و 3 تبين أن

$$5 \dots I = \Delta K = k \Delta Y$$

أو بإختصار

$$6 \dots s Y = k \Delta Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على  $Y$  ثم على  $K$  نحصل على التالي:

$$7 \dots S/K = \Delta Y / Y = g$$

بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج الوطني، ونرمز له بالرمز (g) والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار (طردياً) ومعامل رأس المال (عكسياً). وعلى ذلك فإن نموذج "Harrod-Domar" يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو. وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج "Harrod-Domar" للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، ويعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة. أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

لو فرض وكانت قيمة الاستثمار في مصانع جديدة تبلغ 50 ألف دينار وأنه بإمكان هذه الاستثمارات أن تزيد من ناتج الشركة بمقدار 10 آلاف دينار سنوياً ولعدة سنوات مستقبلاً، فإن نسبة رأس المال إلى الناتج في هذه الحالة تساوي 1.5. ويطلق الاقتصاديون مصطلح معامل رأس المال الحدي على هذه النسبة تمييزاً له عن معامل رأس المال السابق، حيث يعكس معامل رأس المال الحدي تأثير الوحدات الإضافية من رأس المال على الناتج، في حين يبين معامل رأس المال (g) تأثير الرصيد الكلي لرأس المال على الناتج الوطني. ينتقد هذا النموذج لكونه قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الإنطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة "Marshall"

الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يعرف إختلافا كبيرا، وما إنطبق عليها قد لاينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن إستخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار. فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج "Harrod-Domar" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للإدخار ومن ثم للاستثمار من دخلها الوطني المنخفض أساسا، والذي يكفي بالكاد لسد إحتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها.<sup>(1)</sup>

### 2-2 نموذج كالدور Kaldor<sup>(2)</sup>

شكلت أفكار "كالدور" إضافة إلى "رينسون Joan Robinson" ما أصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد الكينزية. وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجه الحدية. كما تخلو من أفكارهم التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي. كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال والميل للإدخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو.

وقد إنطلق "Kaldor" من مقولة أساسية مفادها أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وهذا الأخير يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للإدخار. ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية، وهي ذات الدخل الأعلى، لها ميل مرتفع للإدخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للإدخار منخفضا، فإن شكل توزيع الدخل، يحدد في النهاية معدل النمو. وبذلك، فإن نقطة البداية عند "Kaldor" هي الإرتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل الوطني من ناحية أخرى. إن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان (وقد كان كالدور في ذلك متأثرا بالفكر الكلاسيكي)، حيث أن معدل التراكم الذي يحدد في النهاية معدل النمو، يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل الوطني. وبناء على هذا إنطلق "كالدور" بتحليل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادرا على إستعادة توازنه وإستقراره، وبشكل تلقائي.

مما يؤخذ على نموذج "Kaldor"، إفتراضه ثبات معدل الادخار عبر الزمن وتجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في تحسين معدلات النمو. إضافة إلى تجاهله الحركات الدورية التي تطرأ على النظام الاقتصادي. وأخيرا، إفتراضه لتحرك الأسعار والأجور في حالات عدم الإستقرار الاقتصادي علما بأن هذه التحركات لا تحدث إلا عرضا.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 46.

<sup>2</sup> عماد الدين احمد المصباح، (2008)، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970 - 2004)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، ص2.

## 3-2 نموذج جوان رينسون Joan Robinson

تصنف "Robinson" ضمن ما يسمى بـ"اليسار الكينزي" وتتميز آراؤها بالطابع التقدمي إلى حد كبير. وتتعلق "رينسون" في نموذجها من الفروض التالية:<sup>(1)</sup>

- يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعين ينتج أحدهما سلع الاستهلاك وينتج الآخر السلع الرأسمالية؛
- ثبات مستوى الفن التكنولوجي المستخدم عبر الزمن، وبالتالي إفتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج؛

- أن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج) هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في

تحقيق النمو.

تتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالي، في غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور القدرة الشرائية للسكان، من خلال التحليل الموسع الذي أجرته في نموذجها عن العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك، والقطاع المنتج لسلع الاستثمار. توصلت إلى أنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار، فإن عملية إعادة الإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الاقتصادي، تكون أمراً ممكناً، من الناحية النظرية فقط، على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي. ولكن تخفيض معدل الأجر الحقيقي لا يلبث أن يؤدي إلى تخفيض الطلب الإستهلاكي، الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم (أي إنتاج وسائل الإنتاج). ومن هنا ينخفض معدل الربح ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال وتظهر البطالة.

أما في حال سادت المنافسة فإنه من الممكن التغلب على تناقضات إعادة الإنتاج الموسع بسبب اتجاه الأجور للزيادة مع تزايد إنتاجية العمل. وبهذا الشكل لن توجد تناقضات داخلية في النظام الاقتصادي.

إن النتيجة الحاسمة في تحليل "Robinson" تتمثل في ضرورة الارتفاع بمستوى الأجور بالتوازي مع تحسن الإنتاجية، لأن ذلك يفضي إلى استخدام تكنولوجيا أقل كثافة من حيث العمل وأكثر كثافة رأسمالية، وهو أمر مريح لرجال الأعمال. وهي تلتقي مع "keynes" من حيث ضرورة الارتفاع بالطلب الكلي حتى يمكن

المحافظة على مستويات التشغيل، الإنتاج وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. وبينما يقترح keynes تطبيق مجموعة من السياسات المالية والنقدية لضمان تحقيق هذا الهدف، فإن Robinson تؤكد على إعادة توزيع الدخل كمدخل لتلافي أزمات الركود والبطالة. وبذلك فقد اعتبرت من رواد نظرية إعادة توزيع الدخل الوطني.

<sup>1</sup> عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 34.

## المطلب الثالث: نموذج سولو للنمو الاقتصادي ونماذج النمو الداخلي

### 1-3 نموذج سولو للنمو الاقتصادي Model Solow

يعاني نموذج "Harrod- Domar" من عدم إستقرار النمو المتوازن. بمعنى - وحسب ما هو معروف عن هذا النموذج- أن معدل النمو يقع على حافة سكين، وهي تعني أن أي إنحراف عن مسار معدل النمو المحدد وفق نموذج "Harrod-Domar"، سيؤدي إلى إنحرافات طويلة الأجل وكبيرة عن المسار الصحيح. وقد أخذ هذه النتيجة بعين الاعتبار كل من "روبرت سولو Robert Solow" و"سوان" Trevow Swan ولاحقا "جيمس ميدي James Meade". حيث إفترضوا أن معدل رأس المال-الناتج في نموذج "Harrod- Domar" ليس متغيرا خارجيا. وفي الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجا يعتبر أن معدل رأس المال-الناتج  $v$  ما هو إلا عبارة عن معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي  $n$ .

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:<sup>(1)</sup>

- الإنتاج دالة لعنصري العمل و رأس المال  $y = f(K, L)$
- الإنتاجية الحدية أكبر من الصفر  $f' > 0$
- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية اقل من الصفر  $f'' < 0$
- العمل ينمو بنسبة ثابتة  $(n)$

كما يفترض "Solow" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب  $s$  لنسبة لادخار، فإن

$$\frac{dk(t)}{dt} = syt$$

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $n$ ، بالإضافة إلى أن سوق العمال في توازن على المدى

$$\frac{df(t)}{dt} = nLt$$

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل  $At$  بزيادة آسية  $e^{At}$ ، فإن الزيادة الحدية من رأس المال

تكون كالآتي:<sup>(2)</sup>

$$\frac{dkt}{dt} = sf(kt) - (nf\lambda)kt$$

### 1-1-3 عرض النموذج

- دالة الإنتاج : تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج  $(y)$ ، رأس المال  $(k)$ ، العمل

$(L)$ ، ومردودية العمل  $(A)$ . إذا تدخلت هذه العوامل في دالة الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup>Ulnich Kohli , (1999) , Analyse macroeconomie, DeBoeck, Bruxelles , Belgique, p418. مع ترجمة و بتصرف

<sup>2</sup> Robert ,Barro et Xavier Sala -I-Martin , ( 1996) , La croissance économique ,traduit par Fabroce Magrolle , édition Ed science international, France, p29. مع ترجمة و بتصرف.

$$y = f(Kt, Lt, At)$$

حيث  $t$  تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، ويتغير الإنتاج في الزمن وفقا لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها، وذلك بواسطة كميات معطاة من رأس المال والعمل، والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة. أما الجداء  $AL$  يعبر عن العمل الفعلي ويطلق على  $A$  بالتقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، إذ يجب أن تكون النسبة  $K/L$  ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل بناء على المعطيات التجريدية.<sup>(1)</sup> كذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال تؤولان إلى الصفر إذا ما آل عنصر المال ورأس المال (على التوالي) إلى ما لانهاية، وتؤولان إلى ما لانهاية إذا آل عنصر العمل ورأس المال (على التوالي) إلى الصفر. أي:

$$\lim_{K \rightarrow \infty} f(K, \cdot) = \lim_{L \rightarrow \infty} f(\cdot, L) = 0$$

$$\lim_{K \rightarrow 0} f(K, \cdot) = \lim_{L \rightarrow 0} f(\cdot, L) = 0$$

يفترض نموذج "Solow" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب  $S$  لنسبة الادخار، فإن

$$\frac{dK(t)}{dt} = sy(t)$$

الزيادة في رأس المال تكتب كما يلي:  $sy(t)$  ، إضافة إلى أن سوق العمل هو في توازن في

المدى الطويل. وعليه فإن المتغيرة  $L$  تمثل كل من العرض والطلب، ويمكن كتابتها

$$\frac{dL(t)}{dt} = nL(t)$$

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في  $A(t)$  بزيادة أسية  $ea$  فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالي:

$$\frac{dK(t)}{dt} = sf(K(t)) - (n + \lambda)K(t) \dots\dots\dots 1$$

ومنه فإن نمط النمو النظامي يعرف بالقيمة \*  $K$  حيث

$$sf(K^*) = (h + \lambda)K^*$$

<sup>1</sup> David Romer, (1997), Macroéconomie approfondie, édition Ed science international, France, p8-9. مع ترجمة وبتصرف

فكون بصد الحالة النظامية عندما تنمو عدة متغيرات بمعدل ثابت (أي:  $dKt/dt=0$ )

### 3-1-2 القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال<sup>(1)</sup>

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، حيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم  $h$  و  $\lambda$  معطاة، يرجو قيمة واحدة  $K^* > 0$  توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل إيداع  $S$ ، وإذا رمزنا لها ب  $K^*(S)$  مع  $d K^*(s)=0$ ، وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو:

$$C^*=(1-s)+( K^*(S))$$

مما سبق يمكن إخراج معدل إيداع القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:

$$Cor = f(Kor) - (h + \lambda)Kor$$

حيث  $Kor$  تمثل قيمة  $K^*$  التي ترافق القيمة العظمى لـ  $C^*$ .

وإذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة العظمة المستهلكة هي  $Cor$ .

### 3-1-3 نتائج نموذج سولو

من خلال هذا النموذج يمكن إستخلاص ما يلي: (فيما يتعلق بالتوازن على المدى الطويل)

- نسبة رأس المال إلى العمل: الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمّر بالمقدار  $\lambda$ ؛
- المتغيرات على المستوى (رأس المال، الإنتاج والاستهلاك) تنمو بمعدل  $h+\lambda$ ؛
- معدل الأجر  $e^{\lambda t} (f(K^*) - K^* f'(K^*))$  ينمو بمعدل  $\lambda$ ؛
- مردودية رأس المال تساوي  $f'(K^*)$  وهي ثابتة.

بالإضافة إلى أن معدل النمو طويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة ديناميكية الإنتقال (Dynamique de transition)، أي كيفية إقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من حالته النظامية، أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر، حيث بقسمة المعادلة 1 على  $K$  نحصل على معدل نمو نمو رأس المال  $gk$ :

$$Gk=(dk(t)/dt)/k= (s.(f[k(t)]/k)- (n-\lambda))\dots\dots\dots 2$$

ومنه فإنه لما تكون  $K$  مرتفعة نسبياً، فإن الانتاجية المتوسطة لرأس المال  $f(k)/k$  تكون نسبياً منخفضة، غير أن  $s.f(k(t))$  نسبياً مرتفعة، والاستثمار الخام لوحده رأس المال  $gk$ ، وبالتالي فإن معدل النمو  $n+\lambda$

<sup>1</sup> أشواق بن قدور، (2013)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، عمان، الأردن، ص 88.

ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة،  $k$  رأس المال لكل عامل هو نسبيا مرتفع، ويؤول على حالته النظامية بنفس الطريقة التي يمكن تحديد الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي  $k(0) > k^*$ ، فإن معدل نموه ينخفض في الزمن.

بالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "Solow" وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لإعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها. وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي .

### 3-2 النظريات الحديثة للنمو

ظهرت نظريات النمو الحديثة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم دون إعتبار العوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته ولا تزال تعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا، إضافة إلى الاختلافات الكبيرة في معدلات النمو مابين البلدان.

إذ ظهر تيار جديد مستقل عن إفتراضات "Solow"، فمثلا ركز "P Romer" على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز "Lucas" على رأس المال البشري في تكوين نموذج، في حين ركز Barro على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الإفتتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

### 3-2-1 نموذج Rebelo (أو نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد AK)<sup>(1)</sup>

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال  $K$  ويعود غياب تناقص هذا إلى رأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام ل  $AK$  كما يلي:

$$1 \dots \dots \dots Y=AK$$

$A$  تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا، بينما تمثل  $k$  رصيد رأس المال الموسع (المادي و البشري) كما يعبر عن الإنتاج الفردي ب  $Y=AK$  و الإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية ل  $A$ .

ويتعويض  $f(k)/k=A$  في معادلة Solow

$$gk = \frac{dk(t)}{dt} = (s \cdot \frac{f[k(t)]}{k}) - (n + \lambda)$$

<sup>1</sup> مع ترجمة و بتصرف. Gregory ,N Mankiw, (2003), Macroeconomie, 3eme edition, Deboeck, Paris, France, p 264

$$gk = sA - (n + \lambda) \quad \text{نحصل على}$$

ومدام  $y = AK$  و  $c = (1-s)y$  فإن معدل نمو الناتج والاستهلاك الفردي هي مساوية ل  $gk$ .  
وعليه فإن الاقتصاد يتميز بتكنولوجيا  $AK$  مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل نمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان.

### 3-2-2 نموذج Romer نموذج أثر الخبرة و انتشار المعرفة (1)

تمكن "Romer" من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فتم الفرضية الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد، وعليه فإن إعتبارنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة  $A$  بالمؤشر  $AI$  هذا يعني أن التغير  $dAi/dt$  يمثل التعلم الكلي للاقتصاد. والذي بدوره يتناسب مع التغير في  $Ki$  لمخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Yi = F(Ki, Kli)$$

بحيث  $F$  تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية.

إذا كانت كل من  $K$  و  $Li$  ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل  $Ki$  كما هو ملاحظ في نموذج "Solow"، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل  $Li$ ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في  $Ki$  و  $K$ ، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالإستعانة بدالة "كوب ذو قلاص"

$$Yi = A(Ki)^\alpha (Kli)^{1-\alpha}$$

حيث:  $0 < \alpha < 1$

وبوضع،  $Ki = Ki/Li$  و  $K = K/L$  ثم بوضع فيما بعد  $yi = y$  و  $Ki = K$ ، الناتج المتوسط هو:

$$Y/k = \sim f(L) = AL^{1-\alpha}$$

<sup>1</sup> أشواق عبد القوم، مرجع سبق ذكره، ص 90.

بتثبيت  $L$  ;  $K$  يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالإشتقاق بالنسبة ل  $K$  و  $L$ ، وفي الأخير نتحصل على أن  $K$  غير مرتبط ب  $L$  ، ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع التعلم عن طريق التمرن وإنتشار المعرفة، ويلغي الميول نحوى تناقص المردودية.

### 3-2-3 نموذج Lucas (1)

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث تراكمه يأخذ الشكل

$$h' = \beta(1 - \mu)h$$

حيث أن  $\mu$  هي الزمن المسخر للعمل، وأن  $(1 - \mu)$  هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما  $\beta$

$$h'/h = \beta(1 - \mu)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ دالة كوب ذو قلاس.

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقير بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "سولو"، إذ يلعب  $h$  دور الرقي التقني فيه، إذ يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكاف للتكوين من طرف الأفراد  $(1 - \mu)$ ، الأمر الذي يساعد على تحسين رأسمالهم البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو منخفضة في البلدان النامية هو عدم إهتمام حكوماتهم بالتعليم، التكوين والتدريب، مما أثر على معدلات نمو مؤسساتهم.

### 3-2-4 نموذج K J Arrow (2)

ينطلق "Arrow" في تحليله للنمو من نموذج "Solow"، مع إعتبار التقدم التقني داخلي للمنشأة، حيث بإمكانه النمو مع زيادة التراكم الرأسمالي للحد من تناقص إنتاجيتها، وهو كذلك يمثل مستوى إنتاجية العمل، حيث تلعب الممارسة والتمرن دورا في تحديد إنتاجية العمل. وعليه:

$$A = G(K) = ZK^{\rho} \dots \dots \dots 1$$

حيث  $0 < \rho < 1$  وهو معامل التمرن ، بينما  $Z$  معامل مستقل ينمو بمعدل  $Y$ .

وعليه يكون معدل نمو التقدم  $A$  كما يلي:

$$g_A = \frac{A}{A} = p \left( \frac{K}{K} \right) + \frac{Z}{Z} = \frac{pK}{K} + y \dots \dots \dots 2$$

باستعمال نفس فرضيات "Solow"، وكذلك دالة الإنتاج كوب ذو قلاس، فإن تراكم مخزون العمل والطبقة العمالية يكون كما يلي:

<sup>1</sup> Robert, Lucas, (1988), On the mechanics of economic développement , journal of Monetny economica , Canada.

مع ترجمة و بصرف.4 - 3 pp 1, n 22, Voll

2 تبدالي سيدي أحمد، (2013) ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 76.

$$K' = \sigma K - \delta K$$

$$L' = nL \rightarrow g_L = L'/L = n \dots \dots \dots 3$$

أما معدل نمو تراكم مخزون رأس المال فهو

$$g_K = \frac{\sigma K^\alpha}{K} - \delta$$

وإنطلاقاً من المعادلات 1،2 و3 يمكن كتابة

$$g_A + g_L = P g_K + y + n$$

وعليه يكون تراكم مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية هو:

$$K' = \delta(1 - P)K^\alpha - [(y + n) + \sigma(1 - p)]K \dots \dots \dots 4$$

إنطلاقاً من هذه العلاقة يمكن إيجاد كمية رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل،  $AL$  عند

التوازن حيث أنه إذا كان  $K' = 0$  فإن:

$$K^\alpha = \left( \frac{\delta(1 - P)}{n + y + \sigma(1 - P)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

عند التوازن وعند ثبات قيمة  $K$  عند  $K^\alpha$  فإن معدل نمو مخزون رأس المال والنتائج هي:

$$g_K = g_Y = (y + n)/(1 - P)$$

إستناداً إلى التحليل أعلاه فإن هذا النموذج يعطي مجموعة من الملاحظات والنتائج أهمها:

- إذا كانت  $0 < (1 - P) < 1$  فإن النمو يكون محمياً داخلياً وغير مرتبط بمعدل الادخار؛
- تؤدي زيادة معدل التمرن  $P$  إلى زيادة كمية العمل الفعلية مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى مخزون تراكم رأس المال لكل وحدة عمل فعلية. عند التوازن  $K^\alpha$  وذلك لأن  $\partial K^\alpha / \partial P < 0$ ؛
- يؤثر معامل التمرن إيجابياً على معدل نمو الناتج والنتائج الفردي مما يجعل هذا النموذج قادراً على شرح أسباب الإختلافات في الإنتاجية بين البلدان، حيث زيادة التمرن يأخذ أشكالاً متنوعة (الخبرة، النفقات التعليمية.... الخ) يزيد من الناتج لكل عامل؛
- زيادة معدل النمو السكاني يزيد من نمو الناتج مما يؤدي إلى نمو حصة العامل منه.

إن هذه النتائج والملاحظات تظهر أهمية بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على المدى البعيد، غير أن تطبيق النموذج يحتاج إلى الكثير من التوضيح خصوصاً، ما تعلق بمعامل التمرن، إذ أن كل مجتمع يرى بعض المتغيرات الملائمة له، فالبعض يعتبر التعليم والبعض الآخر يراها الخبرة المتوسطة وبعضهم يراها التكوين المتواصل... الخ.

### المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالنظام المالي والحكم الرشيد

تعددت الدراسات التي تشيد بالدور الهام والتمتامي للنظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ عالجت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث ذهبت أغلبها إلى تحديد طبيعة ثم اتجاه العلاقة بين الظاهرتين. فيما تكاد تتعدم الدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد من الناحية المصرفية بالنمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق تم إبراز الجانب النظري في طبيعة العلاقة ما بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فخصص لعلاقة الحكم الرشيد بالنمو الاقتصادي، وتتناول المطلب الثالث الأثر المزدوج للنظام المالي والحكم الرشيد على النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: طبيعة العلاقة ما بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

النظام المالي هو أحد المكونات الرئيسية لاقتصاد أي دولة، إذ يزود المجتمع بخدمات أساسية لا يستطيع الاقتصاد - في الوقت الحاضر - أن يعمل بدونها، تمثلت أهم تلك الوظائف في تقديم الائتمان اللازم ودفع المستحقات وأداء الالتزامات وخلق النقود، الادخار وتوفير السيولة ونقل المعلومات. بالرغم من أن جميع الأنظمة المالية قد تؤدي نفس الوظائف، إلا أن الكيفية التي تؤدي بها تلك الوظائف من شأنها رسم معالم الاختلاف بينها، ومن شأنها كذلك أن تتحكم في درجة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي.

في هذا السياق وجدت عدة نماذج نظرية لتفسير العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، نذكر أهمها فيما يلي:

#### 1-1 نموذج ريموند جولد سميث 1950 Raymond Gold Smith

كانت أولى الانطلاقات لتحديد علاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي للاقتصادي "ريموند جولد سميث" Raymond Goldsmith 1969، لتصبح فيما بعد أكثر شمولية على يد McKinnon et Shaw 1973، وقد كان هؤلاء أول من تحدث عن طبيعة العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية. اختبر "Goldsmith" العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لـ 35 دولة متقدمة ونامية للفترة ما بين (1860-1963)، خلصت دراسته إلى 12 نقطة نوردتها كالتالي:

- 1- من خلال مسيرة التنمية للدول تبين بأن البنية الفوقية للنظام المالي تمت بمعدلات أكبر من زيادة البنية التحتية للنواتج الوطني والثروة الوطنية، وبالتالي فإن نسبة العلاقة المالية المتبادلة  $FIR^*$  ستزداد؛
- 2- هذه الزيادة في نسبة العلاقة المالية المتبادلة للدول ليست عملية مستمرة دون حدود، وتكاد أن تكون مؤشرا لمراحل التنمية الاقتصادية المحرزة، وتتحصر بين 1 و 1.5؛<sup>(1)</sup>
- 3- نسبة العلاقة المالية منخفضة في الدول النامية بالمقارنة مع الدول الأوروبية ودول أمريكا الجنوبية، وأن القيمة الحالية لهذه النسبة في الدول النامية بشكل عام تتحصر بين 1 و 2/3 ، بينما تتسجم هذه النسبة مع بعض الدول النامية والتي فاقت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛
- 4- المحدد الرئيسي للحجم النسبي للبنية الفوقية المالية للدول يحدد من خلال الفصل ما بين وظائف الادخار والاستثمار في الوحدات الاقتصادية المختلفة، وهذا ينعكس من خلال نسبة الاصدارات الجديدة. فكلما كانت هذه النسبة المالية مرتفعة كلما كان الفصل واضح في عمليات الادخار والتكوين الرأسمالي، وبالتالي حجم أكبر للهيكلة المالية؛
- 5- تأثر المؤسسات التي تعنى بالمدخرات ومالكي الأصول المادية بالنمط الأساسي للأدوات المالية المستخدمة في تلك المؤسسات؛
4. في معظم الدول التي شملتها الدراسة إزدادت حصة المؤسسات المالية من الإصدارات و الأصول المالية، وانعكست هذه الزيادة بشكل كبير على عملية التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة استمرت أيضا بعد ثبات نسبة العلاقة TIR؛
5. بدأت التطورات المالية في الدول مع بداية النظام المصرفي وانتشار مسكوكات النقد في الاقتصاد، وإزدادت في البداية نسبة النقد المتداول إلى إجمالي الثروة القومية وفيما بعد أخذت بالتراجع؛
6. كلما تقدمنا في التنمية الاقتصادية فإن حصة النظام المصرفي من مجمل أصول المؤسسات المالية تنخفض، مقابل إرتفاع هذه النسبة للمؤسسات غير البنكية؛
7. لا يوجد إتجاه واضح في دور التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في هذه الدول؛

\*<sup>1</sup> إبراهيم رسول الحسناوي ، (2005)، أثر أسواق رأس المال في النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، سورية، 94-97.

8. نقل التكنولوجيا والتنظيم الإداري عبر الدول تكاد تكون عملية سهلة للانجاز، وهي أكثر نجاحاً بالمقارنة مع نقل التكنولوجيا والتنظيم الإداري في الحقول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك لا يوجد هناك فجوة كبيرة في تكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية بين الدول النامية والمتقدمة؛
10. تكلفة التمويل والتي تشمل سعر الفائدة وغيرها من التكاليف منخفضة بشكل واضح في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول النامية، لا يوجد اتجاه نحو إنخفاضها في الدول المتقدمة في الأجل الطويل أكثر من ذلك؛
11. في معظم الدول لا يوجد تطابق تقريبي أو تجانس مابين التطورات المالية والنمو الاقتصادي، ففي الواقع هناك مؤشرات في بعض الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة تفوق متوسط معدلات تطوراتها المالية.<sup>(1)</sup>

## 1-2 نموذج شومبيتر Schumpeter

يعتبر "Schumpeter" من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين إهتموا بالنمو الاقتصادي وتأثر بأفكار "Maltus" فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي. فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا يبحر إليها، إنما تتبأ بإنهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي.

تتضمن نظرية النمو حسب "Schumpeter" ثلاثة عناصر وهي، الإبتكار، المنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الإبتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الإبتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائياً وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الإبتكار والتجديد.

ظهرت أفكار "Schumpeter" في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، كملها في كتاب له عن الدورات في 1939، وترتكز أهم أفكاره على:

- سيادة المنتج الذي يكيف، وفقاً لمصلحته، أذواق الناس وبما يتلاءم ونوعية المنتجات التي يطرحها؛

<sup>1</sup> المرجع السابق.

- يعمل الاقتصاد ابتداءً عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك فرص لا يراها سوى الرواد الذين يوفرهم المستلزمات اللازمة لاستغلالها؛
- إن تعذر إرتقاء الحسابات العقلانية إلى درجة اليقين في عالم يلفه الغموض تجعل المغامرة هي القاعدة في اندفاع رجال الأعمال نحو الاستثمار<sup>(1)</sup>.  
وفيما يلي نعرض نموذج "شومبيتر" في التنمية الاقتصادية:  
- دالة الإنتاج

$$O = f ( L , K , Q , T ) \dots\dots (1)$$

. - المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح سعر الفائدة

$$S = S ( W, R, r ) \dots\dots(2)$$

- الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي:

$$I = I_i + I_a \dots\dots (3).$$

حيث  $I_a$  استثمار محفز يتم نتيجة زيادة الدخل الإنتاج والأرباح ، و  $I_a$  استثمار تلقائي نتيجة إعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

- الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$I_i = I_i ( R , r , Q ) \dots\dots(4)$$

- الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:

$$I_a = I_a ( K , T ) \dots\dots (5)$$

- التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:

$$T = T ( E ) \dots\dots (6) , K = K ( E ) \dots\dots (7)$$

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى "Schumpeter" كان لابد من إفتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية، وحيث أن  $X$  ترمز إلى البيئة الاجتماعية:

$$E = E ( R , X ) \dots\dots(8)$$

- الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:

$$O = M ( I - S ) \dots\dots (9)$$

<sup>1</sup> عبد الزهرة فيصل يونس، (2002)، مرجعيات الفكر التنموي وامتدادا المعاصرة، دار الوفاء لعنوا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص ص 20-23.

حيث ترمز M إلى المضاعف ، I-S عن الفجوة بين الاستثمار الادخار .  
الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار :

$$W = W ( I ) \dots\dots (10)$$

توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين:

$$X = X ( R / W ) \dots\dots (11)$$

بناء على ما سبق يبدأ " Schumpeter " تحليله لعملية النمو الاقتصادي بإفتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لإقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي إستثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار ، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق. تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج. تعمل زيادة السلع على إنخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد . لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة وإستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...<sup>(1)</sup>

أنتقدت نظرية النمو لـ " Schumpeter " لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الإذخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع.<sup>(2)</sup>

وفيما يتعلق بنظرية المرحلة Stage Theory، والتي أطلق عليها Rando Cameron 1972، فرضية " Gerscherkron " والتي تعود لصاحبها "جيرشيكرون" 1962 Elexander Gerscherkron وهي واحدة من أوسع المناقشات في تفسير دور البنوك في عملية التصنيع في أوروبا .

<sup>1</sup> عيلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36 - 37.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص-73 .

يفترض "Gerscherkron" بأن نظرية المرحلة للتطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي تقول بأن الاقتصاد عندما يكون في مرحلة التخلف الحاد، فإن مشاركة النظام المصرفي في التكوين الرأسمالي جديرة بالاهتمام، وعندما يدخل الاقتصاد في مرحلة معتدلة من التخلف فإن للنظام المصرفي دورا بارزا في التنمية الاقتصادية.

### 3-1-3 النماذج الحديثة

#### 1-3-1 نموذج 1990 Greenwood et Javanovic

يبين هذا النموذج دور البنوك في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من توجيه مدخراتهم إلى المشاريع الأنسب، ومن ثم يمكن أن يستثمر رأس المال في المشاريع الأقل مخاطرة والأقل ربحية، أو اختيار المشاريع الأكثر مخاطرة والأكثر ربحية.

ويفترض هذا النموذج أن الأعوان الاقتصاديين غير قادرين على التمييز بين الصدمتين، وبالمقابل فإن البنوك - واستنادا على عينة مقتصرة على مشاريع ذات المردودية - بإمكانهم أن يحسنوا إتخاذ القرار، وبفضل جمع وتحليل البيانات وإستغلال المعلومة ترسم البنوك إستراتيجياتهم في الاستثمار على أساس توقعات للصدمات التي قد تحدث في الفترة الجارية.

وإذا كانت تكلفة الحصول على المعلومة منخفضة فإن البنوك قادرة على اختيار المشاريع المناسبة والمفاضلة بينها تعمل على زيادة المردودية المنتظرة من الحافظة المالية.<sup>(1)</sup>

#### 2-3-1 نموذج 1992 Saint-Paul كلا من

يعتبر Saint-Paul وجود اقتصاد ذو قطاعين أين للمستهلكين الخيار بين إمتلاك أصول ذات مخاطرة وربحية عالية، وبين إمتلاك أصول ذات مخاطرة وربحية أقل، وهذين النوعين من الأصول يمثل قطاعين بالنسبة للاقتصاد، حيث أنه إذا لم تكن الأسواق المالية متطورة فإن الأفراد لم يعد بإمكانهم توزيع أصولهم، ومنه فإن إختيارهم يقع على الأصول الأقل مخاطرة وربحية.

فتطوير الأسواق المالية يعظم من البدائل، ونتيجة لذلك ينقص حجم القطاع ذو الأصول ذات المخاطرة والربحية الأقل، ومن ثم فإن النمو الاقتصادي يتأثر بالتطور المالي نتيجة للإحلال بين أنواع الأصول.

#### 3-3-1 نموذج 1993 King et Levine\*

يعالج هذا النموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي حيث قسم "King et Levine" الدول إلى أربع مجموعات (فقيرة جدا، فقيرة، غنية، غنية جدا)، إستنادا إلى متوسط الدخل للفرد عام 1985، وقد أظهرت

<sup>1</sup> Audray Chouchane-verdier , (2001), libération financière et croissance économique ,édition L'Harmatta, France.  
مع ترجمة و بتصرف. p21

\* هذا النموذج سيتم عرضه بالتفصيل من خلال إسقاطه على الدراسة التطبيقية الخاصة بالاقتصاد الجزائري.

الدراسة أن جميع المؤشرات الدالة على تطور القطاع المالي ترتبط طرديا مع النمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد، وتراوح معاملات الارتباط بينها (0.05-0.70)، وكذلك إنحدار عند مستوى معنوية معاملات الانحدار (0.01-0.05) مع معدلات نمو الإنتاجية الحقيقية، ومتوسط الناتج المحلي الحقيقي للفرد ومتوسط تخزين رأس المال الحقيقي.<sup>(1)</sup>

### 1-3-4 نموذج Pagano 1993

قدم Pagano نموذجا بسيطا للنمو الداخلي يهدف إلى تلخيص جملة التأثيرات الهامة الممكنة مشاهدتها بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، وتكمن أهمية هذا النموذج في كونه شاملا لجملة الدراسات المحققة في هذا الموضوع، وكانت إنطلاقة Pagano من نموذج 1989 Romer بهدف تحليل الأثر المحتمل للتطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث إعتبر اقتصادا به مؤسسات تنتج سلعة واحدة، بإستعمال جملة من وسائل الإنتاج ذات غلة ثابتة،<sup>(2)</sup> فلدينا:

$$Y=AK \dots\dots\dots 1$$

حيث  $y$ : تمثل المخرجات،  $A$  الإنتاجية الحدية لرأس المال، و  $K$  مخزون رأس المال. ويعطى نمو مخزون رأس المال كالتالي:

$$K^*=I \dots\dots\dots 2$$

فشرط التوازن في اقتصاد مغلق دون الأخذ بعين الاعتبار الحكومة، يتحقق عندما يكون الادخار يساوي الاستثمار، بفرض أن جزءا من الادخار لدى البنوك  $(1-\theta)$ ، ومنه فإن:

$$1-\theta=I \dots\dots\dots 3$$

وإذا كان  $g$  يمثل معدل النمو الاقتصادي، فإنه في حالة الاستقرار نجد:

$$g=A\theta s \dots\dots\dots 4$$

$$s=s/y \text{ و } g=y^*/y=k^*/k$$

إن المعادلة 4 تبين أن التطور المالي من شأنه التأثير على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث جوانب:

- زيادة النسبة  $\theta$  للادخار الموجه للاستثمار؛
- زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال  $A$ ؛
- زيادة معدل الادخار  $s$ .

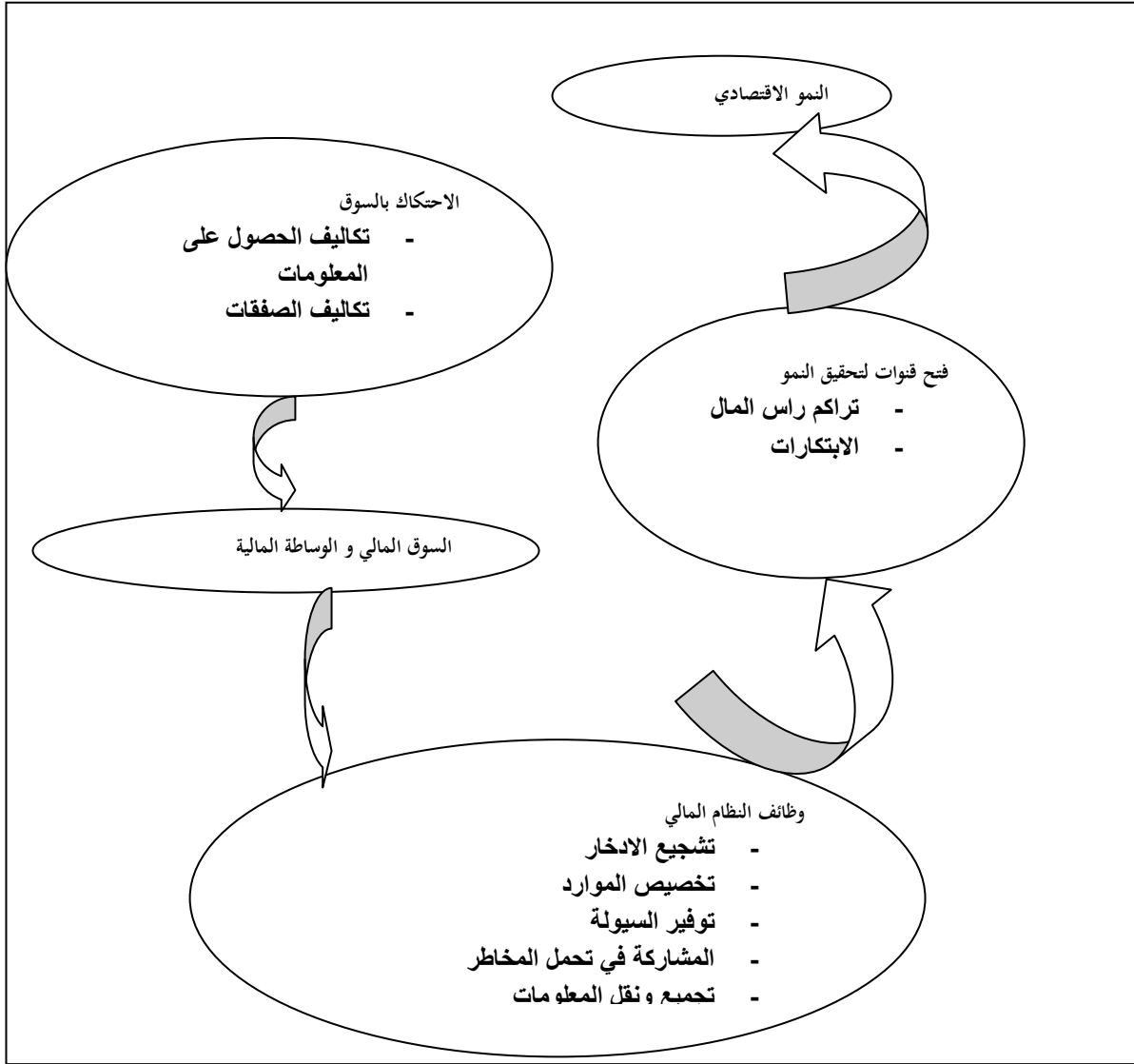
<sup>1</sup> حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

<sup>2</sup> Julie Hortense Rabemananjara, (1998), étude sur la relation entre la finance et la croissance économique, thèse de doctorat en science encosmique non publiée, université de Montréal, Canada. pp6-8. مع ترجمة وبتصرف.

## الفصل الثالث: النمو الاقتصادي، النظام المالي والحكم الراشد

من خلال النظريات الحديثة لعلاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي يمكن الاستعانة بالشكل الموالي الذي يلخص مساهمة كلا من السوق المالي والبنوك في النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 11: المقاربة النظرية لكيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي



المصدر: أشواق بن قدوم، مرجع سبق ذكره، ص 111.

كما توجد هناك دراسات أخرى أعدت من طرف كلا من " Klein 2000"، " Harfi 2001" و Kandali 2001، تناولت العلاقة بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي للفترة 1950 - 2001، واشتملت على مجموعة متنوعة من الدول النامية (أكثر من 92 دولة)، أثبتت هذه الدراسة على إيجابية العلاقة خلال الفترة (1986 - 1996).

وأكدت دراسة أخرى النتائج السابقة حول الدور الإيجابي للتطور المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أشارت إلى تنمية السوق المالية وتطويرها ترتبط بعلاقة سببية، وأن اتجاهها إيجابي على النمو الاقتصادي، ومن خلال عدة قنوات سواء المباشرة منها والمتعلقة بمحددات النمو الاقتصادي (المدخلات المحلية - نقل التقنيات الحديثة - انخفاض تكاليف رأس المال)، ومنها ما تعلق بالتخصص المتزايد الذي يتم من خلال التطور المالي في السوق المالية، والتي تنعكس في النهاية على النمو المحلي الإجمالي. ويستندون أيضا إلى أفكار "Adem smith" حينما أظهر أن التخصص هو عامل رئيسي يعمل على تحسين معدل الإنتاج. وهناك القنوات غير المباشرة والتي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي وهي صلب عمل النظام المالي وتؤدي إلى كفاءة توزيع الموارد وتراكم رأس المال البشري والمادي، وإرساء خطى التقدم.<sup>(1)</sup>

وأكدت دراسات أخرى أجريت على بلدان عربية النتائج نفسها، فبحثت العلاقة في دراسة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سبع بلدان عربية (مصر، الكويت، البحرين، المغرب، الجزائر، الأردن والسعودية)، وبإستخدام سببية Granger وتقنية الاستجابة الحركية (Imprise Respons Function) والرافعة، توصلت النتائج إلى الارتباط القوي بين التطور المالي ونموه والنتائج المحلي الإجمالي خصوصا على المدى الطويل، في حين أظهرت تلك العلاقة (السببية) علاقة سببية في خمس دول (مصر، الكويت، البحرين، المغرب والأردن)، ولا يوجد دليل على أن التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر والسعودية، وأوضحوا أن سبب ذلك يرجع لعدم إمتلاك تلك الدول نظام مالي متقدم.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: الحكم الراشد والنمو الاقتصادي

يعد الحكم الراشد من أوليات المصارف، حيث تعمل الأخيرة على إيصال هذه السياسة إلى كافة متعاملها لضمان أعلى مستويات الشفافية والمصداقية في العمل المصرفي، بهدف الوصول لتحقيق أعلى درجات الامتياز فيما تقدمه لجميع المتعاملين. فالمصارف هي أساس الوساطة المالية وتدعيم الأداء الاقتصادي، فلا يقتصر دور الحكم الراشد الفعال على تحقيق نتائج جيدة للمصرف وحسن إدارة المخاطر، بل هو مفتاح للنمو الاقتصادي طويل الأجل والمستدام، وهذا من خلال جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي، أو تخفي العقوبات المؤدية إلى انهيارات وفشل الشركات.

<sup>1</sup> أشواق عبد القدوم، مرجع سبق ذكره، ص 135.

<sup>2</sup> مثنى عبد الرزاق حسن النماغ، (2006)، تأثير الأسواق المالية في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، العراق، ص 73.

## 1-2 الحكم الراشد وعلاقته بالنمو الاقتصادي

نظرا لعدم تمكننا من الحصول على دراسات سابقة تبرز العلاقة المباشرة بين الحكم الراشد في المصارف وعلاقته بالنمو الاقتصادي، تم الاعتماد في هذا المطلب علاقة الحكم الراشد للمؤسسات بالنمو الاقتصادي من خلال بعض الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها.

لقد أثبتت الدراسات وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإطار المؤسسي للدولة، حيث من بين أهم العوامل التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي وتجعله مختلفا بين الدول هو جودة المناخ الاقتصادي الذي يمارس فيه المتعاملون الاقتصاديون نشاطاتهم، ويشمل هذا المناخ كلا من القوانين، المؤسسات، القواعد، السياسات وتنظيمات الحكم الراشد، وهي كلها نقاط من شأنها تقليل حالات عدم التأكد والمساهمة في تحقيق أداء اقتصادي مهم.

لقد نشرت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة التي أظهرت أهمية المؤسسات في النمو الاقتصادي. ومع ما يطرح من شكوك حول طرق التحليل التطبيقي التي إستندت إليها هذه الدراسات، فما زالت نظرية إقتصادات المؤسسة (Institution Economics Theory) قاصرة عن ربط السياسات والمؤسسات والتغيرات المؤسسية بالنمو الاقتصادي .

ومن بين الدراسات التي تناولت العلاقة الثنائية مؤسسات/نمو اقتصادي، تلك التي نشرها البنك العالمي سنة 2003 تناولت ثمانين دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، حيث أظهرت أنه ومنذ بداية الثمانينات لم يتجاوز المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي لكل فرد 0,9 %، وهي نسبة أقل من نظيرتها في دول إفريقيا شبه الصحراوية، ويعود السبب في ذلك إلى الثغرة التي يعاني منها الحكم الراشد، ولو أن القطاعات العمومية في هذه الدول كانت تتمتع بمستوى إدارة ذو جودة مماثلة لتلك الموجودة في دول جنوب شرق آسيا لكانت نسبة النمو هذه أكبر.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> Bouzid AMAIRA,(2012) , Gouvernance, libéralisation financière et croissance économique : Aperçu théorique et vérification empirique, Global Journal Of Management And Business Research, Volume 12, Issue . USA. p p 46-47.

يبدو أن كثيرا من الدراسات السابقة، قد اعتمدت الأسلوب الوصفي لعدم وجود مقاييس معيارية للحكم الراشد يمكن إستخدامها في ذلك الوقت. فقد توصل جانغ الذي أكد بالفشل العالمي لبرامج إعادة الهيكلة التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من الحكومات الغربية منذ الثمانينات. وذلك لأن هذه البرامج قد إتبع نفس الوصفة لكل الدول. ولقد إعترف العديد من الإقتصاديين، وحتى المتشددين منهم، بأن السياسات الإقتصادية المشتقة من الدول المتقدمة قد لا تجدي نفعاً في الدول النامية. كما أن الأزمات المالية الكبيرة والمدمرة التي شهدتها العديد من الدول النامية، مثل أزمة المكسيك 1995، أزمة النمور الآسيوية 1997، أزمة الروبل الروسي 1998، أزمة البرازيل 1999، الأرجنتين 2002 والأزمة المالية العالمية 2008، قد ساهمت في زيادة الإهتمام بالمؤسسات المالية والحكم الراشد للمؤسسات حتى في الدول المتقدمة، مما يعني أن المؤسسات في هذه الدول ليست القادرة لتلك المؤسسات في الدول النامية، وهي بحاجة لمؤسسات نابعة من بيئتها المحلية ومتوافقة مع ثقافتها الوطنية.<sup>(1)</sup>

تأتي أهمية التشريعات المالية والإقتصادية في تحقيق الحكم الراشد، فقد لاحظ Pertle وFaz فاز بأن إستراتيجية الحكومة البريطانية للتنمية المستدامة المنشورة عام 2005 المعنونة "ضمان المستقبل" تخلو من أي دور للتشريع الإقتصادي ليس فقط في الإستجابة لمتطلبات الإستراتيجية وإنما أيضا المساهمة بتحقيق أهدافها. ولكن لكي يتم تحقيق التنمية المستدامة فلا بد من تعزيز الحكم الراشد من خلال التأكيد على قدرة التشريعات الاقتصادية على تحقيق أفضل عوائد ممكنة للتنمية، والإنخراط التام في مناقشة مسائل التنمية المستدامة، وإيجاد البدائل الملائمة للإجراءات المتباينة والمتضادة بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية، وحماية القدرة الإستهلاكية للمستهلكين.<sup>(2)</sup>

ومن ناحية أخرى، يمكن أن نستشف أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي من خلال مجموع الإصلاحات الهيكلية التي تضعها الدولة على المستوى المحلي لمواءمة اقتصادها الوطني وجعله يستجيب لأهداف محددة، أو تلك التي وضعها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين لمعالجة الاختلالات في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء، ويتم ذلك في صورة إصلاحات سياسية ومؤسسية وتقنيك للبنية التسلطية للدولة، وضرورة تحديد العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي، وإضفاء الطابع الديمقراطي لتدعيم مؤسسات وهيئات المشاركة والرقابة والإصلاح القانوني، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال محاربة الفساد وضمان شفافية السياسات الحكومية والمساءلة وتدعيم كفاءة الإدارة، وهذا لأن ضخامة الفساد تؤثر على التدفقات الرأسمالية

<sup>1</sup>Chang, Ha-Joon (2007), Chapter 1: Institutional Change and Economic Development, NY, USA: United Nation University Press, pp. 1-14. مع ترجمة وبتصرف.

<sup>2</sup> Ibid.

الداخلية ممثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقص شفافية السياسات الحكومية يحبط من تدفقات أسهم المحافظ المالية للداخل.<sup>(1)</sup>

وهكذا فالحكم الرشيد عامل صحة وحيوية، كما أنه نظام مناعة وتفعيل، نظام يحكم الحركة، ويضبط الاتجاه، ويحمي ويؤمن سلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، ويصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعال،<sup>(2)</sup> وهي بذلك تمثل قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.

### 2-2 دور الحكم الرشيد في جذب الاستثمارات

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد المالي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة المالية والمصرفية التي يشع فيها الفساد<sup>(3)</sup>، ومن هذه الدراسات ما جاء به "Mauro" إذ بين أنه هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد وأثبتت بأن إنخفاض مؤشر الفساد من (4-6) يؤدي إلى زيادة قدرها 4% في معدل الاستثمار و5% في النمو السنوي للدخل الفردي، وهذا يعني أن الفساد يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار.<sup>(4)</sup>

تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه التحسينات في التكنولوجيا والكفاءة والإنتاجية، وهذه العناصر تحقق النمو الاقتصادي. ولا شك أن الحكم الرشيد للمؤسسات يعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس المؤسسات بين الأسواق، كما يعمل الحكم الرشيد على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمية) لتعزيز نمو المؤسسة.

<sup>1</sup> محمد حسن يوسف، هل تستطيع الحوكمة تصحيح مسار العولمة المالية؟ متاح بتاريخ 2013/07/20 على الموقع الإلكتروني:

[http://www.grenc.com/show\\_article\\_main.cfm?id=8399](http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=8399)

<sup>2</sup> محسن أحمد الخضيرى، (2005)، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر، ص ص 53-54.

<sup>3</sup> هاشم الشمري، إيثار الفتلى، (2011)، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار البيازوردي، عمان، الأردن، ط1، ص 85.

<sup>4</sup> كمبرلي أن اليوت، (2000)، الفساد و الاقتصاد العالمي، ترجمت محمد جمال امام، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، مصر، ص 133.

### المطلب الثالث: النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي

تم التطرق لتأثير كل من النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي كل على حدى، وسيتم في هذه المطلب محاولة معرفة تأثيرهما معا عليه، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بينهما، فهذين المفهومين غير منفصلين يصاحب كل منهما الآخر في عالم المال والأعمال.

تعتبر تجربة دول جنوب شرق آسيا خير تجربة واختبار لتفاعل كل من النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي على أرض الواقع، ففي صيف 1997 شهدت هذه الدول أزمة حادة، كانت حسب كل من Claessens و Glaessner في دراسة أجريها سنة 1998 نتيجة لعدم إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات المالية مما أدى إلى كبح تطور الأسواق المالية في دول المنطقة. إلا أنه ومع مرور الوقت وتعدد الدراسات المتعلقة بهذه الأزمة، اتضح أن ضعف الثقافة الخاصة بالحكم الراشد للمؤسسات وعدم وجود معايير لتطبيقها بما يضمن حسن إدارة هذه المؤسسات الاقتصادية، المشكلة للاقتصاد ككل كان سببا في عدم قدرة هذه الدول على إقامة اقتصاد قوي بمعدلات نمو جيدة ومتواصلة. فهذه الدول قامت بتحرير تجارتها ولكنها لم تتحرر من الناحية المالية بشكل فعلي، لأن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب إتباع إجراءات ومراحل متعددة وقد تكون معقدة. فهذه الدول لم تحرر بنوكها وبقيت تعمل في شكل احتكارات، كما أن المؤسسات ذات ملكيات عائلية تتمتع بالسيطرة المطلقة مما يجعلها بعيدة كل البعد عن الشفافية والمساءلة والمحاسبة، إضافة إلى الكثير من الممارسات غير السليمة المتبعة خلال البحث عن إنشاء أسواق تنافسية جديدة، وارتبط ذلك بوجه خاص بمسألة الإفصاح وندرة المعلومات حول نشاط المؤسسات والاقتصاد ككل نتيجة التصرفات البيروقراطية، وهو ما كان سببا في انهيار العديد من الشركات والبنوك،<sup>(1)</sup> ونقطة سوداء في مشوار التحرير المالي دعت إلى التفكير بشأن أهميته ودوره في تحقيق آثار إيجابية على النمو الاقتصادي. وفي دراسة قام بها كل من Beck، Levine و Loayza سنة 2000 شملت 74 بلدا في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1995، تم التوصل إلى أن الإطار المؤسسي المناسب لعمليات تحرير النظام المالي تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤدي احترام حقوق المساهمين واحترام العقود والمعايير المحاسبية إلى تسريع النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية الخدمات المالية.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> جيسوس ستانيسلاو، الانهيار المالي في شرق آسيا: ما هي أهمية حوكمة الشركات؟ متوفر بتاريخ 2013/07/21 على الموقع الإلكتروني:

[http://www.cipe-arabia.org/..Governance/East\\_Asia\\_Financial\\_Meltdown\\_Why\\_Corporate\\_Matters.pdf](http://www.cipe-arabia.org/..Governance/East_Asia_Financial_Meltdown_Why_Corporate_Matters.pdf)

<sup>2</sup> Ibid, p 06.

كما رأى كل من Beji (2010)، Minea و Villieu (2010) في دراسة أجروها في هذا الصدد، أن تحرير النظام المالي ما هو إلا مجرد عامل واحد من عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي، فالحقائق التاريخية أثبتت أنه يلعب دوره الإيجابي في الدول التي تتمتع بسياسات ومؤسسات جيدة، فالدولة التي تتميز بنمو مالي مرتفع تصبح أكثر تنافسية وقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى، ويعود ذلك بالأساس إلى جودة العوامل المؤسسية بها.<sup>(1)</sup>

وبشكل عام، يمكن أن نستخلص العلاقة المتبادلة بين كل من النظام المالي والحكم الرشيد وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم مظاهر تحرير النظام المالي، إلا أن اتخاذ القرار بشأن هذه الاستثمارات يتوقف على دوافع الاستثمار التي تظهرها الدول المانحة وقدرة مؤسساتها ورغبتها في العمل وفتح أسواق جديدة، كما يتوقف أيضا على عوامل الجذب في الدول المضيفة خاصة فيما يتعلق بشفافية التشريعات والقوانين ومدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري، وهنا يبرز دور الحكم الرشيد في تفعيل هذه الظروف والعمل على الاستفادة القصوى من الأثر الإيجابي للتحرير المالي الذي سمح بتواجد هذه الاستثمارات، والذي يفضي في النهاية إلى تحقيق أثر إيجابي على النمو الاقتصادي؛
- التحرير المالي يؤدي إلى تدفق المستثمرين الأجانب، وهو ما يعني في الغالب أن هؤلاء المستثمرين لهم مهارات وخبرات وتكنولوجية ومعلوماتية تسمح لهم بالإدارة والرقابة بشكل أفضل من المستثمرين المحليين. والتحرير المالي أيضا يعني تنشيط السوق المالي الذي سيخضع هو الآخر لرقابة الشركات المتواجدة به سواء من طرف مديري الشركات المتداول أسهمها أو المضاربين، وهذا يعني اتفاق التحرير المالي مع مبادئ الحكم الرشيد التي أقرتها OCDE؛
- يؤدي تحرير المعاملات المالية إلى القضاء على أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية ألا وهي مشكلة التمويل خاصة منه الخارجي، وهو ما يمثل حافزا لهذه المؤسسات للقيام باستثمارات ومشروعات، ما يزيد من المنافسة بينها، هذا الأمر يقود إلى ضرورة تحسين إجراءات الحكم الرشيد المطبقة فيها بغية تخفيض تكلفة هذه الاستثمارات واستجابة لمطالب المستثمرين

<sup>1</sup> Sami MENSI, Léandre BASSOLE, Gilhaimé MOUANDE-MOUANDE, L'intégration financière, l'instabilité financière et la croissance économique : Spécifications et estimations en données de panel, Commission européenne pour l'Afrique, Centre africain pour les politiques commerciales, travail en cours, N° 82, 2010, p p 03-04.

الأجانب خاصة، والذين يبحثون عن مناخ اقتصادي تسوده الشفافية والمساءلة والتنظيم والإشراف، وهكذا يمكن أن يقود التحرير المالي إلى تحسين إجراءات تطبيق حوكمة الشركات والتي، من المؤكد أنها تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي؛

- يؤدي الحكم الراشد (من خلال محدداتها الداخلية والخارجية) إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة الادخار ورفع معدلات الاستثمار، كما تدعم صغار المستثمرين وتحفظ حقوقهم وتشجعهم على خلق قطاع خاص يساند القطاع العام على تحقيق نمو اقتصادي، وهي نفسها الأهداف التي يسعى إليها تحرير النظام المالي الذي يحتاج إلى أنظمة وتشريعات وأجهزة مؤسسية فعالة حتى يؤدي دوره المنوط به، أي كفاءة النظام المالي في الاقتصاد الوطني تعززها محددات الحكم الراشد سواء كانت الداخلية أو الخارجية؛
- بيئة الأعمال تؤثر على النمو الاقتصادي فهي أهم عامل لاستقطاب الاستثمارات لا سيما الخارجية منها، وبالتالي فعلى بيئة الأعمال هذه أن تواكب المستجدات الدولية، أي ينبغي أن تكون أكثر تحررا وانفتاحا على العالم الخارجي، ولكن يجب أن تتصف أيضا بالمصداقية، وهو أمر يتيح أحد أهم مبادئ الحكم الراشد وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، هذا الأخير الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل عولمة الاقتصاديات وتطور الأسواق المالية العالمية كنتيجة للعولمة والتحرير المالي.

وهكذا فإن تحرير النظام المالي لا يمكن أن ينجح، أو يحقق الآثار الإيجابية المتوقعة منه إلا إذا صاحبه مبادئ وقواعد الحكم الراشد، سواء كان الحكم الراشد للمؤسسات أو الحكم الراشد العام، التي من شأنها إرساء الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومنع حدوث الأزمات والانهيارات.

### خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أبرز النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتطورها عبر المدارس الاقتصادية المختلفة، كما تم إبراز العلاقة السببية بين النظام المالي - بإعتباره أحد متغيرات الدراسة - مع النمو الاقتصادي، حيث تطرقنا لأهم الدراسات النظرية والتطبيقية والتي أكدت أغلبها على العلاقة الايجابية للتطور المالي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

كما تم إبراز العلاقة كذلك بين الحكم الراشد من الناحية المصرفية والنمو الاقتصادي، حيث أنه ورغم محاولتنا العديدة للعثور على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع إلا أننا فشلنا في هذا، واكتفينا بالدراسات الرابطة بين الحكم الراشد للمؤسسات وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

سنحاول في الفصل الخامس والأخيرة من هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي:

**ما هي علاقة النظام المالي والحكم الراشد بالنمو الاقتصادي؟**

## تمهيد

شهدت الساحة الجزائرية العديد من الأحداث السياسية والظروف الاقتصادية تمخضت عن مخلفات الاستعمار وكذا التوجهات الإستراتيجية للدولة الجزائرية، وعلى إثر ذلك عرف النشاط المصرفي الجزائري أثناء تطوره العديد من المراحل تزامنت مع طموحات الدولة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال ترقية سياسات الاستثمار، فكان التركيز على التصنيع عاملا أساسيا لبلوغ تلك الغاية. حيث مثلت المؤسسات العمومية والقطاع المصرفي أساس سياسة الدولة الاقتصادية والمالية، من خلال التحكم وبشكل تام في الموارد المالية وتوظيفها بفعالية في تمويل المخططات التنموية لتحقيق الأهداف المسطرة. ففي ظل الرخاء المالي الناتج عن إرتفاع أسعار البترول وتطور قطاع المحروقات لم يظهر لهذه السياسة عيوب ولا نقائص، لكن الأزمات المتتالية والخانقة منذ بداية الثمانينات وخاصة مع إنهيار أسعار البترول، إضافة إلى التحولات التي طرأت كشفت عن عدم فعالية سياسة الدولة الاقتصادية والمالية، فكان لكل تلك العوامل وغيرها دور في التفكير في القيام بإصلاحات جذرية تهدف إلى التخلي عن الإقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق.

وباعتبار النظام المصرفي جزءا أساسيا وقياديا ذو دور فعال في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، فكان من الضروري أن تشمل إصلاحات تنمى والتحويلات العالمية تمكنه من التعايش معها. سيتم التطرق من خلال هذا الفصل لأهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه، من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول عرض وتقييم النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المالية، وخصص المبحث الثاني لإصلاحات النظام المصرفي في ظل إقتصاد السوق، وتعرض المبحث الثالث لواقع الحكم الراشد في البنوك الجزائرية، أما المبحث الرابع والأخير فتناول تقييم الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري في ظل تبني مبادئ الحكم الراشد 2002 - 2013.

## المبحث الأول: عرض وتقييم النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المالية

ورثت الدولة الجزائرية عادة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وبذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

تميز النظام المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بظهور شبكة هامة من البنوك التجارية ومنشآت لإعادة الخدم، حيث كانت هذه المؤسسات المالية تخدم المصلحة العامة للمعمرين فقط، وكانت معظم البنوك التي تنشط بالجزائر ما هي إلا امتداد للبنوك الباريسية على شكل وكالات، أو مؤسسات تم إنشاؤها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة. من خلال ماسبق تم تقسيم هذا المبحث لمطلبين، تناول المطلب الأول واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الاستعمارية (1830-1962)، وخصص المطلب الثاني لواقع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الاقتصاد الاشتراكي (1962-1985).

### المطلب الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الاستعمارية (1830-1962)

من السمات الأساسية للنظام النقدي الجزائري خلال الحكم العثماني هو وجود نظام المعدنين (الذهب والفضة)، ودار لسك النقود،<sup>(1)</sup> كما تميزت هذه الفترة بقلّة دور النقود في المعاملات التجارية. غير أنه ومنذ السنوات الأولى للاستعمار عمل الفرنسيون على تدمير كل البناءات القاعدية، وكان أهمها المؤسسات المالية واستبدالها بأخرى فرنسية الهيكل والتنظيم. فأول ما قام به المستعمر الفرنسي هو إنشاء أول بنك في الجزائر بمقتضى القانون 19 /07/ 1843، كإمتداد لفرع بنك فرنسا، تساهم فيه الدولة والأفراد. وقد بدأ فعلا هذا البنك بإصدار النقد سنة 1848، لكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري بفرنسا من تلك السنة (إقصاء الملك لويس فيليب من العرش وإعلان الجمهورية الثانية). ليدعم بعده بثاني بنك يفتح بالجزائر وكان Le Comptoir national d'escompte، لم ينجح هذا الأخير بنشاطه نتيجة لقلّة الودائع أُنذاك.

أما عن ثالث مؤسسة بنكية فكانت La banque de l'Algérie سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم، إهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوعة

<sup>1</sup> - شاكور القزويني، (2008)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 48.

1500.000 فرنك وربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي وحق تعيين المدير وحق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية. ظل بنك الجزائر يعمل ويقوم بمهامه البنكية والنقدية إلى أن ورثه البنك المركزي الجزائري سنة 1962.<sup>(1)</sup>

وقد كان من المفروض أن يؤدي بنك الجزائر دوره بشكل مستقل عن النظام المصرفي الفرنسي إلا أنه هو والمجلس الجزائري للقرض لم يكونا في الواقع إلا مجرد هيئتين تنفيذيتين لنظيراتها الفرنسيين. كذلك الأمر بالنسبة للبنوك التجارية، فقد كانت تنشط تحت وصاية مثيلاتها في فرنسا، تمثلت مهمتها الأساسية في خدمة مصالح الدولة المستعمرة خاصة والدول الأوروبية بشكل عام. أما عن الفرنك الفرنسي فلم يتقرر كعملة رسمية إلا بعد 19 عاما (1849) من تاريخ الاحتلال.

### 1-1 تركيبة النظام المصرفي إبان الإحتلال

كانت البنوك التجارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي تابعة تنظيميا، قانونيا ونقديا لإدارتها المركزية في البلد الأم، وإقتصرت نشاطها على خدمة الأهداف التجارية للمعمرين الفرنسيين، فكان النظام المصرفي في هذه الفترة يضم شبكة مكونة من 450 وكالة أو ما يطلق عليها إسم "شباك" Guichet تابعة إلى 140 هيئة بنكية منظمة كالآتي:<sup>(2)</sup>

**1-1-1 بنك الجزائر:** عمل بنك الجزائر كبنك إصدار وبنك إئتمان في آن واحد، فالإلتزم بداية بتغطية ذهبية لا تقل عن الثلث للنقود الورقية - التي تصدرها-، وقد ألغي هذا الشرط وحل محله عام 1900 مبدأ سقف الإصدار (أي تحديد حد أقصى دون تقييده بغطاء). أما بالنسبة لحق الاستبدال بالذهب فقد كانت الأوراق النقدية في البداية قابلة للإستبدال بالذهب. وفي عام 1870 أصبحت النقود الورقية إلزامية، وتؤكد ذلك عام 1914، غير أنه عاد حق الإستبدال بالذهب عام 1928 وألغي رسميا وبصورة نهائية سنة 1936.

### 1-1-2 مجموعة البنوك التجارية: يمكن أن نذكر منها ما يلي:

• الشركة الجزائرية للقرض والبنك (CACB) La compagnie Algérienne de Crédit et de Banque وهذا سنة 1877؛

• القرض الليوني Crédit Lyonnais تم إنشائه عام 1878 في كل من وهران والجزائر العاصمة، وصل

عدد فروعها عام 1961 إلى 61 فرعا؛

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 49 .

<sup>2</sup> - لحسن تركي، عبد السلام مخلوفي، (2006)، معوقات تطور النظام البنكي في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، 25/24 أبريل 2006 بشار، الجزائر، ص 1.

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

- البنك الوطني للتجارة والصناعة بالجزائر Banque Nationale pour la Commerce
  - المؤسسة العامة Société Générale تأسست سنة 1914 في الجزائر وهران بداية من عام 1961 وكان له 18 فرعا؛
  - المؤسسة المرسييلية للقرض Société Marseillaise de Credit (SMC) بدأت نشاطها في الجزائر عام 1920 وكان لها 8 فروع عام 1961 ؛
  - القرض العقاري الجزائري التونسي CFAT Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie أنشأ بالجزائر عام 1880 وكان اسمه القرض العقاري والزراعي سنة 1907، إمتد نشاطه إلى تونس حيث أصبح يحمل إسم القرض العقاري الجزائري التونسي، وكان أكبر بنك بالجزائر بـ 133 فرعا؛
  - القرض الصناعي والتجاري Crédit Industriel et Commercial وله 4 فروع؛
  - Bardays Bank وهو بنك انجليزي وله فرعان؛
  - Warms et Cie وله فرع واحد في العاصمة؛
  - الشركة الوطنية للخصم الباريسية Compagnie National d'Escompte Parisienne (CNEP) تأسست بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 في الجزائر العاصمة وهران؛
  - قرض الشمال Crédit du Nord بدأ أعماله بالجزائر عام 1958.
- وعن مجموع فروع البنوك سابقة الذكر في الجزائر قبل الإستقلال بلغت 409 فرعا منها 149 بالجزائر العاصمة، 154 في وهران ، 83 في منطقة قسنطينة و 23 في الصحراء.
- 1-1-3 بنوك الأعمال:** من بين بنوك الأعمال المتواجدة إبان الإحتلال الفرنسي نجد :
- بنك باريس ودول أوروبا الوسطى ( Paribas ) Banque de Paris et des Pays – Bas (BPPM) فتح له فرعا في الجزائر عام 1954؛
  - البنك الصناعي للجزائر ودول البحر الأبيض المتوسط Banque industrielle pour l'Algérie et Méditerranée (BIAM) تأسس عام 1911 وكان له 3 فروع عام 1961؛
  - القرض الجزائري Crédit Algérien تأسس بالأصل في باريس بقصد تشجيع الملكية العقارية وأشغال البنى الارتكازية.

1-1-4 مؤسسات متخصصة: أهمها:

- صندوق التجهيز والتنمية الجزائري Caisse d'Équipement pour le Développement de l'Algérie (CEDA) تأسس عام 1959 لغرض جمع الموارد وإنفاقها بهدف التنمية وفي عام 1960 بلغت مساهمته بـ 154.4 مليار فرنك منها 7.5 مليار للمنشآت الصناعية القائمة؛
- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية La Banque Française du Commerce extérieur (BFCE)؛
- بنوك الائتمان الشعبي، إنتقلت أسس وقواعد الائتمان المشترك والتي تقرر في فرنسا سنة 1917 إلى الجزائر سنة 1921، وظهرت البنوك الشعبية في عنابة عام 1922، بجاية سنة 1923، الجزائر العاصمة وقسنطينة عام 1924، لأغراض مساعدة الأفراد والمنشآت الصغيرة.
- لقد شجعت السلطة العامة تلك البنوك بسلف متوسطة وطويلة الأجل، وقد تغير نظام البنوك الشعبية - مع تغيره في فرنسا- وأصبح بشكل هرمي على قمته مجلس وصندوق مركزي، وفي قاعدته 3 بنوك شعبية تجارية صناعية في كل من الجزائر ووهران وقسنطينة، وبنكان جهويان: واحد تجاري- صناعي في عنابة وواحد عقاري في العاصمة، وفي عام 1961 كان للبنوك الشعبية 22 فرعا في العاصمة.

1-2 خصائصه

- تميزت البنوك التجارية في الجزائر أثناء الحقبة الإستعمارية بما يلي:
- تعتبر البنوك التجارية في الجزائر إمتداد طبيعي للبنوك الفرنسية سواء من جانب التنظيم أو التشريع وحتى رقابة النشاط؛
  - مهمتها الأساسية رعاية مصالح المعمرين والتجار الأوربيين المستوطنين في الجزائر من حيث تسهيل عملية الإقراض ومدهم بالأموال اللازمة للاستثمار؛
  - يمكن القول بأن النظام المصرفي في الجزائر المحتلة رغم كل عله كان بمثابة إمتياز للجزائر لم تحظ بمثله المستعمرات الفرنسية الأخرى؛
  - كبر عدد الفروع نسبة إلى حجم الاقتصاد الجزائري فقد قدرت بـ 409 فرعا؛
  - للبنوك التجارية في الجزائر في عهد الإحتلال ثلاث وظائف رئيسية هي: (1)
    - جمع المواد الجبائية من الأغلبية المسلمة وإعادة توزيعها لصالح المعمرين؛
    - تمويل الزراعة الكولونية؛
    - تمويل النشاطات التجارية بما فيها تصدير الخمر والحمضيات.

مع . Ahmed Henni, (1991), Economie de L'Algérie indépendante, Edition ENEG. Alger, p 63 - 1  
ترجمة و بتصرف

## المطلب الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإقتصاد الإشتراكي (1962-1985)

بادرت السلطات الجزائرية منذ إستقلالها إلى إنشاء نظام بنكي يواكب نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، بهدف ضمان تمويل حركة التطور المنتهجة في ظل تلك المرحلة، وقد شهدت هذه المرحلة محطتين يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة تحديد معالم النظام البنكي الجزائري 1962 - 1970.

المرحلة الثانية: مرحلة التسيير الإداري المركزي 1970 - 1986 .

### 1-2 مرحلة تحديد معالم النظام البنكي الجزائري 1962 - 1970

تقسم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين، ويرجع أساس هذا التقسيم إلى وجود بنوك أجنبية بقيت تمارس نشاطها مباشرة بعد الاستقلال، لكن سرعان ما تم تأميمها فيما بعد.

### 1-1-2 مرحلة ما قبل التأميم 1962 - 1966

نشأ النظام المصرفي في الجزائر وترعرع كإمتداد وكظل للنظام الفرنسي، وكانت وظيفته خدمة الإقتصاد الوطني، فقد تميزت المؤسسات المالية بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى. غير أنه وبإنتهاج السلطات الجزائرية نظاما إقتصاديا مغايرا للنظام المطبق سابقا (فترة الإستعمار) جعل القطاع البنكي يحجم عن تمويل المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، كما شهد النظام المصرفي بعض التغيرات نذكر منها ما يلي:

- تغيرات مالية تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين؛
- تغيرات سياسية وإقتصادية تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة والتطلع لبناء نظام إشتراكي؛
- تغيرات إجرائية وإدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك؛
- تغيرات قضائية تمثلت في تغيير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل.

من أجل كل هذا سارعت السلطات الجزائرية بإنشاء بنك مركزي وصندوق الجزائر للتنمية، كما شهدت هذه المرحلة كذلك إصدار عملة وطنية في 10 أبريل 1964 ليعد هذا القرار إعلانا صريحا تؤكد من خلاله السلطات الجزائرية على التوجه لإستقلال البلاد في المجال المالي.

- هيكل النظام المصرفي في هذه الفترة

1/ البنك المركزي: تم إنشاء بنك مركزي بموجب القانون رقم 144/62 الصادر في 13 ديسمبر 1962، والذي حمل في طياته كيفية إنشائه وتنظيمه، وقد ورث البنك المركزي الجزائري إختصاصاته من بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الإستعمار.<sup>(1)</sup>

لقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وضبط تداولها مع إدارة ومراقبة توزيع القروض، ومنه تولي أمور السياسة النقدية في البلد، إضافة إلى شراء وبيع العملة الصعبة. وهو كذلك بنك الحكومة ويحتّم عليه هذا تقديم تسهيلات لها مع إعطاء تسهيلات للخرينة أو إعادة خصم السندات المكفولة من طرفها والحرص على تطبيق الصرف والمشاركة في المفاوضات الخاصة بإتفاقيات التسديد وخصم القروض مع الخارج مع توظيف إحتياجات الصرف ومنح رخص التصدير والإستيراد للمتعاملين الاقتصاديين.

2/ البنك الجزائري للتنمية: أنشأ هذا البنك بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 7 ماي 1963 والذي سمي فيما بعد ببنك الإستثمارات. لقد قامت هذه المؤسسة مقام العديد من الصناديق التي كانت تابعة للنظام الفرنسي وهي: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق الرهائن والإرتهان، صندوق صفقات الدولة وصندوق تجهيز وتنمية الجزائر. تمثلت مهامه الأساسية في:<sup>(2)</sup>

- منح قروض إستثمارية طويلة الأجل للمؤسسات العمومية؛
- إستعمال كل أنواع القروض لتسهيل سير مشاريع الدولة والجماعات المحلية؛
- تمثيل و تسيير مساهمات الدولة في المؤسسات الأخرى؛
- التكفل بالتسيير المالي لبرنامج التجهيز العمومي.

3/ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP: تم إنشائه بموجب القانون رقم 227/61 الصادر في 10 أوت 1964 تتمثل مهمته الأساسية في تعبئة الادخارات والاستثمارات من العائلات والأفراد مع منح قروض للمدخرين من أجل بناء السكنات، إضافة إلى أن الصندوق مدعو لتمويل الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، مع المشاركة في تمويل التعاونيات الهادفة إلى الحياة العقارية، ومنح القروض لغير المدخرين بشروط خاصة من أجل البناء والترميم.

<sup>1</sup> لعشب محفوظ، (1997)، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 49.

<sup>2</sup> لحسن تركي، عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

## 2-1-1-2 مرحلة التأميم 1966-1970

دعت الإزدواجية التي تميز بها النظام البنكي الجزائري إلى سعي الدولة لتنظيمه من خلال تأميم البنوك الأجنبية ابتداءً من سنة 1966، وإنشاء بنوك عمومية تسترجع من خلالها كامل سلطاتها النقدية وتحضرها أيضا لخدمة المخطط الثلاثي للتنمية الذي يغطي الفترة 1967-1969، وقد شهدت هذه المرحلة تأميم العديد من البنوك.

### - هيكل النظام المصرفي في هذه الفترة

1/ البنك الوطني الجزائري BNA: أنشأ بموجب الأمر رقم 178/66 المؤرخ في 13 جوان 1966 في شكل مؤسسة وطنية قامت مقام العديد من البنوك والصناديق التي كانت تابعة لمؤسسات فرنسية وأجنبية وهي: القرض العقاري الجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للصناعة والتجارة في إفريقيا وبنك باريس وهولندا. ومن المهام الرئيسية التي كلف بها البنك تطبيق سياسة الحكومة فيما يخص القروض قصيرة، متوسطة وطويلة المدى. وتبعاً لمبدأ تخصص البنوك فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض لتمويل التجارة الخارجية والقيام بالوساطة أثناء شراء السندات والمعادن مع التدخل في عمليات الصرف.<sup>(1)</sup>

2/ القرض الشعبي الجزائري CPA: تم تأسيسه بموجب الأمر المؤرخ في 19 ديسمبر 1966 وقد حل كذلك محل العديد من البنوك الأجنبية مثل: الشركة المارسييلية للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض وكذا البنك المختلط الجزائر - مصر.

إلى جانب العمليات المصرفية العادية مارس هذا البنك وظائف أخرى كالتكفل بقطاع الأعمال الحرفية، الفنادق، السياحة وكذا قطاع الصيد البحري، كما كلف بمنح القروض لصالح قدامى المجاهدين.<sup>(2)</sup>

3/ البنك الخارجي الجزائري BEA: تم إنشائه بموجب الأمر رقم 67-2004 المؤرخ في 01

أكتوبر 1967، وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعاً لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي الجزائر والمتوسط وبنك باركليز.

يمارس هذا البنك كل مهام البنوك التجارية، ومنه يمكنه جمع الموارد الجارية، والتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية، فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.

<sup>1</sup> Goumiri Mourad , (1993), L'offre de la monnaie en Algérie ENAG, Alger .p70.

<sup>2</sup> شاكر القزويني ، (1992)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 60.

كما تمتد نشاطات هذا البنك إلى قطاعات أخرى فهو يلتزم بالعمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك وشركات الصناعة الكيماوية والبروكيماوية وطاقات إقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص البنوك.

### - معوقات تطور النظام المصرفي لهذه المرحلة

يمكن تلخيص معوقات تطور النظام المصرفي لهذه المرحلة فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- سيطرة البنوك الفرنسية والأجنبية على النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، بحيث كانت تعتبر الممول الوحيد للاقتصاد والشروط التي تملئها هي؛
- عدم قدرة بنك الجزائر بعد إنشائه على التحكم في النظام المالي ومراقبة البنوك التجارية الأجنبية والسبب في ذلك أن هذه البنوك كانت تنشط وفق نظام إقتصادي لبرالي موضوع خصيصا لخدمة مصالح الشركات الفرنسية؛
- صعوبة تمويل الاقتصاد الوطني، والسبب راجع لقلّة المؤسسات الوطنية آنذاك من جهة وإنعدام بنوك تجارية تتوسط من أجل تمويل الاقتصاد من جهة أخرى، وفي هذه الفترة أي قبل إنشاء البنوك الجزائرية كان بنك الجزائر يقوم بالتمويل المباشر للاقتصاد الوطني وبالخصوص القطاعين الفلاحي والصناعي؛
- عدم القدرة على تصور جديد للنظام مصرفي يتماشى مع النظام السياسي الجديد. فبالرغم من أن الجزائر كانت قد إنتهجت نظاما سياسيا جديدا، إلا أن نظامها المصرفي بقي رهين للقوانين القائمة على أساس نظام إقتصادي حر؛
- حصر مهام البنوك التجارية في القيام بالدور الأساسي والمتمثل في كونها مجرد أداة لتنفيذ المخططات المالية؛

على هذا النحو تمت إقامة نظام مصرفي وطني كان خاضعا لتشريعات وقوانين خاصة بنظام إقتصادي حر من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان عليه خدمة سياسة إقتصادية موجهة.

### 2-2 مرحلة التسيير الإداري والمركزي 1970-1986

إرتبط النظام المصرفي في هذه الفترة مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي الموجه، مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا. حيث كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسة.

<sup>1</sup> - لحسن تركي ، عبد السلام مخلوفي. مرجع سبق ذكره، ص 5 .

يمكننا تقسيم هذه المرحلة كذلك إلى فترتين.

### 2-2-1 الفترة 1970-1978

بعد تأسيس البنك المركزي والبنوك التجارية الثلاثة خلال السبعينات، جاء قانون المالية لسنة 1970 ليحدث تغييرات عديدة أضرت بالنظام المصرفي أكثر مما أصلحته. فكل القوانين السابقة والتي كانت تسطر الإطار العام لتدخل البنوك فيما يخص مراقبة القروض وكذا حماية الزبائن والحفاظ على ودائعهم، كلها ضربت عرض الحائط. فالمادة 18 من هذا القانون تفرض على المؤسسات الوطنية والهيئات العمومية تركيز حساباتها في بنك واحد، وبهذا يكون هذا القانون قد بدء في ترسيخ الإطار العام لسياسة الاقتصاد الموجه. وبعده جاء قانون المالية لسنة 1971 كإصلاح مالي وتكريسا لمبدأ التخطيط المركزي لقرارات الاستثمار والتمويل التي أصبحت تعتمد على وساطة الخزينة العمومية. وطبقا لهذا القانون فإن مصادر تمويل الاستثمارات المخططة تتبع من الخزينة والأمر يتعلق ب:<sup>(1)</sup>

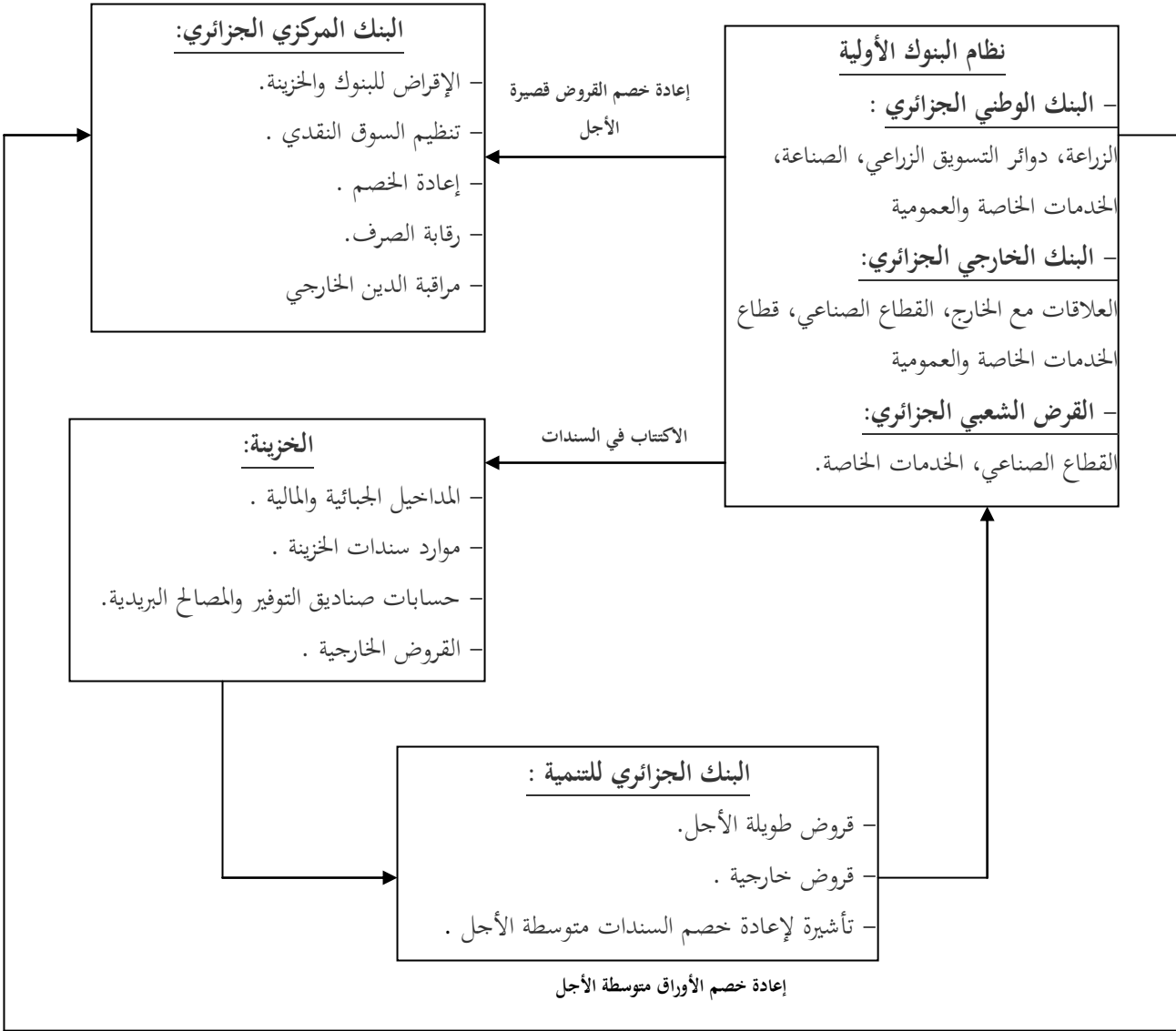
- المساعدات الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة العمومية أو المؤسسات؛
- قروض بنكية متوسطة الأجل، تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- القروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
- ولهذا تميز هذا القانون عموما ب:
  - نزع تخصص البنوك؛
  - ترسيخ الطابع القانوني لمركزية البنوك؛
  - هيمنة الخزينة العمومية على الوساطة المالية .

لقد تعددت نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971 من الناحية العملية، حيث أدت إلى تقلص دور البنك المركزي الجزائري إلى جانب تخليه عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، بحيث أن عرض النقود مخطط للتكيف مع إحتياجات الاقتصاد.

والشكل الموالي يوضح هيكل النظام البنكي الجزائري بعد 1970 .

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش ، (2003)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 181 .

الشكل رقم (12): هيكل النظام الجزائري و دوائر التمويل بعد إصلاح 1971



المصدر: فريدة بخراز يعدل، (2000)، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي؛ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 73.

## 2-2-2 الفترة 1978 - 1986

ابتداء من عام 1978 تم التراجع عن المبادئ التي جاءت في إصلاح 1971 ، حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات العمومية بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل. وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل تلك الاستثمارات بواسطة قروض طويلة الأجل.<sup>(1)</sup>

وقد أدت هذه السياسة غالبا لإختزال وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة في خزنتها. إذ أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض وتعاضم دور الخزينة في هذا المجال مما أدى إلى إضعاف إيراداتها في تعبئة الادخار.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص63.

ما ميز هذه الفترة وخاصة السنتين 78-79 هو تعدد طرق تمويل الاستثمارات وتحكم الدولة فيها. فمع بداية الثمانينات شعرت السلطات الجزائرية بضرورة إعادة هيكلة المنظومة المصرفية وتخصيصها، فأسفرت هذه المرحلة عن ولادة بنكين جديدين هما:

### 1/ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206، بهدف إعطاء ضرورة لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي لتدارك ضعف نسب المردودية وهذا بالرغم من حرص الدولة على إنجاز المخططات التنموية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحي. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري يعمل على جمع الودائع سواء كانت جارية أم لأجل، كما يمثل أيضا بنك تنمية بإعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.<sup>(1)</sup>

أما فيما يخص المهام الموكلة إليه فتنتمثل في:

- تطوير القطاع الفلاحي؛
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات الغذائية؛
- تمويل قطاع نشاطات الإنتاج الفلاحي؛
- تمويل النشاطات الحرفية التقليدية في المناطق الريفية .

### 2/ بنك التنمية المحلية BDL

على نفس سياق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إرتأت السلطات تزويد الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة لها بهيئات دعم متخصصة وذلك من أجل إعطاء أولوية لهذا القطاع الذي لا يمكن الاستغناء عنه في النسيج الاقتصادي. وبالتالي تم إنشاء بنك التنمية المحلية بمرسوم 85/85 المؤرخ في 30/04/1985 وذلك من أجل إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري والذي كانت من مهامه ما يلي:<sup>(2)</sup>

- تمويل الجماعات المحلية؛
- تمويل المؤسسات الاقتصادية المحلية؛
- تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كان تأسيس هذه البنوك في هذه المرحلة نتيجة لمتطلبات الواقع الاقتصادي الذي فرض ضرورة وجود هيئات مصرفية متخصصة تهدف إلى تمويل قطاعات معينة، فتأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل التكفل

<sup>1</sup> - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 63

<sup>2</sup> - بلحسن تركي، عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

بالقطاع الفلاحي بعدما كان هذا القطاع يمول من طرف البنك الوطني الجزائري، كما تأسس بنك التنمية المحلية من أجل التكفل بالمؤسسات العمومية المحلية.

كانت وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية في هذه الفترة- أي ما قبل الإصلاحات المالية- إحدى مؤشرات التدهور الاقتصادي بشكل عام. فتميزت بسيطرة الجهاز المصرفي الحكومي على جميع النشاطات المالية، كما أن السياسات النقدية المتبعة طغى عليها طابع الكبح المالي مما أدى إلى عدم كفاءة حشد المواد وسوء تخصيصها، كما كان يشكو الجهاز المصرفي آنذاك من الإختلالات الهيكلية الناجمة عن عدم وجود المنافسة في مختلف أوجه النشاط المصرفي والمالي، إضافة إلى ذلك التجزئة اللاعقلانية للأنشطة المصرفية، تقصير كفاءة المحافظ الاستثمارية، ضعف التسيير وإضفاء الطابع الإداري عليه نتيجة هيمنة القطاع العام على هيكله.

### المبحث الثاني: إصلاحات النظام المصرفي في ظل إقتصاد السوق

يتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتعدد في المنتجات والخدمات، كما يتميز مجال نشاطها بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة... الخ)، أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، متنافسين جدد... الخ).

لذا كان من الضروري إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري داخليا بسبب فشل سياسة التطهير المالي الجذري من أجل القضاء على الحلقة المفرغة للمديونية المفرطة للمؤسسات العمومية، وخارجيا نتيجة لجملة من الظروف الاقتصادية العالمية المتميزة بما يعرف بالعولمة، إنهيار أسعار المحروقات وتسيير المديونية الخارجية. ومع إتجاه الجزائر من نظام مخطط إلى نظام السوق وجب عليها التغير وإصلاح نظامها المصرفي مواكبة لهذا التغير الاقتصادي.

على ضوء ما تقدم تم تقسيم هذا المبحث الأول إلى ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري 1986 - 1990، وخصص المطلب الثاني لقانون النقد والقرض 10/90، أما المطلب الثالث فتعرض للإصلاحات المصرفية 1994-2010.

## المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري 1986 - 1990

### 1-1 الإصلاحات المصرفية لسنة 1986

تعرضت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في هذه المرحلة التاريخية لجملة من الأزمات المالية الناتجة عن عوامل متعددة منها: انخفاض قيمة النقد، ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية، ارتفاع الأجور الاسمية وتأطير القروض. كل هذه الأمور أدت إلى عدم قدرة المؤسسات العمومية على دفع خدمات ديونها إلى جانب ارتفاع نسبة السحب على المكشوف مع انخفاض نسبة التمويل الجديد وإعادة هيكلة القروض بدلا من إطفائها.<sup>(1)</sup> جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لإنخفاض أسعار البترول ونقص المداخيل الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل، إضافة إلى وجود صعوبات ترجع لوجود توطن إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل. وفي هذه المرحلة التاريخية لم يعد بإستطاعة المؤسسات الاقتصادية معرفة وضعها الداخلي إلا من خلال البنك الذي تتعامل معه. فجاءت إصلاحات 1986 محاولة الرفع من أداء النظام البنكي، وقد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض.

أدخل هذا القانون إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية من خلال إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي. ويمكن تلخيص أهم أحكامه فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- تعريف وتنظيم الجهاز البنكي؛
- إستعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك من خلال تكليفه بتسيير السياسة النقدية ومراقبتها؛
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركز الموارد المالية؛
- إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات إستشارية أخرى؛
- إزالة القيود المفروضة على البنوك حيث أصبح بإمكانها أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، إلى جانب منح القروض دون تحديد لمدها أو للأشكال التي تأخذها مع متابعة إستخدامها وردّها.

أرادت الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون إعطاء دورا أكثر أهمية للبنوك الثانوية وهذا بالقيام ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الإستشارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقروض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المنشأة سنة 1971. فقد ألزمت المصارف بمتابعة

<sup>1</sup>- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 195 .

<sup>2</sup>- نفس المرجع ، ص 195 .

إستخدام القروض التي منحها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وبالتالي اتخاذ كل التدابير الضرورية لتقليل من مخاطر عدم رد القروض المصرفية.<sup>(1)</sup>

من هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم تسيير البنوك التجارية الجزائرية، وضمن هذا القانون جاء المخطط الوطني للقرض في المادة 12/86 المؤرخة في 19 سبتمبر 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، ليشكل النظام المصرفي داخل هذا القانون كأداة لتطبيق السياسة التي تقرها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الإدخار وتمويل الإقتصاد.

يعتبر المخطط الوطني للقرض ترجمة فعلية للوسائل والأهداف التنموية التي سطرته الحكومة في المجال المالي ليحدد في إطار المخطط الوطني للتنمية الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد والعملية. لقد تم إعداد مخطط القرض الوطني وفق ثلاثة مراحل أساسية:

1- مرحلة جمع المعلومات من المؤسسات الاقتصادية بتقدير من قبل مؤسسات القرض لكي تقدم للبنك المركزي الذي يدرسها ويقدمها للوزارة المعنية؛

2- مرحلة تحديد التوازنات الكلية بناء على ما سبق، فيعد المجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة مخطط للقرض الوطني بالتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية السنوية؛

3- أخيرا تنفيذ المخطط الوطني للقرض من قبل البنك المركزي الجزائري.<sup>(2)</sup>

### • المعوقات المميزة لهذه المرحلة

تميزت هذه المرحلة بـ:

- محدودية صلاحيات البنك المركزي؛
- سيطرة الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل التي هي بالأساس من مهام البنوك التجارية؛
- شمولية صلاحية وزير المالية والتي وصلت إلى درجة تحديد أسعار الفائدة الموكلة في الأساس إلى البنك المركزي؛
- طبيعة ملكية البنوك التجارية والتي كانت ملكا للدولة، حيث كانت مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة؛
- ضعف معدلات الفائدة التي لم تكن تشجع عملية الادخار، حيث إستقر هذا المعدل على نسبة 2.72 % من سنة 1972- 1986 ليرتفع في سنة 1986 حيث وصل إلى نسبة 5 %.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- ياسين الطيب ، (2003)، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 03، ص 52 .

<sup>2</sup>- نفس المرجع.

<sup>3</sup> - لحسن تركي، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

## 1-2 الإصلاحات المصرفية لسنة 1988

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، وكان على رأسها إصدار قانون البنوك والقروض لبعث الجهاز المصرفي من خلال تجديد صلاحياته، ثم تدعيمه بقانون آخر لإستقلالية المؤسسة العمومية من خلال المرسوم رقم 88/06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بإصلاح 1986.

وقد جاء هذا الإجراء كحد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة إعطاء ديناميكية جديدة لآليات التمويل ولإعطاء إستقلالية مالية في التسيير.<sup>(1)</sup>

لقد شكلت المصادقة على القانون 01/88 و 04/88 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكون معظمها تابع للقطاع العمومي، وإنتقالها إلى إستقلالية تمنحها بالفعل القدرة على التدخل في السوق طبقا لقواعد المتاجرة. ويذكر هذا القانون أن مؤسسات القرض هي مؤسسات إقتصادية عمومية يسمح لها باللجوء إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل في السوق الداخلية والخارجية. لهذا يمكن أن نقول أن إستقلالية البنوك بصفتها مؤسسات عمومية إقتصادية قد تمت فعلا سنة 1988.<sup>(2)</sup>

فالجزائر كغيرها من الدول النفطية شرعت منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، تطبيق مبادئ هذه الإصلاحات إستلزم هندسة جديدة للقطاع المصرفي والمالي وفرض آليات تمويل مغايرة لتلك التي اتبعت من قبل، فأصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية تعمل بقواعد المتاجرة والمردودية.<sup>(3)</sup>

من الإجراءات الجديدة التي تبعت قانون الإصلاحات المصرفية سنة 1988 السماح للبنوك التجارية الإقتراض من السوق الداخلية وذلك بإصدار السندات والتعامل مع أعوان السوق النقدية، كذلك إمكانية الإقتراض من الأسواق الخارجية بشروط ومعايير محددة، ومن تم إقتحمت البنوك التجارية الجزائرية عالم الإحتراف المصرفي.<sup>(4)</sup>

لقد جاءت المادة 08 من القانون 88-01 المؤرخ في 12/01/1988، المحدد لإستقلالية المصارف العمومية لتبين بأن الدولة ليست مسؤولة عن إلتزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية، ولا يمكن أن تتدخل في التطهير إلا في إطار قانون المالية. لكن ما لوحظ آنذاك هو تراجعها في تطبيق إستقلالية المصارف العمومية وإن كانت أولى المؤسسات التي تطبق القواعد التجارية فهي مازالت تخضع لوصاية وزارة المالية.

<sup>1</sup> - ياسين الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 52 .  
<sup>2</sup> - مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور، (2004)، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يومي 20-21 افريل 2004 بشار، الجزائر، ص 3.  
<sup>3</sup> - ياسين الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 53 .  
<sup>4</sup> - محمود حميدات، (2000)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، ص ص 138. 140 .

يمكن تلخيص أهم بنود هذا الإصلاح فيما يلي:

- إسترجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك يقوم بالمهام التقليدية؛
- الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- إستعادة البنوك التجارية دورها في تعبئة الإدخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض، فأصبحت بهذا البنوك تتمتع بحرية في إستلام الودائع ومنح القروض ومتابعتها؛
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل؛
- إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات إستشارية أخرى.

### 1-3 تقييم إصلاحات المرحلة 1986-1990

أهم ما يمكن تسجيله لحساب القانون الصادر سنة 1986 هو أنه أعاد إحياء فعالية دور البنك المركزي بعدما كان في السنوات السابقة يلعب دورا ثانويا فقط، كما كرس هذا القانون بداية إنسحاب الخزينة العمومية من عمليات تمويل الاقتصاد، وحصر مسؤولياتها في الاستثمارات الخاصة بالبنية الأساسية والقطاعات الإستراتيجية فقط.

لقد تم في الفترة 1987 - 1988 إتخاذ إجراءات لزيادة المنافسة من أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة يتم التعامل معها على أساس النشاط القطاعي للمتعاملين والسماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات مختلفة.

إن صدور قانون 88-06 المعدل والمكمل للقانون الأول، أعطى صلاحيات أوسع للبنك المركزي في مجال تحديد سياسات النقد والسماح للمؤسسات المالية بطلب قروض متوسطة وطويلة الأجل، والتعامل مع المؤسسات العمومية وفق القوانين المعمول بها ضمن مبدأ المتاجرة.

ما يلاحظ أن قانوني 1986 و1988 لم يتم تطبيقهما، وهذا لأن عملية إصلاح النظام المصرفي تمت في وقت كان فيه الأخير لا يبحث عن المردودية والربحية لاسيما ما تعلق بتنفيذ سياسة الدولة التنموية. وفي ذات الوقت كانت الدولة مشغلة بإصلاح أوضاع المؤسسات العمومية وتحقيق هذا الغرض يتم في جزء منه عبر البنوك.

يرجع تأخر إصلاح المنظومة المصرفية خلال هذه المرحلة إلى كون هذه العملية لم تتم بالسرعة المناسبة، ومع الأزمة النفطية لمنتصف الثمانينات والتي فرضت على البنوك الإقتناع بضرورة التوجه نحو إقتصاد

السوق، وجدت البنوك نفسها ملزمة بالخضوع إلى القواعد المهنية، ساعدها في ذلك صدور قانون النقد والقرض 10/90.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 10/90

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي كان إصلاح المؤسسات المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية التي يطلق عليها إستقلالية المؤسسات العمومية، ترتب عليها إنعكاسات على المؤسسات العمومية فرضتها الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

لقد إتضح أن التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي بعد عام 1986 لا تتلائم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، ف جاء قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 (أنظر الملحق 01) والذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية. وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المعتمدة في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطورة ، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي ونظام البنوك والقرض في أن واحد.

#### 2-1 مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض

أدخل قانون 90-10 تعديلات جذرية على تنظيم النشاط البنكي تتمثل أهمها في إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، تغيير تسمية البنك المركزي إلى بنك الجزائر ومنحه حق ممارسة جميع الصلاحيات التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية، إضافة إلى فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، كما تم الإحتفاظ بنفس المؤسسات البنكية السابقة مع بعض التعديلات فيما يخص الاختصاصات وتسيير العمليات البنكية.

يقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ نلخصها في:<sup>(2)</sup>

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛
- الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض؛
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

<sup>1</sup> عبد القادر صالح، (2008)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وآفاق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 21.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 196 - 197 .

## 2-1-1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

طبقا لقانون 10/90 لم تعد القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت (القرارات) تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية، بناء على الوضع السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها. يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق مايلي:<sup>(1)</sup>

- إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي؛
- عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- إعتدال المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي؛
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- تولي مجلس النقد والقرض وإدارة وتسيير البنك المركزي؛
- التطهير المالي وإعادة الاستقرار النقدي الداخلي.

## 2-1-2 الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

بنص قانون 10/90 لم تعد الخزينة العمومية تمول عجزها باللجوء إلى عملية القرض أي الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، بل جاء هذا المبدأ ليقيد من حرية الخزينة العمومية ويحدد علاقتها بالبنك المركزي، فأصبحت (الخزينة العمومية) بهذا تمول عجزها تبعا للقواعد المحددة في المادة 78 من هذا القانون، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- إستقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون المتراكمة؛
- تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

## 2-1-3 الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض

أصبح النظام البنكي بموجب هذا القانون هو المسؤول عن منح القروض للاقتصاد عكس ما كان سائدا من قبل. بحيث كان يكفي تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات. وأبعدت بذلك الخزينة العمومية عن منح القروض ليقترص دورها على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية. يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية:<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> - لحسن تركي، عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

<sup>2</sup> - أحمد هني، (2006)، العملة و النقود ، الديوان الوطني للطباعة الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، ص 143 .

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

- إسترجاع البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية خاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان، بحيث أصبحت تعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة المصرفية؛
- تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي؛
- إعتدال الفعالية الاقتصادية للمشاريع عند منح الإئتمان وتراجع الهيمنة الإدارية في ذلك.

### 2-1-4 وضع نظام بنكي على مستويين

كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين يقوم على أساس التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، بذلك أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها، ينظم ويتابع عملياتها. كما أصبح بإمكانه توظيف مركزه كملجأ للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبالتالي فإن إصدار النقود لم يعد قرارا ناتجا عن عملية تعاقدية بين البنك المركزي والجهاز المصرفي.

### 2-1-5 إنشاء سلطة وحيدة ومستقلة

جاء قانون النقد والقرض ليُلغي التعدد في مركز السلطة النقدية في الدائرة النقدية والمتمثلة في هيئة جديدة إسمها " مجلس النقد والقرض " على إعتبار أنه في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحتكر هذه السلطة. فوزارة المالية كانت تتحرك على إعتبارها هي السلطة النقدية، كذلك كانت الخزينة العمومية تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها ، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لإحتكار إمتياز إصدار النقود.

### 2-2 تقييم إصلاحات الفترة 1990-1994

يلاحظ أن قانون 10/90 جاء ليحقق جملة من الأهداف، نذكر منها ما يلي:

- وضع حد للتدخل الإداري في القطاع المصرفي؛
- رد الإعتبار للبنك المركزي من خلال إستقلالية التي تنتج عنها آثار إيجابية على مجموعة من البنوك التجارية، بحيث لم يعد البنك المركزي هو الضامن والحامي لها، مما يفرض عليها إدخال قواعد التعامل البنكي الأرتدوكسي المبني على قواعد الأمن والربحية؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي من خلال تحويل أموال الأجانب إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو مؤسساتها، أو لأي شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب قانوني، وتشير إليه المادة 183 من قانون النقد والقرض (أنظر الملحق رقم 01)؛

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

- التطهير المالي للمؤسسات العمومية حتى تؤدي المؤسسات العمومية دورها في ظل محيط إقتصادي جديد يتميز بالمنافسة ويخضع لقواعد السوق.
- رغم كل هذه الإصلاحات إلا أن الواقع لا يعكس فعاليتها، ويتجلى ذلك في:
  - بقاء سعر الفائدة الحقيقي المقدم من طرف المؤسسات المصرفية سالب،<sup>(1)</sup> إضافة إلى ضعف أداء البنوك والتي بقيت غير كافية في إطار التجديد المالي؛
  - تحقيق المؤسسات الإنتاجية لعجوزات في إستغلال الموارد الأمر الذي حال دون تحقيق فائض يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك؛
  - أدت خصوصية البنوك وفتح مجال المنافسة الأجنبية إلى إرتفاع عددها مما زاد من الفرص التمويلية وشجع الاستثمار الداخلي والأجنبي.
- تميزت الفترة 1991-1992 بإدخال إصلاحات إضافية الهدف من ورائها هو وضع حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنوك التجارية. تمثلت هذه الإجراءات في:
  - تقييد القروض الممنوحة للمؤسسات؛
  - تحديد السقف لتزايد القروض للمؤسسات العمومية غير المستقلة وغير المهيكلة ماليا؛
  - رفع معدل الفائدة على المكشوف لدى بنك الجزائر.
- كما تميزت الفترة 1992-1993 بتوسيع نطاق سوق النقد فيما بين البنوك لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركة التأمين والتي تسمح لها بأن تقرض أموالها الزائدة.<sup>(2)</sup> وهدف الدولة من وراء ذلك هو تمويل عجوزات الميزانية الضخمة وإحتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية.
- ونتيجة لإنعدام الإنضباط المالي، إزدياد رصيد إجمالي القروض المستحقة للحكومة، وتضاعف حجم القروض الداخلية بسبب تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة لإرتفاع الأجور والتباطؤ العام في الاقتصاد، أدى بالبنوك التجارية إلى الانسحاب من تقديم الإئتمان لهذه المؤسسات من أجل تسديد الديون الخارجية، كما أدى التوسع المالي والزيادة في الأجور ونقص المواد الاستهلاكية التي ميزت تلك الفترة إلى زيادة السيولة والتوسع النقدي. غير أنه في واقع الأمر إنخفض التضخم من 25.5% سنة 1991 إلى

<sup>1</sup> - علي بطاهر، (2005)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتورا دولة غير منشور، جامعة الجزائر، ص 186.

<sup>2</sup> - محمد سحنون، مبارك بوعشة، (2006)، تقييم هياكل ودورات التمويل في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 03.

21% خلال سنة 1993.<sup>(1)</sup> في حين أدت تعديلات الأسعار الواسعة وتدابير وعمليات خفض الدينار التي حدثت في عام 1994 إلى زيادة حادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وعلى إثر قانون النقد والقرض تطورت الكتلة النقدية M2 بين 1986 و 1990 بنسبة 11.32 % في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي PIB سوى بمعدل 0.8 %.

كما تم طبقا لهذا القانون إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية نجد منها:

- **لجنة الرقابة المصرفية:** أنشأت هذه اللجنة بموجب المادة 143 من قانون النقد والقرض، تقوم بأعمال الرقابة على أساس الوثائق المستندية، أو عن طريق زيارتها الميدانية، وتختتم هذه العمليات الرقابية بتدابير وعقوبات تأديبية إن إستدعى الأمر ذلك، وتتماشى شدة الأخيرة حسب الأخطاء والمخالفات المثبتة والتي يمكن أن تصل إلى حد التوقيف عن ممارسة المهنة.

- **مركزية الأخطار، عوارض الدفع والميزانيات**

يدير بنك الجزائر وينظم ثلاث مركزيات (مركزية الأخطار، عوارض الدفع والميزانيات) وتمثل هذه المركزيات الثلاث قاعدة للمعطيات ومراكز للمعلومات الضرورية لإتخاذ الحذر من قبل البنوك والمؤسسات المالية يتم تغذيتها من قبل هذه الأخيرة كما تقوم بتوزيع تقارير إعلامية عما تم تسجيله في نهاية كل سنة.

### 1- مركزية الأخطار

زادت أهمية مفهوم الخطر من خلال قانون النقد والقرض، كما دعمت بأوامر التطبيق 92-70. وإبتداء من عام 1994 تطورت مركزية المخاطر فيما يتعلق بالتبليغ عن القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية ويرجع ذلك لاستخدام تكنولوجيا حديثة تشمل عمليات التبليغ، وتتم هذه الأخيرة كل شهرين على قرص ممغنط وقد حددت عتبة التبليغ بـ 2 مليون دينار سواء للقروض قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل أو القروض بالإمضاء، حتى تتمكن هذه المركزية من ضمان سيولة وملاءة النظام البنكي حيث تجمع معلومات عن أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة ضماناتهم وإمكانية تسديد القرض بناء على تحاليل المعلومات المجمع على أساس نوعية القرض، قطاع أو فرع نشاط المستفيد وحسب المنطقة الجغرافية التي ينشط بها.

سجلت ميزانية مركزية المخاطر البلاغات التالية:

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، (2002)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 35 .

الجدول رقم (08) : بلاغات عوارض الدفع 2002 - 2013

السنة	عدد البلاغات
2002	29384
2003	23389
2004	31271
2005	43351
2006	31059
2007	37861
2008	38538
2009	37194
2010	44430
2011	43262
2012	44207
2013	48862

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات من موقع بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).

تبقى الصكوك غير المصرح بها لبنك الجزائر مركزة في الربحية المحصورة بين عشرة الاف دينار ومليون دينار وتمثل 77.53% من مجموع الصكوك. أما عدد الحوادث حسب القطاع القانوني، فهو أكثر ارتفاعا فيما يخص الزبائن المصنفين ضمن فئة " الاعمال الشخصية " (تجار، حرفيين) للقطاع الخاص 44.40% للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري للقطاع العمومي 55.60%<sup>(1)</sup>.

## 2- مركزية عوارض الدفع

أولت لها مهمة تزويد البنوك والمؤسسات المالية والسلطات الرقابية بمعلومات عن عدد عوارض الدفع، خاصة المرتبطة بإصدار صكوك دون رصيد أو عدم كفاية الرصيد لتغطيتها. وقد حدد هذا الدور في المادة 92-02 (أنظر الملحق 01) حيث تشترط أن تقوم بتنظيم وتسيير الملف المركزي (fichier central) لعوارض الدفع، إلى جانب النشر الدوري لقائمة عوارض الدفع مع توابعها المحتملة لدى كل البنوك والمؤسسات المالية ولكل السلطات المعنية، وقد دعمت هذه المركزية بجهاز متابعة إصدار الصكوك دون رصيد، ومن خلال المادة 92-03، المتعلقة بكيفية الوقاية ومقاومة إصدار هذا النوع من الصكوك حيث يتم الإتصال بهذا الجهاز قبل تسليم دفاتر الصكوك، وفي حالة تسجيل عارضة دفع (إصدار شيك دون رصيد أو رصيد غير كاف) تبلغ مركزية عوارض الدفع. وإن لم يتم تسوية الوضعية في فترة تقدر بـ 20 يوم سيتم وقف دفتر الصكوك للشخص المعني لفترة تقدر بسنة أو سنتين في حالة

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013). ص 126.

تكرير المخالفة. إلا أن البنوك والمؤسسات المالية لا تبلغ إلا جزئياً عن عوارض الدفع خوفاً من فقدان عملاتها.

### 3- مركزية الميزانيات

تقوم هذه المركزية بدراسة وتحليل ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية، إلا أنها لم تصل إلى الصورة التي تجدر أن تكون عليها، وقد عمل بنك الجزائر على تبرير أهمية مركزية الميزانيات من خلال تنظيمه لأيام دراسية تم من خلالها مناقشة إمكانية ومدى إسهام البنوك والمؤسسات المالية في تغذية هذه المركزية بالمعلومات التي تحتاجها إلى جانب التطرق إلى وضع طرق تسمح بالتشاور عن بعد في سرية تامة.

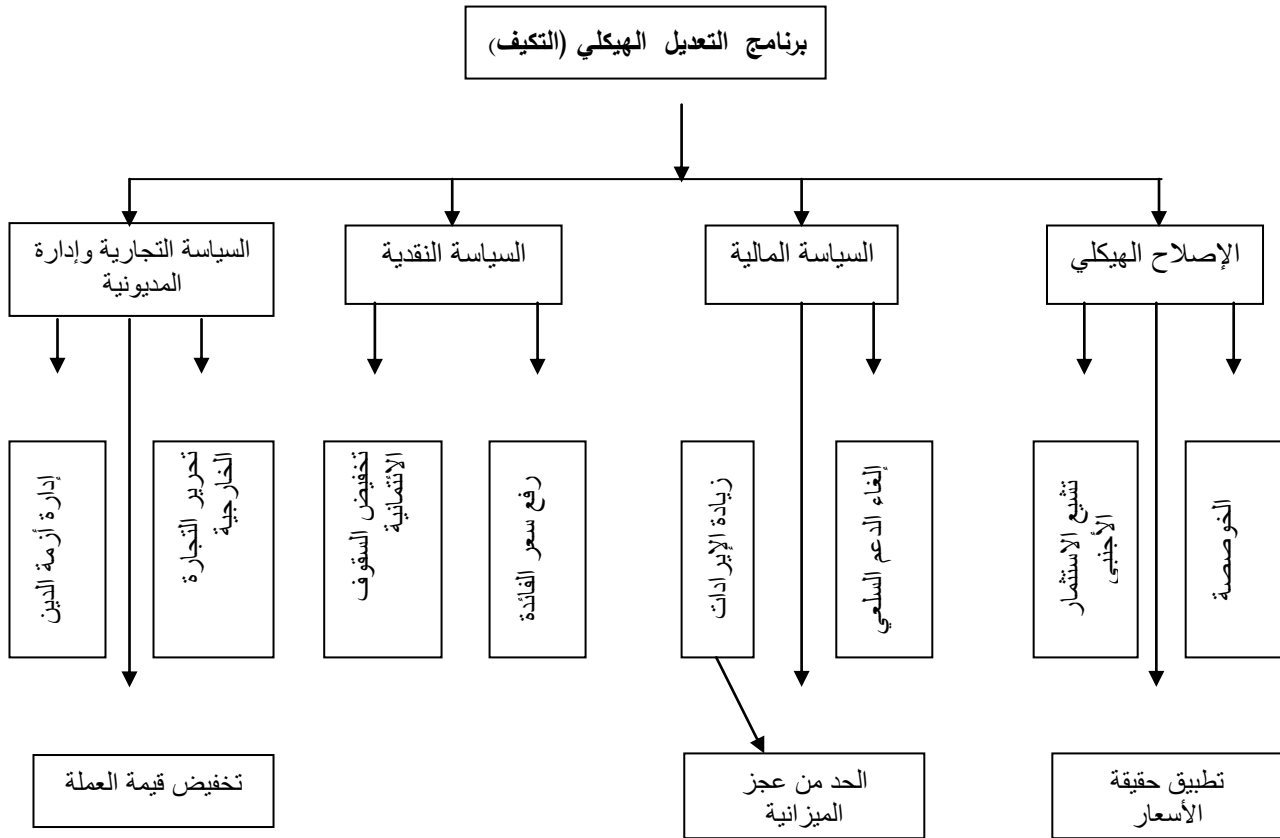
## المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية 1994 - 2010

### 3-1 الإصلاحات المصرفية في ظل برنامج التعديل الهيكلي (1994 - 1998)

يعرف برنامج التعديل الهيكلي على أنه جملة الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية حادة سواء أكانت داخلية أم خارجية. ويبرز مضمون تلك البرامج في مجموعة متكاملة من التغييرات الهيكلية المطلوبة والتي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

والمخطط الموالي يبين أهم مكونات برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (13): هيكل برنامج التكيف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي.



المصدر: بريش السعيد، (2004)، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع و آفاق) حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، ص 57.

إعتمدت الجزائر سنة 1994 برنامجاً للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوماً ببرنامج التسهيلات الموسع (برنامج التصحيح الهيكلي) لفترة ثلاث سنوات 1995-1998، من خلال إتفاق أبرمته مع صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق إصلاح اقتصادي عام، الأمر الذي إنعكس مباشرة على المجال النقدي والمالي لما يحتاجه هذا القطاع من إصلاحات وبإعتباره حجر الزاوية فيها.

يمكن تقسيم الإصلاحات إلى مرحلتين أساسيتين:

**المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وذلك بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة، والمتمثلة أساساً في العمل بالحدود القصوى المفروضة على كل بنك على حدى، ولتجاوز هذه النقائص شرع بنك الجزائر في إتخاذ مجموعة من التدابير يمكن حصرها في النقاط التالية:

- فرض إحتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3 % من الودائع المصرفية، عدا

العملات الأجنبية وذلك خلال سنة 1994؛

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

- تحرير أسعار الفائدة سواء تلك المتعلقة بالقروض أو الودائع؛
  - إعتداد سياسات مرنة لسعر الصرف، وقد تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في نهاية 1991 ؛
  - إلغاء التمويل الإجباري للخرينة من خلال إلغاء إلزام البنوك بشراء أدوات الخرينة وحل محله نظام المزادات العلنية.
- المرحلة الثانية:** ركزت هذه المرحلة على إعادة تأهيل وحدات النظام البنكي بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط إقتصادي مفتوح ومنافسة غير متكافئة في ظل الدور الفعال الذي تقوم به هذه المؤسسات في تعبئة الادخار المحلي. شملت الإصلاحات هنا النقاط التالية:
- إعادة طلب البنوك رخص من بنك الجزائر المخول بذلك بمقتضى قانون النقد والقرض لممارسة النشاط البنكي ؛
  - إعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك بتوفير مناخ تنافسي في السوق البنكية ؛
  - رفع نسب الملاءة البنكية من 5% سنة 1996 إلى 8% تماشياً مع معايير بنك التسويات الدولية.

برزت خلال هذه المرحلة بنوك جديدة أهمها:

- البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA في 28 جوان 1997 برأسمال قدره 1 مليار دينار.
  - بنك الخليفة في 27 جويلية 1998 بقرار رقم 08-98 برأسمال قدره 500 مليون دينار.
- إبتداء من سنة 1994 كانت الجهود موجهة لإمتثال البنوك التجارية لمعايير محسنة تشمل العمل والمحاسبة المصرفية، سرعت البنوك في تنفيذ برنامجا لإعادة الهيكلة الداخلية والمالية. وقد طلب من جميع البنوك القائمة بأن تتقدم من جديد للحصول على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر. وبعد ذلك أجرت السلطات عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد إحتياجات إعادة الرسملة في البنوك من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. لقد شهدت سنة 1994 إنتهاء عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربع بنوك من البنوك التجارية الخمسة في الجزائر، وأشارت النتائج إلى أن البنك الوطني الجزائري BNA هو البنك الوحيد من البنوك الخمسة المملوكة للدولة الذي لم تحتاج إلى رأسمال إضافي. وعلى أساس التدقيق العام لسنة 1995 وبيانات الرقابة المصرفية التي جمعها بنك الجزائر، فقد وجدت هناك حاجة إلى إعادة رسملة إضافية لثلاث بنوك عامة.

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

كانت إعادة رسملة كل بنك مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة ومديري البنوك، وبمقتضى هذه العقود يتحمل مدير البنك بشكل مباشر المسؤولية الخالصة عن إحترام نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل الجزائر. أما البنوك فقد منحت إستقلالية متوازنة في إتخاذ القرارات التشغيلية بشأن توزيع الائتمان، وعلى الأخص رفض تقديم أي قروض للمشاريع ذات المخاطر العالية، وفي هذا السياق بدأت البنوك التجارية في عام 1996 إعادة جدولة بعض ديون المؤسسات العامة بتحويل المسحوبات على المكشوف قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة الأجل.<sup>(1)</sup>

### 2-3 تعديلات 1999 - 2010

عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات أولها المرسوم رقم 01/01 المؤرخ في جانفي 2001 والذي ضم التعديلات التالية:<sup>(2)</sup>

- التخلي عن عهدة محافظ بنك الجزائر ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي؛
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض والذي كان فيما سبق هيئة واحدة؛
- تسيير المديونية الخارجية وخدماتها وتسيير إحتياطي الصرف المقدر ب 12 مليار دولار سنة 2001 .

**1-2-3 تعديلات 2003:** صدر الأمر 03/11 في 26 أوت 2003 (أنظر الملحق 02) كقانون مكمل لقانون 10/90، بعدما لاحظت السلطات ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة وتفاديا لحدوث مشاكل كالتالي خلفها إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري .

وقد جاء هذا الأمر ليؤكد على سلطة بنك الجزائر النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية من خلال النقاط التالية:<sup>(3)</sup>

- بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، كما يعد تاجرا في علاقته مع الغير؛
- لا يجوز للمحافظ ونوابه الدخول في أي إستحقاقات إنتخابية أو ممارسة أي وظائف حكومية؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بحيث أصبحت الحكومة تستشيريه في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية؛

<sup>1</sup> - الطيب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

<sup>2</sup> - Olivia Masaoud , Le système bancaire en algérien . [www.africa.com](http://www.africa.com) consulté le 14/02/2015.

<sup>3</sup> - تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 8.

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

- يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل التدابير التي من شأنها أن تحسن ميزان المدفوعات، حرية حركة الأسعار والأحوال المالية العامة، سياسة الصرف، التنظيم، الإشراف وأنظمة الدفع؛
- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس إختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك، لاسيما النشاطات المتمثلة بتسيير مركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛
- يرفع بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة التقارير الاقتصادية والتقارير المتعلقة بالتسيير؛
- تم إلغاء ما نص عليه قانون 06/88 من إمكانية إقتراض البنوك من الجمهور؛
- تنشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والديونية الخارجية؛
- يصدر مجلس النقد والقرض نظاما يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة .

### 3-2-2 تعديلات 2004

- صدر الأمر رقم 01/04 في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر. فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج وبـ 100 مليون للمؤسسات المالية. بينما الحد الأدنى لرأسمال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و500 مليون دج للمؤسسات المالية، وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف تنزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي؛
- القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري ما بين 0% و 15% كحد أقصى؛
- القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004 والذي يخص نظام الودائع البنكية. يهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على وداائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى " شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع نسبة لصندوق ضمان الودائع البنكية تقدر بمعدل سنوي 1% (حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية. ويلجأ لاستعمال

هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

### 3-2-3 تعديلات 2010

- تعززت التدابير التشريعية بالأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 ، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي يوضح الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني للإستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية الخطر النظامي. ويأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في هذه السنوات الأخيرة، على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لاسيما النظام رقم 04-08 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس المال الأدنى والمؤسسات المالية والنظام، والنظام رقم 03-09 المؤرخ في ماي 2009 المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية؛

- يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدر أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية؛

- عزز بنك الجزائر قدراته في مجال إختبارات الصلابة، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر). وتقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية؛

- كما تم استحداث جهاز الوقاية وحل الأزمات، مع التركيز على توجيه العمل المصرفي نحو المخاطر. فتكثيف تبادل المعلومات بين الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة رقابة شركات التأمين ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها)، والذي يهدف إلى تدقيق معرفة مستوى مقاومة النظام المالي للدورات الظرفية، يسمح بكشف أفضل عما يهدد الإستقرار المالي.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 من الموقع [www.bank-of-algeria.dz/.../intervention\\_2011\\_ar.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/.../intervention_2011_ar.pdf) ، ص ص 7-8.

### المبحث الثالث: واقع الحكم الراشد في البنوك الجزائرية

واجه القطاع المصرفي الجزائري عدة أزمات، أرجعت أسبابها إلى الضعف في الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك قبل وأثناء ممارستها لنشاطها، مما إستوجب قيام السلطات الاشرافية الجزائرية القيام بعدة إصلاحات هيكلية بهدف تحسين وضعية القطاع المصرفي، وحمايته من الوقوع في أزمات أخرى وذلك ابتداء من 1986 وأهمها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 والذي تم تعديله لأمر 11/03 الصادر سنة 2003.

لم تحظى قضية الحكم الراشد بإهتمام كبيرة في الجزائر، إلا أن الإنتشار المتزايد للفساد المالي والاداري جعل من تبني قواعده ضرورة قصوى خاصة بعد إلحاح عدة منظمات مالية ودولية، وعلى رأسها لجنة بال للرقابة المصرفية والبنك العالمي، أدى بالحكومة الجزائرية إلى تشكيل لجنة سميث " اللجنة الوطنية للحكم الراشد"، إضافة إلى إصدار بعض التشريعات الخاصة بالرقابة المصرفية والتي استوتحتها من اتفاقية بال الأولى. ولتتبع واقع الحكم الراشد في البنوك الجزائرية تم تقسيم هذا المبحث لمطلبين، تناول المطلب الأول الركائز القانونية للحكم الراشد في البنوك الجزائرية، وخصص المطلب الثاني لتطبيق النظم الإحترازية في البنوك الجزائرية.

#### المطلب الأول: الركائز القانونية للحكم الراشد في البنوك الجزائرية

##### 1-1 تعريف وضبط وظائف البنوك

إن قواعد الحكم الراشد في البنوك الجزائرية والرامية إلى تعريف وضبط وظائف البنوك العامة في الجزائر، نجدها وفقا للمواد من 66 إلى 75 من قانون النقد والقرض رقم 03-11 والمؤرخ في 26 اوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض رقم 90-10 (أنظر الملحق 02)، حيث تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، والتي تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور لاسيما في شكل ودائع، من حق إستعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها، كما يشكل عملية قرض كل عمل يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الأخر إلتراما بالتوقيع كالضمان إحتياطي أو الكفالة أو تعبير بمثابة عمليات قرض وعمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء، لاسيما عمليات قرض الإيجاري. كما تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل. ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها مثل عمليات الصرف وغيرها ....، كما يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تتلقى من الجمهور أموالا موجهة للتوظيف في

شكل مساهمات لدى مؤسسة ما، ولها أن تأخذ مساهمات وتحوزها وذلك في الحدود التي رسمها مجلس النقد والقرض.

### 1-2 شروط ممارسة المهنة المصرفية

أما عن قواعد الحكم الراشد في البنوك الجزائرية والرامية إلى ضبط شروط ممارسة المهنة المصرفية، فقد نصت عليها المادة 80 من قانون النقد والقرض رقم 03-11 ( أنظر الملحق رقم 02)، حيث بينت أنه لايجوز لأي كان أن يكون مؤسساً لبنك أو مؤسسة مالية أو عضواً في مجلس إدارتها، وأن يتولى مباشرة أو بواسطة شخص آخر إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها بأي صفة كانت، أو أن يخول حق التوقيع عنها وذلك دون الإخلال بالشروط التي يحددها المجلس عن طريق الأنظمة لمديريها إذا حكم عليهم قضائياً بسبب جنائية، إختلاس، غدر، سرقة، نصب، إصدار شيك بدون رصيد، خيانة أمانة، حجز عمدي بدون وجه حق أرتكب من مؤتمنين عموميين، أو إبتزاز أموال، قيم، إفلاس، مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصراف. أو التزوير في المحررات الخاصة التجارية، المصرفية أو مخالفة قوانين الشركات أو إخفاء أموال إستلمها إثر إحدى المخالفات. أو كل مخالفة مرتبطة بالمخدرات، تبييض الأموال والإرهاب. وهذا كله في سبيل حماية المهنة المصرفية من الفساد والمفسدين وفقاً لقواعد وشروط الحكم الراشد في البنوك الجزائرية.

### 1-3 ضبط عملية الترخيص والإعتماد

أما فيما يخص قواعد وشروط الحكم الراشد في البنوك الجزائرية من حيث ضبط عملية الترخيص والإعتماد للأشخاص الطبيعيين، المعنويين، الوطنيين والأجانب بإنشاء بنوك خاصة، مختلطة أو فتح مكاتب وفروع لبنوك أجنبية في الجزائر، فإن المواد من 82 إلى 95 من قانون النقد والقرض رقم 03-11 ( أنظر الملحق 02)، نصت أنه يجب أن يرخص المجلس بإنشاء أي بنك وأي مؤسسة مالية يحكمها القانون الجزائري على أساس ملف يحتوي على نتائج تحقيق يتعلق بمراعات أحكام المادة 80، والتي نصت على شروط ممارسة المهنة المصرفية في الجزائر، حيث يجب أن تؤسس هذه البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركات مساهمة حيث يمكن الترخيص بالمساهمات الأجنبية فيها، وكذا يجب أن يرخص المحلي بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية في الجزائر، وذلك وفقاً لشروط تفصيلية تنظيمية حددها نظام رقم 91-10 المؤرخ في 14 أوت 1991، والمتضمن شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، إذ يمكن أن يرخص مجلس النقد والقرض بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية مع مراعات مبدأ المعاملة بالمثل.

#### 1-4 الجمعية المصرفية

تطبيقا لمبادئ الحكم الراشد في البنوك التجارية في الجزائر، نصت المادة 96 من قانون النقد والقرض رقم 03-11 (أنظر الملحق 02)، على أن يؤسس بنك الجزائر جمعية مصرفيين جزائريين يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية عاملة في الجزائر الإنخراط فيها، حيث تمثل هدف هذه الجمعية في تمثيل المصالح الجماعية لأعضائها لاسيما لدى السلطات العمومية وتزويد أعضائها والجمهور بالمعلومات وتحسينهم، حيث تدرس هذه الجمعية المسائل المتعلقة بممارسة المهنة لاسيما تقنيات البنوك والقروض، وتحفيز المنافسة، ومحاربة العراقل التي تعترض المنافسة وإدخال تكنولوجيا جديدة وتنظيم خدمة الصالح العام وتسييرها، وتكوين المستخدمين والعلاقات مع ممثلي المستخدمين، حيث يمكن للوزير المكلف بالمالية أو محافظ بنك الجزائر أن يستشير الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة ويمكنها أن تقترح على محافظ بنك الجزائر أو على اللجنة المصرفية، في إطار أخلاقيات المهنة وحسب الحالة، إنزال عقوبات ضد عضو أو أكثر من أعضائها نتيجة مخالفة لقواعد الحكم الراشد في البنوك.

#### 1-5 حماية المودعين

في إطار حماية حقوق المودعين وضمان أموالهم المودعة لدى البنوك الجزائرية، وفي إطار الحكم الراشد لهذه البنوك، فإن البنوك ومحافظ بنك الجزائر يدعوا المساهمين الرئيسيين في البنك أو في المؤسسة المالية المعنية، إذا تبين أن وضع بنك ما أو مؤسسة مالية تقدم لها الدعم الضروري من حيث الموارد المالية، يمكن لمحافظ بنك الجزائر أن ينظم مساهمة جميع البنوك والمؤسسات المالية لإتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح المودعين والغير وحسن سير النظام المصرفي، وكذا المحافظة على سمعة الساحة المالية في الجزائر.

#### المطلب الثاني: تطبيق النظم الاحترازية في البنوك الجزائرية

يعتبر قانون النقد والقرض رقم 03-11 والمؤرخ في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض رقم 90-10 والمؤرخ في 14 أبريل 1990، تحولا عميقا في مسار الحكم الراشد المصرفي في الجزائر. إذ يعتبر هذا القانون المجسد الفعلي والتشريعي للدعائم القانونية للحوكمة في البنوك التجارية في الجزائر، وهذا من خلال نصه على تعريف وضبط وظائف البنوك، وكذا وضعه لشروط ممارسة المهنة المصرفية في الجزائر، وضبطه لمسألة الترخيص والإعتماد للبنوك الخاصة الوطنية منها والأجنبية. زيادة على تعيينه لمسألة المراقبة الداخلية والخارجية قبل وبعد إنشاء البنوك، فضلا عن تعرضه بالنص القانوني لمسألة السيولة والقدرة على الوفاء أو ما يعرف بمشكلة اليسار المالي، وكذا مركزية المخاطر وحماية حقوق المودعين.

## 1-2 الملاءة المصرفية في البنوك الجزائرية

في هذا الإطار صدرت التعليمات رقم 74-94 الصادر في 29 نوفمبر 1994، المتعلقة بتحديد القواعد الحمائية على وجوب أن تحترم المؤسسات المالية وبصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل 8٪، وقد جاء إحتزام هذه النسبة بصورة تدريجية تتوافق والمرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية والاقتصاد الوطني عموما، وكان تطبيق هذه النسبة على النحو التالي:

- 4 ٪حتى نهاية 1995؛
- 5 ٪حتى نهاية 1996؛
- 6 ٪حتى نهاية 1997؛
- 7 ٪حتى نهاية 1998؛
- 8 ٪حتى نهاية 1999.

لقد حددت المادة 05 من التعليمات 94/74 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 06 و07 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموعهما يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 08 من التعليمات مجموعة العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض، وذلك في ملحق خاص ينشره ويوزعه بنك الجزائر.

وبعد إقامة الاطار التنظيمي لسنة 2008 المتضمن الرأسمال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية، قامت المصارف الخاصة بتعزيز أموالها الخاصة ابتداء من ديسمبر 2009، كما عرززت البنوك العمومية رأسمالها الأدنى قبل 2009. وبلغت نسب ملاءة المصارف مستوى مرتفعا في نهاية 2013، حيث تقدر النسبة الأولى (التي تخص الأموال الخاصة القاعدية) بأكثر من 15.1٪ وتقدر النسبة الثانية (التي تخص الأموال الخاصة القانونية) بأكثر من 21٪، أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار بال 3.<sup>(1)</sup> وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر 2013، ص 111.

الجدول رقم (09): نسبة الملاءة الاجمالية في المصارف الجزائرية 2005 - 2013

السنوات	مؤشر الملاءة
2005	12
2006	15.15
2007	12.94
2008	16.5
2009	26.15
2010	23,64
2011	23.77
2012	23.62
2013	21.50

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر 2013 و2008.

2-2 المراقبة الخارجية

تعد المراقبة الخارجية من قواعد الحكم الراشد في البنوك الجزائرية والتي تتعلق بالمراقبة البعدية، أي بعد إنشاء هذه البنوك، وتتعلق الرقابة هنا بـ: السيولة، القدرة على الوفاء أو ما يسمى باليسار المالي وكذا مركزية المخاطر.

2-2-1 السيولة

حسب المادة 97 من القانون 03 / 11 (أنظر الملحق 02)، فإنه يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وفق الشروط المحددة بموجب نظام يتخذه المجلس، إحترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء تجاه المودعين والغير، وكذا توازن بنيتها المالية، وذلك بوضع مبادئ تقيس المبادلات بين البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية، حيث تكون أدوات الدفع والقرض. وكذا إجراءات التبادلات بين البنوك على وجه الخصوص موضوع التقييم، وذلك من خلال وجوب الحصول على شهادة مطابقة من بنك الجزائر، إذ يجب أن يتمتع البنك التجاري بسيولة تجعله قادرا على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.<sup>(1)</sup>

يعرف القطاع المصرفي الجزائري فائض سيولة منذ 2002، إذ تغطي الودائع القروض الداخلية إلى حد واسع، كما أدى الإتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة إلى إنخفاض نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (40.5% نهاية 2013 مقابل 45.9% في 2012)، كما أدى إلى إنخفاض نسبة الأصول السائلة إلى خصوم قصيرة الأجل (93.5% نهاية 2013 مقابل 107.5% نهاية 2012).<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2006)، ص ص 119، 120.

<sup>2</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013)، ص ص 111، 112.

والجدول التالي يبين هذه النسب.

الجدول رقم (10): نسب السيولة في البنوك الجزائرية 2002-2013

المؤشر السنة	نسبة M2/الناتج الوطني الاجمالي
2002	63.9
2003	63.7
2004	61.0
2005	55.2
2006	57.9
2007	64.0
2008	62.7
2009	72.0
2010	69.1
2011	68.4
2012	68.4
2013	72.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر 2005، 2010 و 2013.

### 2-2-2 القدرة على الوفاء (اليسار المالي)

إن القدرة على الوفاء أو ما يعرف في التحليل المالي باليسار المالي من أكبر قواعد وشروط الحكم الراشد في البنوك، ذلك أنه يتعين على البنك أن يتمتع في جانب الخصوم، أي يسار الميزانية البنكية بحسابات ومبالغ كافية تمكنه من تمويل إلتزماته الموجودة في جانب الأصول فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة والأجال المفروضة.

### 2-2-3 مركزية المخاطر

إبتداء من منتصف التسعينات أقام بنك الجزائر مركزية المخاطر المسيرة من طرفه، تشكل قواعد للمعطيات في خدمة المصارف والمؤسسات المالية، وتشكل كل من شساعة المعلومات التي تصرح بها المصارف والمؤسسات المالية لهذه المركزية، موثوقيتها، نزاهتها وتوافرها شروطا ضرورية لكي تسطيع هذه المركزية مساعدة المصيرحين بتمكينهم من معرفة أفضل لزيائنهم وتقييم أفضل لمخاطر قروضهم. جاءت التدابير القانونية لسنة 2010 لتعطي إرساء قانونيا أكبر لمركزية المخاطر. فقد قام بنك الجزائر بتعزيز الإطار العملياتي لتصريحات القروض بإدماج تصريحات القروض للأسر (المقاولين الفرديين والأفراد) وهذا لـ5 سنوات الأخيرة، ترقبا لعصرنة مركزية المخاطر التي ستعمل على دمج معطيات القروض للمؤسسات والأسر.

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

خلال الفترة 2004 و 2009 تم القيام بإنماء نظام إستشارة عن بعد على مستوى المصارف والمؤسسات المالية. ففي سنة 2008 - وإستنادا لنتائج دراسة تمت بمساعدة تقنية من البنك العالمي - تقرر إنشاء مركزية جديدة تشمل قسما للقروض الممنوحة للأعوان الاقتصاديين غير الماليين (الأسر والمؤسسات)، وقسما للقروض الممنوحة للأسر والتي لم يتم تسديدها عند تاريخ الاستحقاق تكون مطابقة للمقاييس الدولية، كما تسمح المركزية الجديدة بالإطلاع عن طريق شبكة الأنترنت من طرف المصرحين في إطار تسييرهم لمخاطر القروض، من خلال وكالاتهم المعنية أو وكالات وفروع بنك الجزائر، كما سيسمح هذا النظام الجديد لمركزية المخاطر للبنوك من ممارسة جيدة لعمليات الإقراض السليم منتجة بذلك أثارا اقتصادية جزئية وكلية إيجابية.

وفيما يخص المركزية لسنة 2013، فقد تم تعزيز التنظيم المسير للتصريحات بالقروض إلى مركزية المخاطر وذلك بإلزام المصارف والمؤسسات المالية بالتصريح لهذه المركزية عن الديون المشكوك فيها ومحل تنازع، دخل هذا القسم من مركزية المخاطر المسمى "المركزية السلبية" حيز التشغيل في أبريل 2006، ويسمح للمخترطين بالتحصل على معلومات نوعية تمكنهم من تحسين تقييم مخاطر القروض وتسييرها والتحكم فيها. وفي نهاية ديسمبر 2013 توفر لدى مركزية المخاطر ببنك الجزائر بطاقة دائمة تضم 113149 مؤسسة وشخص طبيعى يمارسون نشاطات مهنية بدون أجرة مصرح بهم من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وكذا 400212 فرد، كما بلغ مجموع القروض المصرح بها 5551360 مليون دينار مقابل 4510599 مليون دينار نهاية 2012، أي إرتفاع نسبته 23.2%.<sup>(1)</sup> إلى جانب التسيير الجاري لمركزية المخاطر، تمحورت الأعمال المباشر فيها سنة 2011 حول ثلاث محاور:

- نضج وتسيير مشروع عصرنه وتطوير مركزية مخاطر المؤسسات والأسر؛
  - مواصلة تطهير قواعد البيانات الوصفية لمركزية مخاطر المؤسسات المباشر فيه في 2011، والذي سجل تقدما معتبرا، تم تزويد أغلبية المؤسسات محل تصريح لدى مركزية المخاطر بأرقام التعريف الضريبي\* NIF وكذا بأرقام المركز الوطني للسجل التجاري
- \*\*CNRC؛
- تصميم حل تقني داخلي لإقامة مركزية مخاطر الأسر تشمل أهم الصعوبات المتعلقة بهذه العملية:

- الوقت اللازم للمؤسسات المصرحة لعصرنه أجهزتها الداخلية للمعلومات؛

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013)، ص122.

\* Numéros d'Identification Fiscale

\*\* Le Centre National pour le Registre Commercial.

- الوقت اللازم للحصول من المؤسسات المصروفة على البطاقات الموافقة لمواصفات الدليل التقني المصمم بخصوص هذه المؤسسات.<sup>(1)</sup>

## 2-3 تحديد الأموال الخاصة

يقصد بالأموال الخاصة في مفهوم قانون 95-04 المؤرخ في 20 أبريل 1995 مبلغ الأموال الخاصة القاعدية ( وهي رأس المال الأصلي، الاحتياطات غير إحتياطات إعادة التقييم، الرصيد المنقول من جديد عندما يكون في جانب الدائن، الربح المحدد عند تواريخ وسيطية، مطروح منها الحصة غير المحررة من رأس المال الأصلي، الأسهم الخاصة المكتتية كسبب مباشر أو غير مباشر، الرصيد المنقول من جديد عندما يكون في جانب المدين، الأصول غير المادية ومنها نفقات التأسيس، النتائج السلبية المحددة بتاريخ وسيطة والأموال الخاصة المكتملة (إحتياطات إعادة التقييم، التخصيصات بعض العناصر الواردة في الميزانية والقابلة للإستعمال بحرية، والأموال الناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة).

في مجال الملاحة المصرفية، أضطرت البنوك إلى رفع مستوى أموالها الخاصة القاعدية من خلال الزيادة في مستوى رأسمالها الأدنى نهاية 2009، وأيضاً أموالها الخاصة التنظيمية من خلال وضع جزء من الأرباح في شكل إحتياطات، هذا ما يشكل حماية فعالة للمودعين ضد الخسائر غير المنتظرة. ومن هنا تملك كل من المصارف العمومية والخاصة أموالاً خاصة في مستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي. كما إنتقلت نسبة توافق الأموال الخاصة مع المخاطر الممكن التعرض لها (نسبة الملاحة) من 22.11% في 2009 إلى 23.31% نهاية 2010. في حين أن الأموال الخاصة القاعدية (المساهمات المشتركة Comma Equity) تشكل فيها نسبة كبيرة، فإن ترفع معامل التوافق من 17.33% في 2009 إلى 18.76% في 2010.<sup>(2)</sup>

وقد سجلت البنوك العمومية على مستوى الأموال الخاصة التنظيمية والقاعدية إرتفاعات بنسبة 12.8% و 17.5% على التوالي لتصل في نهاية 2010 مبلغ 571 مليار دينار و 422 مليار دينار، بينما سجلت المصارف الخاصة زيادة أقل أهمية من تلك التي تخص المصارف العمومية بفعل توزيع أكبر للأرباح، وإرتفعت أموالها الخاصة التنظيمية والقاعدية بـ 10.8% و 10.9% على التوالي، إذ بلغت 199 مليار دينار و 197 مليار دينار على التوالي، كما سمح المستوى الذي بلغته الأموال الخاصة للمصارف العمومية والخاصة بتحسين مستوى تغطية الديون غير الناجعة صافية من المؤنات المشكلة.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 124.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013)، ص 148-149.

## 2-4 شروط نشر الوثائق المالية (الافصاح)

حسب قانون 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 والمتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشره، فإن الحسابات الفردية السنوية موضوع النشر تتكون إلزاما من الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج والملحق، حيث يجب أن تعكس صورة أمينة للممتلكات وللوضعية ولنتائج البنك. حيث يجب على البنوك أن تكيف نظامها المتعلق بمعالجة المعلومات بصفة عامة وتلك المتعلقة بوظيفتها المحاسبية الخاصة بحيث تتطابق مع أرصدة الحسابات مباشرة أو غير مباشرة أو عن طرق التجميع مع البنود الفرعية للحسابات الفردية السنوية. كما يجب أن تتضمن الملحق كل المعلومات ذات الأهمية تسمح بالقيام بتقييم أفضل للممتلكات والوضع المالي والمخاطر المتعرض إليها ونتائج البنك. ويجب على جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر القيام بنشر حساباتها السنوية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإلزامية حيث يجب أن يتم هذا النشر خلال ثلاثين يوما يلي تصديق الحسابات من قبل الهيئة المختصة.

## 2-5 عناصر الرقابة الداخلية

يتضمن جهاز الرقابة المصرفي في الجزائر المتعلق باحترام التدابير القانونية والتنظيمية التي تدير نشاطات المصارف والمؤسسات المالية وكذا تقييم صلابتها المالية الكلية والفردية، الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان.

تقيم المصارف والمؤسسات المالية من خلال:

- موثوقية حساباتها؛

- نوعية تسييرها للمخاطر؛

- نوعية تصريحاتها الدورية المرسلة إلى بنك الجزائر/أو إلى هيئة الرقابة؛

- تطبيق القوانين والتنظيمات، لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة على الصرف، وبجهاز المكافحة ضد

تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛

- نوعية الرقابة الداخلية وكذا الاجراءات المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع.

تمارس المراقبة الإحترازية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر تحت سلطة اللجنة المصرفية. وطبقا للمبادئ التي تنص عليها لجنة بال، تعتمد هذه المراقبة على رقابة دائمة (قائمة على أساس الوثائق المحاسبية، والإحترازية المرسلة دوريا من طرف المصارف والمؤسسات المالية) وعلى مهمات الرقابة بعين المكان.

## 2-5-1 الرقابة على أساس المستندات

تسهر الرقابة على أساس المستندات على إحترام المصارف والمؤسسات المالية للتدابير القانونية والتنظيمية الطبقة عليها، تتعلق هذه الرقابة بمعالجة وتحليل المعلومات المحاسبية والإحترازية وتقارير الرقابة الداخلية، والمكافحة ضد تبيض الأموال المرسله من طرف الخاضعين وكذا تقارير محافظي الحسابات. تهدف هذه الرقابة إلى تحديد نقاط الضعف والمخاطر الخاصة بكل مصرف ومؤسسة مالية، وتسمح للجنة المصرفية بتخطيط وتوجيه عمل الرقابة بعين المكان بغية حصر أفضل لأهداف هذا النوع من الرقابة. في هذا الإطار سجل بنك الجزائر سنة 2013 إرتفاعا في عدد المخالفات المرتكبة تعلقت بعدم المطابقة مع التنظيم المعمول به (35.4% مقارنة بسنة 2012)، كما تم تسجيل 65 حالة عدم إحترام المعايير التنظيمية تخص 11 مؤسسة، منها 29.9% سجلت لدى المصارف العمومية و6.2% لدى البنوك الخاصة و46.2% سجلت لدى المؤسسات المالية العمومية و18.5% لدى المؤسسات المالية الخاصة. تتعلق المعايير التي لم يتم إحترامها بالمعدل الفردي لتقسيم المخاطر (25% من الأموال الخاصة الصافية) وبصافي الأصول ذو الصلة برأس المال الأدنى القانونية بحدود وضعيات الصرف (حدود العملة الصعبة: 10% من الأموال الخاصة)، وكذا بمعامل السيولة. وقد وصل عدد المؤسسات التي احترمت كل التدابير التنظيمية على أساس التصريحات 18<sup>(1)</sup>. كما تمت معاينة تحسنات معتبرة في مجال الرقابة الداخلية ومراقبة وقياس المخاطر من طرف بعض المؤسسات وتكيفها مع متطلبات النظام الجديد رقم 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية. تتعلق هذه التحسنات خصوصا بعصرنة أنظمتها للمعلومات تسمح بمراقبة فعالة ودائمة للمخاطر المتعرض لها.

على الرغم من التقدمات والمجهودات المبذولة من طرف المصارف والمؤسسات المالية منذ إصدار أول نظام حول الرقابة الداخلية في 2002، تبقى التدابير الموضوعية من طرف بعض المؤسسات تتميز بنقائص مرتبطة خصوصا بنقص مساهمة هيئة التداول في مراقبة المخاطر وفي أنظمة المعلومات وأحيانا حتى في تقييم وقياس المخاطر المتعرض لها.<sup>(2)</sup>

## 2-5-2 الرقابة بعين المكان

يتعلق الأمر هنا بمهام أنية، دورية، حسب قطاع نشاط أو ذات طابع عام، تتم الرقابة بعين المكان طبقا للبرنامج المسطر من طرف السلطة الإشرافية المتمثلة في اللجنة المصرفية، تسمح هذه الرقابة بالتأكد من

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر 2013. ص ص 135-136.  
<sup>2</sup> نفس المرجع.

موثوقية المعلومات المرسلّة إلى بنك الجزائر بموجب المتابعة المستمرة، وكذا بفحص جوانب النشاط وتسيير المؤسسات الخاضعة للرقابة التي لا يمكن تقييمها عن طريق الرقابة بالمستندات.

وفي إطار الصلاحيات الجديدة لبنك الجزائر في مجال التحريات والتحقيقات، ووفقا لتعديل الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الذي أدخل في سنة 2010، تم القيام بمهام تحقيق تعلقت بالعمليات المصرفية مع الزائن 8 مؤسسات أخرى واستهدفت واحدة منها الاستفسار عن مدى تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالحق في فتح حساب، ومن جهة أخرى تم القيام بمهمتين 2 لدى شركة نقل جوي.<sup>(1)</sup>

### - الرقابة الكاملة

تخص مهام الرقابة الكاملة تقييم الوضعية المالية ونوعية الحكم الراشد في البنوك والمؤسسات المالية، من خلال فحص وتحليل الجوانب المرتبطة برأس المال، الأصول، السيولة، المردودية والتسيير بصفة عامة. تتوج أعمال التقييم المجرى في هذا المجال بتتقيط يسمى التتقيط المركب "composite"، الذي يترجم درجة تعرض المؤسسة للمخاطر ويحدد مستوى المراقبة اللازم بخصوصها.

تسجل مؤشرات الصلابة المالية للمصارف مستويات معتبرة- ماعدا مؤسسة مالية حديثة النشأة-. كما سجلت بعض مشاكل بخصوص الحكم الراشد لمؤسسة مالية أثرت على تسييرها السليم، مما أدى بالجنة المصرفية إلى إلزام مسيرها بإتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسوية وضعية المؤسسة التي هم مسؤولون عنها.

### - مهمات الرقابة الخاصة بمواضيع معينة

تتم هذه الرقابة مهمة معينة لهدف معين، لهذا السبب إنطلقت مهمة رقابة بعين المكان إبتداء من السداسي الثاني لسنة 2013 تخص تقييم محفظة إلتزامات البنوك العمومية نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني، يهدف هذا التقييم إلى:

- تقدير جودة محفظة إلتزامات المصارف؛
- تقييم مستوى المؤونات الملائم؛
- فحص وتقييم الجهاز الداخلي الذي أقامته المصارف في مجال الانتقاء والقياس، المراقبة والتحكم في مخاطر القرض.

أظهرت نتائج التحريات تحسنا في تدابير تسيير مخاطر القرض، لكن تبقى هذه التدابير غير كافية نظرا لغياب نظام تتقيط داخلي يضمن تحليلا أحسن نوعية لمخاطر القرض.

<sup>1</sup> المرجع السابق.

## المبحث الرابع: تقييم أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل مبادئ الحكم الراشد

2002 - 2013

يضم النظام المصرفي الجزائري مجموعة من البنوك العمومية، البنوك الخاصة والمؤسسات المالية، تلعب دورا رئيسيا في تمويل النشاط الاقتصادي في ظل غياب سوق مالي فعال. ووعيا بأهمية تطوير هذا القطاع سعت الجزائر إلى إجراء تعديلات متفاوتة في منظومتها المصرفية قصد تهيئتها للمنافسة الداخلية والخارجية.

ولغرض تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، خصص المطلب الأول لتقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المؤشرات النقدية (2002-2013)، أما المطلب الثاني فتناول مردودية البنوك الجزائرية للفترة من 2002 إلى 2013 أي فترة تبني الجزائر لمبادئ الحكم الراشد.

### المطلب الأول: تقييم أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال المؤشرات النقدية

2002 - 2013

تلعب البنوك هيكلًا رياديًا في تسريع وتبسيط المبادلات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال ممارسة وظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع المختلفة من المودعين وتقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، الأمر الذي يستدعي دراستهما للإستدلال على نشاط البنوك الجزائرية. ضم النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية 2013، 29 بنكا ومؤسسة مالية يقع مركزها الأصلي في الجزائر العاصمة. وتقسم هذه البنوك والمؤسسات على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

- 6 بنوك عمومية؛
- 13 بنك خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد 1 برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاثة مؤسسات مالية منها اثنتان خاصتان؛
- 5 شركات للاعتماد الإيجاري منها إثنان خاصتان؛
- تعاوضيه للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت - في نهاية 2009 - صفة مؤسسة مالية .

مع نهاية ديسمبر 2013 شهدت المنظومة المصرفية 1094 وكالة وفرع للبنوك والمؤسسات المالية العمومية و 315 وكالة للمؤسسات المالية الخاصة و 85 وكالة للمؤسسات المالية مقابل 1091، 301

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 100.

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

و86 على التوالي في نهاية 2012. كما وصل مجموع شبائيك وكالات المصارف والمؤسسات المالية إلى 1478 مقابل 1478 في 2012.

والشكل الموالي يوضح بدقة هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية نهاية 2013.

الشكل رقم (14) : هيكل النظام البنكي الجزائري حتى نهاية 2013.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجريدة الرسمية رقم 13. من الموقع [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz).

1-1 نشاط النظام المصرفي الجزائري في سوق الودائع (هيكل الودائع المصرفية)

1-1-1 الودائع البنكية حسب مدة الإستحقاق

يرتبط حجم الودائع التي يستقطبها النظام البنكي الجزائري على مدى قدرته على نشر الوعي الإذخاري بين أفراد المجتمع من خلال ما يقدمه من خدمات.

والجدول الموالي يوضح هيكل تطور الودائع المصرفية في البنوك الجزائرية لفترة الحكم الراشد.

الجدول رقم(11): هيكل الودائع للبنوك الجزائرية 2002 – 2013

بملايين الدينارات

السنوات	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل
2002	624.2	1485.2
2003	718.9	1724.0
2004	1127.9	1577.4
2005	1224.4	1736.2
*2006	1750.4	1766.1
2007	2560.8	1956.5
2008	2965.1	1991.0
2009	2541.9	2228.9
**2010	2870.7	2524.3
2011	3495.9	2787.5
2012	3356.4	3333.6
***2013	3537.5	3691.7

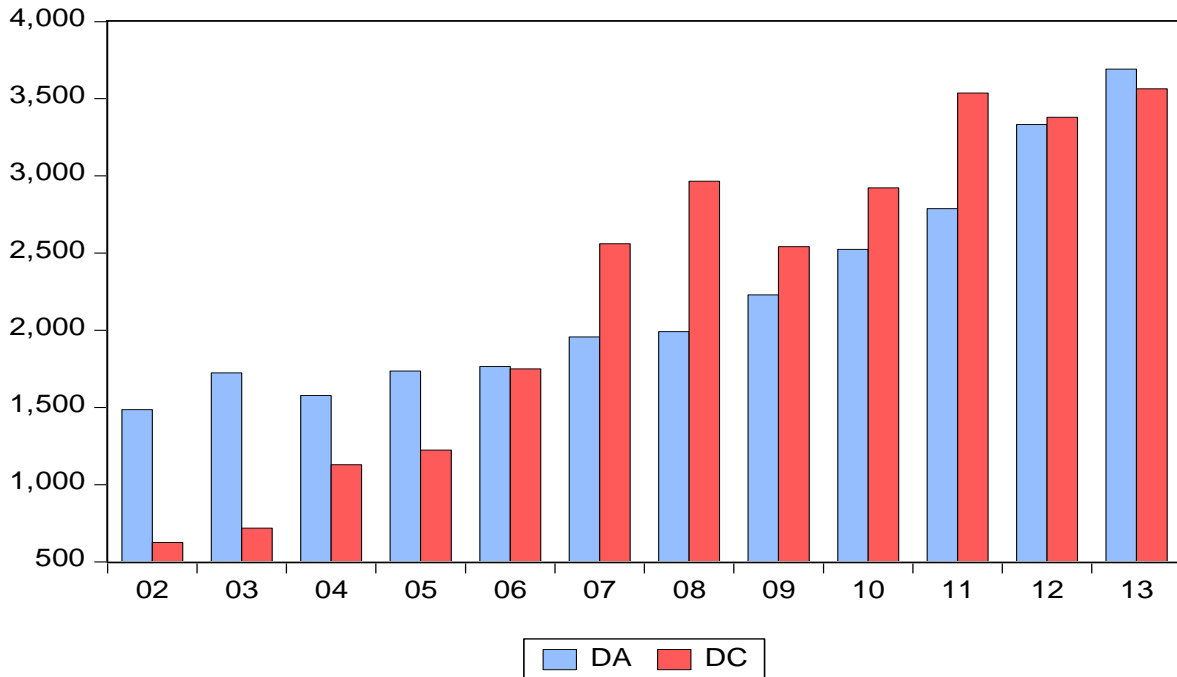
\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2006 .p86

\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2010 .p97

\*\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2013. p 112.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر من الموقع [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).

الشكل رقم(15): هيكل الودائع للبنوك الجزائرية 2002 – 2013



DC: وودائع تحت الطلب، DA: وودائع لأجل

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 11، ومن مخرجات Excel.

يتضح من الجدول والشكل السابقين أنه هناك نموا في الودائع الكلية بالقيم المطلقة بين سنتي 2002-2007 حيث سجلت تضاعف بحوالي مرتين، إذ إنتقلت قيمته من 2109 مليون دج سنة 2002 إلى ما قيمته 4517.3 مليون دج سنة 2007. لتسجل كذلك الفترة من 2008 إلى 2013 معدل نمو كبير في نشاط جمع الموارد تحت الطلب ولأجل.

كما عرفت الودائع تحت الطلب معدل نمو كبير يفوق ذلك المتعلق بالودائع لأجل إبتداء من 2007، حيث بلغ 42.9%، ويرجع هذا الارتفاع بسبب خلق مناسب شغل جديدة وتحسن القدرة الشرائية للأفراد. لقد إرتفع نشاط جمع الموارد للمصارف بـ 8.1% في 2013، مقابل 6.5% في 2012 و 16.5% في 2011. ويرجع هذا بإدماج الودائع المخصصة كضمان للإلتزام بالتوقيع (الاعتماد المستندي، ضمانات وكفالات)، والتي تبقى مجمدة نسبيا وبالتالي لاتندرج في الكتلة النقدية بمفهوم M2.

### 1-1-2 هيكل الودائع المصرفية حسب طبيعة الملكية

شهدت الساحة البنكية الجزائرية إنشاء العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي خلق جوا من المنافسة بين هذه الأخيرة والبنوك العمومية على جذب أكبر قدر من الودائع من خلال تقديم خدمات جديدة ومتنوعة. لهذا تم تسليط الضوء على ما حققه هذا القطاع مقارنة بنظيره العام وإستخلاص ما هو القطاع الأكثر تحكما في الودائع المصرفية.

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

ويظهر هيكل الودائع المصرفية في البنوك الجزائرية حسب طبيعة الملكية في الجدول التالي.

الجدول رقم (12) : هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك 2002 - 2013

	ودائع تحت الطلب		ودائع لأجل		
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	
2002**	548.1	557.5	1312.9	17.2	
2003	648.7	701.3	1656.5	67.4	
2004	1019.8	1080.2	1509.5	67.9	
2005	1108.3	116.1	1575.3	57.6	
2006*	1597.5	152.9	1584.5	65.3	
2007	2369.7	191.1	1671.5	89.5	
2008	2705.1	241.8	1870.3	120.7	
2009	2241.9	261.0	2079.0	149.9	
2010**	2569.5	301.2	2333.5	190.8	
2011	3095.8	400.0	2552.3	235.2	
2012	2823.3	533.1	3053.6	280.0	
2013***	292.2	595.3	3380.0	311.3	

\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2006 .p86

\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2010 .p97

\*\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2013. p 112.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- السيطرة المطلقة للبنوك العمومية على سوق الودائع المصرفية نظرا للثقة التي تتميز بها لدى المودعين، إلا أن سنتي 2002 و 2003 عرفتا إنتعاشا لنشاط البنوك الخاصة فيما يتعلق بالموارد حيث شهدت نسبتها إرتفاعا من 7.8% إلى 12.5%، لكن سرعان ما إنخفضت هذه النسبة إلى 5.6% سنة 2004 بسبب تصفية بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، لتعرف بعد ذلك إستقرارا طيلة السنوات التالية.
- شهدت السنوات الأخيرة إرتفاع الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي والتي قدرت سنة 2013 بـ 6,1% بعد إنخفاض قدره 6,5% في 2012، مقارنة بالإرتفاع المعتبر في الودائع المجمعة لدى المؤسسات الخاصة 15,7% مقابل 16,9% في 2012. هذا ما يعكس إرتفاع حصة الودائع المجمعة من طرف المصارف لدى القطاع الخاص في إجمالي الودائع (القطاع العمومي والخاص).

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

- تبقى حصة الودائع لأجل للقطاع الخاص، بما في ذلك الودائع بالعملات الصعبة، في إجمالي ودائع القطاع الخاص هامة، على الرغم من تراجعها الطفيف 64,9٪ سنة 2013 مقابل 66.4٪ في نهاية 2012 مقارنة بحصة الودائع لأجل المجمعة من طرف المصارف لدى القطاع العمومي 35.9٪ سنة 2013 مقابل 32.2٪ في نهاية 2012.<sup>(1)</sup>

والجدول التالي يبين حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من الودائع المصرفية.

### الجدول رقم (13): حصة كل بنك من الودائع المصرفية 2002-2013

السنوات	نوع البنك	حصة كل بنك
2002	العمومية	87.5
	الخاصة	12.5
2003	العمومية	94.4
	الخاصة	5.6
2004	العمومية	93.5
	الخاصة	6.5
2005	العمومية	93.3
	الخاصة	6.7
2006	العمومية	92.9
	الخاصة	7.1
2007	العمومية	93.1
	الخاصة	6.9
2008	العمومية	51,7
	الخاصة	48,3
2009	العمومية	42,3
	الخاصة	57,7
2010	العمومية	45,4
	الخاصة	54,6
2011	العمومية	47.3
	الخاصة	52.7
2012	العمومية	42,4
	الخاصة	57.6
2013	العمومية	41.6
	الخاصة	58.4

\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2006 .p86

\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2010 .p97

\*\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2013. p 112.

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر من الموقع [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر ، (2013)، ص ص 104-105 .

## 2-1 هيكل القروض

تتوقف التنمية في أي بلد على متانة وسلامة نظامه البنكي وما يقدمه من قروض وتسهيلات سواء للأفراد أو المؤسسات. فمع انتقال الجزائر من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق، وسلسلة الإصلاحات التي مست نظامها المصرفي التي أثرت بصورة واضحة على حجم القروض الموزعة والتي أصبحت تخضع لدراسات معمقة قبل إتخاذ قرار المنح أم لا. الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة القروض التي تقدمها البنوك الجزائرية من خلال تقسيمها إلى قسمين: حسب مدة الاستحقاق وحسب الملكية

### 1-2-1 القروض المقدمة حسب مدة الاستحقاق

تقسم القروض بدورها حسب المدة إلى قروض قصيرة تحدد مدتها من 1 إلى 3 سنوات، وقروض متوسطة وطويلة الأجل من 3 سنوات فما فوق. وكغيرها من البنوك تقوم البنوك الجزائرية بتتويج محفظة قروضها البنكية على أساس تاريخ الإستحقاق.

ولمعرفة كيفية توزيع قروض الجهاز المصرفي الجزائري ندرج الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (14): هيكل توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الجزائري حسب أجل الإستحقاق

2013 – 2002

السنوات	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل
2002	627.9	638.8
"2003	773.5	605.9
2004	828.3	706.0
2005	923.3	855.9
2006	915.6	988.4
2007	1026.1	1177.6
2008	1189.1	1424.7
2009	1320.5	1764.6
2010	1311.0	1955.7
2011	1363.0	2361.7
2012	1361.7	2924.0
2013	1423.4	3731.1

\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2006 .p86

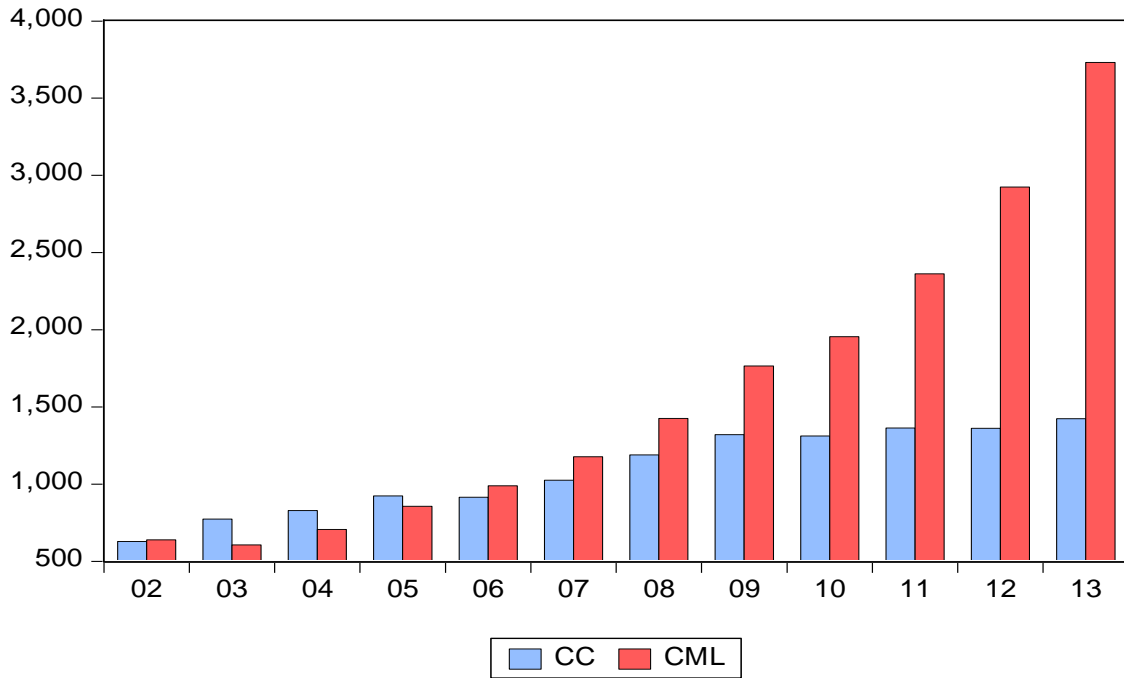
\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2010 .p97

\*\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2013. p 112.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على موقع بنك الجزائر.

الشكل رقم (16): هيكل توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الجزائري حسب تاريخ الاستحقاق

2013 - 2002.



حيث: CML: قروض متوسطة وطويلة الأجل و CC: قروض قصيرة الأجل

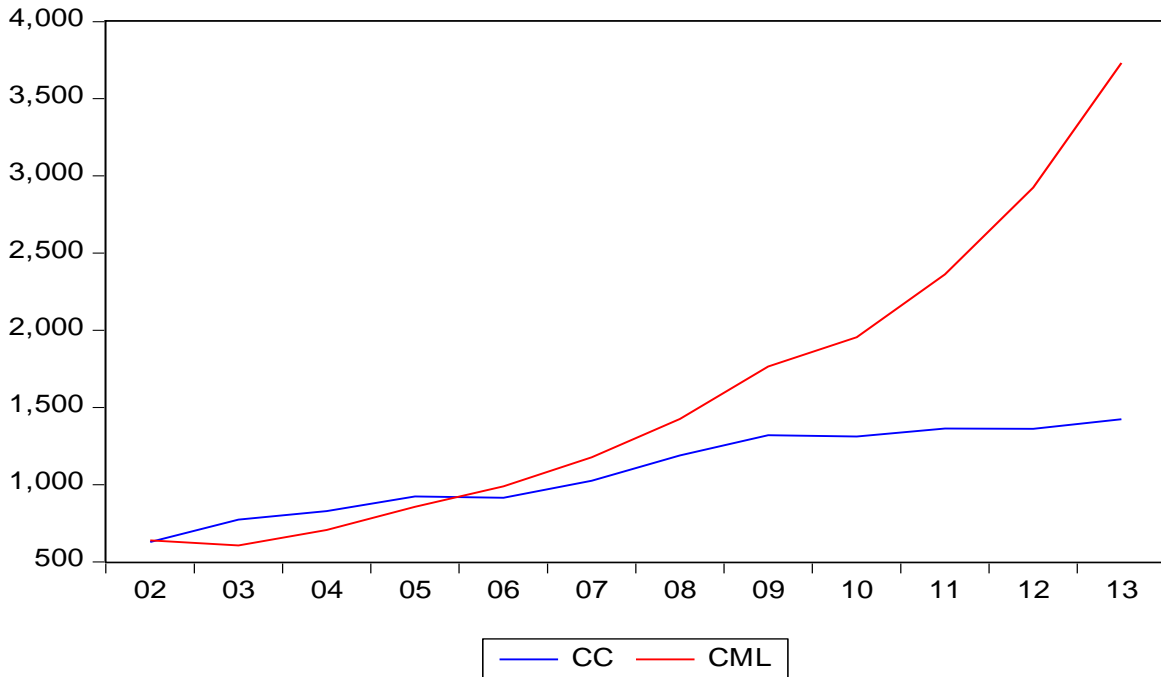
المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على الجدول رقم 14، ومن مخرجات Excel.

- تبين من الجدول السابق أن قيمة القروض قصيرة الأجل شهدت تطورا من سنة 2002 إلى 2005، حيث إرتفعت من 627.9 دج إلى 923.3 دج ، ثم سجلت انخفاضا طفيفا سنة 2006 لتعرف إنتعاشا من جديد وصل إلى 1026.100 دج نهاية 2007، لتبقى الارتفاعات متواصلة من 2008 إلى غاية 2013 لتصل في هذه السنة الأخيرة إلى 1423.4 دج. أما عن القروض المتوسطة وطويلة الأجل فقد عرفت تطورا ملحوظا من 2002 إلى 2013 - أي طوال فترة الدراسة- حيث شهدت تطورا ملحوظا من 638.8 دج عام 2002 ليصل عام 2013 إلى 3731.1.

- كما يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2013 الإتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي بلغت حصته نسبة 72,4% من إجمالي القروض الموزعة مقابل 27.6% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

ولمعرفة الإتجاه العام للقروض قصيرة متوسطة وطويلة الأجل في الجزائر قمنا بإعداد الشكل التالي الذي يبين بوضوح تطور هذه القروض خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى نهاية 2013 .

الشكل رقم 17: تطور القروض قصيرة و متوسطة الأجل 2002 - 2013



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 14، ومن مخرجات Excel.

2-2-1 هيكل القروض الممنوحة حسب طابع الملكية

يتم إدراج الجدول الموالي لتوضيح حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من القروض الممنوحة للاقتصاد.

جدول رقم (15): نسب توزيع القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص 2002 - 2013

السنوات	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2002	85,7	14,3
2003	92,7	7,3
2004	92,9	7,1
2005	92,6	7,4
2006	90,7	9,3
2007	88,5	11,5
2008	87,5	12,5
2009	87,9	12,1
2010	86,8	13,2
2011	85,8	14,2
2012	86,7	13,3
2013	86,5	13,5

\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2006 .p86

\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2010 .p97

\*\*\* Rapport Annual de la banque d'Algérie 2013. p 112.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

- تبين من خلال الجدول أعلاه إستقرار نسبي في حصة البنوك الخاصة مقارنة بإجمالي القروض الموزعة، حيث استقرت النسبة في السنوات الأربعة الأخيرة لتقارب 13.5% عام 2013، وكانت هذه النسبة لا تتعدى 11% في سنوات من 2002 إلى 2007. تخص القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهو قطاع يعرف إيداره المالي إرتفاعا محسوسا.
- كما أن نصيب البنوك العمومية والخاصة في توزيع القروض هو غير متوازن طوال فترة الدراسة، فقد ظلت البنوك العمومية محتكرة التمويل، والتي تضمن التمويل الكامل للقطاع العمومي، حيث قدر تدفق القروض التي منحتها المصارف العمومية خلال سنة 2013 للمؤسسات العمومية 393.6 مليار دج، وهذا ما يترجم مشاركة البنوك العمومية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في قطاعي الطاقة والمياه على وجه الخصوص.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: مردودية البنوك الجزائرية

يستدل على متانة وسلامة النظام البنكي من خلال عدة مؤشرات مالية تدرج تحت ما يسمى بمردودية النظام البنكي، الأمر الذي يقودنا إلى دراسة مردودية البنوك الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة منها.

#### 1-2 مردودية الأموال الخاصة ROE

عرفت مردودية الأموال الخاصة تحسنا ملحوظا خلال السنوات 2005 إلى 2010 مقارنة بالسنوات 2002 إلى 2004، والتي عرفت تطور غير متماثل وغير متجانس ما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة. ففي الفترة الأولى من 2002 إلى 2004 يلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية قد عرف تدهورا مستمرا من 8.11% سنة 2002 إلى 3.93% سنة 2004، في حين تراوح هذا المعدل في البنوك الخاصة ما بين 21.59% و 23.59% لنفس الفترة، ويرجع الضعف النسبي والركود المسجل في الرافعة المالية للبنوك الخاصة نتيجة إرتفاع الأموال الخاصة لهذه الأخيرة. إضافة إلى إنشاء بنوك جديدة هي في طور النمو، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة القائمة فيما بينها والمتمثلة في التركيز على تقديم خدمات خارج الوساطة خاصة " التجارة الخارجية ".<sup>(2)</sup> وعلى العكس من ذلك فإن البنوك العمومية تميزت برافعة مالية مرتفعة تصل 17% سنة 2004 (إرتفاع طفيف).

أما عن الفترة الممتدة ما بين 2005-2010 فيلاحظ تحسن مردودية الأموال الخاصة سنة 2010 لتصل إلى 22.7% بعد وصولها لـ 27.41% عام 2009 وتراجعها سنة 2005 إلى 5.63%، بالمقابل فإن

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013)، ص107.

<sup>2</sup> - Rapport annuel, (2004), p 82.

## الفصل الرابع: أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري وتقييم أدائه

نفس المؤشر لدى البنوك الخاصة واصل إرتفاعه الملحوظ ليصل إلى 28.01 % نهاية 2007 ليتراجع إلى 16.79% عام 2010. ويرجع السبب أساسا إلى زيادة في رأس مال البنوك الخاصة تبعا للتعديلات التي تم القيام بها على مستوى قانون النقد والقرض. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(16): مؤشر مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2002-2010

البنوك الخاصة		البنوك العمومية		السنوات
AM	ROE	AM	ROE	
14	21.59	16	8.11	2002
14	16.68	16	5.32	2003
14	23.48	17	3.38	2004
11	25.43	18	5.63	2005
9	23.40	23	17.41	2006
9	28.01	37	23.64	2007
8	25.6	25	25.01	2008
7	21.84	21	27.41	2009
5	16.79	18	22.70	2010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

### 2-2 مردودية الأصول ROA

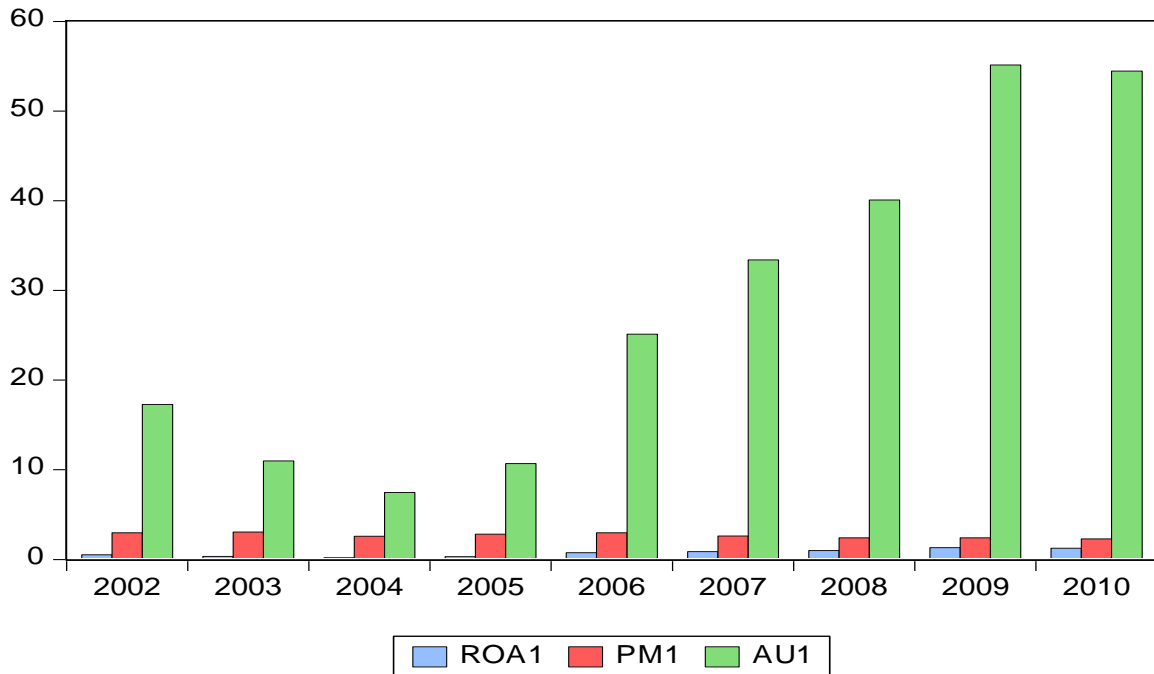
يرجع التحسن الملحوظ لمردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية إلى معدل مردودية الأصول المنتجة والتي تحسب من خلال معدل العائد على الأصول ROA. والجدول التالي يبرز ذلك.

الجدول رقم (17): مردودية أصول البنوك الجزائرية 2010-2002

البنوك الخاصة			البنوك العمومية			
AU	PM	ROA	AU	PM	ROA	
44.63	3.54	1.58	17.29	2.97	0.51	2002
27.93	4.14	1.16	10.99	3.06	0.34	2003
39.74	4.33	1.72	7.46	2.58	0.19	2004
50.88	4.67	2.38	10.7	2.82	0.3	2005
43.71	5.97	2.49	25.11	2.97	0.75	2006
45.83	7.01	3.21	33.39	2.61	0.87	2007
42.31	7.73	3.27	40.07	2.41	0.99	2008
44.02	7.45	3.28	55.15	2.41	1.33	2009
48.48	7.19	3.49	54.45	2.3	1.25	2010

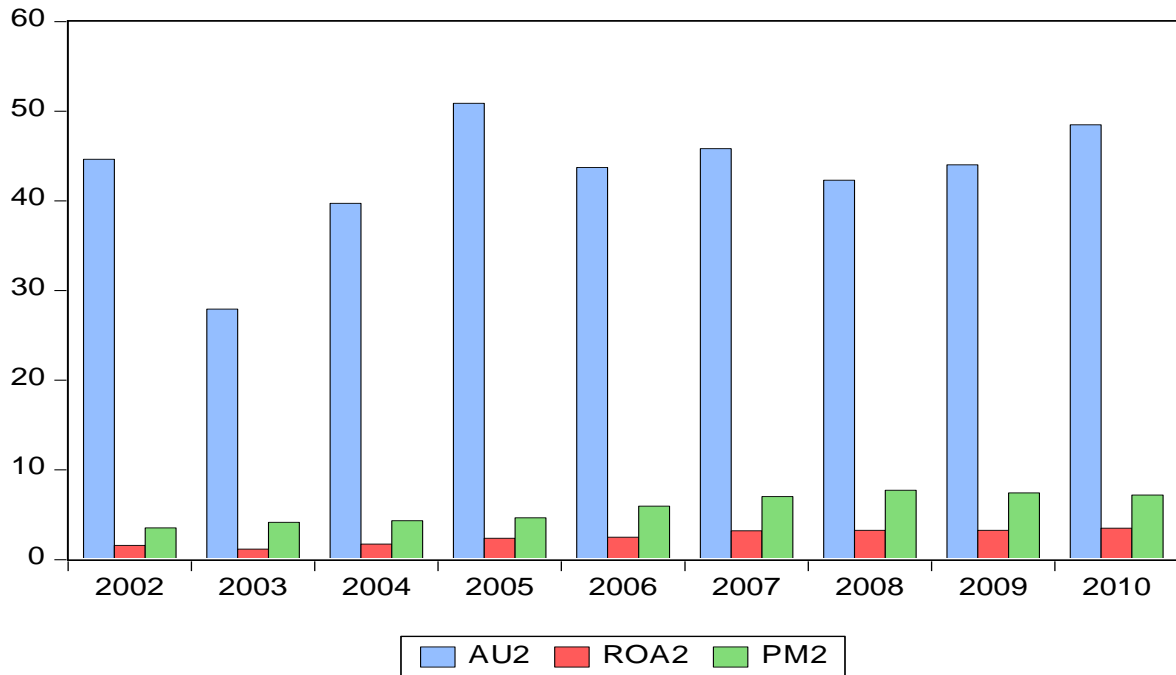
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم (18): مردودية أصول البنوك العمومية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 17، ومن مخرجات Excel.

الشكل رقم (19): مردودية أصول البنوك الخاصة



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 17، ومن مخرجات Excel.

نستخلص من الجدول والشكلين السابقين أن:

- رغم التحسن الملحوظ في ROA للبنوك الجزائرية - ماعدا سنة 2004 والتي إخفض فيها إلى 0.19 % - والتي بلغت أقصاها سنة 2009 بمعدل 1.33 %. إلا أنها لا تحقق المستوى المطلوب، بحيث نجد البنوك الخاصة لم ينزل معدل العائد في الأصول لديها عن 1% طوال فترة الدراسة لتسجل أحسن نتيجة لها عام 2010 بمعدل 3.49%.
- يظهر PM للبنوك الخاصة زيادة ملحوظة من سنة لأخرى للفترة من 2002 إلى 2010 مقارنة بالبنوك العمومية، وهذا ما يعني أن البنوك الخاصة تتحمل تكاليف فائدة ومخصصات لخسائر القروض أقل. إذ عرفت أحسن نتيجة لها عام 2008 بمعدل 7.73% مقابل 2.41% للبنوك العمومية لنفس السنة.

- كما يلاحظ نفس التوجه في منفعة الأصول AU سواء لدى البنوك العمومية أو البنوك الخاصة، وهو ما يعكس الإستعمال الأفضل للأصول لدى البنوك العمومية والخاصة على حد سواء.

3-2 مردودية الأموال الخاصة ROE ومردودية الأصول ROA (2011، 2012 و 2013)

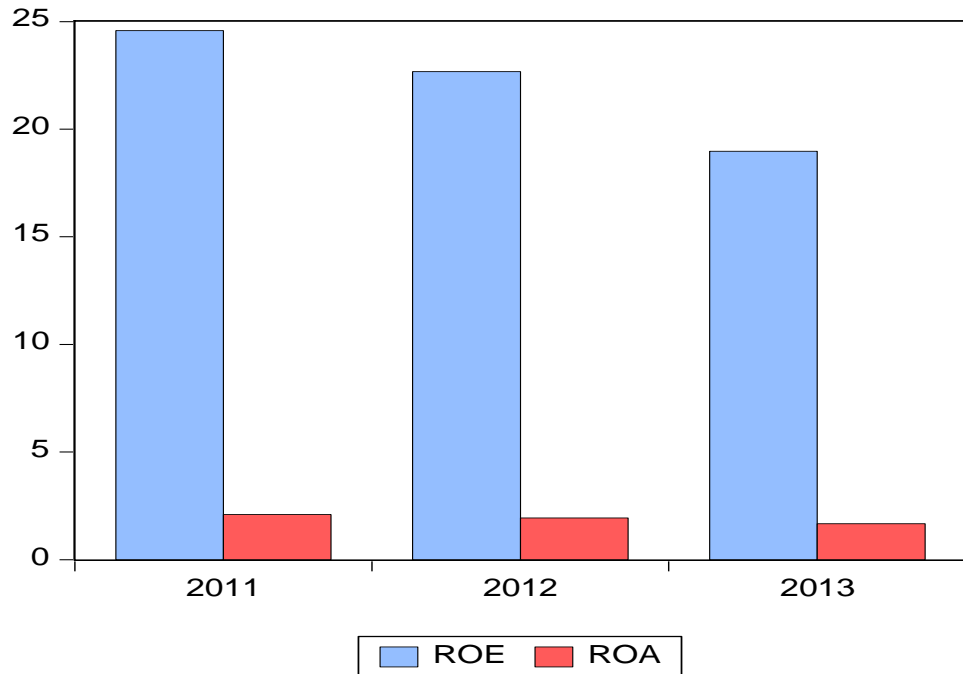
نظرا لعدم توفر معلومات عن تطور مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول بنفس التفصيل الذي تعرضنا إليه سابقا - بنوك خاصة وبنوك عام - ، وبنفس المكونات المشكلة لنسب كل مؤشر، تم تقديم المعطيات المتبقية على شكل مؤشرات كلية من دون تفصيل، وهذا يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (18): تطور مؤشر ROE و ROA، 2011 و 2012 و 2013.

المؤشرات السنوات	ROE	ROA
2011	24.58	2.10
2012	22.67	1.93
2013	18.97	1.67

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر لسنة 2013.

الشكل رقم(20): العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة 2011 - 2013



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 18، ومن مخرجات Excel.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح جليا أن مردودية المصارف العمومية والخاصة مرضية في السنوات الأخيرة حيث تقدر الأموال الخاصة (العائد على رأس المال ROE return on equity) بـ 19.0% في 2013، ومردودية الأصول (العائد على الأصول ROA return on assets) نسبة 1.7%، كما عرف هامش الربح إرتقاعا بـ 68.2% في 2013 مقابل 64.2% في 2012، كما تحسنت الأعباء خارج الفوائد قليلا منتقلة من 35.8% في 2012 إلى 33.5% سنة 2013.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 111.

## خلاصة الفصل

تبين من خلال هذا الفصل أن النظام المصرفي الجزائري مر بالعديد من المراحل من أجل تكوينه، فظهرت منذ الاستقلال البنوك العمومية، منها ما أمم ومنها ما أنشأ، والهدف من كل هذا هو خدمة الخطط المسطرة آنذاك. ونظرا لعدم تحقيق الهدف الأساسي التي وجدت من أجله قامت السلطات الجزائرية بإجراء العديد من الإصلاحات على منظومتها المصرفية تزامنا مع إنتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فأخذت البنوك العمومية نوعا من الاستقلالية، إضافة إلى ظهور بنوك خاصة وأخرى أجنبية. وإستمرت الإصلاحات لتنتقل البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحكم الراشد محاولة من خلال هذه المبادئ الرفع من كفاءة النظام المصرفي وجعله في منى من الأزمات المالية.

أما فيما تعلق بأداء المنظومة المصرفية الجزائرية، فقد تم التوصل إلى أن أداء البنوك الجزائرية عرف نوعا من التحسن، كما عرفت هذه المنظومة دخول العديد من البنوك الأجنبية، إلا أنها لم تصل بعد إلى أن تكون قطاعا مهما في الاقتصاد الجزائري خاصة مع هيمنة البنوك العمومية على أكثر من 95% من السوق البنكية، إضافة إلى إقتصار الأداء البنكي على الوظائف التقليدية والمتمثلة في تمويل المشاريع قصيرة الأجل والتجارة الخارجية، وعدم المخاطرة في تمويل الاستثمارات الكبرى. وفي هذا الاطار يبقى السؤال المطروح:

ما هو دور الإصلاحات المصرفية وتبني مبادئ الحكم الراشد في تحقيق النمو الاقتصادي؟  
وهو ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

### تمهيد

بناء على ما تم تناوله في الفصول السابقة من الأعمال التي تطرقت للعلاقة التي يمكن أن تكون بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، والتي بينت العديد منها وجود علاقة كبيرة بينهما خاصة من خلال الدور الذي تلعبه في جمع الموارد المالية وتقديم القروض، بالمقابل هناك أعمال أخرى أهملت هذه العلاقة، وأخرى بينت وجود علاقة سلبية بين النظام المالي والنمو الاقتصادي.

يضم النظام المالي لأي دولة على مجموعة من المؤسسات المالية والبنكية مهمتها الأساسية تجميع الموارد المالية وتمويل الاقتصاد، والنظام المالي الجزائري كغيره من اقتصادات العالم مر بجولة من الإصلاحات بغيت تحسين دوره في تحقيق النمو، من خلال تطويره وجعله أكثر فعالية، وذلك بتحسين مؤشرات أدائه المالي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تبني مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي.

في هذا الاطار تم تسجيل تحسن نسبي في الأداء المالي للبنوك الجزائرية للفترة 2002 - 2013 (أي فترة تبني مبادئ الحكم الراشد)، الأمر الذي يقودنا للقيام بدراسة قياسية لتحديد أثر النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال جمع البيانات والمؤشرات في نموذج إجمالي بهدف إعطاء الدراسة بعدا تطبيقيا. وقد عالجت هذه الدراسة الفترة 1990 - 2013، والتي قسمت إلى مرحلتين، مرحلة أولى تميزت بإصلاحات مالية وبنكية عميقة 1990 - 2001، ومرحلة ثانية تميزت بمواصلة هذه الإصلاحات مع بإدخال مفهوم الحكم الراشد في مجال التسيير المصرفي 2002 - 2013. وقد تم استعمال جملة من أدوات الاقتصاد القياسي والتي أستعين بها في التحليل الإحصائي بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي للنتائج المتحصل عليها استنادا إلى النظرية الاقتصادية.

من خلال ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تحديد نموذج الانحدار الخطي المتعدد ونموذج Levine King 1993، وخصص المبحث الثاني لحصر العوامل المؤثرة في الظاهرة، أما المبحث الثالث فكان أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

### المبحث الأول: تحديد نموذج الانحدار الخطي المتعدد ونموذج 1993 Levine King

بغرض القيام بهذه الدراسة القياسية ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، تم اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وهذا ما شكل محتوى المطلب الأول، في حين خصص المطلب الثاني لعرض نموذج 1993 Levine King.

#### المطلب الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن نماذج الانحدار الخطي المتعدد تستعمل بشكل واسع في حل مسائل الاقتصاد الجزئي مثل العرض، الطلب، الثمن، دخل الأوراق المالية، دراسة التكاليف والانتاج، كما تستعمل كذلك في كثير من مسائل الاقتصاد الكلي. وهو عبارة عن علاقة رياضية تجمع بين متغير ما تابع  $(Y_i)$  وعدة متغيرات مستقلة  $(X_i)$ . الانحدار المتعدد هو امتداد للارتباط بين متغيرين، نتيجة الانحدار هي معادلة تمثل أفضل تقدير للمتغير التابع من عدة متغيرات مستقلة، ويستخدم تحليل الانحدار عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها البعض وبالمتغير التابع. (1)

يتم من خلالها تكوين نموذج الانحدار المتعدد وفق الخطوات التالية:

#### 1-1 حصر وتحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة

يبدأ تحديد النموذج الانحداري المتعدد من تحديد العوامل  $(X_i)$  المؤثرة في الظاهرة المدروسة والمتمثلة بالتغير التابع  $(Y_i)$ ، ثم الحصول على البيانات الإحصائية الخاصة بكل منهم، والتي تخضع للتحليل النظري لطبيعة الظاهرة المدروسة.

هذه العوامل يجب أن تتوفر فيها مجموعة من شروط، أهمها: (2)

- أن تكون قابلة للقياس الكمي، وأن لا تكون هذه العوامل مرتبطة ببعضها إرتباطا قويا أي  $(0.8 < r_{x_i y_i})$ ؛

- عند إضافة أي مؤشر جديد من المؤشرات المفروضة التأثير على  $(Y)$  إلى نموذج الإنحدار يجب أن يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة معامل التحديد المتعدد  $R^2$ ، وانخفاض قيمة تباين الخطأ المركب  $sg2$  ليزيد في تحسين كفاءة النموذج؛

<sup>1</sup> محمد نجيب عبد الفتاح، احمد عبد المنعم، عبد الله الزعبي، صلاح محمد، (2009)، التحليل المعمق للبيانات باستخدام حزمة البرامج الجاهزة spss، جامعة الدول العربية، مصر، ص 168،

<sup>2</sup> مكيد علي، (2007)، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 136.

- عدد المؤشرات التي يتكون منها نموذج الانحدار يجب أن تكون في المتوسط 6-7 مرات من حجم سلسلة المعطيات الخاصة بتكوين متغيرات هذا النموذج والتي على أساسها يبني النموذج؛
  - الأزواج الخطي أي أن قيم الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة تكشف فقط عن درجة مكانة العلاقة الارتباطية بين كل زوجين من هذه المؤشرات. واختبار وجوده يكون بالعلاقة
- ( $\det R = |r_{xi} y_i|$ )، أي حساب قيمة معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة وكلما كانت أقرب إلى الواحد كانت نتائج نموذج الانحدار أكثر موضوعية ومصداقية.

### 1-2 اختبار نوع معادلة الانحدار

يعتمد في تحديد نوع نموذج الانحدار على معارف الباحث في ميدان النظرية الاقتصادية وقدراته على استعمالها في معالجة الظاهرة الاقتصادية المدروسة.

والنموذج المقترح والمناسب هو نموذج الانحدار المتعدد الخطي وعبارته هي:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + \dots + b_nx_n + \varepsilon$$

حيث أن:

**b** هو معامل أي متغير مستقل (**b<sub>i</sub>**)

و  $\varepsilon$  يعبر عن المتوسط في الناتج (**Y**) نتيجة لتغير هذا المؤشر المستقل بوحدة واحدة مع ثبات قيم المؤشرات المستقلة الأخرى عند مستواها المتوسط.<sup>(1)</sup>

### 1-3 تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إذا كانت العلاقة بين الظاهرة المدروسة من (**Y<sub>i</sub>**) والعوامل المؤثرة فيها (**X<sub>i</sub>**) هي علاقة خطية من الشكل:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + \dots + b_nx_n + \varepsilon$$

فمن أجل تقدير هذا النموذج يجب حساب هذه الثوابت ويكون ذلك بتحقيق الشرط الأساسي لطريقة المربعات الصغرى، الذي ينص على أن يكون مجموع مربعات انحراف القيم التقديرية عن القيم الفعلية لها أصغر ما يمكن، أي يجب أن يتحقق الشرط التالي:

$$S = \sum (y - \hat{y}_i)^2 = \min$$

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 38.

وحساب المعاملات يكون كما يلي:

$$a=Da/D ; \quad b1=Db1/D ; \quad bn=Dbn/D$$

$n$	$\varepsilon X_1$	$\varepsilon X_2 \dots \dots \varepsilon X_n$
$\varepsilon X_1$	$\varepsilon X_1^2$	$\varepsilon X_1 X_2 \dots \dots \varepsilon X_n X_1$
$\varepsilon X_2$	$\varepsilon X_1 X_2$	$\varepsilon X_2^2 \dots \dots \varepsilon X_n X_2$
$\varepsilon X_n$	$\varepsilon X_1 X_n$	$\varepsilon X_2 X_n \dots \dots \varepsilon X_n^2$

و  $Db1, Db2, \dots, Dbn$  هي محددات جزئية يمكن الحصول عليها بتعويض العمود المعني بالمعامل الذي نريد حسابه في المحدد الأساسي بقيم الأيسر من جملة المعادلات السابقة.

#### 4-1 معامل التحديد

هو أول مؤشر نقوم بحسابه لقياس جودة معادلة الانحدار الخطية بين المتغيرات محل الدراسة ومجال تغييره هو  $[0. + 1]$ ، وهو يعطي فكرة واضحة على مقدار تأثير المؤشر  $x$  على  $y$  مقارنة بالعوامل الأخرى، وهو يساوي الجذر التربيعي لمعامل الانحراف المعياري.

#### 5-1 اختبار فيشر (مقياس f)

اختبار موضوعية معامل التحديد ومعامل الارتباط وكذلك جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة تتم بواسطة مقياس فيشر، كذلك فإن المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج القياسي المقترح تقاس أيضا باستخدام نفس العبارة لمقياس فيشر.

#### 6-1 تقييم معاملات معادلة الانحدار المقترحة (a;bi)

من أجل تقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات الانحدار يتم حساب مقياس ستودنت **Stourente** (**tbi**) لكل معامل (**bi**) من معاملات المعادلة المقترحة:

$$Tbi=bi/SEbi$$

حيث أن:

$$bi \text{ معامل التغير } xi \text{ في معامل الإنحدار، } Ebi \text{ متوسط مربع الخطأ المعامل } bi$$

$$SEbi = \frac{\delta y \sqrt{1 - R^2} y x_1 \dots \dots x_n}{\delta x_i \sqrt{1 - R^2} x_1 \dots \dots x_n} \times \frac{1}{\sqrt{n - m - 1}}$$

حيث أن:

$R^2 y x_1 \dots x_n$ : معامل التحديد المتعدد للمؤشر ( $y$ ) بجميع المؤشرات المستقلة ( $x_i$ )؛

$R^2 x_1 x_2 \dots x_n$ : معامل التحديد المتعدد للمؤشر ( $x_i$ ) بجميع المؤشرات المستقلة.

$\delta y$ : الانحراف المعياري لقيم المؤشر التابع؛

$\delta x$ : الانحراف المعياري لقيم المؤشر ( $y_i$ ) المرافق للمعامل ( $b_i$ ).

بمقارنة قيمة ( $t_{bi}$ ) المحسوبة بقيمتها المستخرجة من الجدول ( $T_{tab1}$ ) يمكننا أن نحكم على المعنوية الإحصائية للمعامل ( $b_i$ )، إذا كانت  $freel > T_{tab1}$  فسيتم رفض فرضية  $H_0$  حول الطبيعة العشوائية لتكوين ( $b_i$ ). أما في حالة العكس فإنه يتأكد الطابع العشوائي لقيمة المعامل ( $b_i$ ) وبالتالي التخلي على إدخال المتغير ( $x_i$ ) المرافق لـ ( $b_i$ ) في معادلة الانحدار، نفس الشيء لـ  $a$ .

### المطلب الثاني: نموذج 1993 Levine King

تعد أعمال هذين الباحثين من بين الأعمال الرائدة في مجال دراسة العلاقة بين الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي، إتمدت دراستهم على إنتهاج طريقة **Croupe Transversal** وكانت عينة الدراسة تتكون من 80 دولة للفترة من 1960 إلى 1986.

إتمدت دراستهم على ثلاث متغيرات أساسية حول الوظيفة البنكية وهي:

**العمق المالي**: إستخدم الباحثين العمق المالي كمؤشر لتطور قطاع البنوك، ويتم بنسبة المديونية السائلة للوسطاء الماليين إلى الناتج الداخلي الخام، إذ يركز هذا المؤشر على المديونيات السائلة فقط، ولا يأخذ بعين الاعتبار إن وقعت هذه المديونية على عاتق البنك المركزي أو على عاتق البنوك التجارية.<sup>(1)</sup> يعبر عنه بالرمز **LLY**، وهو عبارة عن:

$$LLY = \text{مديونية القطاع المالي} / \text{PIB}$$

**الوظيفة البنكية**: مقاسا بالمعدل **BANK** وهو عبارة عن نسبة مجموع من القروض البنكية والقروض

الموجهة للاقتصاد من طرف البنك المركزي إلى **PIB**.

**أهمية تمويل القطاع الإنتاجي**: مقاسا بالمعدل **PRIV** وهو عبارة عن نسبة القروض الموجهة إلى المؤسسات

الخاصة إلى **PIB**.

<sup>1</sup> محمد الفنيش، (2000)، القطاع المالي في البلدان العربية تحديات المرحلة المقبلة، الندوة المنعقدة في 2-3 أبريل، صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، 2000، الإمارات العربية المتحدة، ص 190.

وتكتب الصيغة العامة للمعادلة على الشكل:

$$G(j) = \alpha + \beta F(i) + \gamma X + \varepsilon$$

حيث:

- $G(j)$  معاملات التنمية الحقيقية (معدل النمو لأجل الطويل  $PIB/tête$ ، مخزون رأس المال للفرد والإنتاجية)؛
- $F(i)$  معاملات التنمية المالية (  $CP/PIB$  ،  $M2/PIB$  ،  $QM/PIB$  )؛
- $X$  متغيرات المراقبة ( لوغاريتم مستوى الدخل للفرد، لوغاريتم معدل التعليم الثانوي، معدل الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، معدل التبادل الخارجي - وهو مجموع الصادرات والواردات إلى  $PIB$  )

والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها من قبل المفكرين.

الجدول رقم 19: نتائج دراسة Levine et King

1960- 1989	PIB/Tête	Capital/tête	Productivité
Cste	0.035 (0.001)	0.002 (0.682)	0.034 (0.001)
Ln(PIB/tete)	-0.016 (0.001)	-0.004 (0.068)	-0.015 (0.001)
Ln(Scolarisation)	0.013 (0.001)	0.007 (0.001)	0.011 (0.001)
G/PIB	0.07 (0.051)	0.049 (0.064)	0.056 (0.076)
Inflation	0.037 (0.239)	0.02 (0.238)	0.029 (0.292)
ex+impo/PIB	-0.035 (0.604)	-0.001 (0.767)	-0.003 (0.603)
Progondeur	0.028 (0.001)	0.019 (0.001)	0.022 (0.001)
R <sup>2</sup>	0.61	0.63	0.58

Source : King et Levine , (1993), Financial Intermédiation and Economic Développement , in capital Market and financial intermédiation , Edited by C Mayer and X , Vives , Cambridge University Press, p1967 .

## الفصل الخامس: دراسة قياسية لتحديد أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

النتيجة التي خرج بها المفكرين من خلال هذه الدراسة هو أن كل المتغيرات المالية ذات معنوية في حدود 5% خصوصا العمق المالي LLY والذي يفسر 20% من النمو الاقتصادي، والذي اعتبره المفكرين المتغير القادر على التنبؤ بالنمو الحقيقي خلال الفترة 1960-1986. وعليه استنتج المفكرين أن المتغيرات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي " يبدو أن المالية هي المفتاح المهم للنمو الاقتصادي".<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني: حصر العوامل المؤثرة في الظاهرة

بغرض حصر العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول مؤشرات النمو الاقتصادي، في حين خصص المطلب الثاني لمؤشرات تطور النظام المصرفي ومؤشر المراقبة وهذا للفترة 1990 - 2013.

### المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي

#### 1-1 الناتج الداخلي الخام PIB

سبق وتمت الإشارة إلى أن أهم وأول مؤشر يستعمل لقياس النمو الاقتصادي هو الناتج الداخلي الخام، والذي عرف بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج إليها الأمر.

والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر 1990 - 2013.

<sup>1</sup> King et Levine , (1993), Financial Intermédiation and Economic Développement , in capital Marketand financial intermédiation, Edited by C Mayer and X, Vives, Cambridge University Press, p730 .

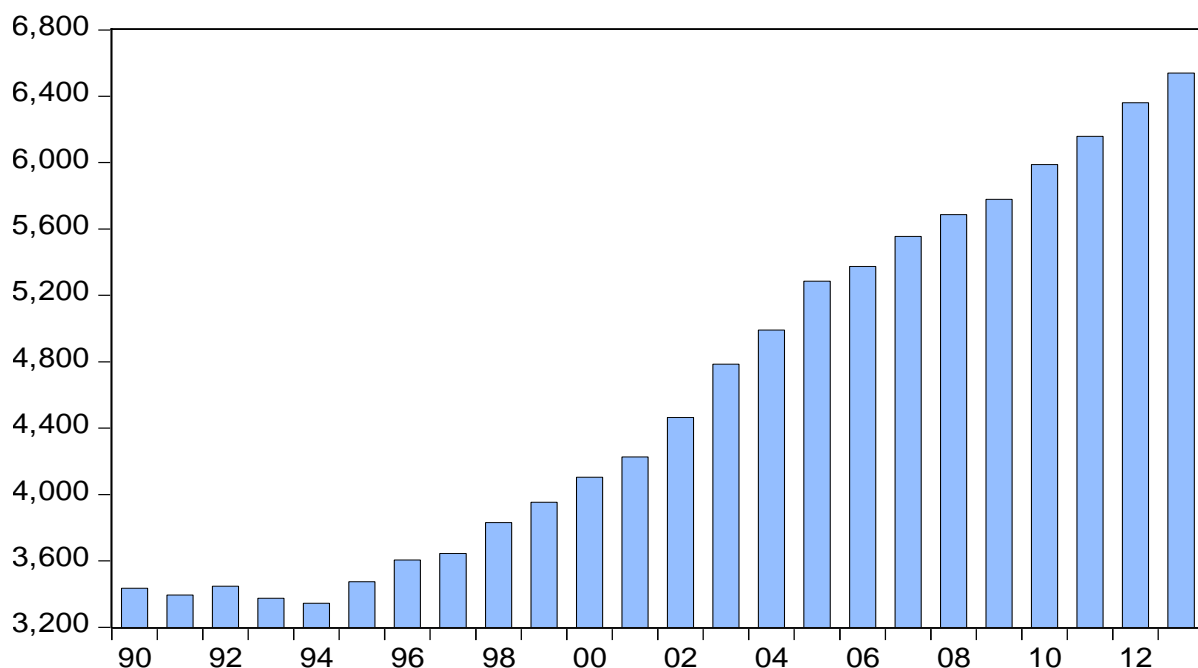
الجدول رقم(20): الناتج الداخلي الخام PIB 1990 - 2013

السنة	PIB	PIB%
1990	3434.66	1.252
1991	3393.45	-1.2
1992	3447.74	1.6
1993	3375.25	-2.102
1994	3344.88	-0.9
1995	3473.58	3.848
1996	3605.57	3.8
1997	3645.24	1.1
1998	3831.05	5.098
1999	3953.65	3.2
2000	4103.88	3.8
2001	4227	3
2002	4463.71	5.6
2003	4785.1	7.2
2004	4990.86	4.3
2005	5285.32	5.9
2006	5374.35	1.684
2007	5555.62	3.373
2008	5686.74	2.36
2009	5779.56	1.632
2010	5988.56	3.616
2011	6157.91	2.828
2012	6361.25	3.302
2013	6540.07	2.811

المصدر: إحصائيات البنك العالمي من الموقع [www.economywatch.com](http://www.economywatch.com)

الشكل رقم (21): تطور الناتج الداخلي الخام من 1990 إلى 2013

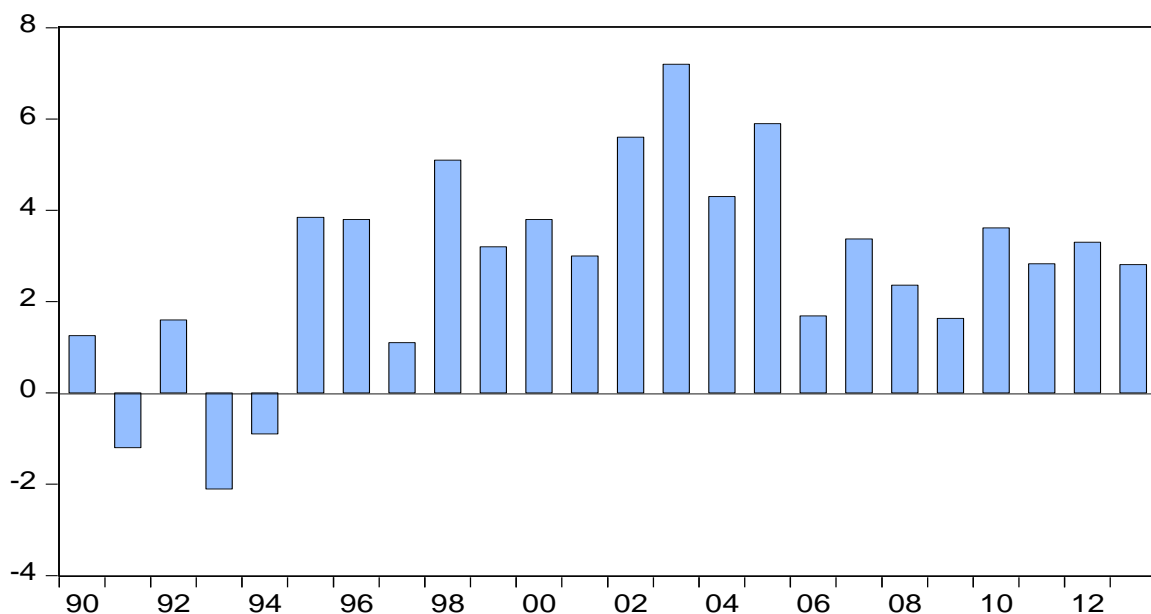
PIB



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 20، ومن مخرجات Excel.

الشكل رقم (22): تطور معدل الناتج الداخلي الخام من 1990 إلى 2013

PPP



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 20، ومن مخرجات Excel.

إن معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي كان في المتوسط سالبا (-0.5%) في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وبالطبع ما بين (1988-1993) حيث بلغ انخفاضه في تلك الفترة 2,2%، لكنه أصبح موجبا منذ 1994، إذ تمت عملية الانتقال إلى مرحلة النمو الحقيقي حيث بلغت معدلات النمو الحقيقي في المتوسط حوالي 3.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها برنامج التعديل الهيكلي، بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبالتالي يكون البرنامج قد حقق أهدافه المسطرة، وأن المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي قد صححت. ووصل سنة 1998 إلى 5.1% نتيجة إنطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة والموسم الفلاحي الجيد، لينخفض عام 1999 ويصل إلى 3.2%.

يتأثر تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط، وتبرز هذه الظاهرة بقوة في شبه الركود في الحدود الحقيقية للناتج الداخلي الخام خارج قطاعي الفلاحة والمحروقات. ليبقى معدل النمو يتأرجح بقيم موجبة بين الإرتفاع والانخفاض، لتعرف السنوات الأخيرة تذبذبات تلمس خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2007. فتشير الإحصائيات لسنة 2008 إلى إستمرار النمو بوتيرة متواضعة، فقد نمى إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 2.4% سنة 2008، مقابل 1.63% سنة 2009، وبتراجع 2.7 نقطة مقارنة ب 2005.

وبغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات الذي سجل إنخفاضا في قيمته المضافة لثلاثة سنوات متتالية، والأداء السلبي للفلاحة الذي عرف نموها السلبي الأول منذ 5 سنوات، فإن النمو في الإنتاج الداخلي الخام تم بفضل ديناميكية قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والأداء الأفضل لقطاع الصناعة.<sup>(1)</sup> أما عن سنة 2013، فقد قدرت القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام ب 6540.3 مليار دينار، والذي لم يفوق نموه حدود 2.8%، أي بتراجع ب 0.5 نقطة، في حين سجلت سنة 2012 نسبة نمو 3.3%، وبالتالي يكون نمو 2013 قد عادل نمو 2011، مع ذلك يبقى النمو خارج المحروقات غير معتبر بمعدل 7.1%.<sup>(2)</sup>

### 1-2 مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB/tête

يعرف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على أنه مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. لذلك هو ليس القيمة الحقيقية لإنتاج الأفراد، ويستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة. والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر من 1990 إلى 2013.

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2008). ص 35.

<sup>2</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013). ص 25.

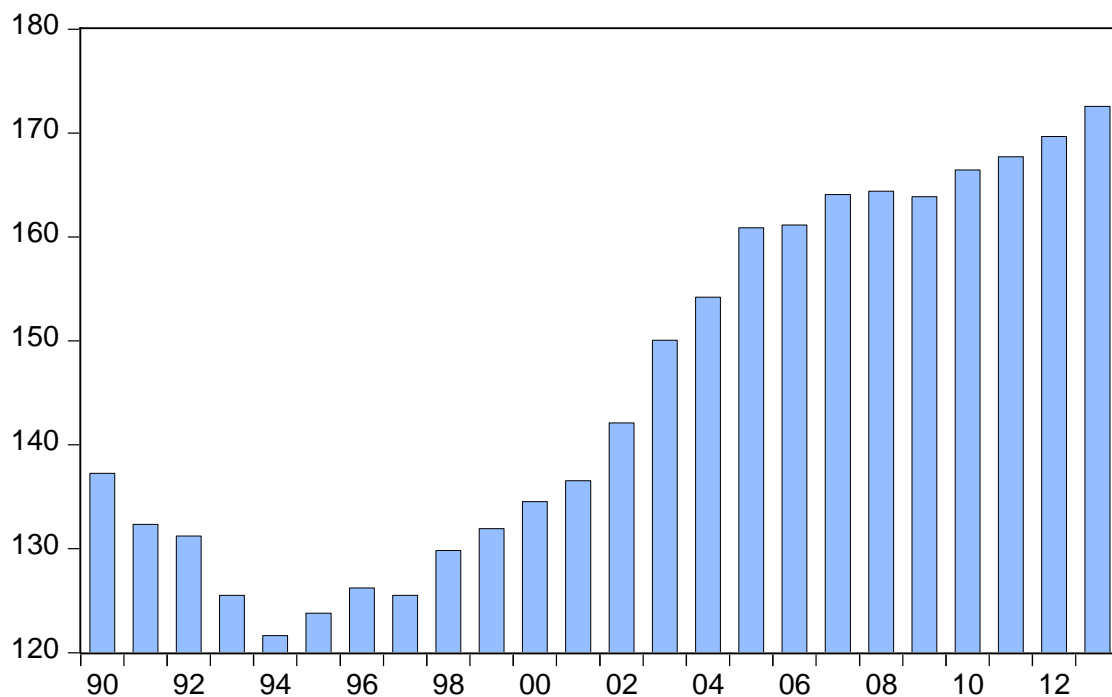
الجدول رقم (21): مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB/tête

السنة	PIB /tête	PIB /tête%
1990	137.265	-1.75
1991	132.334	-3.59
1992	131.237	-0.83
1993	125.502	-4.56
1994	121.649	-3.16
1995	123.791	1.71
1996	126.219	2.26
1997	125.503	-0.56
1998	129.835	3.45
1999	131.942	1.67
2000	134.527	0.74
2001	136.557	1.11
2002	142.093	3.16
2003	150.073	5.32
2004	154.200	3.63
2005	160.868	3.52
2006	161.145	0.46
2007	164.085	1.43
2008	164.399	0.84
2009	163.875	0.87
2010	166.450	1.79
2011	167.712	1.8
2012	169.656	1.04
2013	172.561	1.68

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

الشكل رقم (23): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013

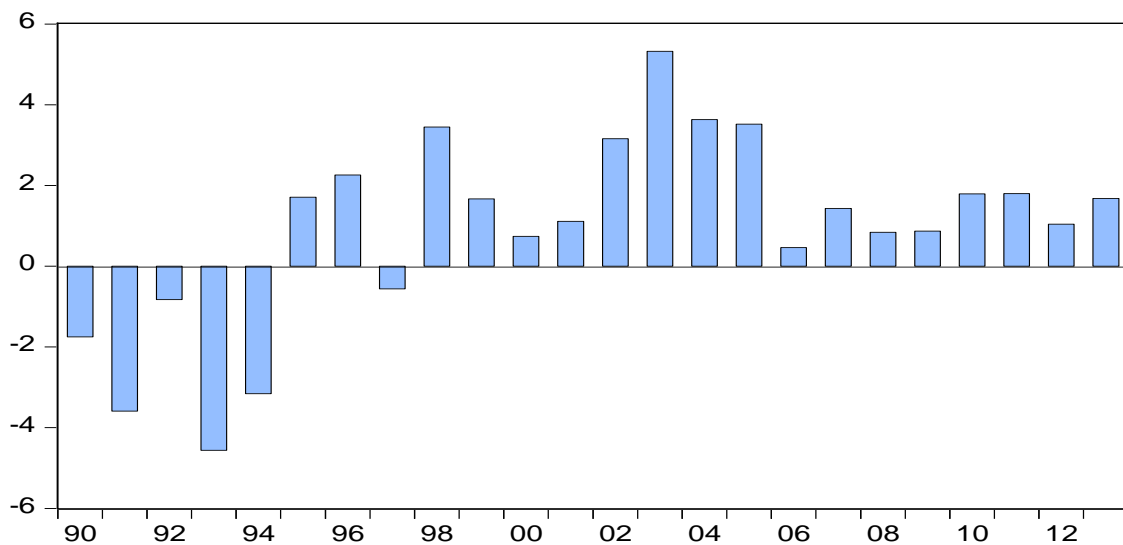
PIB



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 21، ومن مخرجات Excel.

الشكل رقم (24): نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013

PIBTETE



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 21، ومن مخرجات Excel.

من خلال الجدول والشكلين السابقين يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام - والذي يعد أهم مؤشر للنمو الاقتصادي- مر بثلاثة مراحل تبرز أهم محطات تطوره:

- **المرحلة الأولى: (1990 - 1994)** " فترة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي " فقد سجلت معدلات نمو سالبة، والتي تعكس الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث انخفضت من 137.265 سنة 1990 إلى 121.649 سنة 1994، ويرجع هذا أساسا إلى انخفاض أسعار البترول، وعدم نجاعة البرامج الإصلاحية المسطرة في الاتفاقيات.
- **المرحلة الثانية: (1995 - 2000)** " فترة الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي " فقد عرفت معدلات نمو هذا المتغير ارتفاعا حيث انتقلت من 123.791 سنة 1995 إلى 134.527 سنة 2000، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار المحروقات أين فاقت آنذاك 17 دولار للبرميل.(ماعدا سنة 1997 والتي عرفت نموا سلبيا) والجدير بالذكر في هذه الفترة أن معدل نمو السكان انخفض مقارنة بفترة الثمانينات، حيث قدر في المتوسط ب 2% بعدما كان يفوق 3% في فترة الثمانينات، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا لعدد السكان تحت عتبة الفقر بسبب سياسة تحرير الأسعار وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة بأوامر من الهيئات المالية الدولية.<sup>(1)</sup>
- **المرحلة الثالثة: (2001 - 2013)** يتضح جليا هنا أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يزداد من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 136.557 سنة 2001 ليصل إلى 172.561 سنة 2013، وقد عرفت سنة 2003 أكبر معدل للنمو وصلت إلى 5.32%، والذي يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات في هذه السنة، إضافة إلى المشاريع المنجزة من البنى التحتية والمشاريع السكنية. تميزت هذه الفترة بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الرفع من الأجور، إضافة إلى البرامج المتنوعة لامتصاص البطالة. وقد عرفت هذه الفترة معدل نمو سكاني منخفض مقارنة بفترة التسعينات، فقد قدر المعدل خلال الفترة من 2000 إلى 2013 ب 1.5% فيما كان يفوق 2% في فترة التسعينات.

<sup>1</sup> قنوني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 216.

### المطلب الثاني: مؤشرات تطور النظام المصرفي ومؤشر المراقبة 1990 - 2013

هناك عدة مؤشرات يمكن على أساسها تقييم درجة تطور النظام المالي، ويمكن استخدام هذه المتغيرات في تحديد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

وتنقسم هذه المؤشرات إلى ثلاثة أقسام

#### 1-2 القروض الممنوحة للقطاع الخاص CP/PIB

يتعلق هذا المؤشر بالقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية لصالح الخواص، ويستعمل لقياس فعالية سياسة منح القروض، وبالتالي فهو يقيس مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه دل على الدور الكبير للبنوك في عملية النمو الاقتصادي.

والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر 1990 - 2013.

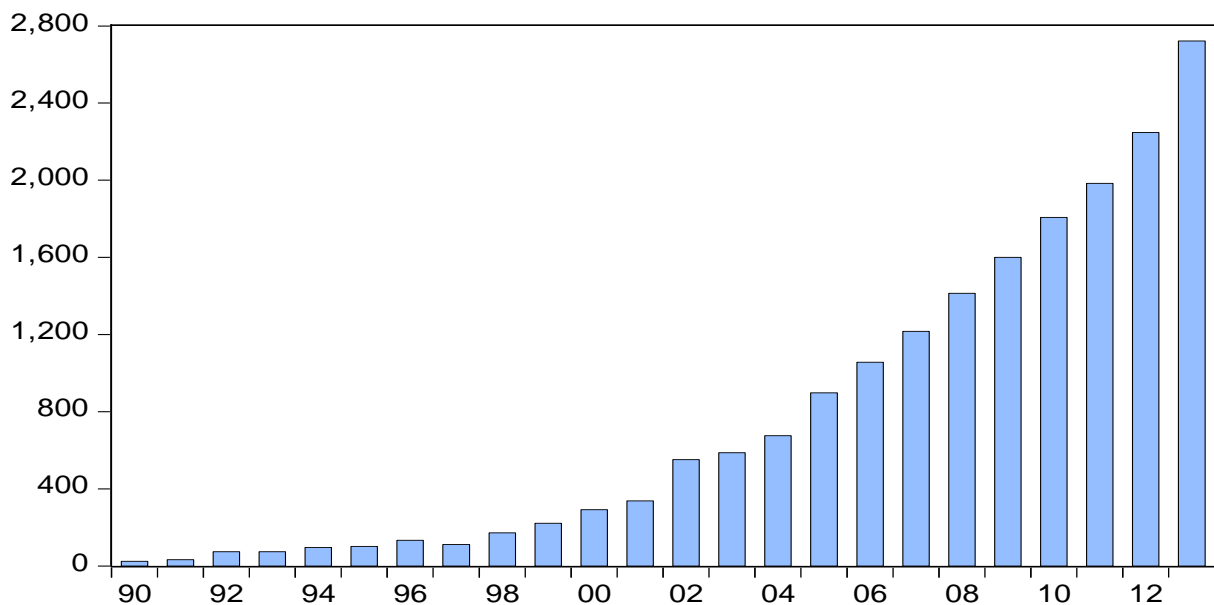
الجدول رقم (22): حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص 1990-2013

السنة	القروض الممنوحة للخواص CP	CP/PIB
1990	24.46	4.44
1991	32.70	3.7
1992	73.15	7
1993	74.34	6.4
1994	95.77	6.5
1995	101.44	5.16
1996	133.71	5.36
1997	111.20	4
1998	172.4	4.56
1999	221.0	5.38
2000	291.7	6
2001	337.9	6.8
2002	551.0	12.5
2003	587.2	11.48
2004	675.4	11.2
2005	897.3	11.86
2006	1057.0	12.40
2007	1216.0	13.06
2008	1413.3	12.85
2009	1600.5	16.05
2010	1806.7	15.06
2011	1984.2	13.66
2012	2247.0	13.94
2013	2721.9	16.42

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم (25): حجم القروض الممنوحة للخواص 1990 - 2013

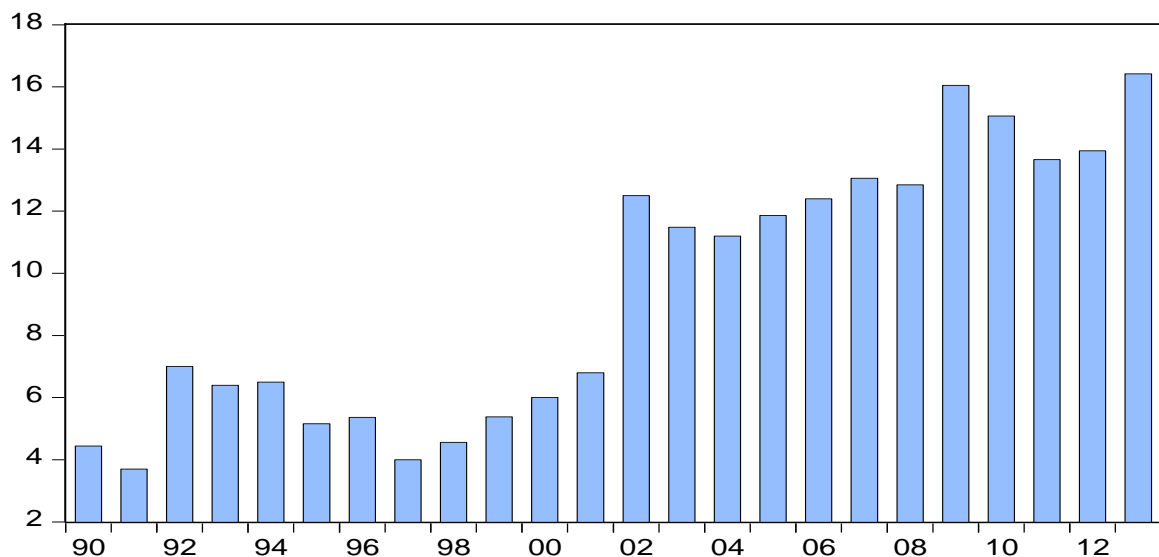
CP



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 22، ومن مخرجات Excel.

الشكل رقم (26): نسبة القروض الممنوحة للخواص على الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013

CP



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 22، ومن مخرجات Excel.

بالرجوع إلى الجدول والشكلين السابقين يتضح ما يلي:

• في بداية الفترة المدروسة وبالتحديد من 1990 إلى غاية 2001 لم تتعدى نسبة القروض الممنوحة للخواص من الناتج الداخلي الخام 10% حيث تراوحت ما بين 4.44% عام 1990 و 6.8% عام 2001، وهذا ما يعني أن القروض الممنوحة للخواص لم تكن بتلك الأهمية وتلك القيمة للقروض الممنوحة للقطاع العام.

• لتنتقل بعد ذلك إلى نسبة أعلى من 10% طوال الفترة المتبقية أي من 2002 إلى 2013، ليصبح القطاع الخاص الحائز على أعلى نسبة من القروض الموجهة للاقتصاد وذلك بسبب قيام الخزينة العمومية بشراء ديون المؤسسات العمومية، الأمر الذي دفع النظام البنكي إلى التركيز على تمويل القطاع الخاص.

لقد سجلت الجزائر نموا متواصلا في مجموع القروض الموزعة من طرف المصارف، لتعرف نسبة القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة والأسر استقرارا حيث وصلت نسبتها سنة 2013 إلى 52.8%. مقارنة مع إجمالي القروض المقدمة.<sup>(1)</sup> والجدير بالذكر أن القروض الممنوحة للخواص لا تتجاوز في المتوسط 7% من الناتج الداخلي الخام بينما تتجاوز في الدول المتقدمة نسبة 53%، وتدل هذه النسبة المنخفضة عن ضعف التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص.

### 2-2 حجم الوساطة المالية M2/PIB

يطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام، وتسمى هذه النسبة كذلك بمعدل السيولة، والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر 1990 - 2013.

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013)، ص 107.

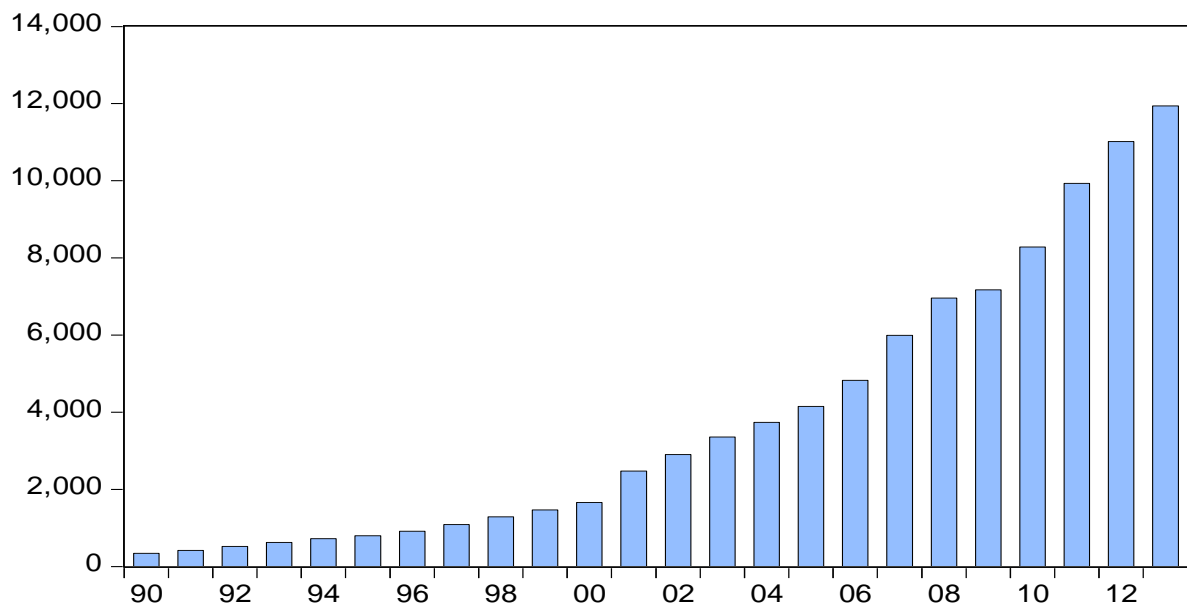
الجدول رقم(23): حجم الكتلة النقدية M2 1990 - 2013

السنوات	M2	M2/PIB
1990	343.00	62
1991	416.20	48.1
1992	519.90	48.6
1993	627.42	53.0
1994	723.51	48.6
1995	799.6	39.8
1996	915.1	35.7
1997	1085.5	39
1998	1287.9	56.2
1999	1463.4	55.6
2000	1656.4	49.5
2001	2473.5	58.6
2002	2901.5	65.1
2003	3354.3	65.1
2004	3738	59.3
2005	4146.9	53.8
2006	4827.6	56.7
2007	5994.6	64.4
2008	6955.9	63.3
2009	7173.1	72.0
2010	8280.7	69.1
2011	9929.2	68.4
2012	11015.1	68.4
2013	11941.5	72.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (27): تطور حجم الكتلة النقدية M2

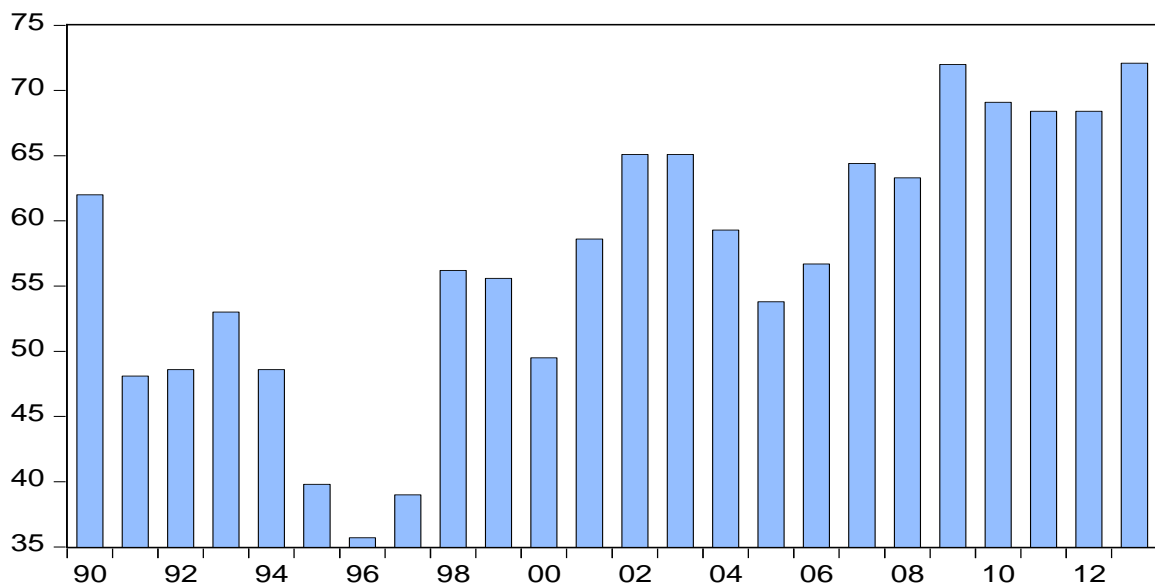
M2



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 23، ومن مخرجات Excel.

الشكل رقم (28): تطور حجم الوساطة المالية 1990 - 2013

M2



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 23، ومن مخرجات Excel.

## الفصل الخامس: دراسة قياسية لتحديد أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

يلاحظ من الجدول أعلاه أن بداية التسعينات عرف نموًا في حجم الكتلة النقدية M2 بالشكل الذي تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، وبطلب من الخزينة العمومية، هذه السياسة أفرزت وضعًا اقتصاديًا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد أهم أهداف برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي هو التحكم في حجم الكتلة النقدية M2، إذ يلاحظ أنه بداية من سنة 1993 أخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث إنخفض من 21.6% سنة 1993 إلى 19% سنة 1998، من خلال إتباع سياسة نقدية تقشفية، حيث تم إيقاف التمويل بالعجز، وكذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور. الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الكتلة النقدية إلى 15.6% في المتوسط خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998)، والتقليل من نسبة التضخم، إذ انخفضت نسبته من 39% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998.

والجدير بالذكر أن الفترة (1998-2009) عرفت معدل نمو متسارع للكتلة النقدية قارب 22%، ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي ارتفعت من 7280 مليار دج سنة 1998 إلى 44179 مليار دج سنة 2005، بالإضافة إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 520 مليار دج، أي ما يعادل 7 ملايين دولار لمدة تمتد لثلاث سنوات ابتداءً من 2001.<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- سيولة الاقتصاد (M2/PIB) انخفضت نسبتها من 53.0% سنة 1993 إلى 48.6% سنة 1994 ثم إلى أقل من 39% سنة 1997، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشددًا إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39% سنة 1994 إلى 5.7% سنة 1997، مما يفيد بأداء جيد خصوصًا في ظل تخفيض قيمة العملة بنسبة 50% من بداية البرنامج، ويشهد الإنعاش الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة (1995-1997)، أن السياسة النقدية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الإنتاجية.
- أما عرفت نسبة سيولة الاقتصاد ارتفعًا سنة 1999 لتصل إلى 55.6% مقابل 39.0% سنة 1997، وهذا الاستقرار في نسبة سيولة الاقتصاد عند مستوى 44.12% في المتوسط

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2010)، 172.

للفترة (1993-1998)، يفسر بالنقص في حساب أرصدة موارد إعادة الجدولة وبتزايد التمويل للبنوك التجارية.

- وبحلول سنة 2001 بدأت معدلات السيولة المحلية بالإرتفاع، حيث قدرت في المتوسط بـ 60.6% بالنسبة للفترة (2001-2008)، مما يوجي بإستمرار الإنتاج النقدي في أغلب السنوات، أما سرعة تداول النقود فتبقى ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية. ليشهد بعد ذلك معدل السيولة ارتفاعا محسوسا ليصل إلى 72.3% سنة 2013، بعدما عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام انخفاضا، في حين عرف معدل نمو الكتلة النقدية ارتفاعا، وعليه يبقى معدل سيولة الاقتصاد خلال هذه الفترة يتجاوز 50%.<sup>(1)</sup>

### 3-2 الأصول السائلة QM/PIB

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة المدى. كما يعبر كذلك على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية طويلة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المالي والمصرفي. ولتوضيح تطور هذا المؤشر نورد الجدول التالي:

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2013)، ص 163.

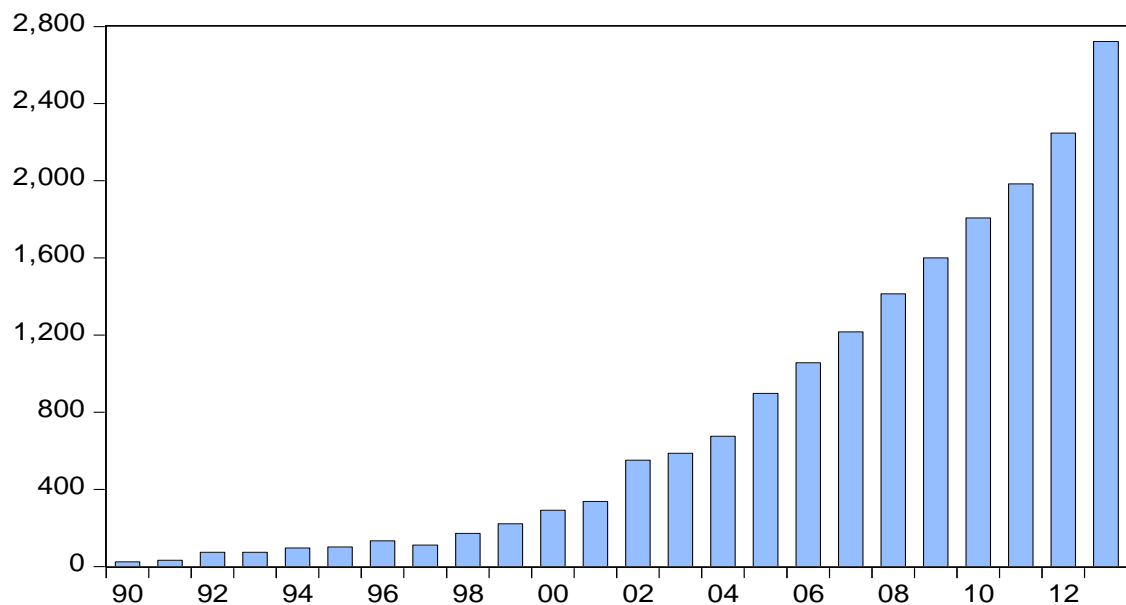
الجدول رقم(24): أشباه النقود 1990 - 2013

السنة	أشباه النقود QM	QM/PIB
1990	428.5	13.1
1991	514.4	10.4
1992	638.1	13.5
1993	759.42	15.7
1994	865.4	16.6
1995	948.5	14
1996	1080.5	12.6
1997	1263.4	14.7
1998	766.1	27
1999	884.2	27.5
2000	974.3	23.8
2001	1235.0	29.2
2002	1485.2	33.3
2003	1723.9	33.6
2004	1478.7	24.8
2005	1632.9	21.59
2006	1649.8	19.36
2007	1761.0	16.08
2008	1991.0	19.97
2009	2228.9	22.36
2010	2524.3	21.05
2011	2787.5	19.18
2012	3333.6	20.68
2013	3691.7	22.28

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم (29): تطور أشباه النقود 1990 - 2013

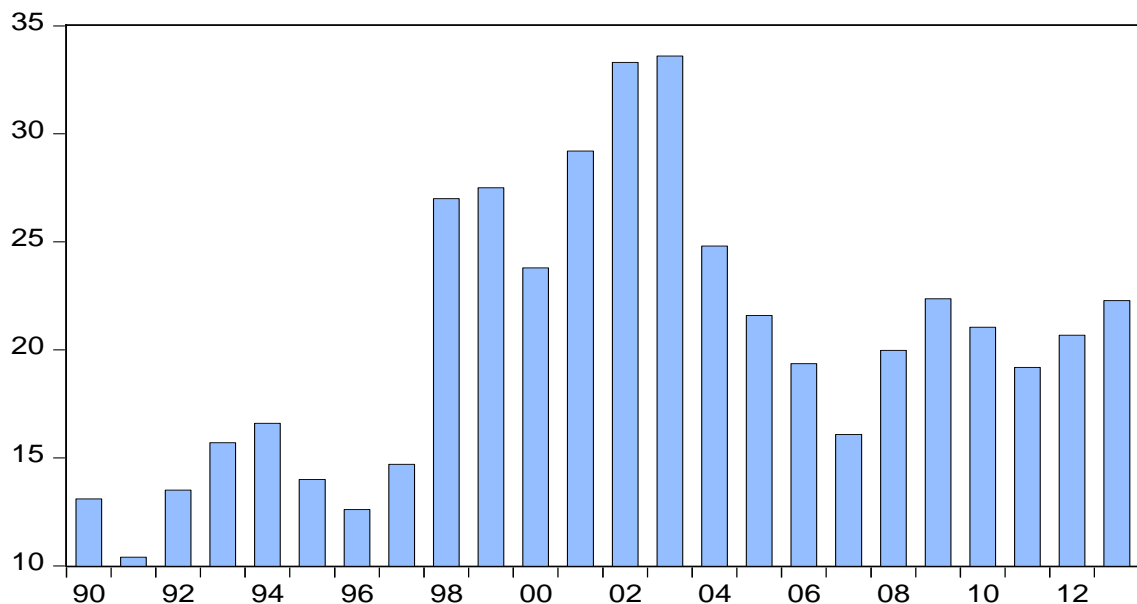
QM



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 24، ومن مخرجات Excel.

الشكل رقم (30): تطور حجم الأصول السائلة 1990 - 2013

QM



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 24، ومن مخرجات Excel.

يلاحظ من خلال الجدول والشكلين السابقين تزايد هذا المؤشر من سنة لأخرى رغم بعض الانخفاضات، والتي تظهر جليا في الفترة من 2004 إلى 2007، حيث انخفضت هذه النسبة لتسجل سنة 2007 أقل نسبة قدرت ب 16.08%. ويتضح هذا الارتفاع التدريجي خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا يدل على أن هناك نوع من التحسن في دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة الادخار.

ويعود هذا إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز، حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M2. ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، وسبب ذلك يعود إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت بها السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة في التداول.

### 2-4 متغير المراقبة (الإنفاق الوطني G)

يعرف الإنفاق الحكومي على ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما تصرف لدعم المناخ الاستثماري العام، فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي. يمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي. وقد تم اعتماد هذا المؤشر كمتغير مراقبة، والجدول التالي يوضح تطوره للفترة 1990 - 2013.

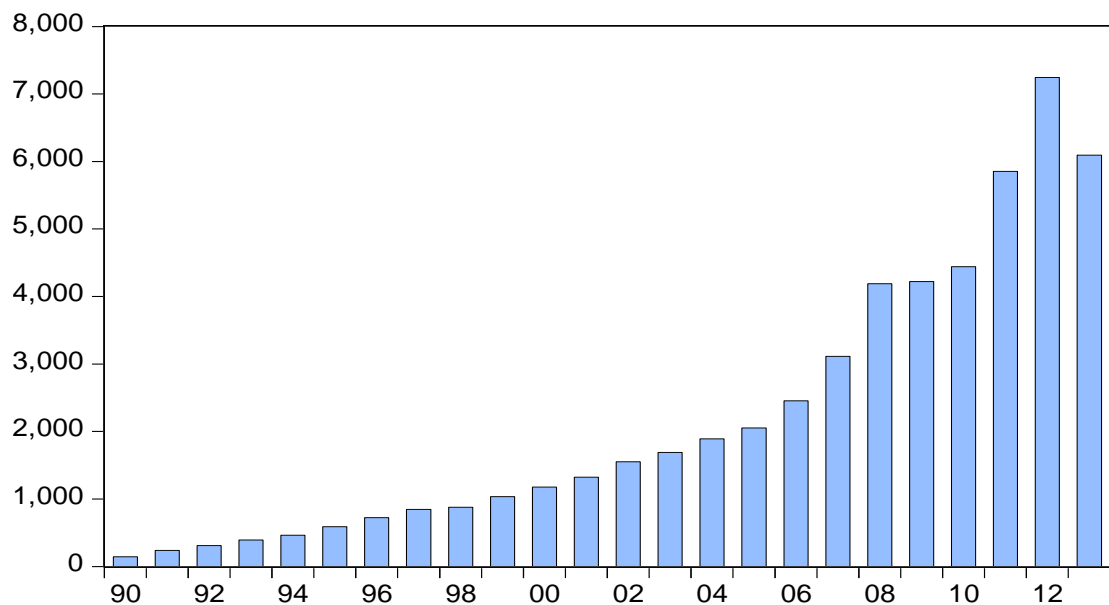
الجدول رقم (25): الإنفاق الوطني G

G/PIB	G	السنة
25.711	142.54	1990
27.795	239.63	1991
28.727	308.724	1992
32.821	390.484	1993
31.054	461.895	1994
29.381	589.085	1995
28.195	724.609	1996
30.401	845.196	1997
30.939	875.739	1998
31.843	1034.32	1999
28.571	1178.12	2000
31.251	1321.03	2001
34.285	1550.65	2002
32.202	1691.35	2003
30.765	1891.77	2004
27.136	2052.04	2005
28.87	2454.39	2006
33.297	3114.24	2007
37.946	4190.66	2008
42.345	4220.96	2009
37.025	4439.85	2010
40.295	5853.48	2011
43.798	7245.47	2012
36.129	6092.12	2013

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

الشكل رقم (31): حجم الإنفاق الوطني 1990 - 2013

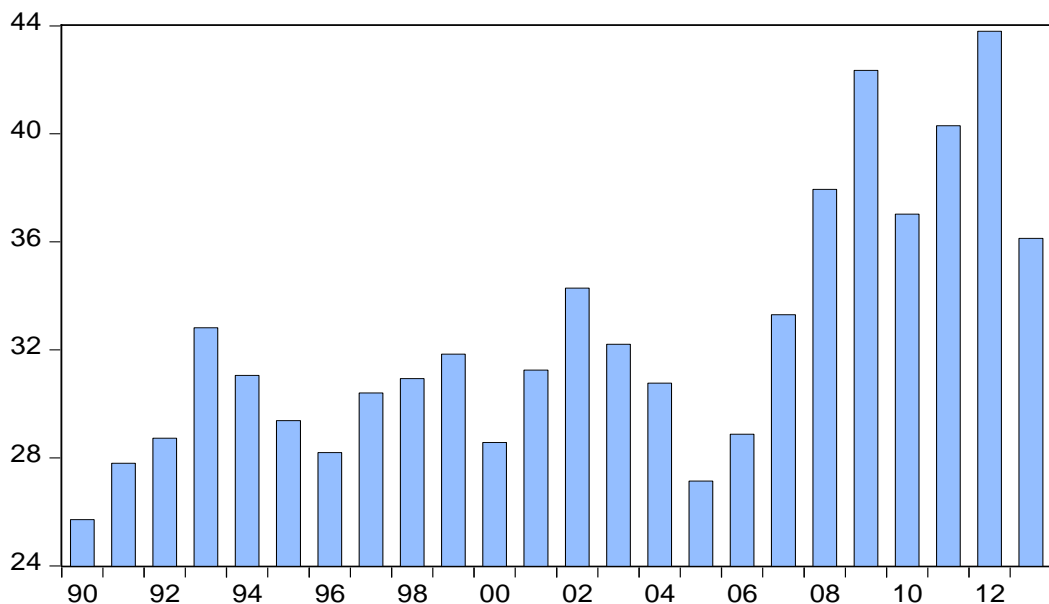
G



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 25، ومن مخرجات Excel.

الشكل رقم 32: نسبة الإنفاق الوطني الى الناتج الداخلي الخام 1990 - 2013

GPIB



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 25، ومن مخرجات Excel.

## الفصل الخامس: دراسة قياسية لتحديد أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال إلقاء نظرة سريعة على الجدول والشكلين السابقين نلاحظ تزايد الإنفاق الوطني الذي انتقل من 142,54 مليار دينار سنة 1990 إلى 390,484 مليار دينار سنة 1993، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره 41,14%، صاحبه زيادة في الإنفاق الوطني على الناتج الوطني الخام من 25,71% إلى 32,82% لنفس الفترة السابقة.

ليسجل بعد ذلك تراجعاً، حيث بلغ سنة 1996 نسبة 28,19%، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول عام 1993 وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي. ليعود مرة أخرى إلى الارتفاع التدريجي ليبلغ نسبة 31,84% سنة 1999، يرافقه توسع في الإنفاق ليبلغ 1034,32 مليار دينار، وذلك نتيجة عدة عوامل منها الإصلاح المالي الذي قامت به الدولة الجزائرية ورفع الأجور والرواتب، وكذلك زيادة الإنفاق على شبكة الضمان الاجتماعي بصفة عامة.

وفي سنة 2000 شهد الإنفاق الحكومي زيادة قوية ليكون المحرك الأول في تطوير الاقتصاد الوطني، إذا كان القناة الرئيسية لتوسيع إيرادات موارد النفط والغاز من خلال تحسين قاعدة البنى التحتية بهدف تحسين بيئة الأعمال والتنمية، والتقليل من العجز المتراكم لسنوات التسعينات بتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال أثر الدخل.<sup>(1)</sup>

إن المتتبع لأوضاع الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن سنة 2000 تعد نقطة تحول لهذا الاقتصاد، فنتيجة للرواج الذي عرفه سوق النفط العالمي والفوائض المالية الكبيرة تقرر إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتلك السنة من أجل الاحتياط للانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط، وقد حددت موارده بقيمة الفرق بين سعر البرميل في السوق العالمي وسعره الترجيحي المعتمد في إعداد الميزانية.

إذ يلاحظ ارتفاعات في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام من 28,57% سنة 2000 إلى 34,28% سنة 2002، لتتراجع بنسبة سنوية تقدر بـ 2,08% سنة 2003 وبتراجع 2,56% سنة 2004، وبتراجع 3,45% سنة 2005. لتعود بعدها إلى الارتفاع مرة أخرى بوتيرة متزايدة إلى أن بلغت أقصاها سنة 2012 بـ 43,798%، لتعرف سنة 2013 انخفاضا طفيفا فوصلت هذه النسبة إلى 36.129%.

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر ، (2012). ص. 132.

### المبحث الثالث: أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث معرفة أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج Statisticol Package for Levine King، 1993، وبإستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS the Social Science . وللتعبير عن هذا الأثر تم الأخذ بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB/tête كمتغير تابع، وثلاث متغيرات مستقلة وهي على التوالي: الكتلة النقدية M2/PIB، أشباه النقود QM/PIB والقروض المقدمة للخواص CP/PIB، ومتغير مراقبة وهو الإنفاق الحكومي G/PIB. وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: مرحلة أولى 1990 - 2001 تميزت بإصلاحات مالية ومصرفية عميقة، وفترة ثانية 2002 - 2013 تميزت بإدخال مفهوم الحكم الراشد في العمل المصرفي. من خلال ما سبق قسم هذا المبحث إلى مطلبين، خصص المطلب الأول لدراسة شروط المربعات الصغرى العادية 1990-2001، وتناول المطلب الثاني دراسة شروط المربعات الصغرى العادية 2002 - 2013 أي فترة تبني مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي.

#### المطلب الأول: دراسة شروط المربعات الصغرى العادية 1990 - 2001

##### 1-1 اختبار الطبيعية Normality teste

تم اختبار إعتدالية التوزيع في نموذج الدراسة بالاعتماد على إختبار kolmogorow- Smirnov، وحسب نتائج الجدول التالي والتي تشير إلى أن قيمة الاحتمال في Asymg- Sig أكبر من 10%.

##### الجدول رقم (26): اختبار الطبيعية kolmogorow- Smirnov 1990 - 2001

	pib	g	cp	Qm	M2
k-Smirnov	.620	.899	.481	.446	.582
A-Sig	.836	.394	.975	.989	.887

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

##### 2-1 اختبار الارتباط الذاتي (استقلال ذاتي للبواقي)

تم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي للبواقي بالاعتماد على اختبار Durbin -Watson، فمن خلال الجدول 27- والذي يلخص النموذج- يتضح أن قيمة D-Watson بلغت قيمته 1,920 (وهي قيمة تقترب من 2)، وهذا ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (الأخطاء العشوائية). وبالتالي نقبل

## الفصل الخامس: دراسة قياسية لتحديد أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرضية العدمية  $H_0$  والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة، وبالتالي فإن شرط إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي متوفرة.

### 3-1 الارتباط المتعدد

فمن خلال مصفوفة معاملات الانحدار ووفقا للنتائج الأولية يمكن القول أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يعتمد بشكل كبير على الكتلة النقدية  $M_2$ ، وبشكل ضعيف على القروض الممنوحة للخواص والإنفاق الحكومي. (انظر الملحق رقم 03)

### 4-1 القوة التفسيرية للنموذج $R^2$ (R-Square)

من خلال الجدول أدناه تبين النتائج أن  $R^2 = 0,724$ ، وهذا يعني أن 72.4% من تغيرات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تفسر من خلال التغيرات المستقلة (الكتلة النقدية، القروض الممنوحة للخواص، أشباه النقود وكذا الإنفاق الحكومي).

### الجدول رقم 27: ملخص نموذج الدراسة من 1990 إلى 2001

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson	
					R Square Change	F Change	df1	df2		Sig. F Change
1	.851 <sup>a</sup>	.724	.567	3.37263	.724	4.601	4	7	.039	1.920

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

### 5-1 المعنوية الكلية للنموذج

من خلال إحصاءات F fisher والمقدرة ب 4,601 والتي كانت معنوية ( $0.1 > \text{Sig}=0.039$ )، وهو ما يعني أن نموذج الدراسة معنوي، أي أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر.

### 6-1 نتائج اختبار الانحدار

من خلال دراسة شروط المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى أن متغيرات النموذج تفسر 72,4% من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام  $PIB/tête$ ، وتبقى النسبة الباقية والمقدرة ب 27.6% تفسر من قبل متغيرات أخرى ليست في النموذج، كما تشير نتائج D-Watson المقدرة ب 1,920 إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي (الأخطاء العشوائية). كما يلاحظ كذلك أن معامل F statistic معنوية ( $0.1 > 0.039$ ) مما تشير إلى ملائمة النموذج بشكل عام.

ويمكن إبراز المعادلة المقدرة في هذه الحالة كالتالي:

$$\text{PIB/tête} = 9.022 + 3.659M2 - 5.58CP - 2.279QM + 2.510G$$

$$\text{Sig} = (0.00) \quad +(0.08) \quad +(0.594) \quad +(0.057) \quad +(0.040)$$

إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة ما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الكتلة النقدية M2 حيث أنه ذو معنوية ( $0,1 > 0,008$ ) مما يؤدي إلى رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أن الوظيفة الأساسية الأولى للبنوك وهي عرض النقود تربطها علاقة طردية مع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث أنه كلما زادت الكتلة النقدية ب 1000 وحدة نقدية أدى هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب 36,59 وحدة.
- كما أن الإنفاق الحكومي G ذو معنوية ( $0,1 > 0,040$ ) وهذا يعني رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي تربطه علاقة ذو دلالة إحصائية مع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي كلما زاد الإنفاق الحكومي ب 1000 وحدة نقدية زاد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب 25.10 وحدة.
- أما شبه النقد والتمثل في QM فهو معنوي ( $0,1 > 0,057$ )، وهذا يعني رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن أشباه النقود تربطه علاقة ذو دلالة إحصائية ب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، غير أن العلاقة في اتجاه عكسي فكلما ارتفع QM ب 1000 وحدة أدى هذا إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب 22,79 وحدة.
- غير أن المتغير الأخير والتمثل في الوظيفة الثانية من الوظائف الأساسية للبنوك والتمثلة في منح القروض للخواص غير معنوي ( $0,10 < 0,594$ )، مما يعني قبول الفرضية العديمة والتي تشير إلى عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين منح القروض للخواص ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ويمكن تفسير هذا إلى قلة حجم القروض المولدة لاستثمارات منتجة حيث نجد أن جل القروض آنذاك ارتكزت على المؤسسات المصغرة الخدمائية مثل (مطاعم الآكل السريع، خدمات الهاتف....) أو القروض الاستهلاكية الموجهة للأسر.

## المطلب الثاني: دراسة شروط المربعات الصغرى العادية 2002 - 2013

### 1-2 اختبار الطبيعية 2002 Normality teste - 2013

تم اختبار اعتدالية التوزيع في نموذج الدراسة بالاعتماد على اختبار kolmogorow- Smirnov ، وحسب نتائج الجدول التالي والتي تشير إلى أن قيمة الاحتمال في Asymg- Sig أكبر من 10%.

### الجدول رقم 28: اختبار الطبيعية kolmogorow- Smirnov 2002 - 2013

Kolmogorov-Smirnov Z	.777	.571	.540	.993	.516
Asymp. Sig. (2-tailed)	.581	.900	.933	.278	.952

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

### 2-2 اختبار الارتباط الذاتي (استقلال ذاتي للبواقي)

تم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي للبواقي بالإعتماد على اختبار Durbin -Watson ، فمن خلال الجدول أدناه ، والذي يلخص النموذج، حيث يتضح أن قيمة D-Watson بلغت 2.044 (وهي قيمة تقترب من 2) وهذا ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (الأخطاء العشوائية). وبالتالي نقبل الفرضية العديمة H0 والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة، وبالتالي فإن شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي متوفرة.

### الجدول رقم 29: ملخص نموذج الدراسة 2002 - 2013

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.965 <sup>a</sup>	.931	.892	2.86247	.931	23.685	4	7	.000	2.044

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

### 3-2 الارتباط المتعدد

من خلال مصفوفة معاملات الانحدار والتي تشير إلى وجود ارتباط قوي 63,1، ومعنوي ( $0.1 > 0.00$ ) بين أشباه النقود والإنفاق الحكومي، وارتباط متوسط 46,4 غير معنوي ( $0.1 < 0.126$ ) بين أشباه النقود والقروض الموجهة للخواص، وأخر ضعيف 0,11 ومعنوي ( $0.1 > 9,961$ ) بين الإنفاق الحكومي والقروض الموجهة للخواص. أما باقي الارتباطات فهي سلبية (عكسية)، ووفقا للنتائج الأولية يمكن القول أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يعتمد بشكل كبير على الكتلة النقدية M2، الإنفاق الحكومي وعلى أشباه النقود، وبشكل ضعيف على القروض الممنوحة للخواص. (انظر الملحق 03)

## 4-2 القوة التفسيرية للنموذج $R^2$ (R-Square)

من خلال الجدول رقم 29 تبين النتائج أن  $R^2 = 0,931$ ، وهذا يعني أن 93,1% من تغيرات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تفسر من خلال التغيرات المستقلة ( الكتلة النقدية، القروض الممنوحة للخواص، أشباه النقود وكذا الإنفاق الحكومي).

## 5-2 المعنوية الكلية للنموذج

من خلال إحصاءات F fisher والمقدرة ب 23,685، والتي كانت معنوية ( $0,000 > \text{Sig} = 0,1$ )، وهو ما يعني أن نموذج الدراسة معنوي أي أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر. (أنظر الجدول رقم 29)

## 6-2 نتائج اختبار الانحدار

من خلال دراسة شروط المربعات الصغرى العادية توصلنا إلى أن متغيرات النموذج تفسر 93,1% من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام  $\text{PIB}/\text{tête}$ ، وتبقى النسبة الباقية والمقدرة ب 6,9% تفسر من قبل متغيرات أخرى ليست في النموذج، كما تشير نتائج D-Watson المقدرة ب 2,040 إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي (الأخطاء العشوائية). ونلاحظ كذلك أن معامل F statistic المعنوية  $0,05 > 0,00$ ، مما تشير إلى ملائمة النموذج بشكل عام.

ويمكن إبراز المعادلة المقدرة في هذه الحالة كالتالي:

$$\text{PIB}/\text{tête} = 14.516 + 1.565\text{CP} - 1.105\text{M2} - 2.631\text{QM} + 2.998\text{G}$$

$$\text{Sig} = (0.00) \quad + (0.162) \quad + (0.306) \quad + (0.034) \quad + (0.020)$$

وعليه يمكن إبراز الملاحظات التالية:

- متغير الكتلة النقدية M2 غير معنوية ( $0,1 > 0,306$ )، مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية، وهذا يعني أن الوظيفة الأساسية الأولى للبنوك وهي عرض النقود ليست لها علاقة مع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية للكتلة النقدية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛
- كما أن الوظيفة الثانية من الوظائف الأساسية للبنوك، وهو منح القروض للخواص، غير معنوي ( $0,10 < 0,162$ )، مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تشير إلى عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين منح القروض للخواص ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. ويمكن تفسير هذا إلى قلة حجم القروض المولدة لاستثمارات منتجة، حيث نجد أن جل القروض آنذاك ارتكزت على

المؤسسات المصغرة الخدمائية مثل ( مطاعم الأكل السريع، خدمات الهاتف... ) أو القروض الاستهلاكية الموجهة للأسر.

- ومتغير شبه النقد والمتمثل في QM فهو معنوي ( $0,1 > 0,034$ )، وهذا يعني رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن أشباه النقود تربطه علاقة ذو دلالة إحصائية ب نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، غير أن العلاقة هي في اتجاه عكسي، فكلما ارتفع QM ب 1000 وحدة أدى هذا إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب 22,79.
- أمل متغير الإنفاق الحكومي G فهو ذو معنوية ( $0,1 > 0,020$ )، وهذا يعني رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي تربطه علاقة ذو دلالة إحصائية ب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي كلما زاد الإنفاق الحكومي ب 1000 وحدة نقدية زاد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب 25.10.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم توضيح العلاقة التي يمكن أن تكون بين النظام المالي (ممثلاً بالنظام المصرفي) والنمو الاقتصادي، وتم التوصل ورغم اختلاف فترات الدراسة ( الفترة الأولى تميزت بإصلاحات مالية ومصرفية عميقة مست هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية خلال الفترة من 1990 إلى 2001، والفترة الثانية أدمج فيها مفهوم الحكم الراشد كأسلوب جديد في تسيير وتنظيم العمل المصرفي من 2002 إلى 2013) أن النظام المالي الجزائري لم يصل بعد ليكون مصدراً للنمو الاقتصادي.

ففي المرحلة الأولى كانت للمتغيرات البنكية والممثلة في الكتلة النقدية M2، أشباه النقود QM والقروض الموجهة للخواص CP أثارا مختلفة على النمو الاقتصادي، فالمتغير CP تربطه علاقة خطية عكسية بالنمو الاقتصادي، فزيادة هذا المتغير يؤدي إلى نقص النمو الاقتصادي، ولعل هذا المتغير هو الذي دفعنا للنطق بهذا الحكم، أما المتغيرين الباقيين M2 و QM فربطتهما علاقة طردية بالنمو الاقتصادي. وفيما يخص متغير المراقبة والمتمثل في الإنفاق الحكومي G فربطته علاقة طردية بالنمو فهو يساهم بنسبة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية (المتميزة باعتماد مبادئ الحكم الراشد) فتميزت بنفس الحكم السابق، غير أن متغير الكتلة النقدية M2 والذي كانت تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي تغيرت لتصبح علاقة عكسية، إضافة إلى بقاء علاقة القروض الموجهة للخواص CP عكسية، مما يعني أن هذه المرحلة والتي حسبناها أحسن من المرحلة الأولى تغيرت فيها الأمور لتصبح أسوأ من الأول.

الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن المشكل ليس في نوعية وكمية القوانين المتبناة، ولكن يتعلق بمدى تطبيقها على أرض الواقع وجدية متابعتها، وكل هذا مرتبط بأمر بغاية الأهمية ألا وهو الاستثمار في العنصر البشري.

وبالتالي توصلت الدراسة إلى نتائج مخالفة لنموذج Levine and King ، ويمكن القول أن للبنوك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حالة ما إذا كانت الوظيفة الأساسية للبنوك وهي منح القروض غير مدروسة وغير مراقبة، وبالتالي فإن ميزة البنوك الجزائرية هي أنها لا تكلف نفسها في دراسة القروض وتوزيعها توزيعاً يسمح لها بتحقيق مردودية كبيرة لها وللاقتصاد ككل.

كما يمكن إرجاع هذا التدهور إلى:

- عدم قدرة البنك المركزي والدولة على التحكم في السياسة النقدية؛
- إختلالات ميزان المدفوعات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول؛
- الانفتاح المحدود للتجارة الخارجية (خارج قطاع المحروقات) وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب هيكلية الاقتصاد وبنيته، وفي هذا الإطار يعتبر النظام المالي من أهم قطاعاته. وبالرغم من وجود جدل بين الاقتصاديين حول تأثير خدمات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية على صحة هذه الفرضية، بينما تنفي الأخرى وجود علاقة ايجابية بل بالعكس من ذلك فهي ترجع أسباب تراجع النمو الاقتصادي إلى وجود نظام مالي غير قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة وفعالية لخدمة الأغراض المنتجة.

إن وجود نظام مالي سليم يعد أمراً رئيسياً، ومن المتطلبات الضرورية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار. في هذا الإطار تتطلع العديد من الدول وعلى الأخص النامية منها، إلى تحديث وتعميق وتقوية أنظمتها المالية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى التقليل من احتمالات تعرضها للهزات المالية الداخلية والصدمات الخارجية. لذلك فإن لتبني مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي أهمية كبرى نظراً لما توفره من مصداقية وشفافية في نشر القوائم المالية وإعلان الوضعية الحقيقية، وكذا إعطاء دوراً رقابياً أكبر للجهات المعنية من شأنه أن يدعم الإصلاحات المالية، الاقتصادية والإدارية نحو تحقيق مستويات متقدمة، ويرفع من كفاءة وفعالية أداء النظام المالي ككل، ويشكل حلاً أمام هذه الانهيارات والصدمات. كما قد يسهم في إنعاش وتحقيق تنمية في النظام المالي من شأنها تحسين وتحقيق نمو اقتصادي عال يضمن للسكان مستوى محترم من المعيشة. حيث أن إرساء نظام الحكم الراشد يعد "حاجة ملحة" وآلية أساسية لتطور النظام المالي الذي يتم في كل مجالات القطاع البنكي والمؤسسات الاقتصادية بهدف تحقيق نمو عال. فالحكم الراشد المصرفي يجب أن يستجيب لمعايير تتمثل خاصة في الفصل بين السلطات، حيادية واستقلالية هيكل الرقابة، توفر عنصر الكفاءة المهنية، التحلي بأخلاقيات المهنة المصرفية وإدخال أساليب التسيير الرشيد في الجهاز المصرفي.

إن تحديد عوامل النمو الاقتصادي وطرق التفاعل بينها قد ساعد واضعي السياسة الاقتصادية على تفهم عملية النمو الاقتصادي والتأثير على نتائجها، الأمر الذي يعكس أهمية بناء النماذج الاقتصادية لتوضيح عملية النمو الاقتصادي ومحدداته.

ونظراً للدور الفعال الذي يلعبه النظام المالي في التعرف على المشاريع الأكثر إنتاجية وتمويلها استهدفت هذه الدراسة جانباً غاية في الأهمية إذ عالجت أثر النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على دراسة قياسية لتوضيح وربط العلاقة بين هذه المتغيرات.

## ✓ نتائج الدراسة

على ضوء ما تقدم في فصول هذه الدراسة تم التوصل من خلال الفصول النظرية الثلاث الأولى إلى:

- للعولمة والتحرير المالي آثار سلبية تتمثل خاصة في الأزمات المالية والمصرفية، مما يستوجب على كل الاقتصاديات وخاصة النامية منها أخذ الحيطة والحذر، وأن تتدرج في التحرير المالي بفرض ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال. (وهذا من خلال الفصل الأول)
- أما ما تعلق بالفصل الثاني فقد تم التوصل إلى ضرورة تبني مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي بما يكتسبه من أهمية كبرى تميزه على باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فوجود نظام مصرفي ومالي سليم ومعافى من الأزمات هو ما يناشده الحكم الراشد للتطوير وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ولتوضيح دور كل من النظام المالي والحكم الراشد في تحقيق النمو الاقتصادي تم التوصل من خلال الفصل الثالث إلى أن أغلب الدراسات النظرية والتطبيقية أكدت وجود علاقة ايجابية للتطور المالي على النمو الاقتصادي، كما أن للحكم الراشد المصرفي دور كبير في تحقيق النمو وهذا من خلال قدرته على جذب الاستثمارات المدرة للعوائد المالية والمحقة للنمو الاقتصادي المستدام.
- أما الفصلين التطبيقيين الرابع والخامس اللذين تم فيهما الإسقاط على حالة الاقتصاد الجزائري، فقد تم التوصل من خلال الفصل الرابع إلى:
- أن النظام المصرفي الجزائري مر بالعديد من الإصلاحات من أجل النهوض به، ف جاء قانون النقد والقرض 10/90 بمثابة الانطلاقة الجديدة لهذا النظام حيث أعطت الاستقلالية للبنوك والبنك المركزي كونهم مؤسسات عمومية، وذلك بغية تطوير البنوك لتشارك بفعالية في إعطاء دفعة قوية للنمو والتنمية. كما اعتمدت مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي منذ 2002 أي مع إصدار السلطات الجزائرية لقانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية والذي يقضي بضرورة إجبار البنوك والمؤسسات المصرفية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية التي تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر.
- تحسن أداء النظام المصرفي الجزائري نسبيا وهذا خلال الفترة من 2002 إلى 2013 أي مع تبني مبادئ الحكم الراشد، إلا أنه رغم هذا التحسن لا يمكن الحكم بأنه أصبح مصدرا للنمو الاقتصادي،

وهذا بسبب الاعتماد فقط على تمويل المشاريع قصيرة الأجل والتركيز على التجارة الخارجية من أجل تحقيق الربح السريع، الأمر الذي ضعف على المؤسسات الإنتاجية المدرة للأرباح وموارد مالية إيجاد الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية طويلة الأجل والخلافة للقيمة المضافة والثروة.

• أما فيما يتعلق بالفصل الخامس والذي خصص للدراسة القياسية التي تعالج أثر النظام المالي والحكم الراشد على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2013 والتي قسمت إلى فترتين: فترة تميزت بإصلاحات مالية ومصرفية عميقة 1990-2001، وأخرى تواصلت فيها الإصلاحات وأدخل مفهوم جديد للتسيير الشفاف وهو الحكم الراشد 2002 - 2013. فقد تم التوصل إلى نتيجة مخالفة لنموذج Levine and King والمتمثلة في أن للبنوك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا لكون الوظيفة الأساسية للبنوك وهي منح القروض غير مدروسة وغير مراقبة، وبالتالي فإن ميزة البنوك الجزائرية هي أنها لا تكلف نفسها في دراسة القروض وتوزيعها توزيعاً يسمح لها بتحقيق مردودية كبيرة لها وللاقتصاد ككل، وهذا لاعتمادها على الربح السريع على حساب المشاريع الاستثمارية الكبرى والخلافة للثروة.

- هيمنة البنوك العمومية على أكثر من 95% من السوق البنكية الجزائرية؛
- رغم الجهود المبذولة لم يرق النظام المصرفي الجزائري إلى المستوى المرجو منه لتعزيز النمو الاقتصادي على غرار ما هو حاصل في بعض دول الجوار؛
- المشكل ليس في كمية ونوعية القوانين المتبناة ومن بينها مبادئ الحكم الراشد، ولكن يتعلق بجدية تطبيقها ومتابعتها على أرض الواقع؛
- بالرغم من الإصلاحات التي تعاقبت على النظام المصرفي الجزائري إلا أنه لا يزال يتخبط في إشكالات عديدة لا تزال حتى الساعة، ورغم الممارسات القائمة لسد هذه الفجوة فإنه لم تحدث قطيعة حقيقية لنظام التمويل السابق، لا سيما وأن البنوك ورثت العجز المتراكم للمؤسسات العمومية المنجزة عن تسديد الديون المستحقة عليها، حيث كلفت إعادة الرسملة وتطهير البنوك منذ التسعينات أكثر من 10 ملايين دولار.

## ✓ اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: تدخلات الحكومة وسياساتها المالية يضعف النظام المالي.  
فقد شهد النظام المالي (المصرفي) الجزائري عدة محطات للإصلاح المالي والمصرفي تمثلت أساسا في قانون النقد والقرض وما تبعه من قوانين تعديلية وتكميلية أهمها الأمر 11/03، الهدف من ورائها محاولة النهوض بالمنظومة المصرفية. غير أن هذه القوانين لم تساهم بالنهوض بالنظام المالي وجعله في خدمة الاقتصاد الوطني، بل اقتصرت أنشطته المالية على العمليات التمويلية التقليدية، كما تميزت بهيمنة البنوك العمومية على السوق البنكية، وهذا ما يؤدي إلى صحة هذه الفرضية.
- أما الفرضية الثانية: اعتماد مبادئ الحكم الراشد يحسن من الأداء المالي للبنوك الجزائرية.  
فحسب النتائج المحصل عليها من خلال دراسة أداء النظام المصرفي الجزائري في فترة تبني مبادئ الحكم الراشد من 2002 إلى 2013، فقد تم التوصل إلى أن أداء البنوك الجزائرية عرف نوعا من التحسن وخاصة في مؤشرات العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول، كما عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية دخول العديد من البنوك الأجنبية. وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول هذه الفرضية.
- الفرضية الثالثة: يعتبر إصلاح النظام المصرفي الجزائري ذو فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.  
فحسب النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية (الفصل الخامس)، فقد عرفت المرحلة الأولى، (1990-2001)، أثارا مختلفة للمتغيرات البنكية والممثلة في الكتلة النقدية M2، أشباه النقود QM والقروض الموجهة للخواص CP على النمو الاقتصادي، فالمتغيرين M2 و QM تربطهما علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، أما المتغير CP فتربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، حيث أن زياد هذا المتغير يؤدي إلى نقص النمو الاقتصادي. وهذا ما يؤدي بنا إلى نفي هذه الفرضية.
- الفرضية الرابعة: تعتبر فترة تبني مبادئ الحكم الراشد القفزة النوعية للنظام المصرفي الجزائري وبالتالي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.  
تميزت المرحلة الثانية من الدراسة القياسية، من 2002 إلى 2013، باعتماد مبادئ الحكم الراشد في العمل المصرفي، وجاءت النتائج في هذه المرحلة لتبين أن متغير الكتلة النقدية M2 والذي كانت تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي في المرحلة الأولى تغيرت لتصبح علاقة عكسية، وبقيت

علاقة القروض الموجة للخواص CP بالنمو الاقتصادي عكسية، مما يعني أن هذه المرحلة والتي حسبناها أحسن من المرحلة الأولى تغيرت فيها الأمور لتصبح أسوأ. وبالتالي نرفض هذه الفرضية.

## ✓ الاقتراحات والتوصيات

بغية إعطاء هذه الدراسة بعدا عمليا، تم الحرص على استغلال النتائج المتوصل إليها للخروج بجملته من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- ضرورة العمل بكل جدية على إحياء مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومصداقية ومحاربة الفساد في العمل المصرفي؛
- ضرورة تعزيز القوانين الموجودة بأخرى أكثر عمقا في تعزيز الحكم الراشد؛
- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر كصانع للسياسة النقدية، فضلا عن تقوية دوره للقيام بالعملية الإشرافية والتنظيمية وفقا للأسس والمعايير الدولية؛
- ضرورة تحرير النظام المالي من خلال خصصة المصارف وتحرير الخدمات المالية مع دخول القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- ضرورة وضع سياسة نقدية فعالة، تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجديدة وللمشاريع الاستثمارية الكبرى للحصول بكل سهولة على القروض؛
- ضرورة الرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة بالمصارف والاستعانة بمكاتب الخبرة العالمية؛
- ضرورة إنشاء جهاز داخل البنوك يعمل على مراقبة ومتابعة المشاريع من أجل التنبؤ بحالات التعثر المالي للقروض الممنوحة قبل حدوثها؛
- ضرورة تبني سياسة واقعية للنهوض بالسوق المالي من أجل تنويع مصادر التمويل للاقتصاد وعدم الاعتماد على مصدر واحد؛
- ضرورة تطوير قواعد البيانات مما يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسة النقدية والمالية، واتخاذ القرارات الصائبة من طرف بنك الجزائر؛
- ضرورة العمل على تنويع مصادر النمو للاقتصاد الوطني وذلك بالخروج من دائرة العوائد النفطية فقط.

إلى أنه رغم هذه الاقتراحات والتوصيات لابد من الاعتراف بوجود عدة تحديات أمام البنوك الجزائرية تتمثل أساسا في:

- تحدي المنافسة والتنافسية، حيث تواجه البنوك منافسة متزايدة الشدة لاسيما في ظل تحرير الاقتصاد، زيادة التوجه نحو خصوصية البنوك؛
- تحدي التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في ظل تحرير الخدمات المالية (العولمة المالية) إذ من شأنها تسهيل حركة رؤوس الأموال.

### ✓ أفاق الدراسة

رغم أننا حاولنا من خلال موضوع بحثنا الإلمام بمختلف الجوانب بغرض تغطية العناصر المتعلقة به، إلا أنه لابد أن نشير إلى وجود بعض النقائص خاصة ما تعلق بالجانب الإحصائي والدراسات السابقة، والربط بين المتغيرات الثلاثة: النظام المالي، الحكم الراشد والنمو الاقتصادي لا سيما فيما تعلق بالجانب التطبيقي، فإن الموضوع يبقى مفتوحا للبحث للدراسات اللاحقة عندما تتوفر ظروف وإمكانيات أحسن في الاقتصاد الجزائري بشكل عام وفي المجال المالي بشكل خاص، وهذا بإبراز معايير الحكم الراشد من الناحية المصرفية وإدخالها كمتغير مستقل قابل للقياس الكمي، في نموذج تجريبي وتحديد دوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

أ- باللغة العربية

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009)، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. إبراهيم الكراسنة، (2006)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
3. أديب ديميزي، (2002)، دكتاتورية رأس المال، دار الهدى، الإسكندرية، مصر.
4. أحمد غنيم، (2000)، الأزمات المصرفية والمالية، دون ذكر الناشر، القاهرة، مصر.
5. أحمد هني، (2006)، العملة والنقود، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
6. أسامة أمين الخولي، (1998)، العرب والعملة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
7. أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجو مرد، (2002)، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. أشواق بن قدور، (2013)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، عمان، الأردن.
9. السعيد بريش، (2007)، الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم، الجزائر.
10. الطاهر لطرش، (2003)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. بول هيرست، جراهام تومسون، (1999)، مساءلة العملة، الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة والفنون، الكويت.
12. جون سوليفان، (2003)، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كرم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، و م أ.

13. جيمس جواتيني وريتشارد سترو، (1999)، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، السعودية.
14. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة، ط 1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
15. حسن كريم حمزة، (2011)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط 1، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
16. دانييل ارنولد، (1999)، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، تحليل الأزمات الاقتصادية الأمس واليوم، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان.
17. دجلال موسشيت، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.
18. رامز طنبور، فتحي يكن، (2000)، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان.
19. رمز زكي، (1999)، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.
20. رمزي زكي ( 1997 ) ، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
21. روبرت صولو، (2003)، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
22. زهير الكايد، (دون سنة النشر)، الحكمانية covernance قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
23. سليمان محمد مصطفى، (2006) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
24. سيغ كفالحيب، (2001)، عولمة المال، ط1، ترجمة رياض حسن ، دار الفرابي، بيروت، لبنان.

25. شاكِر القزويني ، (1992)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
26. شاكِر القزويني،(2008)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
27. صلاح محمود الحجار، (2003)، السحابة، الدخانة، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
28. طارق عبد العال،(2008)، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
29. طارق عبد العال حماد،(2005)، حوكمة الشركات ( المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
30. طارق عبد العال حماد، (2003)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
31. طه طارق،(2003)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، مصر.
32. عادل محمد رزق، (2005)، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة، القاهرة، مصر.
33. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2002)، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
34. عبد الله الصعيدي،(2004)، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، الإمارات العربية.
35. عبد المطلب عبد المجيد، (2001)، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية، مصر.
36. علي عبد الوهاب نصر، شحاته السيد، (2008) ، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

37. عمر صقر، (2001)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
38. فتح الله و لعلو، (1996)، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية ، ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرهم على المؤسسات والشركات العربية، جامعة الدول العربية ، القاهرة، مصر.
39. فيصل يونس عبد الزهرة ، (2002)، مرجعيات الفكر التنموي وامتدادا المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
40. كمبرلي ان البيوت ، (2000)، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمت محمد جمال إمام ، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، مصر.
41. مايكل ابدجمان، (1999)، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
42. محسن أحمد الخضري، (2000)، مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة ، عصر اللادولة ، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر.
43. محسن أحمد الخضري، (2002)، إدارة الأزمات ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر.
44. محسن أحمد الخضيري، (2005)، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر.
45. محمد صالح تركي القرشي، (2010)، علم اقتصاد التنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
46. محمد أحمد الخضري، (2000)، العولمة ، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر.
47. محمد مصطفى سليمان، (2008)، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، ط 1، الدار الجامعية ,الإسكندرية، مصر.
48. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2000)، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر.

49. محفوظ لعشب، (1997)، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
50. محمود أمين، (1999)، الفكر العربي بين العولمة والحدثة وما بعد الحدثة، سلسلة قضايا فكرية عند 629 ، الكويت.
51. محمود حميدات، (2000)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية .
52. مدحت القرشي، (2007)، التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، الأردن.
53. مكيد علي، (2007)، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
54. ميشيل تودارو، (2006)، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
55. ناصر سليمان، (2006) ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة) مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر ( الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر.
56. هاشم الشمري، ايثار الفتلى، (2011)، الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ط1، دار اليازوردي ، عمان، الأردن.
57. هندي منير إبراهيم، (2004)، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، جامعة طانطا، مصر.
58. هندي منير، (1997)، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
59. هلبينج كاترين، سوليفان جون، (2003)، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، واشنطن، و م أ.
60. هوشيار معروف، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

61. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، (2010)، آليات العولمة الاقتصادية وأثرها

المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

#### ب-بالغة الفرنسية:

1. Ahmed Henni ,(1991), Economie de L'Algérie indépendante, Edition ENEG. Alger, Algérie.
2. Bernard Bret , (2002), Le tiers monde, croissance développement inégalité, Collection Histege .
3. Charreaux Gérard ,(1997), Le Gouvernement des entreprises , Corporate Governance Théories et Faits, Economica , Paris , France.
4. David Romer,(1997), Macroéconomie approfondie, édition Ed science international , France.
5. Goumiri Mourad , (1993), l'offre de la monnaie en Algérie ENAG, Alger, Algérie .
6. Gregory ,N Mankiw, (2003), Macro economie, 3eme edition, Deboeck, Paris, France.
7. Jean ,Pierre Allegret et Bernard Courbis, (2003) ,Monnaie ,finances , et Mondialisation , Vuibert. Pais. France.
8. Prissert MP ,(1996), Les euromarches (euro monnaie) ,centre de formation de profession bancaire, paris, France.
9. Robert ,Barro et Xavier Sala –I-Martin , ( 1996) , La croissance économique ,traduit par Fabroce Magrolle , édition Ed science international, France.
- 10.Ulnich Kohli , (1999) , Analyse macroeconomie, DeBoeck, Broxelles , Belgique.

#### ج- بالغة الأنجليزية

1. MC Kinnon ,(1973), Money and capital in economic développement, The Brookings institution , Washington, USA.
2. King et Levine , (1993), Financial Intermédiation and Economic Développement , in capital Marketand financial intermédiation, Edited by C Mayer and X, Vives, Cambridge University Press , USA .
3. Kuzantes, (1996), Underdevelopment Countries and the Pre-industrial Phase in Advanced Countries in; A.N. A grawala and S.P. Sigh, Economics of Underdevelopment, OUP, London, UK.

4. Shaw, (1973) , financial deepening in economic development , Oxford University press, New york, USA.

## 2- الرسائل والأطروحات

### أ- اللغة العربية

1. إبراهيم رسول الحسناوي، (2005)، أثر أسواق رأس المال في النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، سورية.
2. بن معزو محمد زكريا، (2014)، إشكالية التحرير المالي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية: حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
3. تبدالي سيدي أحمد، (2013) ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
4. رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة، ( 1991)، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، حالة تطبيقية للفترة ( 1968 ، 1988)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
5. شدى يوسف عبد الخالق، ( 2008)، الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي، دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 1993 - 2003 أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية ، الأردن.
6. عبد القادر صالح، (2008)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وآفاق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
7. علي بطاهر، (2005)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشور، جامعة الجزائر. الجزائر.
8. عماد الدين احمد المصباح، (2008)، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970 - 2004)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق، سوريا.

9. مثنى عبد الرزاق حسن الدماغ ، (2006)، تأثير الأسواق المالية في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل، العراق.

### ب- باللغة الفرنسية

1. Audray Chouchane-verdier , (2001), libération financière et croissance économique ,édition L'Harmatta
2. Julie Hortense Rabemananjara ,( 1998), étude sur la relation entre la finance et la croissance économique , thèse de doctorat en science encosmique , université de Montréal non publiée . Canada.

### 3- المقالات

#### أ- باللغة العربية

1. خليل محمد أحمد إبراهيم ، (2007)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد 28 ، العدد 2، جامعة عين شمس، مصر.
2. صادق راشد الشمري ، فالح داوود سلمان ، (2008)، غسل الأموال - الآثار والمعالجات، عدد 16، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق.
3. عزي الأخضر، جلطي غالم،(2006)، الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات (إشارة إلى واقع الاقتصاد الجزائري) ، مجلة الجندول، العدد 2، المجلد 3، العراق.
4. محمد زيدان، (2009)، أهمية إرساء وتقرير مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالاشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد 9، الجزائر.
5. نورين بومدين ، (2012) ، منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة الأوراق المالية، مجلة البصرة، العدد10، العراق.
6. ياسين الطيب ، (2003)، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 03، الجزائر.

## ب- باللغة الفرنسية

1. Amad Pyal , (2001), Un nouveau ratio de solvabilité en 2004 , Banque magazine n 262 ,Paris. France.
2. Amable ,Ghatelin et De Bandt ,(1995), Efficacite des système financiers et développement économique ,Revue économie internationale , n61, vol 1, Paris , France.
3. Bouzid AMAIRA,(2012) , Gouvernance, libéralisation financière et croissance économique : Aperçu théorique et vérification empirique, Global Journal Of Management And Business Research, Vlume 12,
4. Bernard Eric (2000) ,Développement Financier, Politique Monétaire et Croissance économique Validation Empirique en Données de Panel. Economie d' Orléans , Orléans,
5. Icard , ( 2002), Stabilité financière et contrôle prudentiel , colloque de la BEAC: Rôle et fonction d'une banque centrale à l ère de la globalisation, Libreville, Caban.21November .
6. Sami MENSI, Léandre BASSOLE, Gilhaimé MOUANDEMOUANDE, (2010) , L'intégration financière, l'instabilité financière et la croissance économique : Spécifications et estimations en données de panel, Commission européenne pour l'Afrique, Centre africain pour les politiques commerciales, travail en cours, № 82.
7. Guillaumont Jeanneney et K.Kpodar (2004) ,Développement Financier, Instabilité financière et croissance économique , Document de travail de la série Etudes et Document du Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International (CERDI).
8. Plihon et Miotti ,(2001), libération financière, Spéculation et crises bancaires , Revue Economie internationale , N 85, 1ere trimestre Paris. France.

## ج- باللغة الانجليزية

1. Caprio et Klingebiel, (1996) , Banque insolvencies , Cross country experience, paper n1620 ,World Band working ,
2. Dhingra, (2004), Equity Market vs. Capital Account Liberalization: A Comparison of Growth Effects of liberalizations Policies in Developing Countries, Rutgers University, London.
3. Gavin Michael , Ricardo Hausmann , ( 1998) , The Roots of Banking Crises , January 2,The Macro Economic Context BIS.
4. King et Levine ,(1993) Finance entrepreneurs hip and growth , theory and evidence , vol 32 , journal of economics . paris . France.
5. Maureen N , (2004), Corporate Governance and client investing, journal of accounting , vol 33, illions , USA.
6. Robert, Lucas, (1988), On the machanics of économic développement , journal of Monetny économica , Voll 22, Canada.
7. Ross Levine:(1997) ,Financial développement and economic growth: views and agenda ,Economic Literature, Virginia.
8. Wppds N , The challange of good governance for thr IMF and the World bank the meselves. vol 28 World Develpement.

#### 4- الملتقيات العلمية

##### أ- باللغة العربية

1. أبو ميالة أحمد، (2008)، دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الثاني لكيفية إدارة الأعمال ، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.
2. بلعزوز بن علي جبار عبد الرزاق، (2009)، الحوكمة في المؤسسات المالية والصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،
3. لحسن تركي ، عبد السلام مخلوفي، (2006)، معوقات تطور النظام البنكي في الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، 25/24 أبريل 2006 بشار، الجزائر.

4. محمد سحنون، مبارك بوعشة، (2006)، تقييم هياكل ودورات التمويل في الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية - ، 21-22 نوفمبر 2006 ، جامعة بسكرة، الجزائر.
5. مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور، (2004)، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يومي 20-21 افريل 2004 بشار، الجزائر.
6. محمد الفنيش، (2000)، القطاع المالي في البلدان العربية تحديات المرحلة المقبلة، الندوة المنعقدة في 2-3 أفريل ، صندوق النقد العربي للإئناء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

#### ب- باللغة الفرنسية

1. Chang, Ha-Joon (2007), Chapter 1: Institutional Change and Economic Development: An Introduction, in Chang, Ha-Joon (Editor), **Institutional Change and Economic Development**, NY, USA: United Nation University Press,

#### ج- باللغة الانجليزية

2. Freeland ,(2007), C Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks , Financiam Stability and Development , a conference Organiwed by the Egyptian Banking Institute , May ,Cairo, Egypt.
3. Comité de Bale sur le contrôle bancaire, (1999) , Renforcement de la gouvernance d'entreprise pour les organisations bancaires, Banque des Règlements Internationaux, Septembre, Bale, Suisse.

#### 5- المنشورات

#### أ- باللغة العربية

1. التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 من الموقع: [www.bank-of-.algeria.dz](http://www.bank-of-.algeria.dz)

[www.alqaly.com/ob7ath?action=contact](http://www.alqaly.com/ob7ath?action=contact)

2. محمد طيفور، الآثار المالية للعولمة، جامعة حلب، من الموقع

www.alqaly.com/ob7ath?action=contact ، consulté le 20-08-2013.

3. كارمن راينهارت ، جاكوب كيزكفارد ، ماريا بيلين سبراست ، جوان 2011، الكيخ المالي من الحكومات تتلمس طرقا جديدة للتلاعب بالأسواق لاحتواء تكلفة تمويل الديون ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، من الموقع [www.imf.org](http://www.imf.org)
4. سميحة فوزي، ( 2005)، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع تطبيق على مصر، الملتقى العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات في الفترة من 26/24 سبتمبر 2005 ، القاهرة ،من الموقع [www.egypt.tv/abouesloud4](http://www.egypt.tv/abouesloud4) تاريخ الاطلاع 2014/01/12
5. ناصر سليمان، يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق بازل 3 دون صعوبات، مقال منشور في الموقع الموالي:  
<http://www.drnacer.net/fichiers/aleqt-1.pdf> , consulté le 15-06-2011
6. تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا :تحليل النتائج، الأمم المتحدة نيويورك 2005 . متاح على:  
<http://www.uobabylon.edu.iq/sustainability/files>
7. محمد حسن يوسف، هل تستطيع الحوكمة تصحيح مسار العولمة المالية؟ متاح بتاريخ 2013/07/20 على الموقع الإلكتروني:  
[http://www.grenc.com/show\\_article\\_main.cfm?id=8399](http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=8399)
8. بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، بغداد، من الموقع: [www.uefpedja.com](http://www.uefpedja.com) بتاريخ 2015/10/14.
9. صندوق النقد الدولي، (1997)، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي ، العولمة الفرص والتحديات ، من الموقع : <http://www.albankaldawli.org>
10. جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة :الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية،  
<http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088> , consulté le 03-06-2011

11. تقارير البنك الدولي، (2008)، البنك والمال، من الموقع:

.http://www.albankaldawli.org . أطلع عليه في 2011/08/31.

12. جيسوس ستانيسلاو، الانهيار المالي في شرق آسيا: ما هي أهمية حوكمة الشركات؟ متوفر

بتاريخ 2013/07/21 على الموقع الإلكتروني:

http://www.cipe-arabia.org/.. **Governance**/East

\_Asia\_Financial\_Meltdown\_ Why\_Corporate \_Matters.pdf

ب- باللغة الفرنسية

1. <http://www.amf.org.ae/ar/content/high-level-meeting-emerging-framework-strengthen> , consulté le 13-06-2011.
2. Olivia Masaoud , Le système bancaire en algérien .  
[www.africa.com](http://www.africa.com) consulté le 14/02/2015.
3. [www.Esg.uqam.ca/recherche / document 2005 /06/05 pdf](http://www.Esg.uqam.ca/recherche/document_2005_06/05_pdf) . thème :  
le conseil d'administration dans la gouvernance des entreprises .  
P03 .consulté le 16/01/2014
4. [www.kku.edu.sa/conferences/ssffp/reserches.doc](http://www.kku.edu.sa/conferences/ssffp/reserches.doc).

L analyse de mc kinnon, shaw, [www.these.univ-lyon.fr](http://www.these.univ-lyon.fr) consulte le 20/07/2014.

[www.inf.org/external/arabic/pubs/2011/06](http://www.inf.org/external/arabic/pubs/2011/06) consulte le 21/08/2013.

2. Ben Salha Oussama, (2006), Liberalisation financiere crises bancaire et croissance economique ;une investigation on empirique en données de panel , Mémoire en vue de L obtention du Diplôme de Mastère , Tunis

[www.eabcn.org/.../all/files/people/cvs/OUSAMA\\_BEN\\_SA\\_LHA](http://www.eabcn.org/.../all/files/people/cvs/OUSAMA_BEN_SA_LHA)

5. Housseem Rachdi, La gouvernance bancaire: Un survey de Litterature, University of Tunis ElManar, Tunisia .  
<http://blog.b3b.ch/.../la-gouvernance-bancaire-un-survey-de-litterature.pdf>, consulté le 18-02-2011.
6. Janet Holmes, Basel committee guidance on corporate governance for banks, *Eurasian corporate governance roundtable*.  
<http://www.oecd.org/dtatoecd/6/18/39519554.ppt> , consulté le 21-03-2011

7. Graciela Kaminsky ,(1998) ,Leading Indicators of Currency Crises , IMF.
8. Demirgüç-Kunt et Detragiache (1998), Financial liberalization and financial fragility,Préparé pour la conférence annuelle de la banque mondiale sur les économies en développement.  
[www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org).
9. IMF , Financial Crises M Characteristics and Indicators of Vulnerability . [www.imf.org](http://www.imf.org).

#### 6- التقارير

1. البنك الدولي،(2005)، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع : تقرير عن التنمية في العالم 2005 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، مصر .
2. صندوق النقد العربي ،(2002)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .
3. صندوق النقد العربي ، الإطار العالمي الجديد لتقوية تشريعات الرقابة المصرفية والاستقرار المالي .
4. تقارير بنك الجزائر ،

#### 7- مواقع انترنت

<https://ar.wikipedia.org/wiki>  
<http://.islamonline.net/arabic/index.shtml>  
[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)  
[www.economywatch.com](http://www.economywatch.com)

الملاحق

التحليل من 1990 إلى غاية 2001

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		pib	g	cp	qm	m2
N		12	12	12	12	12
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	129.6968	675.9477	5.4417	18.1750	49.5583
	Std. Deviation	5.12554	382.84482	1.11216	6.71012	8.15603
Most Extreme Differences	Absolute	.168	.129	.139	.259	.179
	Positive	.168	.129	.119	.259	.134
	Negative	-.118	-.087	-.139	-.156	-.179
Kolmogorov-Smirnov Z		.582	.446	.481	.899	.620
Asymp. Sig. (2-tailed)		.887	.989	.975	.394	.836

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.851 <sup>a</sup>	.724	.567	3.37263	.724	4.601	4	7	.039	1.920

ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	209.360	4	52.340	4.601	.039 <sup>a</sup>
	Residual	79.622	7	11.375		
	Total	288.983	11			

a. Predictors: (Constant), m2, g, cp, qm

b. Dependent Variable: pib

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	94.367	10.459		9.022	.000
	g	.021	.009	1.600	2.510	.040
	cp	-.536	.960	-.116	-.558	.594
	qm	-1.314	.576	-1.720	-2.279	.057
	m2	.961	.263	1.530	3.659	.008

Coefficient Correlations<sup>a</sup>

Model			m2	g	cp	qm
1	Correlations	m2	1.000	.831	.076	-.877
		g	.831	1.000	.099	-.948
		cp	.076	.099	1.000	-.171
		qm	-.877	-.948	-.171	1.000
	Covariances	m2	.069	.002	.019	-.133
		g	.002	7.281E-5	.001	-.005
		cp	.019	.001	.921	-.095
		qm	-.133	-.005	-.095	.332

التحليل من 2002 إلى 2013

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		pib	g	cp	qm	m2
N		12	12	12	12	12
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	161.4264	3717.4733	13.3733	22.8542	64.8083
	Std. Deviation	8.70550	1888.41896	1.71558	5.38048	5.79176
Most Extreme Differences	Absolute	.224	.165	.156	.287	.149
	Positive	.100	.165	.156	.287	.104
	Negative	-.224	-.126	-.107	-.164	-.149
Kolmogorov-Smirnov Z		.777	.571	.540	.993	.516
Asymp. Sig. (2-tailed)		.581	.900	.933	.278	.952

- a. Test distribution is Normal.
- b. Calculated from data.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.965 <sup>a</sup>	.931	.892	2.86247	.931	23.685	4	7	.000	2.044

ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	776.287	4	194.072	23.685	.000 <sup>a</sup>
	Residual	57.356	7	8.194		
	Total	833.643	11			

- a. Predictors: (Constant), m2, qm, g, cp
- b. Dependent Variable: pib

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlation	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial
1	(Constant)	170.428	11.741		14.516	.000	142.665	198.191		
	g	.003	.001	.566	2.998	.020	.001	.005	.837	.75
	cp	1.657	1.058	.326	1.565	.162	-.846	4.160	.659	.50
	qm	-.673	.256	-.416	-2.631	.034	-1.278	-.068	-.816	-.705
	m2	-.393	.356	-.262	-1.105	.306	-1.234	.448	.372	-.385

- a. Dependent Variable: pib

Coefficient Correlations<sup>a</sup>

Model			m2	qm	g	cp
1	Correlations	m2	1.000	-.684	-.553	-.726
		qm	-.684	1.000	.631	.464
		g	-.553	.631	1.000	.011
		cp	-.726	.464	.011	1.000
	Covariances	m2	.127	-.062	.000	-.273
		qm	-.062	.065	.000	.126
		g	.000	.000	7.572E-7	9.961E-6
		cp	-.273	.126	9.961E-6	1.120

a. Dependent Variable: pib